تعقبات الحافظ ابن حجر في «الإصابة»
على ابن الأثير في «أسد الغابة»

إعداد

حمزة "محمد وسيم" الشيخ رشيد البكري

المشرف

الأستاذ الدكتور ياسر أحمد الشمالي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحديث النبوي الشريف

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ، ٢٠٠٧م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن الأثير في أسد الغابة) وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور ياسر أحمد الشمالي، مشرفاً أستاذ حديث ــ أصول الدين	
الدكتور محمد عيد الصاحب، عضواً أستاذ مشارك ــ حديث ــ أصول الدين	
الدكتور عبد الكريم أحمد الوريكات أستاذ مساعد ــ حديث ــ أصول الدين	
الدكتور أحمد عبد الله أحمد أستاذ مساعد ــ حديث (جامعة البلقاء التطبيقية)	



٢٠٠٧/٥/٢٨

إهداء

أهدي هذه الدراسة إلى من حبَّبَ إليَّ العلم والتعلُّم

وبثَّ في نفسي حبَّ البحث والمناقشة

إلى والدي

فضيلة الشيخ محمد وسيم بن الشيخ رشيد البكري

وأهديها أيضاً إلى والدتي

ثم إلى مشايخي الأجلاء وأساتذتي النُّبلاء

شكر وتقدير

أتوجَّه بالشكر إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور ياسر أحمد الشمالي حفظه الله تعالى، الـمُشرِف على هذه الرسالة، على ما أبداه لي من النصائح والتوجيهات.

وأتوجَّه بالشكر أيضاً إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الـمناقشة، على تفضُّلهم بمناقشة هذه الرسالة.

كما أشكر كلَّ مَن مدَّ لي يد العون خلال عملي في هذه الرسالة، ممَّن أمدَّني بالكتب والـمراجع، أو أفادني في حلِّ بعض الـمُشكِلات.

ولا يفوتني أن أشكر أيضاً أخي وزميلي الأستاذ عبد الرحمن مشاقبة الذي كان قد اقترح عليَّ موضوع هذه الرسالة، وكان هذا الـموضوع أحد توصياته في آخر رسالته «تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة على ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب» من بداية الكتاب حتى حرف العين.

فهرس الـموضوعات

* * *

تعقبات الحافظ ابن حجر في «الإصابة» على ابن الأثير في «أسد الغابة»

إعداد
حمزة "محمد وسيم" الشيخ رشيد البكري

المشرف
الأستاذ الدكتور ياسر أحمد الشمالي

الملخص

تناولت هذه الدراسة التعقبات التي أوردها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» على الحافظ عز الدين ابن الأثير الجزري في كتابه «أسد الغابة»، وقد تنوَّعت هذه التعقبات:

ـ فمنها ما كان تعقباً في إثبات صحبة نفاها ابن الأثير، أو توقَّف في إثباتها، أو في نفي صحبة أثبتها ابن الأثير.

ـ ومنها ما كان في ضبط اسم الصحابي، أو في عمود نسبه، أو في كنيته، أو في نسبته.

ـ ومنها ما كان في شهود الصحابي الغزوات أو ذكره في بعض الأحداث أو في وفاته أو في سيرته وسلوكه.

ـ ومنها ما كان في حديث الصحابي، من حيث: تخريجه، أو إسناده، أو متنه، أو هل هو من روايته أم لا؟

ـ ومنها ما كان في اثنين هل هما واحد، أو واحد هل هو اثنان.

وتمت ـ بحمد الله تعالى ـ مناقشة هذه التعقبات في هذه الدراسة بإنصاف وتجرُّد وموضوعية بغيةَ الوصول إلى الأصوب في ذلك، والله ولي التوفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

الـحمد لله القائل: ﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ à ٱلۡعِلۡمَ â ﴾[١]، والصلاةُ السلامُ على سيِّدِ السادات، سيِّدنا محمد الـمُؤيَّدِ بالـمُعجزات الباهرات، وعلى آله وصحبه ذوي الفضائل والـمَكرُمات، وبعد:

فلا يـخفى أن العالِـم عندما يُصنِّف في موضوع ما، فلا بدّ أن ينظر في كتب مَن تقدَّمه مـمَّن ألَّف في ذلك الـموضوع، فيستدرك عليهم أحياناً، ويتعقَّبهم أحياناً، ويردُّ عليهم أحياناً، ...، وكلما كان العالِـمُ أكثرَ تـحقيقاً واطِّلاعاً، كلما زادت انتقاداتُه وتعقُّباتُه على مَن سبقه، وليس في ذلك أدنى إساءة، لأن الغايةَ عندهم جـميعاً الوصولُ إلى الصواب، والـخطأُ من شأن البشر بلا ريب.

وقد ألَّف الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني كتباً عدَّةً، وأكثَرَ فيها من تعقُّب غيره، وذلك دليلُ علمه وتـحقيقه واطِّلاعه، ومنها كتابه «الإصابة في تـمييز الصحابة»، وقد تعقَّب فيه جماعةً من العلماء مـمَّن ألَّف في الصحابة، لكن كانت أكثرُ تعقُّباته على الإمام الحافظ أبي عمر ابن عبد البر في كتابه «الاستيعاب»، وعلى الإمام الـحافظ عز الدين ابن الأثير في كتابه «أسد الغابة».

وقد قام بعضُ الإخوة بدراسة تعقبات الحافظ ابن حجر في «الإصابة» على ابن عبد البر[٢].

وستُعنى هذه الرسالة بدراسة تعقباته على ابن الأثير في «أسد الغابة».

*** أهمية الدراسة:**

وتظهر أهـمية هذه الدراسة في كون هذه الكتب الثلاثة ـ أعني «الاستيعاب» و«أسد الغابة» و«الإصابة» ـ أهمَّ الكتب الـمُصنَّفة في الصحابة، وعليها الـمُعوَّل عند الـمتأخِّرين، وأن تعقُّبَ الحافظ ابن حجر على ابن عبد البر أو ابن الأثير يعني مخالفته لـهما فيما ذهبا إليه، فإذا قمنا بدراسة

---

(١) سورة الـمجادلة، الآية ١١.

(٢) وذلك في رسالتين علميتين لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الـماجستير، الأولى بعنوان «تعقبات الحافظ ابن حجر في (الإصابة) على ابن عبد البر في (الاستيعاب) من بداية الكتاب إلى حرف العين»، إعداد الأخ الأستاذ عبد الرحمن مشاقبة، وقد نوقشت في (أيار ٢٠٠٦)، والثانية بالعنوان نفسه، لكن من حرف الغين إلى نـهاية الكتاب، إعداد الأخ عيسى البواريد، وستُناقَش بعد أيام (أيار ٢٠٠٧).

هذه التعقبات، أي: مواضع الخلاف بين هؤلاء العلماء، وخرجنا بأصوب الأقوال فيها، سواء كان قولَ الـمُتعقِّب أو الـمُتعقَّب، نكون قد أنـهينا جزءاً كبيراً من هذا الاختلاف، وأخرجنا قارئ هذه الكتب من حيرة قد يقع فيها إذا رأى هذه التعقُّبات وهذا الاختلاف من غير معرفة الصواب منها.

ولذلك سأحاول في هذه الدراسة ـ إن شاء الله تعالى ـ أن أقف على وجه الصواب في تعقُّبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير بعد دراستها دراسةً علميَّةً دقيقةً بتجرُّد وإنصاف وموضوعيَّة.

*** الدراسات السابقة:**

وقد سُبقت هذه الدراسة بمجموعة من الدراسات، منها ما يتعلق بالحافظ ابن حجر، ومنها ما يتعلق به وبكتابه «الإصابة»، ومنها ما يتعلق بابن الأثير، وهي:

ـ أولاً: ما يتعلق بالحافظ ابن حجر وكتابه (الإصابة):

١. دراسة بعنوان «ابن حجر العسقلاني: دراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة» للأستاذ شاكر محمود عبد المنعم:

قسَّم الباحث دراسته هذه إلى أربعة أبواب، تـحدَّث في الباب الأول عن حياة الحافظ ابن حجر وثقافته، وفي الباب الثاني عن جهوده العلمية من تدريس وتأليف وإملاء ومناصب علمية، وفي الباب الثالث عن منهجه في كتابه «الإصابة» وموارده فيه، وفي الباب الرابع عن أهـمية كتاب «الإصابة»، كما درس الباحثُ بعض القضايا المتعلقة بكتاب «الإصابة» كنسخ الكتاب الـخطية، ودقَّة ترتيب الكتاب، ودقة الـمؤلف فيه، وجعل في آخره ملحقاً بعدد اقتباسات ابن حجر في هذا الكتاب من الـمصنفين الذين لم يذكر مصنفاتـهم.

ولـم تتعرَّض هذه الدراسة لتعقُّبات الحافظ ابن حجر على غيره عموماً، فضلاً عن تعقُّباته على ابن الأثير خصوصاً.

٢. تـحقيق كتاب «الإصابة في تـمييز الصحابة» عن نسخة خطية:

قام به مجموعة من طلبة كليَّة الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى في مكة الـمكرَّمة، وكان الـهدف منه إخراج الكتاب كما ألفه ابن حجر على الوجه الأكمل.

٣. كتاب «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ:

وهي أوفى وأوعب ترجمة للحافظ ابن حجر، وأحسنها وأفيدها لكونها من تأليف تلميذ الحافظ ابن حجر المُقرَّب منه المُلازِم له.

وهذا الكتاب ـ كما هو ظاهر من عنوانه ـ في ترجمة الحافظ ابن حجر أصلاً، وفيه فوائد متفرِّقة أيضاً، لكن ليس فيه شيء من دراسة تعقبات ابن حجر على غيره.

ثانياً: ما يتعلق بابن الأثير[١]:

كتاب بعنوان «عز الدين ابن الأثير الجزري» للدكتور حسن شميساني:

والكتاب عبارة عن دراسة مختصرة عن ابن الأثير، يقع في ١٢٨ صفحة من القطع الصغير، تحدَّث فيه المؤلف عن عصر ابن الأثير، وبيئته، وثقافته، وآثاره العلمية، فذكرها وعرَّف بها تعريفاً موجزاً، ثم اهتمَّ بدراسة كتابه «الكامل في التاريخ».

وكان تعريفه بـ«أسد الغابة» ضمن التعريف بآثار المؤلف بما لا يتجاوز عشرة سطور.

*** منهجية البحث:**

اعتمدتُ في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي أولاً، وذلك في استخراج التعقبات من كتاب «الإصابة»، ثم اعتمدتُ على المنهج التحيلي في توضيح كلام ابن الأثير وكلام الحافظ ابن حجر، ثم وازنتُ بين الكلامين من خلال المنهج النقدي.

---

(١) يحسن التنبيه على أن ابن الأثير صاحب «أسد الغابة» هو المُؤرِّخُ عزُّ الدِّين أبو الحسن علي بن محمد الجزري، وله أخوان يُعرفُ كلٌّ منهما بابن الأثير أيضاً:

الأول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري صاحب «جامع الأصول» و«النهاية في غريب الحديث والأثر»، وهو المُحدِّث.

والثاني: ضياء الدين نصر الله بن محمد صاحب «المثل السائر»، وهو الأديب.

وهناك مجموعة من الدراسات حول هذين الأخيرين لم أتعرَّض لذكرها هنا، فتنبَّه.

وقد سلكت في هذه الدراسة الخطوات التالية:

١. استقراء كتاب «الإصابة» واستخراج المواضع التي تعقَّب فيها ابنَ الأثير.

٢. تصنيف هذه التعقبات وترتيبها وتبويبها، كما هو مشروح في خطَّة البحث الآتية.

وقمتُ بترتيب التعقبات في المبحث الواحد حسب اسم الصحابي الذي ورد التعقُّب في ترجمته، ورتبتُ ذلك على حروف المعجم.

٣. دراسة هذه التعقبات دراسة علمية موضوعيَّة بتجرد وإنصاف، وذلك ببيان قول ابن الأثير ودليله، وقول ابن حجر ودليله، والترجيح بينهما بمنهجية علمية.

٤. ذكرتُ أولاً قولَ ابن الأثير، ثم أتبعتُه بقول الحافظ ابن حجر، ثم بتعليقي على التعقب والترجيح بين كلاميهما، مُميِّزاً كلامي بكلمة «قلت» في أوله.

ولم أخرج عن هذا الترتيب ـ أعني في تقديم كلام ابن الأثير على كلام الحافظ ابن حجر ـ إلا إذا كان الحافظُ قد نقل كلامَ ابن الأثير بالمعنى، فلم ينقله بدقة، ووقع له خَلَلٌ في نَقْلِه، فبنى على ذلك تعقُّباً، وهو ـ في حقيقة الأمر ـ لا يلزمُ ابنَ الأثير إذا نقلنا كلامه بحروفه، ففي مثل هذه الحال كنتُ أنقلُ كلامَ الحافظ ابن حجر ـ بما فيه نَقلُه عن ابن الأثير وتعقُّبُه ـ ثم أُبيِّن أن في هذا النقل شيئاً، وأن التعقُّبَ غيرُ وارد على ابن الأثير، وأنقلُ ـ للتدليل على ذلك ـ كلامَ ابن الأثير وعبارته بحروفها.

كما قدَّمتُ كلامَ الحافظ على كلام ابن الأثير في مواضع أخرى معدودة، لفائدة تُدرَك في موضعها.

٥. التزمتُ بمراجعة ما ينقلُه ابنُ الأثير أو ابنُ حجر عن غيره من مصدره، ووثَّقتُ تلك النقول من مصادرها في الحاشية تعليقاً على كلام ابن الأثير أو كلام ابن حجر، إلا إذا كان في نقل أحدهما خللٌ ينبني عليه أثرٌ في التعقُّب الذي هو موضوع البحث، فأبيِّن ذلك بعد الانتهاء من نقل كلامهما.

٦. أوردتُ في آخر الرسالة ملحقاً لِمَا يُتوهَّم أنه من تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير بسبب تحريف مطبعي، وليس هو في حقيقته بتعقُّب عليه.

*** خطة البحث:**

وستكون خطة البحث كالتالي:

الفصل التمهيدي: تعريف التعقبات، والتعريف بابن الأثير وابن حجر وكتابيهما «أسد الغابة» و«الإصابة»

المبحث الأول: تعريف التعقبات.

المبحث الثاني: التعريف بابن الأثير وكتابه «أسد الغابة»:

المطلب الأول: التعريف بابن الأثير.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «أسد الغابة».

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه «الإصابة»:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «الإصابة».

الفصل الأول: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في إثبات الصُّحبة ونفيها:

المبحث الأول: تعقباته في إثبات صُحبة نفاها ابن الأثير أو توقَّف في إثباتها.

المبحث الثاني: تعقباته في نفي صُحبة أثبتها ابن الأثير.

الفصل الثاني: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في أسماء الصحابة وكناهم وأنسابهم:

المبحث الأول: تعقباته في ضبط اسم الصحابي.

المبحث الثاني: تعقباته في عمود النسب.

المبحث الثالث: تعقباته في كنية الصحابي ونسبته.

الفصل الثالث: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في بعض المعلومات المتعلقة بشخص الصحابي:

المبحث الأول: تعقباته في شهود الصحابي بعضَ غزوات النبي ^ ، أو ذِكرِه في بعض الأحداث في عهد النبي ^ .

المبحث الثاني: تعقباته في ذكر الصحابي في بعض الأحداث بعد النبي ^ .

المبحث الثالث: تعقباته في وفاة الصحابي.

المبحث الرابع: تعقباته في أمور أخرى متعلقة بشخص الصحابي كأسرته وحياته وسيرته.

الفصل الرابع: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير فيما يتعلق بالأحاديث:

المبحث الأول: تعقباته في تخريج الحديث.

المبحث الثاني: تعقباته في الأسانيد.

المبحث الثالث: تعقباته في المتون.

المبحث الرابع: تعقباته في إيراد حديث ليس لصاحب الترجمة.

الفصل الخامس: تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في سياق الترجمة:

المبحث الأول: تعقباته فيما انتقد فيه ابنُ الأثير بعضَ من تقدَّمه فأخطأ.

المبحث الثاني: تعقباته في توثيق النقول ومصادر الترجمة.

الفصل السادس: تعقباته في جمع المفترق وتفريق المجتمع:

المبحث الأول: تعقباته في جمع المفترق.

المبحث الثاني: تعقباته في تفريق المجتمع.

* * *

الفصل التمهيدي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التعقبات.

المبحث الثاني: التعريف بابن الأثير وكتابه «أسد الغابة»:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن الأثير.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «أسد الغابة».

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه «الإصابة».

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب «الإصابة في تمييز الصحابة».

المبحث الأول: تعريف التعقُّبات:

التعقُّب في اللغة: مشتق من مادة (عقب)، قال ابنُ فارس: «وهي أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخُّر شيء وإيقاعه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة»[(١)].

ثم ذكر من الأصل الأول أنه «يُقال: استعقب فلانٌ من فعله خيراً أو شراً، واستَعقَبَ من أمره نَدَماً، وتعقَّبَ أيضاً، وتعقَّبتُ ما صنع فلان، أي: تتبَّعتُ أثَرَه، ويقولون: ستجد عقبَ الأمر كخير أو شر، وهو العاقبة»[(٢)].

وقال الفيروزآبادي في «القاموس»: «وعاقَبَه وعقَّبه تعقيباً: جاء عَقِبَه، ...، وتعقَّبه: أخذه بذنب كان منه، وتعقَّبه عن الخبر: شكَّ فيه وعاد للسؤال عنه، ...، واستَعقَبه وتعقَّبه: طلب عورتَه أو عَثْرتَه»[(٣)].

أما في **الاصطلاح** فلم يعتنِ العلماءُ السابقون بتعريفه تعريفاً علمياً، وإن كان معناه واضحاً في أذهانهم، وقد عُرِّفَ مؤخَّراً بأنه «**نَظَرُ العالِم استِقلالاً في كلام غيره أو كلامه المُتقدِّم تخطئةً أو استِدراكاً**»[(٤)].

وخرج **بقوله**: «**استقلالاً**» ما صرَّح المتأخِّر في استدراكه على المُتقدِّم أو تخطئته له أنه نقل هذا الاستدراك أو هذه التخطئة عن غيره، فإنه عندها يُنسَب للمُتعقِّب الأول، فإن لم يُصرِّح بنقل ذلك عن غيره نُسِبَ التعقّب إليه، حتى ولو ظهر بعد البحث أنه قد سبقه إليه بعضُ العلماء لاحتمال عدم وقوفه عليه أو غَفْلته عنه عند كتابة التعقب.

ولا يدخل في ذلك ما إذا كان في المسألة عدَّةُ أقوال، فرجَّح الأولُ قولاً، ورجَّح الثاني قولاً غيرَه، إلا إذا ناقش الثاني الأولَ في أسباب ترجيحه للقول الذي رجَّح.

وقوله: «**في كلام غيره**» يدخل فيه ما تعقَّب فيه العالِمُ بعضَ مَن تقدَّمه ولم يُسمِّه، كأن يقول:

---

(١) ابن فارس، «معجم مقاييس اللغة» ٤ : ٧٧.

(٢) ابن فارس، «معجم مقاييس اللغة ٤ : ٧٩.

(٣) الفيروزآبادي، «القاموس المحيط»، مادة (عقب) ص١٤٩ ـ ١٥٠.

(٤) هذا التعريف هو ما اتفق عليه الأساتذة لجنة مناقشة رسالة «تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب» إعداد الطالب منصور سلمان نصّار، وهؤلاء الأساتذة هم: الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي مشرفاً، والأعضاء: الأستاذ الدكتور باسم الجوابرة، والدكتور عبد الكريم الوريكات، والدكتور فايز أبو عمير. ثم اعتمد هذا التعريف الأخ عبد الرحمن مشاقبة في رسالته «تعقبات الحافظ ابن حجر في الإصابة على ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب من بداية الكتاب إلى نهاية حرف العين» بإشراف الدكتور عبد الكريم الوريكات.

قال بعضهم: كذا وكذا، وليس كذلك، أو: وفي ذلك نظر، ونحوها، فإن ذلك داخلٌ في التعقُّبات عموماً، ولكنه غيرُ داخل في مثل رسالتي هذه، لأنها خاصَّة بتعقُّبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير، فهي خاصَّة بتعقُّبات الحافظ على عالِـم معيَّن، فلا يدخلُ فيها تعقُّباتُه على مُبهَم.

وقوله: «**أو كلامه الـمُتقدِّم**» معناه أن العالِـم قد يقول قولاً أو يرى رأياً، ثم يظهر له بعد مزيد بحثٍ وتأمُّلٍ خلافُه، فيتعقَّبُ نفسَه فيقول: كنتُ في كتاب كذا قلتُ كذا، أو كنتُ قديماً أقول بكذا، ثم ظهر لي كذا وكذا، وهكذا. وهذا نوعٌ من التعقُّبات يُمكن أن يُـجعَلَ قسماً وحده ويُسمى «تراجُعاً».

والفرق بين «**التخطئة**» و«**الاستدراك**»: أن **التخطئة**: هي الحكمُ على القول بأنه مخالفٌ للواقع، أما **الاستدراك**: فهو ذِكرُ ما فاتَ الـمُتقدِّمَ مما هو على شرطه، ثم إن كان الـموضوع يرتكز على الـجمع فالظاهر أنه يُشتَرَطُ أن يكون الأولُ قد قصد الاستيعابَ حتى يكون الاستدراكُ عليه تعقُّباً له.

فإن قلت: فهذا أبو عبد الله الـحاكم قد سمَّى كتابَه الذي ذكر فيه ما كان على شرط الشيخين ـ فيما يَرَى ـ ولم يُـخرِجاه بـ«الـمستدرك على الصحيحين»، مع أنـهما لـم يقصدا الاستيعاب[١]، فهل استدراكُه عليهما يُعَدُّ تعقُّباً؟ قلت: الـحاكمُ نفسُه قائلٌ بأن الشيخين لـم يقصدا الاستيعاب، فقد قال في مقدمة «الـمستدرك» عن الشيخين: «ولـم يـحكما ولا واحدٌ منهما بأنه لـم يصـحَّ من الـحديث غيرُ ما أخرجاه»[٢]. فاستدراكُه عليهما لـم يكن تعقُّباً لـهما، وإنما هو طريقةٌ من طرق الـمُحدِّثين في التصنيف[٣].

ويدخل في التعريف ما ذكره الأولُ جازماً به، فأورد عليه الثاني احتمالاً، أو شكَّك فيه، ووجهُ كونه تعقباً: أنَّ فيه معنى الاستدراك، لأنه استدراكٌ على جَزْمِ الأول بالـمعلومة الـمذكورة أنَّ فيها احتمالاً آخر أو شكّاً أو ما شابه ذلك.

---

(١) يدل على ذلك قول البخاري: «ما أخرجتُ في كتابي إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاح لحال الطُّول»، وقول مسلم: «ليس كلُّ حديث صحيح أودعتُه هذا الكتاب، وإنما أخرجتُ ما أجمعوا عليه». نقل ذلك عنهما الـمقدسي في «شروط الأئمة الستة» ص٩٢، وروى الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» ص١٦٠ قولَ البخاري بإسناده إليه بلفظ: «لـم أُخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح أكثر»، وانظر «هدي الساري» للحافظ ابن حجر ص٧، وانظر قول مسلم في كتاب الصلاة من «صحيحه» برقم (٤٠٤).

(٢) الحاكم، «الـمستدرك على الصحيحين» ١ : ٢.

(٣) وانظر للاستزادة في أن إلزام بعض الحفاظ الشيخين بإخراج ما استُدرِكَ عليهما لا يلزمهما: «مكانة الصحيحين» للدكتور خليل ملا خاطر ص١٨٦ وما بعدها.

* نمـاذج من كتب أُلِّفت في التعقُّبات خاصَّة:

اهتم العلمـاء في تآليفهم وتصانيفهم أن يستدركوا على مَن تقدَّمهم ويتعقَّبوهم ويُبيِّنوا أوهامهم، قياماً منهم بواجب النُّصح للمسلمين، وإبراءً لِذِمَـمِهم أمام الله سبحانه وتعالى، وهذه التعقبات كانت على وجهين: إما أن تكون منثورةً في الكتب، وهو الأكثر، وإما أن تكون في مؤلفات خاصة بها، ومن الأمثلة على الكتب التي أَلَّفها مؤلفوها في تعقُّب بعض العلمـاء:

١ و٢. «بيان خطأ البخاري في تاريـخه» و«مُوضِّح أوهام الجمع والتفريق»، كلاهما للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، تعقَّب فيهمـا الإمامَ البخاريَّ في الأوهام التي وقعت له في «التاريخ الكبير».

٣. «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي، تعقَّب فيه الحافظُ ابنُ القطَّان الإمامَ عبدَ الـحقِّ الإشبيلي فيمـا أورده من الأحاديث في كتابه (الأحكام الوسطى) فصحَّحه أو حسَّنه أو سكت عليه وهو معلول، أو أعلَّه وهو صحيح أو حسن، وما شابه ذلك[١].

٤. «الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النيسابوري» للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، تعقَّب فيه الحاكمَ في كتابه «الـمدخل إلى الصحيح» في أربعة وخمسين موضعاً، بيَّن فيها ما وقع للحاكم من أوهام في الكتاب، كتصحيف بعض الأسمـاء، أو التفرقة بين رجلين وهما واحد، ونحو ذلك.

٥. «التعقُّبات على الـموضوعات» للحافظ جلال الدين السيوطي، تعقَّب فيه ابنَ الجوزي فيمـا أدرَجَه من الأحاديث في كتابه «الـموضوعات» حاكمـاً عليه بالوضع، بينمـا هو ـ في نظر السيوطي ـ من قبيل الصحيح أو الحسن أو الضعيف أو شديد الضعف الذي لا يصل إلى حدِّ الوضع، مع بيان ذلك.

٦. «النكت الظِّراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر، تعقَّب فيه الـمزيَّ في كتابه «تـحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» فبيَّـن ما وقع له من أوهام كتخريجه للحديث من كتاب ليس فيه، أو تقصيره في تـخريج الحديث، أو وهـمه في بعض الأسانيد، أو تصحيف بعض الأسمـاء، كمـا استدرك عليه بعض الطرق التي فاتته[٢].

---

(١) ثم تعقَّبه ابنُ الـمواق فيمـا وقع في تعقبه لعبد الحق من أوهام في كتابه «بغية النُّـقَّاد والنَّقلة».

(٢) وقد أفاد فيه الحافظُ من جَـمْع من العلمـاء قبله كانوا علَّقوا على مواضع من «تـحفة الأشراف»، وقد ذكرهم في مقدمة الكتاب.

* نمـاذج من الكتب الـمُؤلَّفة في دراسة التعقُّبات:

إن التأليف في دراسة تعقُّبات عالِـم مُتأخِّر على عالِـم مُتقدِّم ليس بالأمر الـمُحدَث، فإننا نرى عند علمـائنا السابقين عدَّة كتب كان موضوعُها دراسةَ تعقُّبات عالِـم مُتأخِّر على عالِـم مُتقدِّم، أي: مناقشة المتأخِّر فيمـا تعقَّب به الـمُتقدِّم، وبيان دليل كل واحدٍ منهمـا أو وجهة نَظَره، ثم الحكم بينهما.

ومن الأمثلة على هذه الكتب:

١. كتاب «مبتكرات اللآلئ والدُّرَر في الـمُحاكمة بين العيني وابن حَجَر» للشيخ عبد الرحـمن البوصيري (ت١٣٥٤)، حيث تعقَّب الإمامُ بدرُ الدِّين العيني في «عمدة القاري» الـحافظَ ابنَ حجر في مواضع عديدة من «فتح الباري»، فجاء البوصيري وحاكَمَ بينهمـا.

٢. وكتاب «جلاء العينين في محاكمة الأحـمَدَين» للشيخ أبي البركات نعمـان بن محمود الألوسي (١٣١٧)، ويعني بالأحـمَدَين: أحـمد بن عبد الحليم ابن تيمية وأحـمد ابن حجر الـهيتمي، حيثُ ردَّ الثاني على الأول، فجاء الألوسي وحاكَمَ بينهمـا.

٣. وكتاب «النُّكَت الطريفة في التحدُّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة» للعلامة الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت١٣٧١)، حيثُ ادَّعى ابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (في باب الرد على أبي حنيفة) مـخالفةَ الإمام أبي حنيفة للحديث الصحيح في ١٢٠ مسألة، فجاء الشيخ الكوثري وتـحدَّث عن هذه المسائل، وتكلم على الأحاديث التي ساقها ابنُ أبي شيبة في التدليل على ما ادَّعى.

وكان قد سَبَقَه إلى الكلام عن ردود ابن أبي شيبة هذه: الحافظُ عبدُ القادر القرشي في كتاب الـمسمى بـ«الدرر الـمنيفة في الرد على ابن أبي شيبة عن أبي حنيفة»، والعلامةُ قاسمُ ابن قُطلُوبغا في كتابه الـمسمى بـ«الأجوبة عن اعتـراض ابن أبي شيبة»[١].

* * *

(١) انظر: الكوثري، «النكت الطريفة» ص٦ ـ ٧. كمـا قام العلامة الفاضل الدكتور عبد الـمجيد محمود حفظه الله تعالى بدراسة هذه التعقبات والكلام عليها في فصل خاصٍّ بها من كتابه «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري»، وأفاد من كتاب الكوثري، لكن غلب على دراسته الجانب الفقهي، بخلاف الكوثري في «النكت الطريفة»، فقد جمع بين الجانب الحديثي والجانب الفقهي.

هذا، وقد بدأتُ بتحقيق «النكت الطريفة» والتعليق عليه، يسَّر الله إتـمـامه كمـا يسَّر ابتداءَه.

الـمبحث الثاني: التعريف بابن الأثير وكتابه «أسد الغابة»:

الـمطلب الأول: التعريف بابن الأثير[(١)]:

*** اسمه ونسبه:**

هو عزُّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد[(٢)] بن عبد الكريم بن عبد الواحد الـجَزَري الشَّيباني الـمعروف بابن الأثير.

والأثير: لقبُ والده، وقد لُقِّب بذلك لأنه «كان أثيراً عند الأتابك قُطب الدين مودود بن عماد الدين زنكي الأول»[(٣)]، والأثير: الخالص[(٤)].

والـجَزَري: نسبة إلى جزيرة ابن عمر التي ولد بها الـمُتَرجَم، وهي بلدة فوق الـمَوصِل بينهما ثلاثة أيام[(٥)].

---

(١) **مصادر ترجمته**: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢٢ : ٣٥٣ ـ ٣٥٦، و«تذكرة الحفاظ» ٤ : ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠، والسبكي، «طبقات الشافعية الكبرى» ٥ : ١٢٧، وابن تغري بردي، «النجوم الزاهرة» ٦ : ٢٨١ ـ ٢٨٢، وابن خلكان، «وفيات الأعيان» ٣ : ٣٤٨ ـ ٣٥٠، والمنذري، «التكملة لوفيات النقلة» ٣ : ٣٤٧ رقم (٢٤٨٤)، وأبو شامة، «ذيل الروضتين» ص١٦٢، والسيوطي، «طبقات الحفاظ» ص٤٩٢، والصفدي، «الوافي بالوفيات» ٢٢ : ٨٦ ـ ٨٨، وابن العماد، «شذرات الذهب» ٥ : ١٣٧، وللدكتور حسن شميساني رسالة بعنوان «عز الدين ابن الأثير الجزري»، كما ترجمه الأستاذ عبد القادر طليمات في مقدمة تحقيقه لكتاب «التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية».

(٢) بتكرار «مـحمد»، قال الذهبي في «السيـر» ٢٢ : ٣٥٥ : «وكان يكتب اسمه كثيراً: «علي بن محمد بن عبد الكريم» وكذا ذكره الـمنذري ... ، وهو على سبيل الاختصار، وله أشباه ونظائر، وإنما هو بلا ريب: علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، كما هو في نسب أخويه ...، وكما ذكره ابن خلِّكان ...» قلت: والسبكي وابن تغري بردي والسيوطي وابن العماد الحنبلي، وقد أورد الزركلي في «الأعلام» ٤ : ٣٣٢ نموذجاً من خط الـمُترجَم، وكتب اسمَه فيه: «علي بن محمد بن عبد الكريم» كما ذكر الذهبي، وكذا ترجمه الزركلي، فاقتصر على المرجوح في اسمه، ولم يُنبِّه إلى الخلاف فيه!

(٣) د. حسن شميساني، «عز الدين ابن الأثير الجزري» ص٣٣.

(٤) قال في «القاموس» ص٤٣٦ : «فلان أثيري، أي: من خُلَصائي»، وفي «لسان العرب» ٤ : ٧ : «فلان أثيرٌ عند فلان: إذا كان خاصاً».

(٥) ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ٢ : ١٣٨. وقد سألت شيخنا العلامة الدكتور أكرم عبد الوهاب الـموصلي عن موقعها الآن، فاستظهَرَ أنـها الآن في حدود دولة تركيا. ثم رأيت ليسترانج كي قد ذكر في حاشية ص١٢٢ من «بلدان الخلافة الشرقية» أنها الآن في تركيا في قفاء زاخو على الحدود العراقية التركية.

وانظر الكلام على ابن عمر الذي تُنسَب إليه هذه الجزيرة في «وفيات الأعيان» لابن خلكان ٣ : ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

والشَّيباني: نسبة إلى شَيبان بن ذُهل بن ثعلبة، قَبيل كبير من بكر بن وائل[١].

وهو أحدُ إخوة ثلاثة عُرِفَ كلٌّ واحد منهم بابن الأثير: أكبرُهم العلامة المحدِّث مجد الدِّين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري صاحب «النهاية في غريب الحديث» و«جامع الأصول» (٥٤٤ ـ ٦٠٦)[٢]، وأوسطُهم عزُّ الدين، وأصغرُهم العلامة الأديب ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد الجزري صاحب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» (٥٥٨ ـ ٦٣٧)[٣]، رحمهم الله تعالى.

* **حياته وشيوخه وتلاميذه**[٤]:

ولد عزُّ الدين ابنُ الأثير بجزيرة ابن عمر في الرابع من جمادى الأولى سنة ٥٥٥هـ، ونشأ بها، وأخذ فيها عن جماعة من علمائها، منهم الشيخ الصالح علي بن خطاب بن ظفر (ت٥٨٣)[٥].

ثم تحوَّل والدُه به وبإخويه إلى الموصل سنة ٥٧٩، فأخذ بها عن إمام العربية أبي الحرم مكِّي ابن ريَّان بن شَبَّة الماكسيني ثم الموصلي (ت٦٠٣)[٦]، وروى عنه «موطأ الإمام مالك»، وعن العلامة الفقيه مُسنِد عصره خطيب الموصل أبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي الشافعي (٤٨٧ ـ ٥٧٨)[٧]، وروى منه «مسند الطيالسي»، وعن الشيخ المُسنِد الجليل أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي الأصبهاني الصُّوفي (٥١٤ ـ ٥٨٤)[٨]، وروى عنه «صحيح مسلم»، وعن الشيخ المعمَّر أبي منصور طاهر بن مكارم القلانسي المُؤدِّب (ت٥٨٨)[٩]، وروى عنه «طبقات محدِّثي المَوصِل» و«مسند المعافى بن منصور»، وعن الشيخ أبي منصور مُسلِم بن علي السِّيحي (ت٥٩٢)[١٠].

---

(١) انظر: ابن الأثير، «اللباب في تهذيب الأنساب» ٢ : ٢١٩.

(٢) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٤٨٨ ـ ٤٩١، السبكي، «طبقات الشافعية» ٥ : ١٥٣.

(٣) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢٣ : ٧٢ ـ ٧٣، والمنذري، «التكملة» ٣ : ٥٣٥ ترجمة ٢٩٣٧.

(٤) والألقاب والأوصاف العلمية التي تراها عند اسم الشيخ أو التلميذ هي من مصدر ترجمته.

(٥) انظر: ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ١٠ : ١٦٥ حوادث سنة ٥٨٣.

(٦) انظر ترجمته في: ابن الأثير، «الكامل» ١٠ : ٣٣١، والذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٧) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٨٧ ـ ٨٩، والسبكي، «طبقات الشافعية» ٧ : ١١٩.

(٨) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ١٣٤ ـ ١٣٥، والمنذري، «التكملة» ١ : ١٠٧ ترجمة ٦٧.

(٩) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٣٠٢، والمنذري، «التكملة» ١ : ١٧٥ ترجمة ١٧٣.

(١٠) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير النبلاء» ٢١ : ٣٠٢ ـ ٣٠٣، والمنذري، «التكملة» ١ : ٣١٩ ترجمة ٤٦٥.

وقدم بغدادَ مِراراً حاجاً ورسولاً من صاحب الـمَوصِل[١]، فسمع بها من الشيخ الجليل الأمين مُسنِد عصره عبد الـمُنعِم بن عبد الوهاب الـحرَّاني ثم البغدادي الـحنبلي المعروف بابن كُلَيب (٥٠٠ ـ ٥٩٦)[٢]، ومن العلامة الفقيه شيخ الشافعيَّة يعيش بن صَدَقة الفُراتي (ت٥٩٣)[٣]، ومن شيخ الإسلام عبد الوهَّاب بن علي البغدادي الصُّوفي الشافعي الـمعروف بابن سُكَينة (٥١٩ ـ ٦٠٧)[٤]، وروى عنه «سنن أبي داود»، ومن الشيخ الكبير أبي ياسر عبد الوهَّاب بن هبة الله البغدادي الطحَّان الـمعروف بابن أبي حبَّة (٥١٦ ـ ٥٨٨)[٥]، وروى عنه «مسند أحمد»، ومن العالم الـمُسنِد مِسْمار بن عمر البغدادي (٥٣٨ ـ ٦١٩)[٦]، وروى عنه «صحيح البخاري»[٧].

ثم رحل إلى الشام والقُدس، فسمع بدمشق من مُسنِد الشام القاضي أبي القاسم الـحسين بن هبة الله الـمعروف بابن صَصْرَى (ت٦٢٦)[٨]، ومن العالـم الجليل العابد الـخيِّر زين الأُمَناء الحسن بن محمد ابن عساكر (٥٤٤ ـ ٦٢٧)[٩]، وتردَّد بين الشام وحلب، وحدَّث بـهما.

وكان ابنُ الأثير قد أقبَلَ في أواخر عُمُرِه على الحديث إقبالاً تاماً وسمع العالي والنازل، فأسمَعَ الحديثَ في دمشق بجامع بني أُميَّة، وفي دار الحديث النُّوريَّة، فروى عنه الإمامُ الفقيه الـمُحدِّث شهاب الدين إسماعيل بن حامد الـمصري القوصي الشافعي نزيل دمشق (٥٧٤ ـ

---

(١) كان مجد الدين ابنُ الأثير مقرَّباً من صاحب الـموصل، فسأله السلطانُ أن يُعيِّن له رجلاً أميناً ليكون موضع سرِّه في مراسلاته مع الخليفة في بغداد، فعيَّن له الـمجدُ أخاه عزَّ الدين ابنَ الأثير. انظر: د. حسن شميساني، «عز الدين ابن الأثير الجزري» ص٤١، ومصدره فيه «الفخري في الآداب السلطانية» لابن الطقطقي ص٦٠ ـ ٦١.

(٢) انظر ترجمته في: ابن الأثير، «الكامل» ١٠ : ٢٦٧، والذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٢٥٨ ـ ٢٦٠.

(٣) انظر ترجمته في: ابن الأثير، «الكامل» ١٠ : ٢٤٨، والذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٥٠٢. وسكينة: هي والدة أبيه.

(٥) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢١ : ٢٢٧ ـ ٢٢٨، والمنذري، «التكملة» ١ : ١٦٩ ترجمة ١٦٥.

(٦) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢٢ : ١٥٤، والـمنذري، «التكملة» ٣ : ٨٣ ترجمة ١٨٩٠.

(٧) جميع ما ذكرتُه مما رواه ابن الأثير عن مشايـخه مستفاد من الفصل الذي ذكره ابن الأثير في مقدمة «أسد الغابة» ١ : ١٤ ـ ١٨ في بيان أسانيده إلى الكتب التي يُـخرِّج منها.

(٨) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير النبلاء» ٢٢ : ٢٨٢ ـ ٢٨٤، والـمنذري، «التكملة» ٣ : ٢٤٠ ترجمة ٢٢٣١.

(٩) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير النبلاء» ٢٢ : ٢٨٤ ـ ٢٨٥، والـمنذري، «التكملة» ٣ : ٢٥٨ ترجمة ٢٢٧٧.

وللاستزادة من شيوخ ابن الأثير راجع: مقدمة «أسد الغابة»، ومقدمة عبد القادر طليمات لـ«التاريخ الباهر».

٦٥٣)[١]، والـمُسنِدُ الأجلّ شرف الدين أبو الفضل أحـمد بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي الشافعي (٦١٤ ـ ٦٩٩)[٢]، وروى عنه أيضاً الإمامُ الحافظ أبو عبد الله محمد بن سعيد الواسطي الشافعي الـمعروف بابن الدُّبَيثي (٥٥٨ ـ ٦٣٧)[٣]، وقاضي القضاة مجدُ الدين عبد الرحمن بن كمـال الدين عمر بن أحمد بن أبي جَرَادة الـحلبي الحنفي المعروف بابن العَديم (ت٦٧٧)[٤]، ومُسنِدُ حلب أبو سعيد سُنقُر بن عبد الله القضائي (٦١٩ ـ ٧٠٦)[٥]، وروى عنه بالإجازة الحافظ الـمُنذري (٥٨١ ـ ٦٥٦)[٦].

ومن تلاميذه أيضاً: العلامةُ الـمُؤرِّخ أحـمد بن محمد البَرْمَكي الـمعروف بابن خَلِّكان (٦٠٨ ـ ٦٨١)[٧]، وقد أكثَرَ من النَّقل عن شيخه ابن الأثير في كتابه «وفيات الأعيان».

ثم عاد ابنُ الأثير في آخر حياته إلى الـمَوصِل، ولزم بيتَه منقطعاً إلى العلم والتصنيف، حتى توفي فيها في أواخر شهر شعبان من سنة ٦٣٠، ودفن فيها، وقبرُه فيها معروفٌ حتى اليوم[٨].

* مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه:

أتقن ابنُ الأثير علمَ التاريخ والأنساب، وبلغ الغايةَ فيهمـا، أما الـحديث فاعتنى به روايةً حتى استحقَّ فيه وصفَ الحافظ، وشارَكَ فيه درايةً مشاركةً جيِّدةً، وقد وصفه الحافظ الـمنذري بـ«الشيخ الأجلّ الـحافظ»، وكذا وصفه بالـحفظ تاجُ الدين السُّبكيُّ، وذكره الذهبيُّ في «تذكرة الـحُفَّاظ»، ووصفه في «السِّيَر» بـ«الشيخ الإمام العلامة الـمُحدِّث الأديب النسَّابة»، وقال: «كان إماماً علامةً أخبارياً أديباً مُتفنِّناً رئيساً مُـحتَشِمـاً».

---

(١) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢٣ : ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) انظر ترجمته في: ابن العمـاد، «شذرات الذهب» ٥ : ٤٤٥.

(٣) انظر ترجمته في: الذهبي، «سير النبلاء» ٢٣ : ٦٨ ـ ٦٩، ومقدمة د. بشار عواد معروف لكتابه «ذيل تاريخ بغداد».

(٤) انظر ترجمته في: ابن العمـاد، «شذرات الذهب» ٥ : ٣٠٣.

(٥) «الدرر الكامنة» ٢ : ١٧٥، و«شذرات الذهب» ٦ : ١٤.

(٦) كمـا في «التكملة لوفيات النقلة» ٣ : ٣٤٩.

(٧) انظر: «الأعلام» للزركلي ١ : ٢٢٠.

(٨) أخبرني شيخنا العلامة الدكتور أكرم عبد الوهاب الـموصلي حفظه الله تعالى أن شاهد قبر العزِّ ابن الأثير لـم يزل في منطقة تسمى باب سِنجار في مدينة الـموصل، بالقرب من مقتربات الـجسر الـخامس، وهو الآن في وسط شارع، في الحاجز الفاصل بين الـمسرب الأيمن والـمسرب الأيسر.

وقال ابنُ خَلِّكان: «كان بيتُه مجمعَ الفضل لأهل الـموصل والواردين عليها، وكان إماماً في حفظ الـحديث ومعرفته وما يتعلق به، وحافظاً للتواريخ الـمتقدمة والـمتأخرة، وخبيراً بأنساب العرب وأخبارهم وأيامهم ووقائعهم». وقال: «ولـمَّا وصلتُ إلى حلب اجتمعتُ به فوجدتُه رجلاً مكمَّلاً في الفضائل وكَرَم الأخلاق وكثرة التواضع، فلازمت التـرداد إليه».

*** تصانيفه:**

١. الكامل في التاريخ: قال ابن خَلِّكان: «ابتدأ فيه من أول الزمان إلى آخر سنة ثمـان وعشـرين وست مئة، وهو من خيار التواريخ»، وقال الزركلي: «وأكثر مَن جاء بعده من المؤرخين عيالٌ على كتابه هذا»[١]. وقد طُبع عدَّة طبعات.

٢. اللباب في تـهذيب الأنساب: اختَصَـر فيه كتابَ «الأنساب» للسَّمْعاني، واستدرك عليه فيه مواضع، ونبَّه على أغلاط، وزاد أشياء أهـمَلَها السَّمعاني[٢]. وهو مطبوع في ٣ مجلدات.

٣. أسدُ الغابة، وسيأتي التعريف به.

٤. تاريخ الـموصل، ولم يتمه[٣].

٥. التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية[٤] بالموصل: وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد القادر طليمات.

ونسب الأستاذ الزركلي للعز ابن الأثير كتاب « الـجامع الكبيـر » في البلاغة، و«تـحفة العجائب وطرفة الغرائب»[٥]، وقد نبَّه الدكتور حسن شميساني إلى أن هذين الكتابين ليسا للعز، فالأول لأخيه ضياء الدين، أما الثاني فلرجل متأخِّر عنه[٦].

ونَسَبَ إليه صاحبُ «كشف الظنون» كتابين آخرين هما: «آداب السياسة» و«كتاب الجهاد»[٧].

---

(١) الزركلي، «الأعلام» ٤ : ٣٣٢، وللدكتور حسن شميساني: «عز الدين ابن الأثير الجزري» أكثره في دراسة «الكامل».

(٢) قاله ابنُ خلكان في «وفيات الأعيان» ٣ : ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٣) نصَّ على ذلك الذهبي في «سير النبلاء» والسبكي في «طبقات الشافعية» والسيوطي في «طبقات الحفاظ».

(٤) وهي الدولة التي عاش ابن الأثير في كَنَفها، وأتابك: لقب أطلق على عماد الدين زنكي مُؤَسِّس هذه الدولة.

(٥) وكذا نسبه إليه صاحب «كشف الظنون» ١ : ٣٦٩.

(٦) انظر: د. حسن شمساني، «عز الدين ابن الأثير الجزري» ص٥٤، وأحال إلى مقالة الدكتور داود الجلبي عن كتاب «تحفة العجائب» في مجلة الـمجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٣، ص٥٥٥، سنة ١٩٤٨.

(٧) انظر: حاجي خليفة، «كشف الظنون» ١ : ٤٢ و٢ : ١٤١٠.

الـمطلب الثاني: التعريف بكتاب «أسد الغابة»:

بيَّـن ابنُ الأثيـر في مُقدِّمة كتابه «أسد الغابة» سببَ تأليفه لكتابه هذا، وشـرطَه فيه، ومنهجَه في ترتيب تراجـمه:

أما سببُ تأليفه: فذكر أنه كان عازماً في بلده الـموصل على جمع كتاب في الصحابة يضمُّ ما جـمعه الحافظ أبو عبد الله ابنُ منده والحافظ أبو نعيم أحـمد بن عبد الله الأصفهاني والإمام أبو عمر ابنُ عبد البر القُرطبي، وما استدركه الـحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني على ابن منده، وأن يُضيفَ إليها ما شذَّ عنها مما استدركه أبو علي الغسَّانيُّ وغيرُه[1] على ابن عبد البر.

ثم ذكر أنه لـم يتيسَّـر له تأليفُ ذلك في بلده، وأنه سافر إلى بلاد الشام فاجتمع به جـماعةٌ من أعيان الـمُحدِّثيـن فكان فيمـا قالوه : إننا نرى كثيـراً من العلمـاء الذين جـمعوا أسمـاء الصحابة يـختلفون في النَّسَب والصُّحبة والـمشاهد التي شهدها الصاحب، إلى غيـر ذلك من أحوال الشخص، ولا نعرف الـحقَّ فيه، قال: «فحثُّوا عزمي على جَـمْع كتاب لهم في أسمـاء الصحابة ـ رضي الله عنهـم ـ أستقصـي فيه ما وصل إلي من أسمـائهم، وأُبيِّن فيه الـحقَّ فيمـا اختلفوا فيه، مع الإتيان بمـا ذكروه، واستدراك ما فاتـهم، فاعتذرتُ إليهم بتعذُّر وصولي إلى كتبي وأصولي، وأنني بعيدُ الدار عنها، ولا أرى النَّقلَ إلا منها، فألـحُّوا في الطلب، فثار العَزمُ الأولُ وتـجدَّد عندي ما كنتُ أحدِّث به نفسي، وشرعتُ في جـمعه والـمبادرة إليه».

قال: «ثم إنني عدتُ إلى الوطن بعد الفراغ منه، وأردتُ أن أُكثِّر الأسانيد وأُخرِّج الأحاديث التي فيه

---

(١) أبـهَمَ ابنُ الأثير مَن وقف على كتابه مـمَّن استدرك على ابن عبد البر غير أبي علي الغسَّاني (ت٤٩٨)، وقد ظهر لي باستقراء الكتاب أنه وقف على كتبِ ثلاثةٍ منهم، وهم: أبو بكر محمد بن حيدرة بن مفوز الشاطبي (ت٥٠٥)، وأبو الوليد يوسف بن عبد العزيز الـمعروف بابن الدَّبَّاغ (ت٥٤٦)، وأبو محمد عبد الله بن محمد الأشيري (ت٥٦١).
وقد استدرك على ابن عبد البر جماعةٌ غيرُهم ذكرهم الكتاني في «الرسالة الـمستطرفة» ص٢٠٣ و٢٠٤ ـ ولم يذكر الكتانـيُّ الأربعةَ السابقيـن ـ وهم: أبو إسـحاق إبراهيم بن يـحيى القرطبي الـمعروف بابن الأميـن (ت٥٤٤)، وأبو بكر محمد بن خلف الأندلسي الـمعروف بابن فَتْحون (ت٥١٧ أو ٥١٩)، وأبو الحجاج يوسف بن محمد بن مقلد الجاهري التنوخي (ت٥٥٨)، وأبو القاسم محمد بن عبد الواحد الغافقي الغرناطي الـملاحي (ت٦١٩).
وليس في «أسد الغابة» ذِكرٌ لهؤلاء الأربعة، وقد نصَّ الأبناسيُّ في «الشذا الفيَّاح» ٢ : ٤٨٥ على أن «ذيل» ابن فَتْحون لم يقع لابن الأثير.

بأسانيدها، فرأيتُ ذلك مُتعِباً يحتاج أن أنقضَ كلَّ ما جمعتُ، فحملني الكسلُ وحبُّ الدَّعَة والميلُ إلى الراحة إلى أن نقلتُ ما تدعو الضرورة إليه مما لا يُخِلُّ بترتيب، ولا يكثرُ إلى حدِّ الإضجار والإملال»[١].

أما شرطُه في الكتاب فمُلخَّصُه:

١. أنه جمع بين الكتب الأربعة المذكورة، ورمز لابن منده بـ(د)، ولأبي نعيم بـ(ع)، ولابن عبد البر بـ(ب)، ولأبي موسى بـ(س)، فإن كان الاسم عند الجميع كتب بجانبه العلامات كلها، وإن كان عند بعضهم ذكر علامته.

٢. كما أنه ذكر في آخر كل ترجمة اسم من أخرجه، وإن قال: «أخرجه الثلاثة» فيعني ابن منده وأبا نعيم وأبا عمر ابن عبد البر، قال: وسبب تكرار ذلك أن العلائم ربما تسقط من الكتابة وتنسى.

٣. أن قوله: «أخرجه فلان وفلان» أو «أخرجه الثلاثة» لا يعني أنهم أخرجوا جميع ما قاله في ترجمته، وإنما يعني أنهم أخرجوا الاسم، لأنه لم يقتصر على ما قالوه، فقد زاد وذكر ما قاله غيرهم من أهل العلم، كما اعتنى بضبط الأسماء المتفقة في الخط بالحروف لئلا تلتبس، مثل: سلَمة وسلِمة، وبشرح الألفاظ الغريبة التي تَرِدُ في حديث بعض المذكورين في آخر ترجمته.

٤. وإذا ذكر اسماً ليس عليه علامةٌ أحدهم فإنه ليس في كتبهم.

٥. أنه انتقى أجوَدَ ما في كلام ابن منده وأبي نعيم وابن عبد البر، قال: قد أكثَرَ ابنُ منده وأبو نعيم من الأحاديث والكلام عليها وعلى عللها، ولم يُكثِرا من ذِكرِ نَسَب الشخص ولا ذِكرِ شيء من أخباره وأحواله وما يُعرَف به، والأولُ بكتب الحديث أشبَهُ، بينما استقصى ابنُ عبد البر ذِكرَ الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه وكل ما يُعرَف به.

٦. أنه لم يحذف شيئاً من التراجم التي ذكروها، حتى إنه أخرج الغلط كما ذكره المُخرِجُ له، ثم يُبيِّن الصوابَ فيه، إلا أن يكون أحدهم قد أعاد الترجمة بعينها فيتركها حينئذ ويذكر ترجمة واحدة ويقول: قد أخرجها فلان في موضعين من كتابه[٢].

٧. قلت: ومن منهج ابن الأثير أن يُكرِّر ترجمة الراوي المُختَلَف في اسمه حسب ذلك

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٠ ـ ١١.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١١.

الاختلاف، والأصل أنه يُحيلُ في كل موضع على الآخر، وأحياناً يُحيلُ في أحد الموضعين على الآخر، ولا يُحيلُ في الثاني على الأول، وذلك ـ فيما يظهر لي ـ لأسباب:

الأول: أن يكون أحد القولين مرجوحاً والثاني راجحاً، فيُحيل في المرجوح على الراجح، ولا يُحيل في الراجح على المرجوح.

الثاني: أن يكتفي بذكر الخلاف في اسمه عن الإحالة.

الثالث: أن يسهو ويذهل عن تكرار الترجمة عنده.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ـ أنس بن صِرْمة: قيل في اسمه: صِرْمة بن أنس، فترجَمَه ابنُ الأثير في الهمزة وفي الصاد[١]، ونبَّه إلى الخلاف في اسمه في الموضع الأول، ولم يُنبِّه إليه في الموضع الثاني وهو الأشهر في اسمه.

٢ـ رِفاعة بن عبد المُنذِر بن زَنبَر: قيل في اسمه: بشير، وقيل: جارية ، وقيل: خارجة، وكنيته: أبو لبابة، وهو مشهور بها. ترجَمَه ابنُ الأثير في هذه المواضع جميعها[٢]، وأحال فيها جميعاً إلى الكنى، وفي الكنى ذكر أن اسمه رِفاعة، قال: وقيل: بشير، ولم يذكر جارية ولا خارجة، وكان قد جزم فيهما بأنهما وَهَمٌ.

٣ـ حِبَّان بن بُحّ: قيل في اسمه: حيَّان بن بُحّ، فتَرجَمَه ابنُ الأثير فيهما[٣]، وأحال في الأول على الثاني، أما في الثاني فاكتفى بذكر الاختلاف في اسمه.

٤ـ سِعْر الكِناني: قيل في اسمه: أسعر، فتَرجَمَه ابنُ الأثير فيهما[٤]، ونبَّه إلى الخلاف في اسمه في الموضع الأول، ولم يُنبِّه إليه في الموضع الثاني.

وهذا الذي ذكرتُه هنا لم يذكره ابنُ الأثير في مُقدِّمته، وإنما استخرجتُه من دراسة الكتاب، ويُمكن بالاستقراء استخراجُ كثير من الأمثلة على ذلك، وربما تظهر به أسباب أخرى لعدم

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٤٧ و٢ : ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٣٢ و٣١٣ و٥٦٤ و ٢ : ٧٧ و ٥ : ٢٦٥.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٣٧ و٥٥٤.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٨٩ و ٢ : ٢٢٩.

الإحالة في بعض التراجم الـمكرَّرة حسب الأقوال في اسم الصحابي إلى الأخرى[(١)].

وقد أطلتُ في توضيح هذه النقطة ـ بالنظر إلى سابقاتها، وإن كان يُمكن بيانُـها وتوضيحُها بإسهابٍ مبنيٍّ على استقراء كامل ـ لأنني سأُحيلُ عليها في عدَّة تعقّبات آتية. والله الـمُوفِّق.

أما منهجه في ترتيب التراجم فمُلخَّصُه:

١. أنه رتب التراجم على الحروف، وراعى الترتيب في الاسم في الحرف الأول والثاني ... إلى آخر الاسم، وراعاه أيضاً في اسم الأب والجد ومَن بعدهما وفي القبائل أيضاً. وكذلك فعل في التعبيد والكنى، فرتب الأسماء الـمعبَّدة حسب الحرف الأول بعد «عبد»، ورتب الكنى حسب الاسم الذي بعد «أبو»، وكذلك فعل في الولاء، حيث قدَّم «أسود مولى زيد» على «أسود مولى عمرو».

[٢. لم يؤخِّر مَن عُرف باسمه ونسبته بعد مَن عُرف باسمه واسم أبيه كما فعل الحافظ ابنُ حجر، بل رتَّبه حسب ترتيب الحروف في نسبته، مثل: «تـميم الغَنْمي»، ذكره ابن الأثير بعد «تـميم بن عبد عمرو»، وقبل «تـميم بن غيلان»، ومثل: «حبيب الفهري» ذكره بعد «حبيب بن فُدَيك» وقبل «حبيب بن مِـخنَف».

٣. ولـم يُؤخِّر كذلك مَن عُرف باسمه وكنيته، بل رتبه حسب ترتيب الحروف في كنيته، مثل: «جابر أبو عبد الرحمن»، ذكره بعد «جابر بن عبد الله» وقبل «جابر بن عتيك»، ومثل: «الحارث أبو عبد الله»، ذكره بعد «الحارث بن عبد الله» وقبل «الحارث بن عبد شمس»، أما الحافظ ابن حجر فيؤخِّر هؤلاء وأمثالهم إلى آخر أسمـائهم][(٢)].

٤. أنه جعل غير الـمنسوبين في آخر ترجمة الاسم الذي سُمِّي به، مثل: «زيد غير منسوب»، جعله في آخر مَن اسمه «زيد».

٥. أنه قدَّم ما قلَّت حروفه على ما كثرت، فقدم «الحارق» على «حارثة».

---

(١) أما ما سيأتي من التعقبات في تفريق المجتمع (انظر: المبحث الثاني من الفصل السادس) فليس من هذا الباب، لأن المقصود بذلك أمران: الأول: مَن نصَّ ابن الأثير على أنـهمـا اثنان وتعقَّبه الحافظ بأنـهمـا واحد، والثاني: مَن كرَّر ابن الأثير ترجمته واهماً لا لاختلاف في اسمه، كأن يُتـرجِـمَه في اسمه ثم في كنيته، أو في اسمه واسم أبيه ثم في اسمه ونسبته، أو في اسمه واسم أبيه ثم في اسمه ونسبته، وهكذا.

(٢) هاتان النقطتان لم يذكرهما ابن الأثير في المقدمة، وقد استخرجتُهمـا من دراستي للكتاب.

٦. ثم ذكر المنسوبين إلى آبائهم أو أبنائهم أو قبائلهم، ممن لا تعرف أسماؤهم، كابن فلان، وفلان عن عمه، وفلان عن جده، وعن خاله، ومَن قيل فيه: رجل من الصحابة، فبدأ أولاً بابن فلان، ثم بمن روى عن أبيه، ثم بمن روى عن جده، ثم عن خاله، ثم عن عمه، ثم بمن نُسِب إلى قبيلة، ورتَّب كلَّ قسم من هؤلاء حسب الأسماء أيضاً.

٧. ثم ذكر من قيل فيه: «رجل من الصحابة»، ورتبهم حسب أسماء الرواة عنهم، فقدَّم: «أنس بن مالك عن رجل من الصحابة» على «ثابت بن السمط عن رجل من الصحابة».

٨. واختار أن لا يُفرِدَ حرف «لا» لوحده قبل الياء كما فعله جماعة، بل جعله مع حرف اللام في باب اللام ألف، وقال: إنه أصح وأجود.

٩. ثم ذكر النساء على ترتيب الرجال نفسه.

١٠. ولم يُراعِ في الترتيب الحرف المُشدَّد، فجعل عمَّار في باب (ع م ا)، لا في باب (ع م م).

١١. وإذا كان أحد من الصحابة مشهوراً بالنسبة إلى غير أبيه، ذكره بذلك النسب، كشرحبيل ابن حسنة، وهي أمه، ذكره فيمن أول اسم أبيه حاء، ثم بيَّن اسم أبيه. وقال إنه فعل هذا قصداً للتقريب وتسهيلَ طلب الاسم.

١٢. قدَّم الاسم الوارد في عمود النسب على الكنية إذا اتفقا، كعبد الله بن ربيعة، ثم عبد الله بن أبي ربيعة[١].

وقد طُبع كتاب «أسد الغابة» عدة طبعات اعتمدتُ منها طبعة دار الفكر في بيروت (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، وهي مصوَّرة عن طبعة القاهرة ١٩٧٠م، إلا أنهم غيَّروا تجزئة الكتاب، فاختلف بناءً على ذلك ترقيمُ الصفحات.

تنبيه: ذكر الكتاني في «الرسالة المستطرفة» أنه قد اختصر كتابَ «أسد الغابة» الإمامُ النوويُّ (ت٦٧٦)، ومحمدُ بنُ محمد الكاشغي النَّحوي (ت٧٠٥)، والحافظُ أبو عبد الله الذهبيُّ (ت٧٤٨) وهو المسمى بـ«التجريد»، وهذا الأخير مطبوع في مجلدين لطيفين.

* * *

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٢ ـ ١٣.

المبحث الثالث: التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه «الإصابة»:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر(١):

* اسمه ونسبه:

هو أبو الفضل شهابُ الدِّين أحمدُ بنُ علي بن محمد بن محمد بن علي الكِناني العَسْقلاني المِصري الشافعي، المعروف بابن حَجَر، وهو لقبٌ لبعض آبائه.

والكِناني: نسبة إلى عدَّة قبائل كما يقول السَّمْعاني، المشهور منها كِنانة قريش، وهم أولاد النضر بن كنانة، ولعل المراد هنا النسبة إلى جندرة بن خيشنة بن نقير الكِناني، من بني عمرو بن الحارث بن مالك بن كنانة، فإنه صحابي سكن الشام، ومات بها، وقبرُه بالقرب من عَسْقلان(٢). والحافظُ عَسْقلانيُّ الأصل.

والعَسْقلاني: نسبة إلى عَسْقلان، وهي مدينة بالشام من أرض فلسطين على ساحل البحر بين غزَّة وبيت جبرين(٣).

* حياته:

وُلِدَ الحافظُ ابنُ حجر في شعبان سنة ٧٧٣ هـ بمصر العتيقة، ونشأ بها يتيماً(٤)، فحفظ القرآن وهو ابنُ تسع سنين، وصلَّى به التراويحَ إماماً في المسجد الحرام بمكَّة وهو ابن اثنتي عشرة سنة(٥)، كما هي العادةُ في ذلك الزمان، وحفظ عدَّة متون.

---

(١) هذه الترجمة مختصرة من «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ٢ : ٣٦ ـ ٤٠ كلاهما للسخاوي، و«ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة» للأستاذ شاكر محمود عبد المنعم ١ : ٤٥ ـ ٣٩٨، وما ذكرتُه من غيرها وَثَّقتُه في موضعه، وانظر للاستزادة في ترجمة ابن حجر: ابن حجر، «رفع الإصر» ص٦٢ ترجمة ٢٣، ابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ» ص٣٢٦ ـ ٣٤٣، السيوطي، «طبقات الحفاظ» ص٥٤٧ ـ ٥٤٨.

(٢) انظر: السمعاني، «الأنساب» ١٠ : ٤٧٥. ولجندرة ترجمة في «أسد الغابة» ١ : ٣٦٤، أما الحافظ ابن حجر فقد ذكره في الجيم ١ : ٥١٤ وقال: «يأتي في الكنى» يعني في «أبي قرصافة»، ثم ذكره في الكنى ٧ : ٣٣١ وقال: «تقدم في الأسماء»!

(٣) انظر: ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ٤ : ١٢٢.

(٤) إذ مات أبوه في رجب سنة ٧٧٧، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل، انظر: ابن حجر، «رفع الإصر» ص٦٢.

(٥) وكان ذلك سنة ٧٨٥ هـ. انظر: ابن حجر، «رفع الإصر» ص٦٢ ترجمة ٢٣.

وقرأ على جماعة من كبار علماء عصره:

فقرأ الفقه على العلامة شمس الدين محمد بن علي بن عبد الله القطان (٧٣٧ ـ ٨١٣)[١]، والعلامة نور الدين علي بن أحمد بن أبي بكر الأدمي (ت٨١٣)[٢]، والعلامة برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي (٧٢٥ ـ ٨٠٢)[٣]، والإمام عمر بن علي ابن الـمُلقِّن (٧٢٣ ـ ٨٠٤)[٤]، وشيخ الإسلام عمر بن رَسْلان البلقيني (٧٢٤ ـ ٨٠٥)[٥]، والإمام عز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة (٧٥٩ ـ ٨١٩)[٦]، وقرأ عليه الأصول أيضاً.

وأخذ العربية عن ابن القطان والأدمي، وعن العلامة محمد بن محمد بن علي الغماري (٧٢٠ ـ ٨٠٢)[٧]، ومُحبُّ الدين محمد بن جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام[٨]، وأخذ الأدب والعروض عن بدر الدين محمد بن إبراهيم البشتكي (٧٤٨ ـ ٨٣٠)[٩]، واللغة عن مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧) صاحب «القاموس»[١٠]، وجدَّ في الفنون حتى بلغ الغاية، ونظر في فنون الأدب، ففاق أقرانه فيها، وطارح الأدباء، ونظم الشعر والـمدائح النبوية.

ثم في سنة ٧٩٣ حبَّب اللهُ إليه الحديثَ، فأقبل عليه بكُلِّيته، ثم لزم طلبَه من سنة ٧٩٦، فلازم الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦)[١١] حتى وفاته، فقرأ عليه «ألفيَّته» و«شرحها» و«نكته على ابن الصلاح» وكثيراً من الكتب الكبار والأجزاء القصار، وتخرَّجَ به، وقرأ أيضاً على الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧)[١٢]، ورحل إلى البلاد الـمصرية

---

(١) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٦ : ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٢) انظر ترجمته في: الـمرجع السابق ٦ : ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) انظر ترجمته في: الـمرجع السابق ٤ : ١٤٤ ـ ١٤٧، والسيوطي، «حسن الـمحاضرة» ١ : ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٤) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٥ : ٤١ ـ ٤٦، وابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ» ص١٩٧ ـ ٢٠٢.

(٥) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٥ : ١٠٧ ـ ١٠٩، وابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ» ص٢٠٦ ـ ٢٢٠.

(٦) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٧ : ٢٤٠ ـ ٢٤٣، وابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ» ص٢٦٧.

(٧) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٤ : ١٧٩ ـ ١٨١، السيوطي، «حسن الـمحاضرة» ١ : ٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(٨) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٣ : ٣٥٩. وأبوه جمال الدين ابن هشام هو صاحب «مغني اللبيب».

(٩) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٨ : ١٣٢ ـ ١٣٣، والسخاوي، «الضوء اللامع» ٦ : ٢٧٧.

(١٠) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٧ : ١٥٩ ـ ١٦٣.

(١١) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٥ : ١٧٠ ـ ١٧٦، وابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ» ص٢٢٠ ـ ٢٣٩.

(١٢) انظر ترجمته في: ابن حجر، «إنباء الغمر» ٥ : ٢٥٦ ـ ٢٦٠، وابن فهد، «لحظ الألحاظ» ص٢٣٩ ـ ٢٤١.

والشامية والحجازية واليمن، ولقي الكثير من الشيوخ وسمع العالي والنازل، واجتمع له من الشيوخ المُشار إليهم والمُعوَّل عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، فالتنوخي في معرفة القراءات وعلوِّ سنده فيها، والعراقي في معرفة علوم الحديث، والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها، والبلقيني في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن المُلقِّن في كثرة التصانيف، والفيروزآبادي في حفظ اللغة، والغماري وابن هشام في معرفة العربية، وابن جماعة في تفنُّنه في علوم كثيرة.

وأذن له جلُّ مشايخه في الإفتاء والتدريس، وشهد له أعيانُ عصره بالحفظ، وشهد له الحافظ العراقيُّ بأنه أعلم أصحابه بالحديث، ودرَّس الفقه والتفسير والحديث، وأملى ما ينيف على ألف مجلس من حفظه[١]، واشتهر ذِكرُه وبَعُدَ صِيتُه، وارتحل إليه الأئمةُ، وكثرت طلبتُه، وأخذ الناسُ عنه طبقةً بعد أخرى، وكان مع ذلك متواضعاً حليماً ورعاً، متحرِّياً السنة في مأكله ومشربه وملبسه، مائلاً إلى الفضائل، مُنصِفاً في البحث، رجَّاعاً إلى الحق، مع وَقارٍ وهَيبةٍ وعقل وسُكون وسياسة.

* **مناصبه ووظائفه:**

تولَّى الحافظ ابنُ حجر الخطابة بالجامع الأزهر، ثم بجامع عمرو بن العاص، وتولَّى الإفتاء بدار العدل سنة ٨١٥، وكان قد عُرض عليه القضاءُ مراراً فرفض وأصرَّ على الامتناع، ثم تولَّى القضاء نيابةً عن بعض أصحابه، كجلال الدين البُلقيني (٧٦٣ ـ ٨٢٤)[٢] وولي الدين العراقي (٧٦٢ ـ ٨٢٦)[٣] وغيرهما، حتى تولَّاه استقلالاً في ٢٧ من المحرم سنة ٨٢٧ بعد عَزْل عَلَم الدين البُلقيني، ثم ندم على ذلك فصرف نفسَه في ذي القعدة من السنة نفسها، وما زال يُعادُ إلى القضاء ثم يُصرَفُ عنه حتى عزل نفسَه في ٢٥ من جمادى الآخرة سنة ٨٥٢[٤]، فانقطع في بيته ملازماً للاشتغال والتصنيف حتى توفي أواخر ذي الحجة سنة ٨٥٢، ودُفِنَ تُجاه تُربة الدَّيلمي بالقَرافة، وقبرُه بها ظاهرٌ حتى اليوم.

---

(١) أملى الحافظ في مصر ودمشق وحلب وغيرها، وكان يُملي الحديث، كما أملى بعض كتبه كتخريج أحاديث الأذكار للإمام النووي المسمى «نتائج الأفكار».

(٢) انظر ترجمته في: ابن فهد المكي، «لحظ الألحاظ» ص٢٨٢ ـ ٢٨٤، والسخاوي، «الضوء اللامع» ٤ : ١٠٦.

(٣) انظر ترجمته في: السخاوي، «الضوء اللامع» ١ : ٣٣٦ ـ ٣٤٤، وابن فهد، «لحظ الألحاظ» ص٢٨٤ ـ ٢٩١.

(٤) وزادت مدَّة تولِّيه القضاء على ٢١ سنةً بأشهر. انظر: شاكر محمود عبد المنعم، «ابن حجر العسقلاني» ١ : ١٤٦.

*** شيوخه وتلاميذه:**

تقدَّم ذِكرُ أبرز شيوخ الحافظ ابن حجر، وقد استوعب الحافظ نفسُه ذِكرَ شيوخه وما سمعه منهم أو قرأه عليهم أو أجازوه به في كتابيه «المعجم المفهرس» و«المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس»، ففي الأول ذكر شيوخه من خلال ذكره لأسانيده في الكتب والأجزاء ، وفي الثاني ترجم لشيوخه وذكر مروياته عن كل واحد منهم، وبلغ عدد المُتَرجَمين فيه أكثر من ٧٠٠ شيخ.

أما تلاميذُه فقد أخذ عن الحافظ خلقٌ كثيرٌ، وقرأ عليه غالبُ فقهاء مصر، وتخرَّج على يديه كبارُ العلماء فضلاً عمَّن دونهم، وقد سرد السخاويُّ[(١)] أسماء الآخذين عنه روايةً ودرايةً ـ من غير قَصْد الاستيفاء والاستيعاب ـ ورتَّبهم على حروف المعجم، فبلغوا ٦٢٦ شخصاً. ومن أشهرهم:

الإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي (٨٣١ ـ ٩٠٢)[(٢)].

والعلامة المؤرخ برهان الدين إبراهيم بن عمر البِقاعي الشافعي (٨٠٩ ـ ٨٨٥)[(٣)].

وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (٨٢٣ ـ ٩٢٦)[(٤)].

والعلامة المُحقِّق جلال الدين محمد بن أحمد المَحَلِّي الشافعي (٧٩١ ـ ٨٦٤)[(٥)].

والعلامة الحافظ زين الدين قاسم بن قُطلُوبُغا الجَمَالي الحنفي (٨٠٢ ـ ٨٧٩)[(٦)].

والعلامة النحوي محيي الدين محمد بن سليمان الكافِيَجي الحنفي (٧٨٨ ـ ٨٧٩)[(٧)].

والإمام محمد بن عبد الواحد السِّيواسي الحنفي المعروف بالكمال ابن الهُمام (٧٩٠ ـ ٨٦١)[(٨)].

والحافظ نجم الدين عمر بن محمد بن فهد المكي الشافعي (٨١٢ ـ ٨٨٥)[(٩)].

---

(١) في الباب الثامن من «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ٣ : ١٠٦٤ ـ ١١٧٩.

(٢) ترجم لنفسه في «الضوء اللامع» ٨ : ٢ ـ ٣٢، وانظر: نجم الدين الغزي، «الكواكب السائرة» ١ : ٥٣.

(٣) انظر ترجمته في: السخاوي، «الضوء اللامع» ١ : ١٠١ ـ ١١١، والزركلي، «الأعلام» ١ : ٥٦.

(٤) انظر ترجمته في:نجم الدين الغزي، «الكواكب السائرة» ١ : ١٩٦، والزركلي، «الأعلام» ٣ : ٤٦.

(٥) انظر ترجمته في: السخاوي، «الضوء اللامع» ٧ : ٣٩ ـ ٤١، والزركلي، «الأعلام» ٥ : ٣٣٣.

(٦) انظر ترجمته في: السخاوي، «الضوء اللامع» ٦ : ١٨٤ ـ ١٩٠.

(٧) انظر ترجمته في: المرجع السابق ٧ : ٢٥٩ ـ ٢٦١، واللكنوي، «الفوائد البهية» ص١٦٩.

(٨) انظر ترجمته في: السخاوي، «الضوء اللامع» ٨ : ١٢٧ ـ ١٣٢، واللكنوي، «الفوائد البهية» ص١٨٠.

(٩) انظر ترجمته في: السخاوي، «الضوء اللامع» ٦ : ١٢٦ ـ ١٣١، والزركلي، «الأعلام» ٥ : ٦٤.

* **مؤلفاته:**

يُعدُّ الحافظ ابنُ حجر من المُكثرين في التصنيف، وقد عدَّ الأستاذ شاكر محمود عبد المنعم[(١)] مُصنَّفاته فبلغت ٢٨٢ مصنَّفاً، وأشهر تصانيفه:

ـ في شرح الحديث: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، ومقدمته المسماة: «هدي الساري».

ـ وفي علم المصطلح: «نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر»، وشرحه المسمى: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»، و«النكت على ابن الصلاح».

ـ وفي التخريج: «نتائج الأفكار في تخرج الأذكار»، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، و«الدراية في تلخيص تخريج أحاديث الهداية»، و«الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، و«موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر».

ـ وفي الأطراف: «إتحاف المهرة بأطراف العشرة»، و«النكت الظراف على الأطراف» للمزي.

ـ وفي الزوائد: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية».

ـ وفي أحاديث الأحكام: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام».

ـ وفي التاريخ: «رفع الإصر عن قضاة مصر»، و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، و«إنباء الغمر بأبناء العمر»، و«الإصابة في تمييز الصحابة».

ـ وفي رواة الحديث: «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«الإيثار بمعرفة رواة الآثار»، و«تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة».

وغيرها من الكتب والأجزاء في الفقه والكلام على بعض الأحاديث وتخريجها والفهارس والسماعات وضبط الأسماء وتراجم الرجال ومناقبهم.

---

(١) في «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة» ١ : ١٧٣ ـ ٣٨٩.

الـمطلب الثاني: التعريف بكتاب «الإصابة في تـمييز الصحابة»:

بيَّـن الحافظ ابن حجر في مقدمة «الإصابة» سببَ تأليفه له بأنه قد جمع كثيرٌ من الـحُفَّاظ أسماءَ الصحابة وأخبارَهم في تصانيف، كان آخرهم ابن الأثير الذي «جمع كتاباً حافلاً سمَّاه «أسد الغابة»، جمع فيه كثيراً من التصانيف الـمُتقدِّمة، إلا أنه تَبِعَ مَن قبلَه فخلط مَن ليس صحابياً بـهم، وأغفَلَ كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم، ثم جرَّدَ الأسماءَ التي في كتابه مع زيادات عليها الحافظ أبو عبد الله الذهبيُّ، وعلَّم لـمَن ذُكِرَ غَلَطاً ولـمَن لا تصحُّ صُحبتُه، ولم يستوعب ذلك ولا قارَبَ»، ثم قال الحافظ: «وقد وقع لـي بالتتبُّع كثيرٌ من الأسماء التي ليست في كتابه ولا أصله ـ يعني: «أسد الغابة» ـ على شرطهما، فجمعت كتاباً كبيراً ميَّزتُ فيه الصحابةَ من غيرهم»[١].

وقد بدأ الحافظ ابنُ حجر في تأليف «الإصابة» سنة ٨٠٩ هـ ، واستمر العمل فيه على التراخي حتى أواخر سنة ٨٤٧ هـ ، وكان قد كتبه قبل ذلك في الـمسودات ثلاث مرات، وحتى النسخة الأخيرة خرجت وكأنها مسودة أيضاً لكثرة الـهوامش والإلـحاقات التي كان يُضيفها تباعاً[٢].

وعلى الرغم من هذه الـمدة الزمنية الطويلة التي استغرقها تأليف «الإصابة» إلا أنه لم يكمل، لأن الحافظ قد خصَّص باباً للمبهمات، وقد أحال عليه في الكتاب مراراً[٣]، لكن هذا الباب غير موجود في النسخ المطبوعة، بل نقل الأستاذ شاكر محمود عبد الـمنعم عن النسخة الخطية الـمحفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٢٢٨ من «الإصابة» قولَ ناسخها في نهايتها: «وقد بقي عليه الـمُبهَماتُ، وقيَّد منها كثيراً، ولكني لم أظفر به الآن، وعسى أن أظفر به إن شاء الله تعالى»، ونقل أيضاً عن النسخة الـمحفوظة في الدار نفسها برقم ٢٢٩ أن آخرها هو آخر ما وُجد بخط الـمصنِّف[٤].

كما أن الحافظ السخاويَّ قد نصَّ على أن كتاب «الإصابة» لم يكمل[٥].

وقد رتَّب الحافظ ابنُ حجر «الإصابة» على أربعة أقسام في كل حرف، بيَّنها الحافظ نفسُه في

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣ ط السعادة، وط البجاوي.

(٢) انظر: شاكر محمود عبد المنعم، في «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه ...» ١ : ٤٠٦.

(٣) انظر على سبيل المثال: ١ : ١٧٢و٢ : ٣٩٥ و٣ : ٢٣٤ و٤ : ٢٢٧ و٥ : ٢٢٣ و٦ : ١١٨ و٧ : ٣٤ و٨ : ١٩٤.

(٤) انظر: شاكر محمود عبد المنعم، في «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه ...» ١ : ٤٠٧.

(٥) انظر: السخاوي، «الإعلان بالتوبيخ» ص١٦٤، وقال أيضاً في «الجواهر والدرر» ٢ : ٦٨١ : «وقد بقي من الكتاب الـمُبهَمات».

مقدمة «الإصابة»[(١)] فقال ما مُلخَّصُه:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة[(٢)] أو وقع ذِكرُه بما يدلُّ على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني: فيمن ذُكر في الصحابة من الأطفال الذين وُلدوا في عهد النبي ^ لبعض الصحابة من النساء والرجال، ممن مات ^ وهو في دون سنِّ التمييز، قال: إذ ذِكرُ أولئك في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق لغلبة الظن على أنه ^ رآهم لتوفُّر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادَهم عنده عند ولادتهم ليُحنِّكَهم ويُسمِّيَهم ويُبرِّكَ عليهم...، لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المُحقِّقين من أهل العلم بالحديث.

القسم الثالث: فيمَن ذُكر في الكتب المذكورة من المُخَضرَمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد خبرٌ قطُّ أنهم اجتمعوا بالنبي ^ ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق من أهل العلم بالحديث، ...، وأحاديث هؤلاء عن النبي ^ مُرسَلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث.

القسم الرابع: فيمن ذُكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط، وبيان ذلك البيان الظاهر الذي يُعوَّلُ عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيِّناً، أما مع احتمال عدم الوهم فلا، إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن يغلب على الظن بطلانُه.

ثم قال الحافظ: «وهذا القسم الرابع لا أعلم مَن سبقني إليه، ولا مَن حام طائرُ فكره عليه، وهو الضالَّة المطلوبة في هذا الباب الزاهر، وزُبدةُ ما يُمخِّضُه من هذا الفن اللبيبُ الماهر»[(٣)].

وقال السخاوي: «وهذا القسم هو المقصود بالذات من هذا الكتاب، وقد وقع التنبيه فيه على

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤ ـ ٦ ط السعادة، وط البجاوي.

(٢) ومن هذا تعلم أنه ليس كل مَن ترجَمَه الحافظ في القسم الأول صحابي عنده، بل يورد الحافظ الترجمة في القسم الأول على هذا الأصل الذي ذكره، ويُناقش خلالها صحبة المُترجَم، ويظهر له مَن ذكر في الصحابة على سبيل الوهم، فإن جزم بالوهم وكون صاحب الترجمة ليس بصحابي أعاده في القسم الرابع على الغالب، أما إذا كانت صحبتُه مُحتَملةً ولو بوجه من الوجوه أبقاه في القسم الأول، وناقش صُحبتَه بما قد يظهر منه ترجيح عدم الصحبة. انتهى بتصرف من: شاكر محمود، «ابن حجر العسقلاني...» ١ : ٤٣٠، وانظر كلام الحافظ نفسه في التعريف بالقسم الرابع.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٦ ط السعادة، وط البجاوي.

عجائب يُستغرَبُ وقوعُ مثلُها»[١].

وقد رمز الحافظُ لكلِّ اسم أورَدَه «زائداً على ما في «تـجريد» الذهبي وأصله ـ يعني: «أسد الغابة» ـ وعلى ما في أصله فقط بحرف (ز)»[٢].

وامتاز كتاب «الإصابة» بالدقة في الترتيب على الحروف، وضبط بعض الأسماء الـمُشكِلة بالحروف، وظهر فيه دقةُ الحافظ رحمه الله ويقظته وانتباهه وسعة اطلاعه[٣].

ومهَّد الحافظُ للكتاب بمقدمة في تعريف الصحابي، وفي الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً، وفي بيان حال الصحابة من العدالة[٤].

هذا وقد طبع كتاب «الإصابة» عدة طبعات، أجودُها طبعة القاهرة (سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢م) بتحقيق الأستاذ محمد علي البجاوي، وقد ذكر أنه اعتمد في طبعته هذه على عدَّة نسخ خطية، وقد وصف في مقدمته الطبعات السابقة بأنها «خالية من التحقيق والضبط والفهارس ويظهر فيها الخطأ والتحريف»، وعقَّب على كلامه هذا الأستاذ شاكر محمود عبد الـمنعم[٥] فقال: «وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله الـمُحقِّق واعتماده على الطبعات السابقة، فقد وقع في طبعته الكثير من السقط والتحريف ...»، وهو كلام صحيح لا مبالغة فيه البتة، فقد لاحظتُ من خلال دراستي هذه كثيراً من التحريفات والأخطاء في هذه الطبعة، بل وقعت عنده بعضُ الأخطاء مع أنها كانت على الصواب في النسخة الـمطبوعة بمطبعة السعادة في مصر (سنة ١٣٢٨هـ) في أربعة مجلدات، ولذلك لم أعتمد طبعة البجاوي فقط، بل وثَّقت نقولي من «الإصابة» من طبعة السعادة وطبعة البجاوي.

وربما لاحظ القارئ الكريم أنني اهتممتُ بالتنبيه في الحواشي على التحريفات التي وقفتُ عليها في هاتين الطبعتين من «الإصابة»، والغاية من ذلك إصلاح نص كتاب «الإصابة» قدر الإمكان، وفي ذلك فائدةٌ جليلةٌ ذكرها العلامةُ الـمحقِّق الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة رحمه الله تعالى

---

(١) السخاوي، «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ٢ : ٦٨١.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٢ ط السعادة، وط البجاوي.

(٣) حيثُ زادت مواردُه على ٩٤٠ كتاباً. انظر: شاكر محمود، «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ...» ٢ : ٥.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٧ ـ ١٢ ط السعادة، وط البجاوي.

(٥) انظر: شاكر محمود عبد المنعم، في «ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه ...» ١ : ٤٠٤.

حيثُ قال في مقدمة كتابه «صفحات من صبر العلماء»: «ونبَّهتُ إلى ما وقفتُ عليه من أخطاء أو تحريفات في بعض مصادر الأخبار، رجاءَ الانتباه إليها والانتفاع بها، وحتى لا يُخطَّأَ الصوابُ الذي أثبتُّه بالخطأ المرفوض الذي وقع في ذلك المصدر، فإن من الأغلاط والتحريفات في المصادر ما لا يكشفُه الذهنُ، وإنما تكشفُه المُراجعاتُ والبحثُ، فالإشارةُ إليه هامَّةٌ وغاليةٌ عند هُواة التحقيق والضبط والإتقان والمُغرَمين بذلك»[١].

* * *

(١) عبد الفتاح أبو غدة، «صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل» ص٩.

الفصل الأول

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثيـر

في إثبات الصحبة ونفيها

وفيه مبحثان:

الـمبحث الأول: تعقباته في إثبات صحبة نفاها ابنُ الأثيـر أو توقَّف في إثباتـها.

الـمبحث الثاني: تعقباته في نفي صحبة أثبتها ابنُ الأثيـر.

الفصل الأول

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير

في إثبات الصحبة ونفيها

الـمبحث الأول: تعقباته في إثبات صحبة نفاها ابنُ الأثيـر أو توقَّف في إثباتـها:

١ـ خالد بن مالك التميمي النهشلي:

قال ابنُ الأثيـر: «قال أبو أحمد العسكري: أدرك القَعْقاعُ بنُ مَعبَد وخالدُ بنُ مالك النَّهْشَلـيُّ الإسلامَ، فوَفَدا على النبيِّ ^ ، فقال أبو بكر: أمِّر هذا، وقال عمر: أمِّر هذا، فقال النبيُّ ^ : «لولا أنكما اختلفتُما لولَّيتُهما وأخذتُ برأيكما»، قال ابنُ الأثيـر: وهذه الـمقالةُ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قد ذُكِرَت في ترجمة القَعْقاع بن مَعبَد، وكان الثاني الأقرعَ بنَ حابس التميمي وهو الأكثر. وقد نَسَبَه ابنُ الكلبي ...، وقال: كان شريفاً، ولم يذكر له صُحبة، ولم أر أحداً ذكر له صُحبة[١] إلا أبا أحمد العسكري»[٢].

وتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر فقال: «وقد ذكره ابنُ عبد البر إلا أنه نَسَبَه لـجدِّه فقال: خالد بن رِبْعي[٣]، وذكره أيضاً مَن قَدَّمتُ ذِكرَه ـ يعني مُقاتِلاً في «تفسيره»، فقد نقل عنه أنه ذكر قصةَ العسكريِّ نفسَها ـ وقال أبو عمر عن ابن الـمُنكدر: إن النبيَّ ^ قال للقَعْقاع ولخالد: «قد عرفتُكما» وأراد أن يستعمل أحدهما على بني تـميم، فاختلف أبو بكر وعمر ... فذكره، فأُنزِلَت: ﴿ ^ _ ` a b c d e f ﴾[٤] الآية. انتهى. وهذه القصَّةُ في اختلاف أبي بكر وعمر وقعت عند البخاري[٥] من طريق ابن أبي مُليكة عن ابن الزبيـر[٦]، لكن فيها القَعْقاع الـمذكور

---

(١) يعني خالد بن مالك.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٠٢ رقم (٦٣٤)، وقد ذكر القصة وأشار إلى الاختلاف فيها.

(٤) الآية ١ من سورة الحجرات.

(٥) انظر: البخاري، «الصحيح»، الـمغازي، باب غزوة عيينة بن حصن (٤٣٦٧)، والتفسير، باب (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) (٤٨٤٥)، وباب (إن الذين ينادونك ...) (٤٨٤٧)، والاعتصام بالسنة (٧٣٠٢).

(٦) تـحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: أبي الزبير، والتصويب من «صحيح البخاري».

والأقرع بن حابس، بدل: خالد بن مالك»[١] انتهى كلام الحافظ.

قلت: التعقبُ في استدراك مَن ذكر صُحبةَ خالد صحيحٌ، لكن الحافظ ابن حجر ترك القارئ في حيرة: هل ذِكرُ خالد في هذه القصَّة محفوظٌ أم لا؟ أما ابنُ الأثير فرجَّح أن القصَّة للقعقاع وللأقرع لا للقعقاع ولخالد، وبالتالي مال إلى نفي صُحبة خالد، وهذا هو الأرجح ـ فيما أرى، والله أعلم ـ لأن رواية البخاري متصلة، بينما رواية ابن الـمنكدر عند ابن عبد البر مُرسَلة، بل إنَّ الحافظ يرى في مواضع من «الفتح» ترجيحَ ما في «الصحيح» لكونه في «الصحيح» فقط، ويقول: «ما في «الصحيح» أصحُّ»[٢]، فيلزمُه ترجيحُ رواية «الصحيح» هنا حتى ولو لم تكن مُترجِّحةً على الأخرى باتصال سندها.

٢ـ رشدان الـجهني:

قال ابنُ الأثير: «قال أبو نعيم عند ذِكرِه: ذكره بعضُ الـمُتأخِّرين[٣] من حديث ابن أبي أويس، عن أبيه، عن وهب بن عمرو بن مسلم بن سعد بن وهب الجهني، أن أباه أخبره، عن جدِّه: أنه كان يُدعى في الجاهلية: غيَّان، فسمَّاه رسول الله ^ : رشدان. أخرجه الثلاثة[٤].

وقال أبو عمر: رشدان: رجل مجهول، ذكره بعضُهم في الصحابة الرُّواة عن النبيِّ ^ . قلت (القائل ابنُ الأثير): هذا الرجل لا أصلَ لذِكرِه، وقولُ أبي نعيم وأبي عمر يدلُّ على ذلك، والذي أظنُّه أن بعض الرواة وَهِمَ فيه، والذي يصحُّ من جُهينة أن وفدهم لـمَّا قدموا على رسول الله ^ كان بعضُهم من بني غيَّان بن قيس بن جُهينة، قال: «مَن أنتم؟» فقالوا: بنو غيَّان. قال: «بل أنتم بنو رشدان». فغَلَبَ عليهم. والله أعلم»[٥].

ونقله الحافظ ابن حجر وتعقَّبه بقوله: «هذه القصَّةُ ذكرها ابنُ الكلبي، وهي مشهورة، لكن لا

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤١٢ ط السعادة، و٢ : ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ط البجاوي.

(٢) انظر مثلاً من «فتح الباري» ١ : ٢٧ و٥٠٤ و٢ : ١٢٢ و١٩٣ و٣ : ٥٥٦ و٧ : ٣٨٠ و٣٨١ و٨ : ٤٠١، وأظهرها ٧ : ٣٣٤.

(٣) يعني ابنَ منده، وأبو نعيم كثيرُ التعقب عليه في «معرفة الصحابة» بهذه الصيغة.

(٤) يعني أبا نعيم وابن منده وابن عبد البر.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٧٠.

يلزمُ من ذلك ألا يتَّفقَ ذلك في القبيلة وفي اسم واحد منها، ولا سيَّما مع وجود الإسناد بذلك»[١].

وكان قبلها نقل عن البخاري أن رشدان هذا له صُحبة[٢]، وخرَّج حديث ابن أبي أويس من عند ابن السَّكَن ونقل قول ابن السَّكَن فيه: «إسناده مجهول»[٣].

قلت: والقصَّة التي ذكرها ابنُ الكلبي ـ وذكرها ابنُ الأثير أيضاً ـ أخرجها من طريق ابن الكلبي: ابنُ سعد وابنُ شاهين[٤]، وإسنادُها مُرسَل.

والقصَّة الأخرى التي أخرجها ابنُ السَّكَن في إسنادها أبو أويس ـ وهو عبد الله بن عبد الله ـ وفيه ضعف من جهة حفظه، ووهب وأبوه وجدُّه لم أقف على تراجمهم[٥]، ولذا قال ابنُ السَّكَن نفسُه: إسنادها مجهول. وقال أبو حاتم عن رشدان هذا: مجهول[٦]. فابنُ الأثير سلك مسلك الترجيح، فرجَّح الأولى لأنها أصح إسناداً، أما الحافظُ فسلك مسلك الجمع، ولكن الجمع بين الدليلين يكون حيثُ يتساويان، والله أعلم.

ثم قال الحافظ: «وأما زعمُه أن كلام أبي نعيم وأبي عمر يدلُّ لذلك فليس كما قال، فإن لفظ أبي نعيم: «ذكره بعضُ الـمُتأخِّرين من حديث أبي أويس» وساق السند والحديث[٧]، ولفظ أبي عمر: «رشدان: رجل مجهول، ذكره بعضُهم في الصحابة الذين رَوَوا عن النبي ^ »[٨] انتهى. فليس في كلام واحد منهما ما يدلُّ على ما زعم، وهو واضحٌ، والله أعلم»[٩] انتهى كلام الحافظ.

قلت: بل كلام أبي عمر ابن عبد البر يدلُّ على ذلك، فقد قال فيه: «مجهول»، وقد تتبَّعتُ عدَّة

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥١٥ ط السعادة، و٢ : ٤٨٢ ط البجاوي.

(٢) وانظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٣ : ٣٣٨.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥١٥ ط السعادة، و٢ : ٤٨٢ ط البجاوي.

(٤) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ١ : ٣٣٣، وابن شاهين كما في ترجمة عبد الله بن بدر الجهني من «تعجيل الـمنفعة» ١ : ٧١٩ (٥٢٣)، و«الإصابة» ٤ : ١٩.

(٥) سوى ما في «الإصابة» من ذكر سعد بن وهب الجهني، ولم يزد فيه على قوله: «تقدَّم في رشدان» يعني: في هذا الموضع محل البحث.

(٦) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٣ : ٥٢٠.

(٧) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٣١١.

(٨) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٣٨ رقم (٧٩٣).

(٩) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥١٥ ط السعادة، و٢ : ٤٨٢ ط البجاوي.

تراجم قال فيها ابنُ عبد البر عن الـمُتَرجَم إنه مجهول، فكان مُرادُه بذلك نفيَ صُحبته أو التشكيكَ فيها[١].

٣ـ سعد بن مسعود الأنصاري[٢]:

قال الحافظ ابنُ حجر: «له ذِكرٌ في حديث، روى الطبراني وابنُ أبي عاصم من طريق محمد بن عثمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن الحارث الغطفاني جاء إلى رسول الله ^ فقال له: يا محمد، شاطِرْنا تمرَ المدينة ـ وذلك في وَقْعة الأحزاب ـ قال: «حتى أستأمِرَ السُّعود»، فبعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن خيثمة وسعد بن عبادة وسعد بن مسعود ... الحديث، قال ابنُ الأثير: «في ذكر سعد بن خيثمة نظر، لأنه استُشهِدَ ببدر، والخندقُ كانت بعدها بثلاث سنين» قلت (القائل ابن حجر): لا يلزم من الغَلَط في سعد بن خيثمة الغَلَطُ في سعد بن مسعود، فإن ثبت الخبرُ فهو من كبار الأنصار بحيث كان يُستَشار في ذلك الوقت». انتهى كلام الحافظ [٣].

قلت: عبارة ابن الأثير: «قولُهم في هذا الحديث: «استشار السُّعود» وذكر فيهم: سعد بن خيثمة، فيه نَظَر، لأن سعد بن خيثمة قُتِلَ ببدر، وكانت الخندقُ بعد بدر بأكثر من ثلاث سنين، ولا اعتبار بقول مَن يقول: إنه بقي إلى غزوة تبوك، وإنه تخلَّف عن النبيِّ ^ ثم أتاه، وقائلُ هذا ردَّ على نفسه بأن سمَّى الـمُتخلِّف أبا خيثمة، وهو غيرُه، وقد تقدَّم القولُ فيه في سعد بن خيثمة وفي مالك ابن قيس فليُطلب منه، وكذلك سعد بن الربيع بن عمرو[٤]، فإنه قُتل بأُحُد لم يُدرك الخندق أيضاً، وأما سعد بن الربيع بن عدي فلم يكن في هذا الـمقام حتى يُستَشار. والله أعلم»[٥] انتهى، فأنت ترى

---

(١) انظر من ذلك تراجم: حارثة بن عدي بن أمية، وعبد الله بن صفوان الخزاعي، وعبد الله بن النضر السلمي، وأبي نبقة، من «الاستيعاب».

(٢) وجهُ ذكر هذا التعقب في هذا الـمبحث ـ وهو خاص بإثبات صحبة نفاها ابن الأثير، وابنُ الأثير هنا لم ينفِ صحبة الـمُتَرجَم ـ أن الحافظ ابن حجر توهَّم هنا أن ابن الأثير ينفي صحبته، فتعقَّبه في هذا النفي الـمُتَوَهَّم، فالتعقبُ في إثبات صحبة نفاها ابن الأثير على ما توهَّم الحافظ.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣٦ ط السعادة، و٣ : ٨١ ط البجاوي.

(٤) ولـم يتقدم له ذكر في الحديث في المطبوع من «أسد الغابة» ٢ : ٢١٩، لكنه مذكور في رواية الطبراني كما في «الـمعجم الكبير» ٦ : ٢٨ (٥٤٠٩)، وعنده «سعد بن الربيع» فقط، لذلك ذكر ابن الأثير الاحتمالين.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٢٠.

أنه لـم يتعرَّض للغَلَط في سعد بن مسعود بشيء، وعبارةُ الحافظ تُوهِم أن ابنَ الأثير ينفي صُحبة سعد بن مسعود لغلط الراوي في سعد بن خيثمة، وعبارتُه لا تُفيدُ ذلك.

ثم يأتي البحث بعد ذلك في صحَّة هذا الحديث الذي ذُكر فيه سعد بن مسعود، فقد قال الحافظ هنا: «إن ثبت الخبر»، قلت: وفي إسناده عثمان بن عثمان الغطفاني وقد وثَّقه جماعة، لكن قال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ يُكتَب حديثُه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: كان ممَّن يُخطِئ[١]. وقد خُولِف فيه، فقد رواه البزَّار من حديث أبي هريرة أيضاً ولم يذكر فيه إلا سعد بن معاذ وسعد بن عبادة[٢]، ورواه محمد بن إسحاق قال: حدَّثني عاصم بن عمر بن قتادة ومَن لا أتهم، عن الزهري قال: ... فذكره، ولم يذكر إلا سعد بن معاذ وسعد بن عبادة أيضاً[٣]. فهذا يُرجِّح غَلَطَ عثمان الغطفاني في ذِكر غيرهما. والله أعلم.

٤ـ عبد الله بن السائب بن أبي حُبيش:

قال ابنُ الأثير في ترجمته: «يَبعُدُ أن يكون له صُحبة»[٤].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «ابنُ عمَّةِ النبي ^ عاتكةَ، وهو ابن أخي فاطمة بنت أبي حُبيش، قال أبو موسى: ذكره بعضُ مشايخنا في الصحابة. قال ابنُ الأثير: ويَبعُدُ أن يكون له صُحبة. قلت (القائل ابنُ حجر): لم يُبيِّن وجهَ البُعد، بل لا بُعدَ في ذلك، فإن عاتكةَ قديمةُ الموت، فكيف لا يكون لولدها صُحبة، وقد ذكره العسكريُّ في الصحابة ولم يتردَّد»[٥] انتهى.

قلت: وَهِمَ الحافظُ رحمه الله هنا في قوله: «ابن عمَّة النبي ^ »، فعبارةُ ابن الأثير: «عبد الله بن

(١) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٦ : ٢٤٣، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٦ : ١٥٩، وابن حبان، «الثقات» ٧ : ٢٠٣، والمزي، «تهذيب الكمال» ١٩ : ٤٣٧ ـ ٤٣٩، وابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٧ : ١٢٥.

(٢) انظر: الهيثمي، «مجمع الزوائد» ٦ : ١٣٢.

(٣) ابن هشام، «السيرة النبوية» ٣ : ١٣٣، ومحمد بن إسحاق صدوق وقد صرح بالتحديث، وعاصم بن عمر ثقة عالم بالمغازي كما في «التقريب» (٣٠٧١)، لكنه مرسل. وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذه الرواية في «التلخيص الحبير» ٤ : ١٣٠ مع رواية الطبراني، فيُستغرب إهماله لها هنا.

(٤) انظر: ابن الأثير «أسد الغابة» ٣ : ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣١٤ ط السعادة، و٤ : ١٠٢ ط البجاوي.

السائب بن أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العُزّى، وأمُّه عاتكةُ بنتُ الأسود بن المُطَّلب بن أسد»[١]، فأمُّ عبد الله هي عاتكةُ بنتُ الأسود بن المُطَّلب، لا عاتكة بنت عبد المُطَّلب عمَّة النبي ^ . وكأن «الأسود بن المُطَّلب» تصحَّفت في نسخة الحافظ ابن حجر إلى «عبد المُطَّلب» فظنَّ أنه ابن عمَّة النبي ^ . مع أن الحافظَ نفسَه قال في ترجمة السائب بن أبي حبيش: «تزوَّج عاتكةَ بنتَ الأسود بن المُطَّلب، فوُلِدَ له منها عبدُ الله ورقيَّةُ»[٢]. وممَّن نصَّ على أن أمَّ عبد الله بن السائب هي عاتكةُ بنتُ الأسود: مصعبُ بنُ عبد الله الزبيري[٣].

ثم إن الحافظ قد ترجَمَ عاتكةَ عمَّةَ النبي ^ في «الإصابة»، وذكر أنها زوجُ أبي أمية بن المغيرة المخزومي، وأم أولاده عبد الله وقُريبة، ولم يذكر أنها تزوَّجت غيرَه[٤]. وقد ترجَمَها قبلَه ابنُ منده وأبو نعيم وابنُ عبد البر وابنُ الأثير، ولم يذكروا أنها تزوَّجت غيرَ أبي أمية، فضلاً عن السائب[٥].

فثبت بهذا أن عبد الله بن السائب بن أبي حُبَيش ليس ابنَ عمَّة النبي ^ ، وعليه فلا مَدخَلَ للكلام في قِدَم وفاة عاتكة بنت عبد المُطَّلب هنا.

أما استبعادُ ابن الأثير صُحبةَ عبد الله فلأنه ـ فيما يظهر لي ـ لم يذكره أحدٌ في الصحابة سوى أبي موسى عن بعض مشايخه، ولأنه لا رواية له، ولكون والده السائبِ صحابياً أسلَمَ عام الفتح وعاش إلى زمن معاوية[٦].

ثم إنني أظنُّ أن مُستَنَدَ مَن ذكر عبد الله في الصحابة هو ما رُوي عن سيِّدنا عمر رضي الله عنه أنه قال فيه: «ذاك رجل لا أعلم فيه عيباً، وما أحدٌ بعدَ رسول الله ^ إلا وأنا أقدرُ أن أعيبَه» لكن رُوي أن عمر قال هذا في السائب وروي أنه قاله في عبد الله[٧]، ورجَّح ابنُ عبد البر ـ وتبعه ابنُ الأثير وابنُ حجر ـ أنه قاله في السائب لا في عبد الله. قلت: فكأنَّ بعض مشايخ أبي موسى قد وقعت له رواية هذا

(١) ابن الأثير «أسد الغابة» ٣ : ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٩ ط السعادة، و٣ : ١٨ ط البجاوي.

(٣) انظر: الزبيري، «نسب قريش» ص٢٢٠.

(٤) انظر: ابن حجر، «الإصابة»٤ : ٣٥٧ ط السعادة، و٨ : ١٣ ط البجاوي.

(٥) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ١٨٠، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩٢٤ رقم (٣٤٠٦)، وابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١٨٥.

(٦) انظر ترجمة السائب في «أسد الغابة» ٢ : ١٦٠، و«الإصابة» ٢ : ٩ ط السعادة، و٣ : ١٨ ط البجاوي.

(٧) انظر ترجمة السائب من «الاستيعاب» ص٣١١ رقم (١٠٦٤).

القول عن عمر في عبد الله، فقال بصُحبته، لأنه يَبعُدُ عادةً أن يقول عمرُ مثلَ هذا في تابعي. والله أعلم.

٥ـ علي بن هَبَّار:

قال ابنُ الأثير: «في إسناده نظر، روى هُشَيم، عن أبي معشر، عن يحيى بن عبد الـملك بن علي بن هبَّار بن الأسود، عن أبيه، عن جدِّه قال: مرَّ النبيُّ ^ على دار علي بن هبَّار، فسمع صوتَ دفٍّ، فقال: «ما هذا؟» فقالوا: علي بن هبَّار تزوَّج، فقال: «هذا النكاح لا السِّفاح» أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم[(١)]، وقال أبو نعيم: هذا وَهَمٌ، وليس لذكر علي ـ يعني ابن هبار ـ في هذا الحديث أصل»[(٢)].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «نقل ابنُ الأثير كلامَ أبي نعيم وأقرَّه، وإنما أنكر أبو نعيم إدخالَ علي في مسند أبي معشر ولم يُرِد أنه لا يُعَدُّ في الصحابة، لأنه مُصرَّحٌ به في موضعين من الـمتن، فمن يتزوَّجُ في عهد النبيِّ ^ ويُقرُّه على ذلك، يكون على شرطهم في الصحابة...»[(٣)].

قلت: ليس كذلك، ولو رجع الحافظ إلى عبارة أبي نعيم لرأى أنه وهَّم ذِكرَ علي بن هبَّار في إسناد الحديث وفي متنه، فقد روى أبو نعيم في «معرفة الصحابة» الحديث من طريق هُشَيم، عن أبي معشر، عن يحيى بن عبد الـملك بن علي بن هبَّار بن الأسود، عن أبيه، عن جدِّه قال: مرَّ النبيُّ ^ بدار هبَّار بن الأسود، فسمع صوت غناء، فقال: ما هذا؟ فقالوا: تزويجٌ، فقال: هذا النِّكاح لا السِّفاح.

ثم ذكر أبو نعيم أن ابنَ منده أخرجه من طريق هشيم أيضاً، فقال فيه: «مرَّ النبيُّ ^ على دار علي بن هبار»، ثم قال أبو نعيم: «وهو وَهَمٌ، ليس لِذكرِ علي في هذا الحديث أصلٌ».

ثم أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن أبي عبد الله بن هبار بن الأسود[(٤)]، عن أبيه، عن جدِّه هبار، ولم يذكر علياً[(٥)].

---

(١) وأخرجه أيضاً ابنُ قانع في «معجم الصحابة» ٢ : ٢٦٠، والطبراني في «الـمعجم الكبير» ٢٢ : ٢٠٠ (٥٢٨).

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٦٢٤.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥١٠ ـ ٥١١ ط السعادة، و٤ : ٥٧١ ط البجاوي.

(٤) وقع في الـمطبوع من «معرفة الصحابة»: «عبد الله علي بن عبد الله بن هبار بن الأسود»!، والتصويب من «أسد الغابة» ومن ترجمة هبار بن الأسود من «معرفة الصحابة» نفسه، وتحرَّف «عبد الله بن أبي عبد الله» في الـمطبوع من «الإصابة» إلى: «عبيد الله بن أبي عبد الله»، وقد جاء على الصواب في ترجمة هبار بن الأسود من «الإصابة».

(٥) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٣٧٩.

فأبو نعيم ـ فيما أرى ـ وهَّم رواية: «مرَّ النبي ^ بدار علي بن هبار»، وصوَّب رواية: «مرَّ النبيُّ ^ بدار هبار بن الأسود»، وهو ما فهمه منه ابنُ الأثير[١].

٦ـ محمد بن عدي بن ربيعة المنقري:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره ابنُ سعد والبغويُّ والباورديُّ وابنُ السَّكَن وغيرُهم في الصحابة، وقال ابنُ سعد: عِدادُه في أهل الكوفة، وقال ابنُ شاهين: له صُحبة، وأخرج هو وأبو نعيم والطبراني[٢] من طريق خليفة بن عبدة المنقري قال: سألتُ محمد بن عَديّ بن ربيعة: كيف سمَّاك أبوك في الجاهلية مُحمَّداً؟ قال: أمَا إني سألتُ أبي عمَّا سألتَني عنه، فقال: خرجتُ رابعَ أربعة من بني تميم، أنا أحدُهم، وسفيانُ بنُ مُجاشِع، ويزيدُ بنُ عمرو بن ربيعة بن حُرقوص بن مازن، وأسامةُ ابنُ مالك بن جندب بن العنبر نريد ابنَ جَفْنَةَ الغَسَّاني بالشام، ...» وذكر قصَّةً فيها أن راهباً أخبرهم أنه سيُبعَثُ نبيٌّ من العرب اسمُه محمد، قال: فوُلِدَ لكلِّ واحد منا غُلام، فسمَّاه محمداً لذلك»[٣].

وقد **أنكر ابنُ الأثير** صُحبةَ محمد هذا فقال إنه «لم يُدرِك رسولَ الله ^ ، لأنه أقدمُ من زمان النبي ^ ، وقد تقدَّم القولُ في محمد بن سفيان ومحمد بن أُحيحة»[٤].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «وقد أنكر ابنُ الأثير على ابنِ منده إخراجَ محمد بن عَديّ في الصحابة، ولا إنكار عليه، لأن سياقَه يقتضي أن لمحمد بن عَديّ صُحبة، بخلاف محمد بن سفيان ابن مجاشع، فقد أنكر أبو موسى على أبي نعيم ذِكرَه، وألزمه بذكر محمد بن أسامة ومحمد بن يزيد ابن ربيعة، فإنه ليس في حديث أحد منهم أنه بقي إلى العهد النبوي»[٥].

قلت: قولُ الحافظ: «لأن سياقَه يقتضي أنَّ لمحمد بن عدي صُحبة» يُريدُ أن سياقَ سؤال خليفة لمحمد بن عدي ظاهرٌ في أنه وقع بعد الإسلام، يدلُّ على ذلك قوله: «في الجاهلية»، كما أنه جاء في آخره: أن محمداً هذا قدم على النبي ^ ، وقال له: «تدري مَن أولُ مَن عَلِمَ بك من العرب

---

(١) أما تصويب هذا التوهيم أو تخطئته فليس محل بحثي هنا.

(٢) أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١ : ١٨٣، والطبراني في «المعجم الكبير» ١٧ : ١١١ (٢٧٣).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٨٠ ط السعادة، و٦ : ٢٥ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٢٩.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٨٠ ط السعادة، و٦ : ٢٥ ط البجاوي.

قبل أن تُبعَثَ؟ قال: لا، قال: بنو تـميم»، وقصَّ عليه هذه القصة، فهذا يدلُّ على أنه تأخَّرت وفاته حتى أدرك النبي ^ .

قلت: لكن الحديث الـمذكور في إسناده: العلاءُ بنُ الفضل بن عبد الـملك بن أبي سويَّـة، وهو ضعيف(١)، وأبوه الفضل وجدُّه عبد الـملك، ولـم أقف لـهـما على ترجمة، وجدُّ أبيه أبو سويَّـة، وقد ذكره البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وذكرا في الرواة عنه اثنين أحدهما ابنُه الـمجهول(٢)، ولذا قال الحافظ الـهيثمي: «فيه مَن لم أعرفهم»(٣).

فهذا الإسناد ضعيف جداً لتَسَلسُلِه بالـمجاهيل، ولـمتنه مُعارِضٌ قوي وهو تقدُّم وفاة محمد بن عدي عن البعثة بزمن، فالحديث لا يصحُّ بحال.

وقد وافق الحافظُ مغلطاي ابنَ الأثير فقال: «ذكره ابنُ منده وأبو نعيم وابنُ فَتْحون والبغويُّ قبلهم في جملة الصحابة، وزمنُه أقدمُ من زمن سيِّدنا رسول الله ^ كـما بيَّناه في ترجمة محمد بن سفيان»(٤).

وقال في ترجمة محمد بن سفيان: «ينبغي أن يثبت(٥) في هذا، فإنا قد رأينا جماعة ممن عاصَـرَ سيِّدنا رسول الله ^ من أولاد محمد بن سفيان هذا يعدون إليه بعدَّة آباء، منهم: الأقرع بن حابس بن عقال ابن محمد بن سفيان، وكذا غالب أبو الفَرَزدَق عاصَـرَ سيِّدنا رسول الله ^ ، وهو ابن صَعْصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان، فإن كان محمد صحابياً فينبغي أن يذكر أولاده وأولاد أولاده، بل أولاد أولاد أولاده في الصحابة، ولا قائلَ به جملةً، فيُتأمَّلُ هذا فهو واضح»(٦). قلت: وإذا ثبت تقدُّمُ محمد بن سفيان عن البعثة بزمان غير قليل انتفت صُحبةُ محمد بن عدي لأنه من مُعاصِريه، والله أعلم.

تنبيه: قال الحافظ ابنُ حجر عندما ذكر تـخريج الطبراني لحديث محمد بن عدي الـمذكور: «قلت: هو في «الـمعجم الأوسط» ولم يذكره في «الـمعجم الكبيـر».» اهـ. قلت: بل هو في «الكبيـر» كـما خرَّجته منه آنفاً، ولم أقف عليه في «الأوسط»، والله أعلم.

---

(١) كـما قال الحافظ في «التقريب» (٥٢٥٢).

(٢) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٤ : ١٠٤، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٤ : ٢٠٦.

(٣) الـهيثمي، «مجمع الزوائد» ٨ : ٢٣٢.

(٤) مغلطاي، «الإنابة» ٢ : ١٦٦.

(٥) كذا في الـمطبوع من «الإنابة»، ولعل الصواب: «يُتثبَّت».

(٦) مغلطاي، «الإنابة» ٢ : ١٥٨، وأصله لابن الأثير في «أسد الغابة» ٤ : ٣١٦.

٧ـ نبَّاش بن زُرارة:

قال ابنُ منده: «له ذِكرٌ في الـمغازي، صحب النبيَّ ^ »[١]، ولـم يَنسبه ابنُ منده، بينمـا نَسَبَه أبو موسى تـميمياً وكنَّاه، فقال: «نباش بن زرارة التميمي أبو هالة»[٢].

أما ابنُ الأثيـر فساق نَـسَبَه إلى تـميم، وقال: «أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم، وأخرجه أبو موسى فيمـا استدركه على ابن منده، وقد أخرجه ابنُ منده فلا وجه لاستدراكه عليه. قلت (القائل ابن الأثير): لا صُحبة للنبَّاش هذا، فإنه أقدمُ من عهد النبيِّ ^ ، لأن ابنَه أبا هالة هندَ بنَ النبَّاش كان زوجَ خديـجةَ قبلَ النبيِّ ^ ، فأبو هالة لا صُحبة له أيضاً، وقيل: اسم أبي هالة: النبَّاش، وعلى كلِّ الاختلاف فلا صُحبة له... [٣]»[٤].

قال الحافظ ابنُ حجر مُعقِّباً عليه: «فأما تعقُّبه على أبي موسى فمُوَجَّهٌ لكونه كنَّى نبَّاشاً وقال: إنه تـميمي، وأما تعقُّبه على ابن منده ففيه نظَر، لأنه لم يَسُقْ نَـسَبَه، فاحتمل أن يكون آخرَ، ومن ثَمَّ استدركه أبو موسى، وأسنَدَ[٥] إلى ذِكـرِ الـمُستَغفِري، ومُستَنَدُ الـمُستَغفِري في ذِكـرِه ما ساقه من طريق مصعب الزُّبيـري أنه قال: نبَّاش بن زُرارة التميمي، أبو هالة حليفُ بني عبد الدار، وهو والد هند بن خديـجة. انتهى ملخَّصاً. وليس في هذا ما يدلُّ على صُحبته لأنه يتكلَّم على الأنساب من حيثُ هي، لا من جهة خصوص الصحابة»[٦].

قلت: فالحافظ سلَّم أن نباش بن زرارة التميمي ـ الذي هو أبو هالة زوج خديـجة قبل النبي ^ ، أو والد أبي هالة زوج خديـجة ـ لا صُحبة له، لأنه مات قبل مبعث النبي ^ بزمن، لكن أورد

---

(١) نقله عن ابن منده: الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣ : ٥٤٩ ط السعادة، و٦ : ٤١٧ ط البجاوي.

(٢) نقله عن أبي موسى: الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣ : ٥٤٩ ط السعادة، و٦ : ٤١٧ ط البجاوي.

(٣) ثم أحال ابنُ الأثير في تفصيل هذا الاختلاف إلى ترجمة هند بن أبي هالة وخديـجة بنت خويلد رضي الله عنهمـا، وملخَّصه أن أبا هالة التميمي كان زوج خديـجة رضي الله عنها، ثم مات، فتزوجها النبي ^ ، ولأبي هالة ولد من خديـجة اسمه هند، وهو ربيب النبي ^ ، وقد روى عنه الحسن رضي الله عنه صفة النبي ^ ، واختُلف في اسم أبي هالة، فقيل: هند بن النباش بن زرارة، وقيل: النباش بن زرارة.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٣٢.

(٥) أي: وأحال أبو موسى استدراكه إلى ذكر الـمستغفري له.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٤٩ ط السعادة، و٦ : ٤١٧ ط البجاوي.

احتمالاً وهو أن يكون نباش بن زرارة الذي ذكره ابنُ منده غير نباش بن زرارة التميمي، فإن ابنَ منده لـم ينسبه. قلت: وهذا الاحتمال له وجهٌ، خصوصاً أن ابنَ منده قال إن له ذكراً في الـمغازي، فيبقى على الاحتمال كما قال الحافظ، والله أعلم.

٨ـ النضر بن الحارث بن علقمة العبدري:

قال ابنُ الأثير متعقِّباً ابنَ منده وأبا نعيم: «إنهما جعلا النَّضْرَ له صُحبة، وهو غَلَطٌ، فإن النَّضْرَ أُسِرَ يومَ بدر وقُتِلَ كافراً، قتله عليُّ بنُ أبي طالب، أمره رسولُ الله ^ بذلك، أجمَعَ أهلُ الـمغازي والسِّير على أنه قُتل يومَ بدر كافراً ...»[١].

أما الحافظ ابنُ حجر فقال: «قال ابنُ أبي حاتم: النضر بن الحارث، ويقال: نضير: من مُسلِمة الفتح، وليست له رواية، وكذا أخرج ابنُ منده عن أبي سعيد: أن النبي ^ لـمَّا أقبَلَ من الطائف نزل الـجعرانة، وأعطى النَّضرَ بنَ الحارث مئةً من الإبل. وقد أنكر ابنُ الأثير على مَن ترجَمَ للنضر بن الحارث، وقال: النضرُ قُتِلَ كافراً بإجماع أهل السِّيَر. وتُعُقِّبَ لاحتمال أن يكون له أخٌ سُمِّيَ باسمه، أو أحدهما بزيادة تـحتانية». ثم قال الحافظ: «ومما يتمسَّك به مَن ذكره أن موسى بنَ عُقبة ذكر أن النضير بن الـحارث ـ بزيادة التحتانية ـ من مُهاجِرة الـحبشة، وصاحب الترجمة ذكروا أنه من مُسلِمة الفتح، وسيأتي مزيدٌ لهذا في ترجمة النضير إن شاء الله تعالى. وقد ذكره البلاذري عن الهيثم بن عدي قال: هاجر النضيرُ بنُ الحارث إلى الـحبشة، ثم قدم مكة فارتدَّ، ثم أسلَمَ يوم الفتح أو بعده[٢]، واستشهد باليرموك[٣]، فعلى هذا يـحصل الـجمع، وأنه واحد»[٤].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٤٢.

(٢) لأن ابن إسحاق وابن سعد وابن شاهين ذكروا أنه كان من الـمُؤلَّفة قلوبُهم يوم حنين، وحنين بعد الفتح، بل روى الواقدي بإسناد حسن إلى النضير نفسه أنه قال إنه أسلم يوم حنين. انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٥ : ٤٤٨، وترجمة النضير من «الإصابة»٣: ٥٥٧ ط السعادة، و٦ : ٤٣٦ ط البجاوي.

(٣) وممن ذكر أن النضير استشهد باليرموك أيضاً: الزبير بن بكار وابن الكلبي وابن عبد البر فيما قال الحافظ في ترجمته من «الإصابة» [٣ : ٥٥٨ ط السعادة، و٦ : ٤٣٦ ط البجاوي]، وانظر «الاستيعاب» لابن عبد البر ص٧٣٠ رقم (٢٦٢٧).

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٥٥ ط السعادة، و٦ : ٤٣٠ ط البجاوي.

قلت: قوله: «وأنه واحد» يعني: النضر الذي ذكروه من مُهاجِرة الحبشة هو النضير الذي ذكروه من مسلمة الفتح أو بعد الفتح، وهذا لا ينفي عنده أن يكون لهذا الرجل ـ النضر أو النضير ـ أخ اسمه النضر وهو الذي قُتل يوم بدر كافراً بإجماع أهل السِّيَر كما قال ابنُ الأثير، بل نصَّ الحافظ على هذا في ترجمة النضير فقال: «وهو أخو النضر بن الحارث الذي أمر رسول الله ^ بقتله بالصفراء بعد قُفوله من بدر»[١]، وقد نصَّ على أن النضير هذا أخو النضر المقتول يوم بدر الواقديُّ وابنُ سعد والدارقطنيُّ وابنُ عبد البر وابنُ عساكر وابنُ ماكولا[٢]. وقد ذكر ذلك ابن الأثير في ترجمة النضير أيضاً[٣].

إذن لا خلاف بين ابن الأثير وابن حجر في أن النضر قُتل يوم بدر كافراً، ولا خلاف بينهما في أن النضير أخوه وقد أسلم واستشهد باليرموك. وإنما أنكر ابنُ الأثير على أبي نعيم وابن منده أنهما ترجما النضر بن الحارث ـ وذكر أنه هكذا في النسخ الصحيحة من كتابيهما ـ وأثبتا له الصحبة[٤]، ثم قال في ترجمة النضير: «لم يُخرِجه ابنُ منده وأبو نعيم وهو الصحابي حقاً، وأخرجا أخاه النضر ...»[٥]، وهو تعقُّب صحيح عليهما، وعبارة الحافظ توهم أن ابن الأثير يقول بوجود النضر بن الحارث المقتول كافراً، وعدم وجود أخ له مسلم، وليس كذلك. وتحقيقُ الحافظ جيِّدٌ، لكنه كلَّه ـ وما زدناه عليه ـ يُؤيِّدُ كلامَ ابن الأثير بأن الصحابيَّ النضير لا النضر. فتأمل.

٩ـ النضير بن النضر بن الحارث العبدري:

قال ابنُ الأثير: «قال أبو موسى: قال جعفر: هو من أبناء مُهاجِرة الحبشة، وذكر [ذلك][٦] له بإسناده عن محمد بن إسحاق، أخرجه أبو موسى. قلت (القائل ابنُ الأثير): وهذا على سياق نسبه هو ابن النضر الذي قُتل كافراً في وقعة بدر، فكيف يكون هذا من أبناء المهاجرين إلى الحبشة؟! وإنما لو قال: إنه أسلم وهاجر إلى الحبشة لكان ممكناً، وأما قوله إن أباه كان من مهاجرة الحبشة فلا. وأما

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٥٧ ـ ٥٥٨ ط السعادة، و٦ : ٤٣٦ ط البجاوي.

(٢) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٥ : ٤٤٨، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٣٠ رقم (٢٦٢٧)، وابن عساكر، «تاريخ دمشق» ٦٢ : ١٠٣ - ١٠٥ ـ ومنه النقل عن الواقدي والدارقطني ـ، وابن ماكولا، «الإكمال» ١ : ٣٢٧.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ :٥٤٧ ـ ٥٤٨.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٤١ ـ ٥٤٢.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٤٨.

(٦) زيادة مني يقتضيها السياق.

رواية جعفر عن ابن إسحاق ذلك فحاشا لله أن يقوله ابن إسحاق، فإنه هو الذي يروي أن أباه النضر قُتل يوم بدر كافراً، فكيف يجعله من مهاجرة الحبشة، والله أعلم»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «والذي عندي أن النضير هذا هو ابن أخي النضر المقتول لا ولده كما تقدَّم في القسم الأول، وأنه هاجر إلى الحبشة»[٢].

قلت: الذي تقدم في القسم الأول سلف عندنا في الترجمة التي قبل هذه، وقد سلَّم الحافظ فيها أن النضر قُتل كافراً، وأثبت فيها الصحبة لأخيه وجوَّز أن يكون اسم هذا الثاني: النضر أو النضير، لكن تبيَّن لنا أن الصحيح في اسم أخيه النضير لا النضر، ولم يذكر الحافظ هناك ما يُثبت أن اسمه النضر، وهذا اسمه النضير بن النضر بن الحارث، وعلى ذلك:

١ ـ فإما أن يكون اسمُه صحيحاً هكذا ويكون ابنَ المقتول ببدر، ويكون صوابُ العبارة: «أنه من مُهاجِرة الحبشة» لا: «من أبناء مُهاجِرة الحبشة». وهذا ما يراه ابنُ الأثير[٣].

٢ ـ وإما أن يكون ابنَ أخيه كما قال الحافظ، فيكون الصوابُ في اسمه: النضير بن النضير بن الحارث، أو يكون مقلوباً وصوابُه: النضر بن النضير بن الحارث.

أما أن يكونَ اسمُه صحيحاً ويكونَ ابنَ أخي النضر المقتول ببدر فلا يُسلَّم للحافظ، والله أعلم.

أما إنكارُ ابن الأثير ما نقله جعفر ـ وهو المُستَغفِري[٤] ـ عن ابن إسحاق أن يكون قاله ابنُ إسحاق، فأقول: إن صحَّ النقلُ عن ابن إسحاق يكون ابنُ إسحاق ممَّن يرى أنه ابنُ أخيه، ويكون وقع في اسمه تصحيفٌ أو قَلْبٌ.

١٠ ـ هانئ المخزومي أبو مخزوم:

أخرج ابنُ السكن من طريق مخزوم بن هانئ المخزومي، عن أبيه ـ وكان أتت عليه خمسون

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٤٨.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٨٠ ط السعادة، و٦ : ٤٨٧ ط البجاوي.

(٣) وليس هذا بمستبعد، فقد ذكر ابن إسحاق في «السيرة» ص٢٠٦ فراسَ بن النضر بن الحارث من مهاجرة الحبشة، وهو أخو النضير، فربما هاجرا معاً.

(٤) وهو الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النسفي، المتوفى سنة ٤٣٢، له كتاب «معرفة الصحابة». انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧ : ٥٦٤.

ومئة سنة ـ قال: لـمَّا كانت ليلةُ مَولِد رسول الله ^ ارتَـجَسَ[١] إيوانُ كِسرى، وسقط منه أربع عشـرة شـرفة ... الحديث[٢].

قال ابنُ الأثير: «ذكره ابنُ الدَّبَّاغ عن ابن السَّكَن، وليس فيه ما يدلُّ على صُحبته»[٣].

ونقله الحافظ ابنُ حجر وقال: «إذا كان مخزومياً لـم يبقَ من قُريش بعد الفتح مَن عاش بعد النبيِّ ^ إلا شهد حجَّة الوداع»[٤].

قلت: هذه قاعدة أغلبية لا تدل على الصُّحبة بمُفرَدها، لاحتمال أن يكون أسلَمَ ولم يتفق له أن يرى النبيَّ ^ ، كأن يكون لم يشهد حجَّة الوداع لسَفَر أو مرض أو نحوه.

١١ـ أبو زرارة النخعي:

قال ابنُ الأثير: «وَفَدَ على النبيِّ ^ ، ذكره ابنُ الدَّبَّاغ عن ابن الكلبي، والذي رأيتُه في «جمهرة» ابن الكلبي: «زرارة» اسم وليس بكنية، وقد تقدَّم»[٥].

ونقله الحافظ ابن حجر وقال: «وهو كما قال، وقد تقدَّم في الأسماء، وإنما ذكرتُه للاحتمال»[٦].

قلت: إما أن يكون الحافظ قصد احتمالَ أن يكون زرارةُ الذي ذكره الكلبي غيرَ أبي زرارة الذي ذكره ابن الدَّبَّاغ، وإما أن يكون قصد احتمالَ أن يكون ابنُ الكلبيِّ ذكر أبا زرارة كما نقله عنه ابنُ الدبَّاغ، ثم سقطت «أبو» من النسخ الـمُتأخِّرة التي وقف عليها هو وابنُ الأثير. والأولُ غيرُ وارد هنا، لأن احتمال التعدُّد إنما يكون إذا اختلف الـمصدران، كأن ذكر ابنُ الكلبي زرارةَ، وذكر

---

(١) ارتـجَسَ، أي: اضطرب وتـحرَّك حركة سُمِعَ لها صوتٌ. قاله ابن الأثير في «النهاية» ٢ : ٢٠١. وهي هكذا في مصادر التخريج، ووقع في «الإصابة»: «ارتج إيوان كسرى» وله وجه إن لم يكن من خطأ الطبع.

(٢) وأخرجه الطبري في «تاريخه» ١ : ٤٥٩، والـخرائطي في «هواتف الـجان» ـ كما في «السيرة النبوية» لابن كثير ١ : ٢١٥ ـ، والبيهقي في «دلائل النبوة» ١ : ١٢٦، والأصبهاني في «دلائل النبوة» ١ : ١٣٤ (١٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٧ : ٣٦٢، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» ١ : ٢٨.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٦٠٦.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٩٧ ط السعادة، و٦ : ٥٢٤ ط البجاوي.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٢١.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٧٦ ط السعادة، و٧ : ١٥٣ ط البجاوي.

ابنُ الدَّبَّاغ أبا زرارة، ولم يكن مصدرُه «جمهرة» ابن الكلبي، فهنا قد يُقال بالتعدُّد.

أما الثاني فمُستبعَدٌ جداً، لاتفاق نسخة ابن الأثير ونسخة الحافظ ابن حجر على «زرارة».

وقد تبيّن لي ـ بحمد الله سبحانه ـ سببُ وَهَمِ ابن الدَّبَّاغ، فقد قال ابنُ الكلبي في «نسب معد واليمن الكبير»[1] ما نصه: «وعمرو بن زرارة بن قيس بن الحارث بن عدَّاء وهو أولُ خلقِ الله تعالى خلعَ عثمانَ [رضي الله عنه] وبايعَ عليَّ بنَ أبي طالب عليه السلام. وأبوه زرارة بن قيس الوافدُ على رسول الله ^ »[2]، فسقطت الهاء من قوله: «وأبوه زرارة بن قيس الوافد على رسول الله ^ » فصار «وأبو زرارة بن قيس الوافد على رسول الله ^ ». والله أعلم.

١٢ـ ابن ثعلبة:

قال ابنُ الأثير في ترجمته: «روى يحيى بن جابر، عن ابن ثعلبة: أنه أتى النبيَّ ^ وقال له: يا رسولَ الله، ادعُ الله لي بالشهادة، فقال النبي ^ : «ائتِني بشَعْرات» فقال له النبيُّ ^ : «اكشِفْ عن عَضُدِكَ» قال: فربَطَه في عَضُدِه، ثم نَفَثَ فيه، ثم قال: «اللهمَّ حرِّمْ دمَ ثعلبةَ على المشركين والمنافقين» أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم وقالا: «دم ثعلبة»[3]، وليس فيه ما يدل على «ابن ثعلبة» إلا في أول الإسناد»[4].

---

(١) يُلاحَظ أن ابن الدباغ وابن الأثير وابن حجر نقلوا ترجمته من «جمهرة النسب» لابن الكلبي، ولم أقف عليه في المطبوع من «الجمهرة» مع طول البحث عنه فيها، وهو في «نسب معد واليمن الكبير» لابن الكلبي كما ترى، والظاهر أن «نسب معد واليمن الكبير» هذا جزء من «الجمهرة»، فقد قال الدكتور ناجي حسن في مقدمة تحقيقه لِـ«نسب معد واليمن الكبير» ١ : ٨ : «وهو يتضمَّن بشكل مفصَّل أنساب القحطانيين، ذلك الجزء الذي عُفي أثرُه من كتاب «الجمهرة»، وعند تفحُّص أسلوبه وطريقة عرضه أدركتُ أنه لا يختلف عن أسلوب ابن الكلبي وطريقته التي سلكها في «الجمهرة»، وكذلك النَّهج الذي تبنَّاه في عرض الأنساب وتبويبها ... من هذا كله يُمكن القولُ إن الكتاب الذي بين أيدينا يُشكِّل بديلاً للقسم المفقود من «الجمهرة»، إلا أننا لا نستطيع التثبُّت إن كان هو الجزء المفقود منها أم أنه كتاب آخر لابن الكلبي». ثم ذكر الدكتور ناجي مما يُؤيِّد ما ذهب إليه «ما تضمَّنه كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني من معلومات وإشارات كثيرة استقاها من «جمهرة النسب» ونبَّه إليها، حيثُ نجدُها مفصَّلة في كتابنا هذا».

(٢) ابن الكلبي، «نسب معد واليمن الكبير» ١ : ٢٩٠.

(٣) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ٥١.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣٣٥.

ونقله الحافظ ابنُ حجر في ترجمة «ثعلبة غير منسوب» وقال: «ابنُ ثعلبة: اسمُه ضَمْرة، وقد تقدَّم هذا الحديث في ترجمته في حرف الضاد المعجمة[١]، فإن كانت هذه الروايةُ ثابتةً فيكون الضميرُ في قوله: «أنه أتى» لثعلبة[٢]، وتعيَّن ذكرُه في الصحابة، ويُعَدُّ على هذا فيمَن صحب هو وأبوه، لكن الرواية الماضية في حرف الضاد فيها: «اللهمَّ حرِّم دمَ ابنِ ثعلبةَ» بزيادة لفظة «ابن»، والله أعلم»[٣].

قلت: وقد ترجَمَ ابنُ الأثير «ضمرة بن ثعلبة» ولم يذكر له هذا الحديث[٤]، ثم ترجَمَه في «ابن ثعلبة»، فيكون ممَّن كرَّر ترجمته، أما الحافظ فقد ترجَمَ ضمرة وذكر له هذا الحديث[٥]، ثم ترجم «ثعلبة غير منسوب» وذكر له هذا الحديث للاحتمال الذي علَّقه على ثبوت هذه الرواية، قلت: والرواية التي ذكرها في ترجمة ضمرة عزاها للطبراني، وهي في «المعجم الكبير» و«مسند الشاميين»[٦] من طريق يحيى بن جابر عن ضمرة بن ثعلبة، وهو مَخرَج رواية ابن منده وأبي نعيم أيضاً، فلعل القول بأن لفظة «ابن» سقطت من رواية ابن منده وأبي نعيم أولى من القول بأن لضمرة صُحبة ولأبيه صُحبة، والله أعلم.

١٣ـ بُثينة ـ وقيل: ثُبيتة، وهو الأشهر ـ بنت الضحَّاك:

لها ذِكرٌ في حديث سهل بن أبي حثمة قال: كنتُ جالساً عند محمد بن مسلمة وهو على إجَّار[٧] له يُطارِدُ ثُبيتةَ بنتَ الضَّحَّاك، فجعل ينظرُ إليها، فقلتُ: سُبحان الله، تفعلُ هذا وأنت صاحبُ رسول الله

(١) لاحِظ أن هذا الكلام في ترجمة (ثعلبة) في حرف الثاء، وهو قبل حرف الضاد، والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن الحافظ كان قد ألحق هذه الترجمة إلحاقاً في حرف الثاء، لأن من سبقه ترجمه في (الثاء من المبهمات)، فلما انتهى الحافظ من الأسماء ووصل إلى (المبهمات) رأى أن يذكر ما ترجموه في (ابن ثعلبة): في (ثعلبة)، ويُحيل إلى ترجمة (ضمرة بن ثعلبة)، فقال: «تقدم في حرف الضاد» باعتبار ما كتب، والله أعلم.

(٢) تحرفت هذه العبارة في طبعتي «الإصابة» إلى: «فيكون الضمير في قوله إنه ابن لثعلبة» وهي عبارة مضطربة لا معنى لها، والصواب ما أثبته، يعني أن لفظ الحديث: «عن ابن ثعلبة أنه أتى» أي: أن ثعلبة أتى. والله أعلم.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٠٢ ط السعادة، ١ : ٤٠٩ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤٤١.

(٥) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢١١ ط السعادة، و٣ : ٤٨٨.

(٦) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٨ : ٣٠٨ (٨١٥٦)، و«مسند الشاميين» ٢ : ٢٩٨ (١٣٧٨).

(٧) قال ابن الأثير في «النهاية» ١ : ٢٦ : «الإجَّار ـ بالكسر والتشديد ـ: السطح الذي ليس حواليه ما يرد الساقط عنه».

^ ؟! قال: سمعتُ رسول الله ^ يقول: «إذا ألقى اللهُ في قلبِ امرئٍ خِطبةَ امرأةٍ، فلا بأسَ أن ينظرَ إليها»[١].

قال ابنُ الأثير: «وليس لها في حديث محمد بن مسلمة ذكر لصُحبتها»[٢].

فتعقَّبه الحافظُ فقال في ترجمة بُثينة: «لكن جزم أبو عمر بأنَّ لها رؤية كما سيأتي بيانه في الـمُثلَّثة»[٣] يعني: في حرف الثاء في ثُبيتة، وقال في ثُبيتة: «قال أبو عمر: وُلدت على عهد رسول الله ^ »[٤]، ثم قال: «وقال أبو موسى في «الذيل»: ذُكِرت في حديث لـمحمد بن سلمة، وليس فيه ذِكرٌ لصُحبتها. قلت: ذكرتُـها ها هنا معتمداً على قول أبي عمر»[٥].

قلت: فلذلك ترجَمَها الحافظُ في القسم الثاني من حرف الثاء، وهو القسم الخاص بـ«الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي ^ لبعض الصحابة من الرجال والنساء ممن مات ^ وهو في دون سنِّ التمييز، إذ ذكرُ هؤلاء في الصحابة إنما هو على سبيل الإلحاق، لغَلَبةِ الظنِّ أنه ^ رآهم، لتوافُرِ دواعي أصحابه على إحضارهم أولادَهم عنده عند ولادتهم ليُحنِّكهم ويُسمِّيهم ويُبرِّك عليهم»[٦].

ثم عند مراجعة ترجمتها في «الاستيعاب»[٧] نجد أن ابن عبد البر يذكر في ترجمتها هذا الحديث، ولا يذكر مستنداً له في القول بصُحبتها إلا هذا، فلذلك قولُ ابن الأثير أقربُ إلى الصواب فيما يظهر لي.

---

(١) أخرجه أحمد ٣ : ٤٩٣، وابن ماجه (١٨٦٤) من دون تسمية ثبيتة. وسمَّاها ابن أبي شيبة (١٧٦٨٣)، وأحمد ٤ : ٢٢٥، وابن حبان (٤٠٤٢)، والطبراني ١٩ : ٢٢٤ (٥٠١) و(٥٠٢) و(٥٠٤) و(٥٠٥)، والبيهقي ٧ : ٥٨، وقد عزاه الحافظ في «الإصابة» إلى الترمذي، ولم أجده عنده، ثم رأيتُ شيخنا العلامة محمد عوامة حفظه الله تعالى نبَّه إلى هذا في تعليقه على «مصنف ابن أبي شيبة» وقال: وكأنه سبق ذهنه من عزوه إلى ابن ماجه فعزاه إلى الترمذي.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٣٥.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٥٤ ط السعادة، و٧ : ٥٤١ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٧٩ رقم (٣٢٤١).

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٥٨ ط السعادة، و٧ : ٥٤٩ ط البجاوي.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» : المقدمة ١ : ٥ ط السعادة.

(٧) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٧٩ رقم (٣٢٤١).

١٤ ـ لبابة بنت الحارث بن حزن الهلالية (الصغرى):

قال الحافظ ابنُ حجر: «هي والدة خالد بن الوليد الصحابي الـمشهور، قال أبو عمر: في إسلامها وصُحبتها نَظَر[١]، **وأقرَّه ابنُ الأثير**[٢]، وهو عجيبٌ، وكأنه استبعَدَه من جهة تقدُّم وفاة زوجها الوليد[٣]، أن تكون ماتت معه أو بعده بقليل، وليس ذلك بلازم، فقد ثبت أنها عاشت بعد وفاة ولدها خالد ولها في ذلك قصَّة» ثم ذكر القصَّة نقلاً عن «الـمبتدأ والفتوح» لأبي حذيفة، وعن «الـرِّدَّة والفتوح» لسيف بن عمر، وفيها بكاؤها عليه ورثاؤها له، ثم قال: «وهذا وإن كان من رواية أبي حذيفة وهو ضعيف، وكذلك سيف، لكن قد ذكر ابنُ سعد ـ وهو ثقة ـ عن كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم قال: لـمَّا تُوفِّي خالد بن الوليد بكت عليه أمه، فقال عمر: يا أمَّ خالد، أخالداً أو أجرَه ترزئين، عَزَمتُ عليك إلا تَثَبَّتِ حتى تسودَّ يداك من الـخِضاب. وهذا مُسنَدٌ صحيحٌ، وعلَّق البخاريُّ قولَ عمر في النقع واللقلقة في البكاء على خالد، لكن لم يُسَمِّ أمَّه[٤]، ومجموع ذلك يُفيدُ أنها عاشت بعد النبي ^ ، أفيُظَنُّ بـها أنها استمرَّت على الكفر من بعد الفتح إلى أن مات النبيُّ ^ ؟! هذا بعيدٌ عادةً، بل يُبطِلُه ما تقدَّم أنه لـم يبقَ بالـحَرَمَين ولا الطائف أحدٌ في حجَّة الوداع إلا أسلَمَ وشهدَها»[٥] انتهى.

قلت: هذا تـحقيقٌ جيِّدٌ من الحافظ رحمه الله تعالى، لكن ما نقله عن ابن سعد لم أقف عليه في الـمطبوع من «الطبقات»[٦]، ويُضاف إلى هذه القرائن التي ساقها الحافظُ ما ذكره ابنُ سعد أيضاً في ترجمتها من «الطبقات»[٧] قال: «أسلمت بعد الهجرة وبايعت رسول الله ^ »، وإسلامُها بعد الهجرة مُناسِبٌ لِـمَا تقدَّم ذكرُه من وفاة زوجها الوليد في السنة الأولى من الهجرة.

* * *

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩٣٥ رقم (٣٤٤٦).

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٥٤.

(٣) وقد توفي في السنة الأولى من الهجرة فيما قال الطبري في «تاريخه» ٢ : ٩.

(٤) انظر: «صحيح البخاري» كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٩٨ ط السعادة، و٨ : ٩٧ ـ ٩٨ ط البجاوي.

(٦) ولعله في ترجمة خالد بن الوليد، فإن في آخرها من المطبوع من «الطبقات» سطراً من النقاط المتتالية (. . . . . .) إشارةً إلى بياض أو سقط في أصولهم.

(٧) ٨ : ٢٧٩.

الـمبحث الثاني: تعقباته في نفي صحبة أثبتها ابن الأثيـر:

١ـ الأغلب بن جُشَم بن عمرو العِجلي:

قال ابنُ الأثير: «قال ابنُ قُتيبة: أدرك الإسلامَ فأسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه وهاجر، ثم كان فيمَن سار إلى العراق مع سعد بن أبي وقَّاص، فنزل الكوفة، واستشهد في وقعة نـهاوند، وقبرُه بـها»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «ليس في قوله: «وهاجر» ما يدل على أنه هاجر إلى النبي ^ ، فيحتمل أنه أراد: هاجر إلى الـمدينة بعد موته ^ ، ولهذا لـم يذكره أحدٌ في الصحابة، وقد قال الـمَرْزُباني في «معجمه»: هو مـخضـرم»[٢]، ثم ذكر الحافظُ قصَّةً له تدلُّ على أنه كان مسلماً أيام أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، وأخرى تدلُّ على ذلك أيام عمر رضي الله عنه.

قلت: ما نفاه من دلالة قوله: «وهاجر» على الهجرة إلى النبي ^ خلافُ الظاهر، فإن الهجرة إذا أُطلِقَت انصـرفت إلى الهجرة إلى النبي ^ ، وإلا قُيِّدَت بغير ذلك، لكن قول ابن قتيبة بإثبات هجرته عارَضَه قولُ الـمَرزُباني بأنه مخضرم، ولا مرجِّح بينهما، فلذا أرى التوقُّفَ في إثبات صُحبته أو نفيها.

٢ـ أزهر بن قيس:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره البغويُّ وابنُ شاهين وابنُ عبد البر[٣] وأبو موسى في الصحابة، **وتبعهم ابنُ الأثيـر**[٤] ومَن بعده، وهو وَهَمٌ لم يتنبَّه له أحدٌ فيما علمت، وسأذكر كلامَهم وأبيِّـنُ وجهَ الخطأ فيه، فقال البغوي: أزهر بن قيس: حدثني زياد بن أيوب، حدثنا مبشر بن إسماعيل، عن حريز، عن أبي الوليد أزهر بن قيس صاحب النبي ^ : أنه كان يتعوَّذُ في صلاته من فِتنةِ الـمغرب. لا أعلمُ له غيـرَه» ثم نقل الحافظُ كلامَ ابن شاهين وابن عبد البر وأبي موسى وابن الأثير، وليس فيه زيادة على كلام البغوي، ثم قال: «وقد تمَّ الوَهَمُ عليهم فيه جميعاً، وسببُه أن الإسناد الذي ساقه البغويُّ سقط منه والدُ أزهر واسمُ الصحابي، وبقي اسمُ أبيه، فتركيبُ هذه الترجمة من اسم أزهر

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٢٦.

(٢) «الإصابة» ١ : ٥٦ ط السعادة، و١ : ٩٨ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٥ رقم (١٠٣).

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٧٨.

ومن اسم والد أزهر واسم الصحابي، ولا وجود لذلك في الخارج، وتبع البغويَّ ابنُ شاهين وبقيةُ مَن جاء بعده من غير تأمُّل، وإيضاح ذلك أن حَريز بن عثمان إنما روى الحديث المذكور عن أزهر ابن راشد ـ وقيل: ابن عبد الله الـهوزني ـ عن عصمة بن قيس، عن النبي ^ ».

ثم ساق الحافظ عن أبي زُرعة وابن سعد والبخاري في «التاريخ» وابن أبي عاصم والطبراني وأبي نعيم رواياتهم لهذا الحديث، وإسناده عندهم كما ذكر[١]، ثم قال: «ويزيد ذلك وضوحاً أن البخاري وغيره لـمَّا ذكروا ترجمة أزهر الهوزني عرَّفوه بأنه يروي عن عصمة بن قيس وأن حريز بن عثمان يروي عنه» ونقل ذلك عن البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان[٢]، ثم قال: «فوَضَحَ بهذا أن أزهر بن قيس لا وجود له في الخارج»[٣].

قلت: وهذه إحدى تحقيقات الحافظ الكثيرة التي أجاد فيها وأفاد رحمه الله تعالى.

٣ـ أوس الـمُزَني:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره ابنُ قانع هكذا بالزاي والنون، **واستدركه ابنُ الأثير** وغيرُه فوَهِموا، وإنما هو أوس الـمرئي بالراء والهمزة كما تقدَّم»[٤].

قلت: لـم أجده في «أسد الغابة» هكذا، وإنما ذكره ابنُ الأثير «الـمرئي» على الصواب[٥]، وذكر أنه من بني امرئ القيس، فلا يَرِدُ أنه من إصلاح بعض الناسخين أو الطابعين، كما أن الحافظَ ذكر

(١) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٧ : ٤٣١، والبخاري، «التاريخ الكبير» ٧ : ٦٣، وابن أبي عاصم، «الآحاد والـمثاني» ٣ : ٧٣ (١٣٨٩)، والطبراني ، «الـمعجم الكبير» ١٧ : ١٨٧ (٥٠٢)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٧ ـ ٨ . قلت: وهكذا أخرجه أيضاً ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٧ : ١٩، وابن عبد البر في ترجمة عصمة بن قيس من «الاستيعاب» ص٥٧٦ رقم (١٩٦٥)، قال الحافظ في «الإصابة»: «والعجب أن ابن عبد البر أخرج الحديث الـمذكور في ترجمة عصمة بن قيس على الصواب، وأخرجه هنا على الوهم».

(٢) انظر ترجمة أزهر الـهوزني في «التاريخ الكبير» للبخاري ١ : ٤٥٩، و«الثقات» لابن حبان ٤ : ٣٩، و«تهذيب الكمال» للمزي ٢ : ٣٢٣.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١١٩ ط السعادة، و١ : ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ط البجاوي.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٣٤ ط السعادة، و١ : ٢٦٠ ط البجاوي.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٧٦ ـ ١٧٧ .

في ترجمة أوس الـمرئي أنه تصحَّف عند ابن قانع إلى «المزني»، ولم يذكر أنه تصحَّف عند ابن الأثير[١].

٤ـ بشر بن عاصم بن سفيان:

ترجم ابنُ الأثير بشر بن عاصم بن سفيان الثقفي، وقال: «كذا نسبَه أكثرُ العلماء، وقد جعله بعضُهم مخزومياً، ...، والأول أصحُّ، وكان عاملَ عمر بن الخطاب على صدقات هوازن، ...» ثم قال: «وقد أخرج البخاري[٢] فقال: بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي: حجازي أخو عمرو، وقال: قال لي علي: مات بشر بعد الزهري، ومات الزهري سنة أربع وعشرين ومئة، يروي عن أبيه، سمع منه ابن عيينة ونافع بن عمر ...»[٣].

ثم **قال ابنُ الأثير** في ترجمة جديدة: «بشر بن عاصم: قال البخاري: بشر بن عاصم صاحب النبي ^ [٤]. هذا جميع ما ذكره (يعني البخاريَّ)، وجَعَلَه ترجمةً منفردةً عن بشر بن عاصم بن سفيان الـمُقدَّم ذكرُه، وجعل هذا صحابياً، ولم يـجعل الأول صحابياً، وجعله غيرُه في الصحابة»[٥].

بينما **ترجم الحافظُ ابنُ حجر** في «الإصابة» بشر بن عاصم بن عبد الله المخزومي، وقال: «هكذا نَسَبَه ابنُ رشدين في الصحابة، وأما البخاريُّ وابنُ حبان وابنُ السكن وتبعهم غيرُ واحد، فقالوا: بشر بن عاصم، ومنهم مَن قال: الثقفي[٦]، ومنهم من قال: بشـر بن عاصم بن سفيان، وهذا الأخير وَهَمٌ، فإن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي الذي يروي عن أبيه عن جده سفيان بن عبد الله: أنه كان عاملاً لعمر بن الخطاب، غير بشر بن عاصم الصحابي، وقد فرَّق بينهما البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان[٧] وغيرُهم».

---

(١) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٨٨ ط السعادة، و١ : ١٦٢ ط البجاوي.

(٢) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير»٢ : ٧٧.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٢٢.

(٤) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٢ : ٧٦.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٢٢.

(٦) وممن قال ذلك ابنُ أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ٣ : ٢٣٠.

(٧) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٢ : ٧٦ و٧٧، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»٢ : ٣٦٠، وابن حبان، «الثقات» ٣ : ٣٢ و٦ : ٩٢.

ثم ذكر الحافظُ حديثَه، وهو ما روي عن أبي وائل: أن عمر استعمل بشر بن عاصم على صدقات هوازن، فتخلَّف بشرٌ، فلقيه عمر، فقال: ما خلَّفك، أما لنا عليك سمعٌ وطاعةٌ؟ قال: بلى، ولكن سمعتُ رسول الله ^ يقول: «مَن ولي من أمر المسلمين شيئاً أُتي به يومَ القيامة حتى يُوقَفَ على جِسرِ جهنَّم ...» الحديث[١].

ثم قال: «وقد تبيَّن بما ذكرنا أن بشر بن عاصم بن سفيان لا صُحبة له، بل هو من أتباع التابعين، وأن بشر بن عاصم الصحابي لم يُنسَب في الروايات الصحيحة إلا ما تقدَّم عن ابن رشدين، فإن كان محفوظاً فهو قرشي، وإلا الثقفي قطعاً، وفي كلام ابن الأثير ما يُنافي ذلك، وخطؤُه فيه يظهر بالتأمُّل فيما حرَّرتُه، والله المُرشِد»[٢].

وقال في القسم الرابع: «وعكس ابنُ الأثير الأمرَ، فأنكر على البخاري إيرادَه لبشر بن عاصم الذي لم يُنسَب في الصحابة، وجَعْلَه ترجمة مُفرَدة عن بشر بن عاصم بن سفيان، ولم يجعله صحابياً، وصنيعُ البخاري هو الصوابُ لمَن له أدنى تأمُّل»[٣].

قلت: التعقُّبُ صحيحٌ، وهو واضحٌ لا يحتاج إلى زيادة بيان، وبشر بن عاصم بن سفيان الثقفي رجلٌ معروفٌ من أتباع التابعين من رجال «التهذيب» وفروعه[٤].

٥ ـ جابر بن عياش:

قال ابن الأثير: «قال أبو نعيم: لا يُعرَف له حديث. أخرجه أبو نعيم كذا مختصراً»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «هكذا قال ابنُ الأثير فوَهِمَ، وإنما قال أبو نعيم في أثناء ترجمة جابر بن

---

(١) وهو حديث طويل أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ٢ : ٣٩ (١٢١٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣ : ٢٣٠ (١٥٩١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» ١ : ٨٢.

قلت: وأخرجه بنحوه ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٣٣٢١٣) و(٣٥٣٢٠) من طريق محمد بن سُليم الراسبي، وابنُ قانع في «معجم الصحابة» ٢ : ٣٩٧ من طريق هشام بن حبيب، كلاهما عن بشر بن عاصم، به.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٥١ ـ ١٥٢ ط السعادة، و١ : ٢٩٨ ط البجاوي.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٨٠ ط السعادة، و١ : ٣٥٩ ط البجاوي.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٤ : ١٣٠، و«تهذيب التهذيب» ١ : ٣٩٦، و«التقريب» (٦٩٠)، و«الكاشف» (٥٨٢).

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣١٠.

ياسر بن عويص: (وهو جد عيَّاش وجابر ابني عياش بن جابر، لا يُعرف له ذِكر ولا رواية). وظنَّ ابنُ الأثير أنه عطف قولَه: «وجابر بن عياش» على الأسماء التي ذكرها، وليس كذلك، إنما عطفَه على أخيه عيَّاش، وجابرُ بنُ عيَّاش معروفٌ في المصريين من صغار التابعين»[١].

قلت: نصُّ عبارة أبي نعيم: «وجابر بن ياسر بن عويص القتباني: شهد فتح مصر ، له ذِكرٌ في الصحابة ، جدُّ عياش، لا يُعرف له ذِكر ولا رواية . ذكره المُحيلُ على أبي سعيد بن عبد الأعلى. وجابر بن عيَّاش بن جابر: لا يُعرف له حديث. وجبر بن عتيك ـ وقيل: جابر ـ: سكن المدينة»[٢]. وهي توافقُ ما نقله عنه ابنُ الأثير لا ما نقله عنه الحافظ ابنُ حجر، ويظهر انتهاءُ ترجمة جابر بن ياسر عند قوله: «ذكره المُحيلُ على أبي سعيد بن عبد الأعلى»، وهذه عادةُ أبي نعيم: أنه يختمُ الترجمة بمصدره فيها[٣].

فأبو نعيم نصَّ على أن لجابر بن ياسر بن عويص حفيد اسمه عيَّاش، قلت: وهو عياش بن عباس[٤] بن جابر القتباني المصري، من رجال «التهذيب» وفروعه[٥]، أما قول الحافظ: «جابر بن عياش معروف في المصريين من صغار التابعين» ففيه أولاً ـ على فرض التسليم بأنه حفيد جابر بن ياسر بن عويص ـ أن الصواب في اسمه أن يكون: جابر بن عباس بن جابر بن ياسر بن عويص، وفيه ثانياً أنني لم أقف على ترجمته، فلا أدري كيف يقول الحافظ إنه معروف في المصريين من صغار التابعين، والمعروفُ في المصريين من صغار التابعين ـ من حَفَدة جابر بن ياسر ـ: عياش ابن عباس القتباني كما سلف، ولم يذكروا له أخاً اسمه جابر، فتأمَّل.

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ط السعادة، و١ : ٥٤٣ ط البجاوي.

(٢) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٤٥٦ .

(٣) أما «المحيل على أبي سعيد بن عبد الأعلى» فقد تتبعتُ ذكره في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم فوجدته لا يذكر «المحيل» إلا مع «أبي سعيد بن عبد الأعلى»، وأبو سعيد هذا هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى المصري صاحب «تاريخ علماء مصر» [انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٥ : ٥٧٨]، فكأن أبا نعيم لم يقف على «تاريخه» فكان ينقل منه بواسطة، وهذه الواسطة إما أن تكون واحداً أو جماعة، فكان يُكني عنها بقوله: «المحيل على ...»، والله أعلم.

(٤) وليس عياش بن عياش كما هي عبارة الحافظ ابن حجر التي نقلناها آنفاً»، وهي قوله: «جد عياش وجابر ابني عياش بن جابر».

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٢ : ٥٥٥، و«تهذيب التهذيب» ٨ : ١٧٦، و«تقريب التهذيب» (٥٢٦٩).

٦ـ الجحَّاف بن حكيم بن عاصم السُّلَمي

صاحب الوقائع في زمن عبد الملك بن مروان:

استدركه ابنُ الأثير على مَن تقدَّمه، وقال: «قيل: هو القائلُ يصفُ خيلَه ويذكر شهودَه حُنيناً وغيرَها:

شَهِدْنَ مع النبيِّ مُسَوِّماتٍ حُنيناً وَهْيَ داميةُ الحوافي

وهي أكثرُ من هذا، وقيل: إنها للحريش وقد ذكرناها هناك»[١]، ولم يذكر ما يدلُّ على صُحبته غير هذا.

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «ولا دلالةَ في هذا على صُحبته، وإنما افتخر بقومه بني سُليم، وكانوا يومَ حُنين كثيراً، وقصةُ العباس بن مِرداس السُّلَمي في ذلك مشهورة، وقد وجدتُ لابن الأثير سَلَفاً، لكن تولَّى ردَّه مَن هو أعلمُ منه، فروى ابنُ عساكر بسند صحيح إلى محمد بن سلام الجُمَحي قال: قال لي أبانُ الأعرجُ: قد أدرك الجحَّافُ الجاهلية، فقلت له: لِمَ تقول ذلك؟ فقال: لقوله: ... فذكر هذا البيت، قال محمد بن سلام: فقلتُ: إنما عنى خيلَ قومه بني سُليم. قال: ثم ذكرتُ ذلك بعدُ لعبد القاهر بن السَّرِيِّ[٢] فقال: حدثني قيس بن الهيثم: أنه أعطى حكيمَ بنَ أمية جاريةً فولدت له الجحَّاف في غُرفة دارنا. انتهى. فعُرف بذلك أنه وُلد بعد النبيِّ ^ بزمان»[٣] ثم ذكر الحافظُ الخلافَ في نسبة هذه الأبيات إلى الجحَّاف[٤]، وتعقَّب ابنَ سيِّد الناس بما لا يخرج عما نقلنا.

قلت: وهو تعقُّبٌ صحيحٌ، لكن يحتاج إلى شيء من التوضيح بالنسبة لاستنباط ولادته بعد النبي ^ بزمان من القصَّة المذكورة، وذلك أن الجُمَحي توفي سنة ٢٣٣[٥]، وعبد القاهر بن السَّرِيِّ من الطبقة السابعة عند ابن حجر وهي طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري، وقيسُ بنُ الهيثم جدُّه أو جدُّ أبيه وهو مُختَلَفٌ في صُحبته، وتصريحُ عبد القاهر بالسماع منه هنا يدلُّ على عدم

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٢٥.

(٢) وقع في طبعتي «الإصابة»: «لعاصم بن السري»، والتصويب من «تاريخ دمشق» ٤٨ : ١٢٠، و«طبقات فحول الشعراء» للجمحي نفسه ٢ : ٤٨٢، وعاصم بن السري لا ترجمة له، بخلاف عبد القاهر فإن ترجمته معروفة ـ وسيأتي ذكرُ مصادرها ـ، بل هو من رجال «التقريب» (٤١٤١).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٦٦ ط السعادة، و١ : ٥٤٦ ط البجاوي.

(٤) وانظر ترجمة حريش بن هلال الآتية بعد ترجمتين.

(٥) كما في «تاريخ بغداد» للخطيب ٥ : ٣٢٩.

صُحبته، ثم إن سُلِّمَت صُحبته فمثلُه يكونُ من صغار الصحابة، فيكون إعطاؤُه حكيمَ بنَ أمية جاريةً بعد النبي ^ جزماً، وتكونُ ولادةُ الـجحَّاف بعد ذلك أيضاً.

لكن قد يُتمسَّك في الانتصار لابن الأثير بالكلام في عبد القاهر بن السري، وأن الحافظ قال عنه في «التقريب»: مقبول، فأقول: عبد القاهر روى عنه جماعة، وقال ابنُ معين: صالح، وأقرَّه أبو حاتم، وذكره ابنُ شاهين في «الثقات»، وسكت عنه البخاريُّ في «التاريخ الكبير»، وقال الذهبيُّ في «الكاشف»: صدوق[١]، فتحسينُ حديثِ مِثلِه ليس ببعيد، خصوصاً وأنه يروي هنا عن جدِّه قيس ابن الهيثم خبراً حصل في بيته. أما قولُ يعقوب بن سفيان فيه: مُنكَر الحديث[٢]، فجرحٌ غيرُ مفسَّر، أو أنه قصد تفرُّدَه ببعض الأحاديث، أو نكارةَ بعض حديثه من جهة حفظه، ومع ذلك اعتمد قولَ يعقوب صاحبا «تـحرير تقريب التهذيب» فقالا بضعفِ عبد القاهر بل عدمِ صلاحيته في الـمتابعات والشواهد! واستدلَّا على ضعفه بضعف حديثه الواحد في الكتب الستة، قلت: في إسناده مجهولان، فإلصاق الضَّعف بـهمـا أولى من إلصاقه به. والله تعالى أعلم.

٧ـ حَريش بن هلال التميمي القُريعي:

قال ابنُ الأثير: «ذكر له أبو تـمَّـام الطائي أبياتاً في الحمـاسة تدل على صُحبته، وأولها:

شَـهِـدْنَ مـعَ النبيِّ مُسَـوَّماتٍ حُنيناً وَهْيَ داميةُ الـحـوامي
ووقعةَ خالدٍ شَهِدَتْ وحكَّتْ سنابِكُها على البَـلَدِ الـحرام

فإن كان هذا الشعرُ صحيحاً فهو صحابي لا شك فيه، وقال ابنُ هشام: الأبيات للجحَّاف بن حكيم السُّلَمي، وقد ذكرناه في الجيم»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «ولا دلالة فيها على صُحبته، وقد تقدَّم في ترجمة الـجحَّاف السلمي أنها له، وأنه لا دلالة فيها أيضا على صُحبته، وإنمـا قالها مُفتَخِراً بقومه»[٤].

---

(١) انظر ترجمته عند: البخاري، «التاريخ الكبير» ٦ : ١٢٩، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٦ : ٥٧، والـمزي، «تـهذيب الكمـال» ١٨ : ٢٣٣، والذهبي، «الكاشف» (٣٤١٩)، وابن حجر، «تـهذيب التهذيب» ٦ : ٣٢٨.

(٢) يعقوب بن سفيان، «الـمعرفة والتاريخ» ٣ : ٥٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٧٩.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٩٣ ط السعادة، و٢ : ٢٠٩ ط البجاوي.

قلت: سلف الكلامُ على الأبيات في ترجمة الـجحَّاف قريباً، وتبيَّـن لنا صحَّةُ تعقُّب الحافظ، لكن ما ذكره ابنُ الأثير هنا عن ابن هشام من نسبة الأبيات إلى الجحَّاف يُوهِمُ أن ابن هشام ذكر أنـها قيلت عند النبي ^ ، لأنه يتحدث عن السِّيـرة وحوادثها، وليس كذلك، إنمـا قال ابنُ هشام: «وقد قال قائلٌ من بني جذيمة: ... (وذكر أبياتاً)، فأجابه عبَّاسُ بنُ مرداس، ويُقال: بل الـجحَّاف بن حكيم السُّلمي: ... (وذكر أبياتاً)، وقال الجحَّافُ بنُ حكيم السُّلَمي: شهدنَ مع النبي مسـومات ... (وذكر عدَّة أبيات)»[1]، فقد يُظَـنُّ أن قوله: «وقـال الـجحَّاف ...» أنه قالـها في تلك الفترة، وهو يتحدَّث عن سرية خالد بن الوليد إلى بني جذيمة سنة ثمـانٍ بعد الفتح، وليس كذلك، بل هو استطرادٌ في الكلام، والدليلُ على ذلك أن هذه الأبيات قيلت بعد حُنيـن افتخاراً بـهذه الخيل يوم حنيـن، وسرية خالد الـمذكورة كانت قبل حُنيـن حسب ترتيب ابنِ هشام نفسِه، فثبت أن ذِكرَ ابنِ هشام لـها هنا استطرادٌ مناسبتُه ذكرُ سرية خالد في أحد أبيات تلك القصيدة.

٨ـ حزام بن خويلد بن أسد:

قال ابنُ الأثير: «والد حكيم بن حزام بن خويلد ...، قال أبو موسى: أورده عَبْدان بن محمد بإسناده عن علي بن يزيد الصُّدَائي، عن أبي موسى مولى عمرو بن حُريث، عن حكيم بن حِزام، عن أبيه قال: سألتُ رسولَ الله ^ فقلت: يا رسول الله، أصومُ الدَّهرَ؟ ... الحديث، قال أبو موسى الأصفهاني: هذا خطأ، والـمحفوظُ ما رواه أبو نعيم عن أبي موسى هارون بن سلمـان[2] الفرَّاء مولى عمرو بن حُريث، عن مسلم بن عُبيد الله، أن أباه أخبره: أنه سأل رسول الله ^ ، وذكر نحوه، وهكذا رواه غيرُ واحد عن هارون بن سلمان، إلا أن بعضهم قال: عن عبيد الله بن مسلم عن أبيه»[3].

بينمـا **جعل الحافظ ابنُ حجر** هذه الترجمة لـ«حكيم غيـر منسوب»، وقال: «وظنَّه ابنُ الأثيـر والدَ حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد فترجَمَ له مُستَدرِكاً، وتعقَّبه الذهبيُّ فقال: غلط مَن عدَّه، يعني: في الصحابة»[4].

---

(١) انظر: ابن هشام، «السيرة النبوية» ٤ : ٥٧.

(٢) وقد تـحرَّف في سياق ترجمة حكيم من طبعتي «الإصابة» إلى: سليمـان، والتصويب من مصادر ترجمته، ومنها «التقريب» (٧٢٣١).

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٨٠.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ط السعادة، و٢ : ٦٠ ط البجاوي.

قلت: الحديث المذكور أخرجه من طريق أبي نعيم الفضل بن دُكين: البخاريُّ في «التاريخ الكبير»، والنسائي في «السنن الكبرى»، وابنُ أبي عاصم، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» وفي «فضائل الأوقات»، وابنُ قانع[١]. وتابَعَه على قوله: «مسلم بن عبيد الله عن أبيه»: القاسمُ بنُ الحكم العُرَني فيما أخرجه عنه ابنُ منده وأبو نعيم[٢].

ورواه عبيدُ الله بنُ موسى عند أبي داود والترمذي والبيهقي[٣]، وعبدُ العزيز بنُ أبان عند الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»[٤]، وزيد العكلي فيما قال أبو داود، ثلاثتُهم عن هارون بن سلمان، وقالوا: عبيد الله بن مسلم عن أبيه.

وعبيدُ الله بن مسلم ـ أو مسلم بن عبيد الله ـ مجهولٌ لم يَرِو عنه غيرُ هارون بن سلمان الفراء.

ورواية عبدان المذكورة تفرد بها علي بن يزيد الصدائي ـ كما يدلُّ عليه كلام أبي موسى ـ وعليٌّ هذا قال فيه أحمد: ما كان به بأس، وقال أبو حاتم: ليس بقويٍّ منكرُ الحديث عن الثقات، وقال ابنُ عَديّ: أحاديثه لا تُشبه أحاديثُ الثقات، وعامَّة ما يرويه لا يُتابَعُ عليه، وفي «التقريب»: فيه لين[٥]. وقد خالفه جماعةٌ من الثقات عن هارون كما سلف، فذِكرُ حكيم بن حزام وأبيه في هذا الإسناد غيرُ محفوظ عن هارون جزماً.

أما كونُ ابن الأثير جعله حزامَ بنَ خويلد بن أسد، بينما هو غيرُ منسوب في الخبر، فأظن أنه لـمَّا رأى الراوي عنه ابنه حكيم، وليس في الرواة حكيم بن حِزام إلا حكيم بن حِزام بن خويلد، جزم بأن حزاماً هذا هو ابن خويلد، لكن يُعكِّر عليه أن حكيم بن حزام صحابي اختُلِفَ في موته ما بين سنة ٥٠ إلى ٦٠، وهارون بن سلمان من أتباع التابعين وليست له رواية عن أحد من الصحابة.

---

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري ٧ : ٢٥٣، و«السنن الكبرى» للنسائي (٢٧٧٩)، و«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (٨٦٢)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٣٨٦٨)، و«فضائل الأوقات» له (١٦٣)، و«معجم الصحابة» لابن قانع ٢ : ١٧٩.

(٢) كما في ترجمة عبيد الله بن مسلم من «أسد الغابة» ٣ : ٤٢٧.

(٣) «سنن أبي داود» (٢٤٣٢)، و«جامع الترمذي» (٧٤٨)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (٣٨٦٨)، و«فضائل الأوقات» له (١٦٣).

(٤) «بغية الباحث في زوائد الحارث» للهيثمي (٣٣٦).

(٥) انظر: المزي، «تهذيب الكمال» ٢١ : ١٧٧، وابن حجر، «تقريب التهذيب» (٤٨١٦).

ثم إن حكيم بن حِزام قد وُلد قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة، وشهد الفِجَار[١]، وقتل أبوه فيها[٢]، وكانت الفِجَار بعد الفيل بعشرين عاماً فيما قال ابن إسحاق، أو بعده بأربعة عشر أو خمسة عشر عاماً فيما قال ابن هشام ورواه عن أبي عمرو بن العلاء[٣]، أي: قبل البعثة بعشرين عاماً، فكيف يكون له صُحبة؟!

٩ـ ذو الـخُوَيصِرة التميمي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره **ابنُ الأثير** في الصحابة مُستَدرِكاً على مَن قبله[٤]، ولم يُورِد في ترجمته سوى ما أخرجه البخاريُّ[٥] من حديث أبي سعيد قال: «بينا رسولُ الله ^ يَقسِمُ ذاتَ يوم قسماً، فقال ذو الـخُوَيصِرة رجلٌ من بني تـميم: يا رسولَ الله، اعدِل، فقال: ويلك، ومَن يَعـدِلُ إذا لـم أعدل ...» الحديث، وأخرجه من طريق «تفسير الثعلبي»، ثم من طريق «تفسير عبد الرزاق» كذلك، ولكن قال فيه: «إذ جاءه ذو الـخويصـرة التميمي، وهو حُرْقوصُ بنُ زهيـر» فذكره[٦]. قلت (القائل ابن حجر): ووقع في موضع آخر في البخاري[٧]: «فقال عبد الله بن ذي الـخويصـرة»، وعندي في ذِكرِه في الصحابة وقفةٌ، وقد تقدَّم في الـحاء الـمُهمَلة»[٨].

وقال في حرف الـحاء في ترجـمة حرقوص: «له ذِكرٌ في فُتوح العراق، وزعـم أبو عمر أنه ذو الـخويصـرة التميمي رأس الـخوارج الـمقتول بالنهروان، ...، وذكر الطبـري أن عتبة بن غزوان كتب إلى عمر يستمدُّه فأمدَّه بحرقوص بن زهيـر، وكانت له صُحبة، وأمَّره على القتال على ما غلب

---

(١) بكسر الفاء، بمعنى الـمُفاجرة، كالقِتال والـمُقاتلة، وذلك أنه كان قتالاً في الشهر الحرام ففجروا فيه جميعاً. قاله السُّهيلي في «الروض الأنف» ١ : ٨٧.

(٢) انظر «الإصابة» ٢ : ١١٢.

(٣) قول ابن إسحاق نقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» ٢ : ٢٦١ ، وقول ابن هشام في «السيرة» ١ : ١٦٨.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٠.

(٥) في كتاب الـمناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم (٣٦١٠).

(٦) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٠.

(٧) في كتاب استتابة الـمرتدين، باب من ترك قتال الـخوارج للتألف، برقم (٦٩٣٣).

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤٨٥ ط السعادة، و٢ : ٤١١ ط البجاوي.

عليه، ففتح سوق الأهواز. وذكر الـهيثم بن عدي أن الـخوارجَ تزعمُ أن حرقوص بن زهيـر كان من أصحاب النبي ^ وأنه قُتل معهم يوم النَّهروان. قال: فسألتُ عن ذلك فلم أجد أحداً يعرفُه. وذكر بعضُ مَن جمع الـمُعجِزاتِ أن النبيَّ ^ قال: «لا يدخل النارَ أحدٌ شهد الـحديبيةَ إلا واحدٌ»[١] فكان هو حرقوص بن زهيـر، فالله أعلم»[٢].

قلت: البحث في أمرين: **الأول**: هل ذو الـخويصـرة هو حرقوص نفسه أم هو غيـره؟[٣] **والثاني**: هل حديث البخاري المذكور يدل على صحبته أم لا؟

أما الأول: فليس هناك ما يدلُّ على أنه نفسه إلا رواية عبد الرزاق التي رواها ابنُ الأثير بإسناده إليه وذكرها الحافظ عنه، وهي: «إذ جاءه ذو الـخويصـرة التميمي، وهو حرقوص بن زهيـر»، لكن ليس في الـمطبوع من «تفسير عبد الرزاق» قولُه: «وهو حرقوص بن زهير»[٤]، ثم على فرض ثبوتـها فيه فإن الظاهر أن قوله: «وهو حرقوص بن زهيـر» ليس من أبي سعيد الخدري، وإنمـا هو مُدرَجٌ مـمَّن دونه ـ سواء مَن فوق عبد الرزاق أو مَن دونه ـ لأن مَـخرَجَ الروايات واحدٌ[٥].

أما القول بأن حرقوص بن زهير كان من الخوارج وقتل معهم يوم النهروان ـ وقد قال ذلك غيـرُ واحد ـ فإنه لا يُنافي هذا، فكونُه من الخوارج لا يعني أنه هو ذو الخويصرة.

ومما يدلُّ على أنه ليس هو أنهم ذكروا أن عمر بن الخطاب أمدَّ عتبةَ بنَ غزوان بحرقوص هذا،

---

(١) أخرج أحمد في «مسنده» ٣ : ٣٥٠، وأبو داود في «سننه» (٤٦٥٣)، والترمذي في «جامعه» (٣٨٦٠) من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً: «لا يدخلُ النارَ أحدٌ مـمَّن بايع تـحت الشجرة».

وأخرجه الترمذي (٣٨٦٣) من حديثه بلفظ: «ليدخُلَنَّ الجنة مَن بايع تحت الشجرة إلا صاحب الـجمل الأحـمر».

وأصله في «صحيح مسلم» (٢٧٨٠) بلفظ: «كلكم مغفورٌ له إلا صاحب الـجمل الأحـمر».

وأخرج أحـمد في «مسنده» ٦ : ٣٦٢، ومسلم في «صحيحه» (٢٤٩٦)، وابن ماجه في «سننه» (٤٢٨١) من حديث أم مبشـر امرأة زيد بن حارثة مرفوعاً: «لا يدخلُ النارَ أحدٌ شهد بدراً والـحديبية»، واللفظ لأحـمد.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٢٠ ط السعادة، و٢ : ٤٩ ط البجاوي.

(٣) على أن ابن الأثير لـم يـجزم بأنه هو، بل توقَّف في ذلك، ولكن يـجب بحثُ ذلك للتوصُّل إلى الأمر الثاني.

(٤) انظر: عبد الرزاق، «تفسير القرآن» ٢ : ٢٧٧.

(٥) أعني رواية: «ذو الخويصرة»، ورواية: «ابن ذي الخويصرة»، ورواية: «عبد الله بن ذي الخويصرة»، ورواية: «ذو الخويصرة وهو حرقوص بن زهير»، وقد سلف تخريجها في التعليق على كلام الحافظ، فإنها كلها من رواية الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد.

مع أن عمر رضي الله عنه هو القائلُ لرسول الله ^ في قصة ذي الـخويصـرة ـ كما في حديث أبي سعيد ـ: «دعني أضرب عُنُقَه» فقال له النبيُّ ^ : «دعه، فإن له أصحاباً ...»، فإذا كان هو حرقوص فهل يطمئنُّ عمرُ رضي الله عنه إليه بعدما سمع كلام النبيِّ ^ فيه، ويمدُّ جيش الـمسلمين به؟!

قلت: إذا تقرَّر هذا استَبعَدْنا الآن الكلامَ في حرقوص بن زهير ومَن أثبت صحبته، لأن البحث في صحبة ذي الـخويصـرة، وليس عندنا إلا حديث أبي سعيد، وليس فيه ما يدلُّ على صُحبته، إلا أن يُقال: لا يشهدُ قسمَ رسول الله ^ إلا الـمسلمون، قلت: بل يشهدُه غيرُهم، وإعطاءُ الـمُؤلَّفة قلوبُـهم شيئاً منه دليلٌ ظاهرٌ على ذلك، على أنه إن كان يُظهر الإسلامَ وقتها فإن هذا الحديث يدلُّ على نفاقه والعياذ بالله، فلا يكون صحابياً على الـحالين.

والخلاصةُ أن تعقُّبَ الحافظ ابن حجر صحيحٌ، وجزمُ ابن الأثير بصُحبة ذي الـخويصـرة ليس بجيِّد، والله أعلم.

١٠ ـ سعد بن هذيم:

ذكره البغويُّ في الصحابة، وأخرج من طريق عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري، عن أبي خُزَامة، أخبرني الـحارث بن سعد بن هذيم، عن أبيه قال: قلتُ: يا رسول الله، أرأيت أدويةً نتداوى بـها، ورُقىً نسترقيها، هل ينفعُ ذلك من قَدَر الله تعالى؟ قال : «هي من قَدَر الله تعالى».

وأخرجه ابنُ منده من طريق عثمان بن عمر، به، وقال فيه: «عن أبي خُزَامة عن الحارث بن سعد».

وعدَّ ابنُ شاهين وابنُ عبد البر[١] سعدَ بنَ هذيم هذا صحابياً لـهذه الرواية، **وتابعهما ابنُ الأثير**[٢]، بينما **قال الحافظ ابنُ حجر**: «وفي رواية البغوي تصحيفٌ، وذلك أنه كان فيها: «عن أبي خُزَامة أحد بني الحارث» فتصحَّف فصارت «أخبرني»، وتغيَّرت في رواية ابن منده فصارت «عن»، وقد رواه على الصواب الليثُ وابنُ الـمبارك وسليمانُ بنُ بلال عن يونس».

ثم قال الحافظ: «والـمرادُ بقوله: «أحد بني الحارث بن سعد» أنه من ذريته لا أنه ولده لصُلبه».

ثم قال: «وسعدُ بنُ هذيم الـمذكور جدٌّ قبيلة كبيـرة، وهو سعد بن زيد بن أسلم بن الحاف بن

(١) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٨٦ رقم(٩١٩).

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٢٧.

قُضاعة[١]، وإنما قيل له: سعد بن هذيم، لأن هذيماً كان عبداً حبشياً حضن سعداً فعُرف به، وهذا مشهورٌ عند أهل النَّسَب، والعجبُ كيف يخفى على ابن عبد البر مع معرفته بالنَّسَب، وكذا ابن الأثير»[٢].

قلت: كلامُ الحافظ صوابٌ بلا ريب، لكن إنصافاً لابن الأثير أقول: إنه لم يجزم بصُحبته، فقد ذكر حديثَه من طريق عثمان بن عمر، ثم قال: «ورواه الليثُ بنُ سعد وسليمانُ بنُ بلال وابنُ المبارك وغيرُهم عن يونس، عن الزُّهري، عن أبي خُزَامة أحد بني الحارث بن سعد، عن أبيه، وهو الصواب»[٣]، فصوَّب أن الحديث ليس للحارث بن سعد، ... نعم، لم يتفطَّن إلى ما حقَّقه الحافظ من أن سعداً هذا هو جدُّ قبيلة كبيرة، وهذا التحقيق يُذكَر للحافظ رحمه الله تعالى.

ثم وجدتُ أبا حاتم الرازي قد سبق الحافظ ابنَ حجر إلى بيان هذا الوهم[٤].

تنبيه: روى سفيانُ بنُ عُيينة الحديثَ المذكورَ عن الزهري، فقال مرَّةً: «عن أبي خُزامة عن أبيه» كما قال يونس، وقال مرَّةً أخرى: «عن ابن أبي خُزامة عن أبيه»، أخرجهما عنه الترمذيُّ[٥] وقال: «وقد روى غيرُ ابن عُيينة هذا الحديثَ عن الزُّهري، عن أبي خُزامة، عن أبيه، وهذا أصحُّ»، ورجَّح هذه الرواية أيضاً ابنُ أبي حاتم والدارقطنيُّ، وجزما بخطأ سفيان بن عيينة في قوله: «ابن أبي خُزامة»[٦].

١١ـ عمرو بن سليم العوفي:

قال ابنُ الأثير: أورده ابن أبي عاصم في كتاب «الآحاد والمثاني»، أنبأنا يحيى بن أبي الرجاء إذناً بإسناده إلى ابن أبي عاصم قال: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا إسماعيل بن عياش،

---

(١) وانظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٤٤٧.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٢٣ ـ ١٢٤ ط السعادة، و٣ : ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٢٧.

(٤) انظر: ابن أبي حاتم، «علل الحديث» ٢ : ٣٣٨.

(٥) في «جامعه»، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى والأدوية، برقم (٢٠٦٥).

(٦) انظر: ابن أبي حاتم، «علل الحديث» ٢ : ٣٣٨، والدارقطني، «العلل» ٢ : ٢٥١.

عن بشر بن عبد الله[١]، عن عمرو بن سليم العوفي رفعه إلى رسول الله ^ أنه قال: «عُرِضت عليَّ الـجُدودُ فرأيت جدَّ بني عامر ...» وساق الحديث[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «هكذا استدركه ابنُ الأثير، وساق الحديث بسنده إلى ابن أبي عاصم، وقد أخرجه ابنُ منده لكن قال: عمرو بن سفيان العوفي: أخرجه ابنُ أبي عاصم في «الوحدان»، وذكره البخاريُّ في التابعين، لا يُعرف له صُحبة ولا رؤية»[٣].

قلت: ففيه إشكالان: **الأول**: هل هو ابن سليم أو ابن سفيان، ولم يجزم فيه الحافظ بشيء. **والثاني**: هل تثبت له الصُّحبة أم لا [٤]؟ ويظهر من سياق كلام الحافظ أنه يميل إلى نفي صُحبته.

قلت: **أما الأول**: فـ«ابن سليم» مصحَّفة عن «ابن سليمان»، وهذا الثاني هو ما في الـمطبوع من «الآحاد والـمثاني»[٥]، وقد كانوا يُسقِطون الألف التي في وسط الأسماء في الكتابة كثيراً، فكانوا يكتبون «سليمان» هكذا: «سليمن»، وإذا طُمِسَت نقطة النون صارت «سليم»، وقد ذكره الصاغانيُّ في الـمختلف في صُحبتهم فقال: «عمرو بن سفيان، وقيل: ابن سليمان»[٦]، وكذا نقله عن الصاغانيِّ العلائيُّ في «جامع التحصيل»[٧]، أما سفيان وسليمان فلا مرجِّح بينهما، والتصحيفُ بينهما واردٌ أيضاً.

أما الثاني: فمن أثبت صُحبته أثبتها اعتماداً على هذا الحديث، وليس فيه ما يدلُّ عليها، لأن مجرَّدَ رفعِه للحديث لا يدل على الصُّحبة، لأنه قد يكون مُرسَلاً، ... نعم، لو رفعه بلفظ: «سمعتُ» أو «شهدتُ» أو «حضرتُ» ونحوها لدلَّ على الصُّحبة.

وقد فات الحافظَ أن يتعقَّبَ ابنَ الأثير هنا بأنه كرَّر ترجمة عمرو هذا، فقد ترجمه أولاً فقال: «عمرو بن سفيان العوفي، وقيل: عمرو بن سليمان[٨]، ذكره ابن أبي عاصم ...، وقال البخاري: ...،

---

(١) الذي في «أسد الغابة» و«الإصابة» نقلاً عن ابن أبي عاصم: قيس بن عبد الله، والـمُثبَت من «الآحاد والمثاني»، وبشر بن عبد الله حمصي معروف يروي عنه إسماعيل بن عياش، أما قيس بن عبد الله فلم أقف له على ترجمة.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٣٢.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥٤١ ـ ٥٤٢ ط السعادة، و٤ : ٦٤٣ ط البجاوي.

(٤) وهو الـمقصود من التعقُّب أصالةً، ولذلك ذكرته في هذا الفصل لا في فصل التعقبات في الأسماء.

(٥) انظر: ابن أبي عاصم، «الآحاد والمثاني» ٢ : ٣٧٠ (١١٤٩)، و٤٣١ ـ ٤٣٢ (١٢٢٤).

(٦) الصاغاني، «نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة وغير ذلك» ص٨٣.

(٧) العلائي، «جامع التحصيل» ص٢٤٤.

(٨) كذا هي في أصل «أسد الغابة»، وأصلحها الـمحقِّق إلى «عمرو بن سليم» اعتماداً على ما في «الإصابة».

أخرجه ابن منده وأبو نعيم»[١]، ثم قال بعد عدة تراجم: «عمرو بن سليم العوفي: أورده ابن أبي عاصم ...» وساق حديثه كاملاً[٢]، فجعلهما اثنين وهو هو.

١٢ ـ فروة ظِئْر[٣] النبي ^ :

قال ابنُ الأثير: «فروةُ ظِئْرُ النبي ^ قالت: قال لي رسولُ الله ^ : «إذا أويتِ إلى فِراشِك فاقرئي: ﴿ ! " # ﴾ فإنها براءةٌ من الشِّرك». ذكرها أبو أحمد العسكري»[٤].

ونقله الحافظ ابنُ حجر وقال: «هكذا استدركها ابنُ الأثير، وأقرَّه الذهبي[٥]، وهو خطأ نشأ عن تحريف، وإنما هو: «قال» بغير تاء تأنيث، فإن هذا معروفٌ لفَرْوةَ بنِ نوفل، وهو رجلٌ من التابعين، غَلِطَ بعضُ الرواة عن أبي إسحاق[٦] فقال: «عن فروة بن نوفل: أتيتُ النبي ^ فقلت»، والصوابُ ما رواه غيرُه فقال: عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل الدَّيلمي، عن أبيه، فذكره، وقد بيَّنتُه في القسم الرابع من حرف الفاء»[٧].

قلت: حديثُ فروة بن نوفل عن أبيه أخرجه أحمدُ وأبو داود والترمذيُّ والنسائيُّ في «السنن الكبرى»[٨]، وفصَّل الأخيرُ الاختلافَ على أبي إسحاق فيه، وقال الترمذيُّ: «اضطرب أصحابُ أبي إسحاق في هذا الحديث»، وفي بعض طرقه: «عن أبي فروة الأشجعي عن ظِئرٍ لرسول الله ^ »[٩]، وفي بعضها: «عن فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه وكان النبي ^ دفع إليه ابنةَ أمِّ سلمة

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٢٩.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٣٢.

(٣) يُطلق الظئر على الـمُرضعةِ غيرَ ولدِها، وعلى زوجها. انظر «لسان العرب» ٤ : ٥١٥.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ :٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٥) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ٢ : ٣٩٦.

(٦) تحرف في طبعتي «الإصابة» إلى: «ابن إسحاق»، والتصويب من مصادر تخريج الحديث، وسيأتي بعد قليل على الصواب.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٨٨ ط السعادة، و٨ : ٧٧ ط البجاوي.

(٨) انظر: أحمد، «المسند» ٥ : ٤٥٦، وأبو داود، «السنن» (٥٠٥٥)، والترمذي، «الجامع» (٣٤٠٣)، والنسائي، «السنن الكبرى» (١٠٦٣٦ ـ ١٠٦٣٩).

(٩) أخرجها النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٦٣٩).

وقال: إنما أنتَ ظِئرِي»[١]، فمن هنا دخل الوَهَمُ والتصحيفُ، والله أعلم.

١٣ـ القاسم أبو عبد الرحمن مولى معاوية:

قال ابنُ الأثير: «أورده عبدان في الصحابة، روى داود بن الحُصَين، عن عبد الرحمن بن ثابت، عن القاسم مولى معاوية: أنه ضرب رجلاً يومَ أُحُد وقال: خُذها وأنا الغُلام الفارسي، فقال رسولُ الله ^ : «ما مَنَعَكَ أن تقول «الأنصاري» وأنت منهم، فإنَّ مولى القوم منهم» أخرجه أبو موسى. قلت (القائل ابن الأثير): رأيتُ في النسخ التي نقلت منها لـمَّا ذكر «القاسم مولى معاوية» كتب النُّسَّاخ فيها بعد معاوية: «رضي الله عنه»، ظنّاً منهم أنه معاوية بن أبي سفيان أو غيره ممَّن اسمُه معاويةُ وله صُحبة، والذي أظنُّه أنه مولى معاوية بن مالك بن عوف بطن من الأنصار ثم من الأوس، وسياق الحديث يدلُّ عليه، والله أعلم»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أراد ابنُ الأثير أن يُصحِّح الرواية، ويُثبت أن القاسم صحابيٌّ وافق اسمُه واسمُ مولاه اسمَ التابعي واسمَ مولاه[٣]، وليس كما ظنَّ، وإنما علَّةُ الخبر أن صحابيَّه سقط، فكأنه من رواية القاسم الشامي التابعي عن عُقبة الفارسي[٤] إن كان الراوي ضبط اسمَ التابعي، وإلا فقد مرَّ في حرف العين من رواية ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عبد الرحمن ابن عقبة مولى الأنصار، عن أبيه قال: شهدتُ أُحُداً مع مولاي فضربتُ رجلاً ... الحديث، وتابعه جرير بن حازم عن داود، وفيه اختلافٌ آخرُ على داود، والقاسم الشامي يُكنى أبا عبد الرحمن، فلعله انقَلَبَ على الراوي، وفي الجملة فالراجحُ أن عقبة هو صحابي هذا الحديث، وأما القاسم فلا»[٥].

---

(١) أخرجها أحمد ٥ : ٤٥٦.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٧٨.

(٣) يعني أبا عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي صاحب أبي أمامة، وهو تابعي من رجال «التقريب» (٥٤٧٠)، وقد نصَّ الحافظ في «تعجيل المنفعة» ٢ : ١٣٠ (٨٧٦) على أنه يُقال له مولى معاوية، يريدون معاوية بن يزيد بن معاوية.

(٤) تحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: عتبة، والصواب ما أثبتُّ كما يدل عليه السياق بعده.

(٥) «الإصابة» ٣ : ٢٧٦ ط السعادة، و٥ : ٥٤٥ ط البجاوي.

قلت: رواية ابن إسحاق هي في «مغازيه»[(١)]، وقد رواها أبو يعلى وابن الأثير[(٢)] من طريق يونس بن بُكير، عنه، عن داود بن الحصين، عن عبد الرحمن بن عقبة، عن أبيه عقبة مولى جبر بن عتيك.

أما جرير بن حازم فقد ذكر الحافظ هنا أنه تابع ابنَ إسحاق، ومصدره في ذلك ابنُ السَّكَن كما صرَّح بذلك في ترجمة عقبة الفارسي، لكن الصواب أن جرير بن حازم لم يتابع ابن إسحاق، وإنما رواه عنه، فقد أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود وابن ماجه[(٣)] من طريق جرير بن حازم، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عبد الرحمن بن أبي عقبة، عن أبيه وكان مولى من أهل فارس.

فظهر بذلك أنه قد اختُلف على داود في هذا الإسناد:

فرواه يزيد بن أبي حبيب ـ عند عبدان ـ عنه، عن عبد الرحمن بن ثابت، عن القاسم مولى معاوية مرفوعاً.

ورواه يونس بن بُكير، عن ابن إسحاق، عنه، عن عبد الرحمن بن عقبة، عن أبيه مرفوعاً.

ورواه جرير بن حازم، عن ابن إسحاق، عنه، عن عبد الرحمن بن أبي عقبة، عن أبيه مرفوعاً.

قلت: ويونس بن بُكير قويٌّ في ابن إسحاق، فروايتُه أولى بالاعتماد، فبقي الاختلاف على داود بين رواية يونس عن ابن إسحاق ورواية يزيد بن أبي حبيب، ثم نظرنا فوجدنا أنه قد روي عن غير داود أيضاً، فقد أخرجه البغوي[(٤)] من طريق خالد بن مخلد، عن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عبد الرحمن بن ثابت، عن رُشيد الفارسي مولى بني معاوية[(٥)].

قلت: وإسماعيل بن أبي حبيبة فيه مقال[(٦)]، وروايته موافقة لرواية يزيد بن أبي حبيب في تسمية

---

(١) كما في ترجمة عقبة الفارسي من «الإصابة» ٤ : ٥٢٩.

(٢) أبو يعلى، «المسند» (٩٠٦)، وابن الأثير في ترجمة عقبة من «أسد الغابة» ٣ : ٥٤٦.

(٣) ابن أبي شيبة، «المصنف» (٣٤٢٦٥)، وأحمد ٥ : ٢٩٥، وأبو داود (٥١٢٣)، وابن ماجه (٢٧٨٤).

(٤) كما في ترجمة رشيد الفارسي من «الإصابة» ٢ : ٤٨٥.

(٥) وكذا رواه عن ابن أبي حبيبة أبو عامر العقدي فيما ذكر ابنُ منده إلا أنه قال: عن رشيد الهجري، ووهَّمه الحافظ في «الإصابة» ٢ : ٤٨٥ في قوله: «الهجري».

(٦) قال في «التقريب» (٤٣٣): فيه ضعف، وتعقبه صاحبا «تحرير التقريب» بأنه مجهول لتفرُّد الدَّراوَرْديِّ بالرواية عنه، وأنت ترى أنه قد روى عنه اثنان غيره، فلا وجه لتجهيله.

شيخ داود، لكنها مخالفة له في تسمية صحابيِّ الحديث.

وقد جزم الواقدي بأن القصة وقعت لرُشَيد الفارسي[١].

ومع هذا الاختلاف أتوقَّف في ترجيح إحدى الروايات على غيرها، وإن كنتُ أميل إلى ترجيح رواية ابن إسحاق في مثل هذه المباحث، خصوصاً أن إسماعيل بن أبي حبيبة فيه مقال، ويزيد بن أبي حبيب مدلس،ثم لم أقف على الإسناد إليه لأنظر كيف هو؟

أما قول ابن إسحاق: «مولى جبر بن عتيك» فهو موافق لقول إسماعيل بن أبي حبيبة: «مولى لبني معاوية»، فإن جبر بن عتيك من بني معاوية بن مالك بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس[٢].

وبهذا يظهر أن ابن الأثير أصاب في ظنه أن «معاوية» المذكور في الإسناد بطنٌ من الأنصار ثم من الأوس، لكن فاته بيان الاختلاف في إسناد الحديث وتسمية صحابيِّه، فقال بصحبة القاسم، وليس ذلك بصحيح، أما الحافظ فأصاب في بيان هذا الاختلاف، وأصاب بناءً عليه في نفي صحبة القاسم، لكن كان الأَولى به أن يجزم بأن معاوية المذكور بطن من الأوس لا معاوية بن يزيد بن معاوية.

وعلى كلٍّ فقد كان الحافظُ أقربَ إلى الصواب من ابن الأثير، والله أعلم.

١٤ـ المُعلَّى بن لوذان بن زيد الأنصاري الخزرجي:

ذكره ابنُ الأثير وساق نَسَبَه إلى الخزرج، وقال «قاله ابنُ الكلبي»[٣].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «ذكر ابنُ الأثير أنَّ ابنَ الكلبي ذكره، ولم يُصرِّح بمتعلِّق الذِّكر ليُعلَمَ هل يدلُّ على الصُّحبة أم لا»[٤].

قلت: سبق الحافظَ ابنَ حجر إلى هذا التعقُّب الحافظُ علاء الدين مغلطاي، فقد نقل في «الإنابة» ترجمته عن «أسد الغابة»، وقال: «هذا جميع ما ذكره به ابنُ الأثير، فكان ماذا؟ أيدلُّ هذا الكلامُ على صحبة أو رؤية، فيُنظَر»[٥].

(١) كما في ترجمة رشيد من «الإصابة» ٢ : ٤٨٥.

(٢)انظر ترجمة جابر بن عتيك من «الإصابة» ١ : ٢١٤ ط السعادة، وقد أحال إليها في «جبر بن عتيك».

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٥٧.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٤٧ ط السعادة، و٦ : ١٨٦ ط البجاوي.

(٥) مغلطاي، «الإنابة» ٢ : ١٩٥.

وعبارةُ ابن الكلبي: «ومن بني مالك بن زيد بن مناة: الـمعلى بن لوذان ... بن الخزرج، وبنوه أبو قيس بن الـمعلى شهد بدراً، وعبيد بن الـمعلى قُتلَ بأُحُد، ونُفيع بن الـمعلى أسلم قبل أن يقدم النبيُّ ﷺ الـمدينة ...»[١]، وذكر باقي أولاده. فلعلَّ نسخة ابن الأثير سقط منها قوله: «وبنوه أبو قيس بن الـمعلى»، فصار قوله: «شهد بدراً» للمعلى بن لوذان، لكن يُعكِّرُ عليه أن ابن الأثير نفسه ذكر أبا قيس بن الـمعلى في «أسد الغابة» ونصَّ على أنه شهد بدراً، وقال: «قاله ابنُ الكلبي»[٢]، فهذا يدل على أن العبارة الـمذكورة غير ساقطة من نسخته، والله أعلم.

١٥ـ هَوْذة بن قيس بن عبادة بن دهيم الأنصاري:

ذكره في الصحابة ابنُ شاهين وابنُ منده وأبو نعيم، **وتابعهم ابنُ الأثيـر**[٣].

ووهَّـمهم الحافظ ابنُ حجر وقال: «إنمـا الصُّحبة لوَلَدِه مَعبَد، فأخرج ابنُ شاهين من طريق صالح بن زريق، عن علي ابن ثابت، عن عبد الرحمن بن مَعبَد بن هَوذة، عن أبيه، عن جدِّه. وأخرج ابنُ منده من طريق النُّفيلي، عن علي بن ثابت، عن عبد الرحمن بن النعمـان بن هوذة، عن أبيه، عن جدِّه: أن رسول الله ﷺ أمر بالإثمد الـمروح، وقال: «لِيَتَّقِهِ الصائمُ»، والصوابُ ما أخرجه أحمدُ وأبو داود وابنُ قانع[٤] من طرق عن علي بن ثابت، عن عبد الرحمن بن النعمـان بن معبد بن هوذة، عن أبيه، عن جدِّه. فسقط من الرواية الأولى في نسب الراوي «النعمـان»، ومن الثانية «معبد»، نبَّه عليه العلائيُّ، فالصُّحبةُ لـمعبد بن هوذة. وقد اغترَّ ابنُ الأثير بمـا ذكره ابنُ منده فأخرج الحديث في هذه الترجمة من «مسند أحمد» وساقه على سياق ابن منده فوَهِمَ[٥]، وإنمـا هو في «الـمسند» بإثبات «النعمـان» في السند»[٦].

---

(١) ابن الكلبي، «نسب معد واليمن الكبير» ٢ : ٩١ ـ ٩٣.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٥٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٦٤٦.

(٤) أحمد في «مسنده» ٣ : ٤٩٩ ـ ٥٠٠، وأبو داود (٢٣٧٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» ٣ : ٩٤ و٣ : ٢٠٦، قلت: وكذا رواه أيضاً الطبراني في «الـمعجم الكبير» ٢٠ : ٣٤١ (٨٠٢)، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» ١ : ٢٩٦.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٦٤٦

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٦٢٥ ط السعادة، و٦ : ٥٨٧ ط البجاوي.

قلت: وقد نصَّ على صُحبة معبد: البخاريُّ وأبو حاتم وابنُ حبان وابنُ عبد البر[١]، ولم أقف على مَن ذكر هَوذة في الصحابة سوى ابن شاهين وابن منده وأبي نعيم، وتابعهم ابن الأثير[٢].

وقال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي: «عبد الرحمن بن النعمان الأنصاري: جدُّه مَعبَد بن هوذة»[٣] ثم ذكر حديثه في الإثمد.

والعجبُ من ابن الأثير أنه ترجم مَعبَد بن هَوذة في «أسد الغابة»، وذكر له هذا الحديث من «سنن أبي داود»[٤]، ولم يُنبِّه هنا على ذلك.

هذا وقد يُستَند في تقوية قول ابن الأثير ومَن سبقه إلى ما ذكره الحافظُ ابنُ حجر بقوله: «قيل: إن الضمير في قوله: «عن جده» يعود للنعمان[٥]، فتكون الصُّحبة لـهَوْذة»[٦] يعني: أن الإسناد «عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة، عن أبيه ـ أي: عن أبي عبد الرحمن، وهو النعمان ـ ، عن جده ـ أي: عن جد النعمان، وهو هوذة ـ» قلت: لكن في هذا تشتيت للضمائر، وهو خلافُ الأصل[٧].

١٦ـ يزيد بن نعيم:

قال ابنُ الأثير: «ذكره بقيُّ بنُ مخلد، عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن علي بن مبارك، عن ابن

---

(١) البخاري في «التاريخ الكبير» ٧ : ٣٩٨، وأبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» ٨ : ٢٧٩، وابن حبان في «الثقات» ٣ : ٣٨٩ ، وابن عبد البر في «الاستيعاب» ص٦٩٤ رقم(٢٤٦٩).

(٢) وكذا الحسيني في «الإكمال» ص٤٤٩ رقم (٩٤٤)، وزاد عليهم أنه أخطأ في نسبه. انظر: ابن حجر، «تعجيل المنفعة» ٢ : ٣٣٣ رقم (١١٣٧).

(٣) محمد بن طاهر المقدسي، «إيضاح الإشكال» ص٣٧.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٤٧.

(٥) وقع في «الإصابة»: لعبد الرحمن، وهو سبق قلم جزماً.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٦ : ١٧٠، وذكر نحوه في «تهذيب التهذيب» ١٠ : ٢٠٢.

(٧) وإنما قيل بذلك في رواية عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده ـ أعني: قيل إن الضمير في «أبيه» يعود على عمرو، والضمير في «جده» يعود على شعيب ـ بسبب أن محمد بن عبد الله بن عمرو لا صحبة له يقيناً.

أبي كثير، عن يزيد بن نعيم: أن رجلاً من أسلم يُقال له: عمر، تَبِعَ رجلاً من أسلَمَ اسمُه عبيد بن عويم، قال: فوقع على وليدته زنىً، فحَمَلَت، فولدت غلاماً يُقال له: حمام، وذلك في الجاهلية ... ذكره الأشيري[١] على ابن منده»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «يزيد بن نعيم بن هزَّال الأسلمي: تابعي مشهور أرسل حديثاً، فاستدركه الأشيري وتبعه ابنُ الأثير فوَهِمَ، والحديثُ [الذي] أورد له من «مسند بقي بن مخلد» معروفٌ من روايته عن أبيه، ويزيد قد ذكره البخاريُّ ومسلمٌ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان وغيرُهم من التابعين[٣]»[٤].

قلت: سبق الحافظَ ابنَ حجر إلى هذا التعقُّب الحافظُ علاءُ الدين مغلطاي فقال: «زعم الأشيري أن بقيَّ بنَ مخلد ذكره في جملة الصحابة، وذكره البخاريُّ فمَن بعده في التابعين»[٥].

أما قولُ الحافظ بأن الحديث المذكور «معروفٌ من روايته عن أبيه»، فلم أقف عليه كذلك، وقد ذكر الحافظُ نفسُه في ترجمة عمر الأسلمي أنه قد أخرجه الطبرانيُّ والباورديُّ وبقيُّ بنُ مخلد والطبريُّ في «تهذيب الآثار» من حديث يزيد بن نعيم أن رجلاً ...، وقال: «مدارُه عندهم على سفيان بن وكيع عن أبيه، وسفيان ضعيف، ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن عمِّه القاسم، عن وكيع فقال فيه: عن يزيد بن نعيم، عن رجل من جُهينة يُقال له: عمر، أسلَمَ فأتى النبيَّ ^ ، فسمعه يقول ...»[٦].

قلت: فهذا يدلُّ على أن يزيد يرويه عن رجل من جُهينة لا عن أبيه، لكن القاسم بن أبي شيبة ضعَّفه العجلي وابن معين والنسائي والدارقطني وابن عدي، وقال الساجي: متروك الحديث يُحدِّث

---

(١) هو العلامة أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الصنهاجي الأشيري، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ : ٤٦٦ : «نسبة إلى بليدة آخر إقليم إفريقية مما يلي المغرب، وهي قلعة لبني حماد ملوك إفريقية»، له ذيل على «الاستيعاب لابن عبد البر كما سلفت الإشارة إليه في الفصل التمهيدي ص١٧، توفي سنة ٥٦١ رحمه الله تعالى.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٧٣٥.

(٣) ذكر ذلك البخاري في «التاريخ الكبير» ٨ : ٣٦٤، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩ : ٢٩٢، وابن حبان في «الثقات» ٥ : ٥٤٨. قلت: وكذا العجلي (انظر «ترتيب ثقاته» للحافظ الهيثمي ص٤٨٠ برقم (١٨٥٨).

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٦٨٣ ط السعادة، ٦ : ٧٢٠ ط البجاوي.

(٥) مغلطاي، «الإنابة» ٢ : ٢٥٥.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٥٩٦ ط البجاوي.

بمناكير، وقال الخليلي: ضعَّفوه وتركوا حديثه[١]. وكان قد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ثم تركا حديثه[٢]. وذكره ابنُ حبان في «الثقات» وقال: «يُخطئ ويُخالِف»[٣]، ولـمَّا ترجمه الذهبي في «الـميزان» قال: «ومن بلاياه ...»، فقال سبطُ ابن العجمي: «قول الذهبي: «ومن بلاياه» ظاهرُه أنه من وَضْعِه»[٤]، فهو أسوأ حالاً من سفيان بن وكيع، ويُستغرب من الحافظ رحمه الله أنه تكلَّم في سفيان وسكت عن القاسم.

والخلاصةُ أن الحافظ أصاب في نفي صُحبة يزيد، لكنه لم يُصِبْ في قوله: إن هذا الحديث من رواية يزيد عن أبيه.

١٧ـ أبو عائشة غير منسوب:

ذكره أبو نعيم وأبو موسى **وابنُ الأثير**[٥] وأخرجوا من طريق إسحاق بن بهلول بن حسان، حدثنا أبو داود الحفري، حدثنا بدر بن عثمان، عن عبيد الله بن مروان[٦] قال: حدثني أبو عائشة ـ وكان رجلَ صِدقٍ ـ قال: خرج علينا رسولُ الله ^ ذات غداة فقال: «رأيت قبل الغَداة كأنما أُعطيتُ المقاليد والموازين ...» الحديث، وفيه: «فوُضِعتُ في إحدى الكفَّتين ووُضِعَت أمتي في الأخرى، فوُزِنتُ بهم فرَجَحتُهم».

و **قال الحافظ ابنُ حجر**: «وهذا وقع فيه وَهَمٌ صعبٌ، فإنه سقط منه الصحابي، فصار ظاهرُه أن الصُّحبة لأبي عائشة، وليس كذلك، فقد ذكره البخاريُّ في «الكنى» الـمُفرَدة فقال: قال أبو داود الحفري بهذا السند سواء، وبعد قوله: «رجل صدق»: «عن ابن عمر قال: خرج علينا رسول الله ^ ...»،

---

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ت٤٩٦) ، و«الضعفاء» للدارقطني (ت٤٤١)، و«الضعفاء» للعقيلي ٣ : ٤٨١، و«الكامل» لابن عدي ٦ : ٢٠٦٠.

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٧ : ١٢٠.

(٣) ابن حبان، «الثقات» ٩ : ١٨.

(٤) «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» ص٢١١.

(٥) «أسد الغابة» ٥ : ١٩٢.

(٦) تحرَّف في طبعتي «الإصابة» هنا وفي المواضع الآتية في الترجمة إلى: عبد الله بن مروان، وتحرَّف في «أسد الغابة» إلى: عبد الله بن ثروان، وتوقف فيه مُحقِّقه، والصواب ما أثبتُّ، وسيأتي الكلامُ عليه.

فذكر الحديث بعينه[١]، وتبعه أبو أحمد الحاكمُ في «الكنى» فقال: «أبو عائشة وكان رجل صدق: روى عن عبد الله بن عمر، روى عنه عبيد الله بن مروان»، وكذا قال ابن حبان في ثقات التابعين في آخره: «أبو عائشة: روى عن ابن عمر، روى عنه عبيد الله بن مروان»[٢]، وقد مشى هذا الوهمُ على ابن الأثير وعلى الذهبي[٣] وعلى مَن تبعهما»[٤].

قلت: ويُضاف إلى البخاري وابن حبان وأبي أحمد الحاكم ـ أعني الذين نصُّوا على أن أبا عائشة الذي يروي عنه عبيد الله بن مروان: يروي عن ابن عمر ـ: أبو حاتم الرازي[٥].

والحديثُ أخرجه أيضاً عبدُ بنُ حميد وأحمدُ وابنُه عبدُ الله[٦] من طريق أبي داود الحفري، به. وذكروا في إسناده عبد الله بن عمر[٧].

---

(١) انظر: البخاري، «الكنى» ص٦٠.

(٢) لم أقف عليه في «الثقات» لابن حبان، فليُنظر.

(٣) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ٢ : ١٨٢.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٤٧ ط السعادة و٧ : ٣٠٣ ط البجاوي.

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٩ : ٤١٧.

(٦) عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨٥٠)، وأحمد في «المسند» ٢ : ٧٦، وعبد الله في زوائده على «فضائل الصحابة» (٢٢٨).

(٧) **فائدة**: عبيد الله بن مروان ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» ٥ : ٤٠٠، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٥ : ٣٣٤، وابن حبان في «الثقات» ٧ : ١٥١، وابن حجر في «تعجيل المنفعة» ١ : ٨٤٥ (٦٩٦)، ولم ينسبوه، كما أنهم لم يزيدوا على ذكر روايته عن أبي عائشة، ورواية بدر بن عثمان عنه، وأنه معدود في الكوفيين. وأبو عائشة سبق ذكرُ مترجميه، ولم ينسبوه أيضاً، كما لم يزيدوا على ذكر روايته عن ابن عمر، ورواية عبيد الله بن مروان عنه.

قلت: والذي يترجح لي أن عبيد الله هذا: هو عبيد الله بن مروان بن الحكم الأموي ـ وهو ما اعتمده ابنُ عساكر حيث ساق هذا الحديث في ترجمته في «تاريخ دمشق» ٣٨ : ١١٦ ـ فإن الراوي عنه بدرُ بنُ عثمان وكان مولى للأمويين، وعليه فيكون أبو عائشة هو مولى مروان بن الحكم جليسُ أبي هريرة المترجم في «التهذيب» وفروعه [«تهذيب الكمال» ٣٤ : ١٧، و«تهذيب التهذيب» ١٢ : ١٦٢، و«تقريب التهذيب» (٨٢٠٢)]، وقد ذكروا روايته عن حذيفة وأبي موسى وأبي هريرة، قلت: فلا يُستبعد أن يكون هو، فهؤلاء الثلاثة تُوفُّوا قبل ابن عمر. ومنه تعلم أن قول صاحبي «تحرير التقريب» (٨٢٠٢) إن أبا عائشة مجهول الحال لرواية اثنين عنه وعدم توثيقه من أحد، ليس بجيد، لأنه قد روى عنه ثلاثة بانضمام عبيد الله بن مروان للاثنين المذكورين في ترجمته، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وهما يُحسِّنان لمِثل هذا، أعني من روى عنه جمع، ووثقه ابن حبان، ولم يُجرَح. لكن تبقى علة الحديث جهالة عبيد الله بن مروان. على أن للحديث شواهد انظرها في «البداية والنهاية» لابن كثير ٧ : ٢٠٥.

١٨ـ أبو مالك الغفاري:

قال ابنُ الأثير: «ذكره أبو أحمد العسكري، وروى عن محمد بن إبراهيم الشلاثائي، عن إسحاق بن إبراهيم الشهيد، عن أبي فضيل، عن حُصَين، عن أبي مالك الغِفاري قال: صلَّى النبيُّ ^ على حمزة رضي الله عنه، وكان يُجاءُ بسبعة معه، فلم يَزَل كذلك حتى صلَّى على جماعتهم»[١].

بينما **قال الحافظ ابنُ حجر** إنه «تابعيٌّ معروفٌ، اسمه غَزْوانُ، أرسَلَ حديثاً فذكره العسكريُّ في الصحابة (وذكر الحديث)، استدركه ابنُ الأثير على مَن تقدَّمه ولم يتفطَّن لعِلَّته، وأما الذهبيُّ فقال: لعله تابعيٌّ أرسل[٢]»[٣].

قلت: ولأبي مالك هذا ترجمة في «تهذيب الكمال» وفروعه، وقد ذكروا في الرواة عنه: حصينَ بنَ عبد الرحمن[٤]، وهو الراوي عنه في إسناد العسكري.

والحديث أخرجه ابنُ سعد وابنُ أبي شيبة وأبو داود في «المراسيل» والطحاويُّ والدارقطنيُّ والبيهقيُّ من طرق عن حُصين بن عبد الرحمن، به[٥]، وقال البيهقيُّ: هذا أصحُّ ما في الباب وهو مُرسَل. وكذا نبَّه على إرساله ابنُ القيِّم والزيلعيُّ[٦].

١٩ـ أبو وديعة غير منسوب:

قال ابنُ الأثير: «أورده جعفر الـمُستَغفِري والأَرْغِياني[٧] في الصحابة ...، روى أبو معشر عن

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٧٣.

(٢) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ٢ : ١٩٩.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٩١ ط السعادة و٧ : ٤٠٠ ط البجاوي.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٣ : ١٠٠ وفي التعليق عليه مصادر ترجمته، و«تقريب التهذيب» (٥٣٥٤).

(٥) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٣ : ١٦، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١٥٨٠) و(١١٥٨١)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٢٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١ : ٥٠٣، والدارقطني في «السنن» ٢ : ٤٤٥ (١٨٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٤ : ١٢.

(٦) انظر: «حاشية ابن القيم على مختصر سنن أبي داود» للمنذري ٨ : ٢٨٤، و«نصب الراية» للزيلعي٢ : ٣١٢.

(٧) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن المسيب بن إسحاق النيسابوري ثم الأرغياني المتوفى سنة ٣١٥. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٤ : ٤٢٢ ـ ٤٢٥.

سعيد الـمَقبُري، عن أبيه، عن أبي وديعة صاحب رسول الله ^ قال: قال رسول الله ^ : «مَن اغتسل يوم الجمعة ...». أخرجه أبو موسى»[(١)].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «وقولُ الراوي في السَّنَد: «صاحب رسول الله ^ » وَهَمٌ، فإن أبا وديعة هذا تابعيٌّ معروفٌ، واسمُه عبدُ الله بنُ وديعة، أخرج حديثَه البخاريُّ من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد الـمَقبُري، عن أبيه، [عن ابن وديعة][(٢)]، عن سلمان. وقد رواه يحيى بن القطان، عن محمد بن عَجْلان، عن سعيد فقال: «عن أبي ذر» بدل «سلمان»، أخرجه ابن ماجه[(٣)]».

ثم قال الحافظ: «وقد أقرَّه ابنُ الأثير فلم يتنبَّه لعلَّته، وأعجبُ منه الذهبيُّ فإنه قال في «التجريد»[(٤)]: «وأورده الـمستغفري في الصحابة بإسناد مقارب بيِّـن» يعني ما أخرجه أبو موسى، وأبو معشر[(٥)]: هو نجيح الـمدني ضعيف، وسندُه مُقارِبٌ كما قال لو لم يُـخالِف، لكن مع الـمخالفة إنما يقال له إنه مُنكَر، وقد غلط في إسقاط الصحابي وتبقية وَصْفِه»[(٦)].

قلت: زاد الحافظُ في «التهذيب» أن ابن منده ذكره في الصحابة كذلك، وأنكر ذلك أبو نعيم[(٧)].

وأما الخلاف على سعيد في صحابيِّه، فابنُ عَجْلان له أوهام، وابنُ أبي ذئب أوثقُ منه، ولذا قال الحافظ الـمزيُّ في ترجمة عبد الله بن وديعة: «روى عن سلمان الفارسي وأبي ذر الغِفاري إن كان محفوظاً»[(٨)]، وقال الحافظ في «الفتح»: «ابن عَجْلان دون ابن أبي ذئب في الحفظ، فروايتُه مرجوحةٌ،

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣٢٧.

(٢) ما بين حاصرتين سقط من طبعتي «الإصابة»، واستدركتُه من «صحيح البخاري» (٨٨٣) و(٩١٠)، والسِّياق يقتضيه أيضاً.

(٣) برقم (١٠٩٧)، وهكذا أخرجه أحمد في «الـمسند» ٥ : ١٧٧.

(٤) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ٢ : ٢١١.

(٥) وهو الذي في إسناد الـمستغفري.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢١٩ ط السعادة، و٧ : ٤٦٤ ط البجاوي.

(٧) ابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٦ : ٦٢.

(٨) الـمزي، «تهذيب الكمال» ١٦ : ٢٦٣.

مع أنه يحتمل أن يكون ابنُ وديعة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعاً، ويُرجِّحُ كونَه عن سلمان ورودُه من وجه آخر عنه، أخرجه النسائيُّ وابنُ خزيمة[١] ... نحوه، ورجالُه ثقاتٌ»[٢]. ورجَّح كونَه عن سلمان: أبو حاتم وأبو زُرعة[٣] وابنُ منده[٤].

* * *

(١) انظر: النسائي، «المجتبى» ٣ : ١٠٤ (١٤٠٣)، وابن خزيمة، «الصحيح» ٣ : ١١٨ (١٧٣٢).

(٢) ابن حجر، «فتح الباري» ٢ : ٣٧١.

(٣) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم ١ : ٢٠٢.

(٤) نقل ذلك عنه الحافظ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» ٦ : ٦٢.

الفصل الثاني

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في أسماء الصحابة وكناهم وأنسابهم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعقباته في ضبط اسم الصحابي.

المبحث الثاني: تعقباته في عمود النَّسَب.

المبحث الثالث: تعقباته في كنية الصحابي ونسبته.

الفصل الثاني

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في أسماء الصحابة وكناهم وأنسابهم

المبحث الأول: تعقباته في ضبط اسم الصحابي:

١ـ بَشير بن الحارث بن سَريع بن بِجَاد العبسي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره الباوردي والطبريُّ فيمَن وفد إلى النبيِّ ^ من بني عَبْس، استدركه ابنُ فَتْحون في المُوحَّدة، وكذا **استدركه ابنُ الأثير**[١]، فوَهِما جميعاً، والصوابُ أنه يُسَير ـ بضم التحتانية بعدها مُهمَلة مُصغَّراً ـ، كذا ضبطه الحفَّاظ، وسيأتي في حرف الياء التحتانية إن شاء الله تعالى على الصواب»[٢].

قلت: وقد ذكره في الياء[٣]، ولم يتكلم عليه بشيء، وإنما أحال على الباء.

وقوله: «هكذا ضبطه الحفاظ» فيه نَظَر، فإنني لم أقف على مَن ضبطه هكذا.

وفي «الإكمال» لابن ماكولا: «وأما يُسْر ـ أوله ياء مضمومة مُعجَمة باثنتين من تحتها، وبعدها سين مهملة ساكنة ـ فهو يُسْر بن الحارث بن عبادة بن عمير بن سريع بن بجاد العبسي، أحدُ الوافدين على رسول الله ^ »[٤]. وهكذا ضبطه أيضاً الخطيبُ البغداديُّ وابنُ ناصر الدين[٥].

تنبيه: بشير هذا ترجمه الحافظ في القسم الرابع، وكان قد ترجم قبله في القسم الأول بشر بن الحارث بن سريع العبسي وذكر أنه أحد التسعة الذين وفدوا على النبي ^ من بني عبس[٦]، وفاته التنبيه على أنه يُرجِّح أن اسمه يُسير، ولا يُقال: لعل بشراً هذا أخو بشير ـ الذي صوابه يُسير ـ، لأن الوفد كانوا تسعةً، وقد ذكروا ثمانيةً بأسمائهم، فلم يبقَ إلا واحدٌ هو ابنُ الحارث بن سريع، ولو كانا اثنين لكان الوفدُ عشرةً.

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٢٩.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٨٠ ط السعادة، و١ : ٣٦٠ ط البجاوي. وتحرَّف «بجاد» فيهما إلى «بحاد».

(٣) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٦٦٧ ط السعادة، و٦ : ٦٨٣ ط البجاوي.

(٤) ابن ماكولا، «الإكمال» ١ : ٢٧٤.

(٥) انظر: الخطيب، «تلخيص المتشابه في الرسم» ١ : ٥٤١، وابن ناصر الدين، «توضيح المشتبه» ١ : ٢٨٧.

(٦) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٥٠ ط السعادة، و١ : ٢٩٥ ط البجاوي.

٢ـ جبر غير منسوب:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره أبو أحمد العسكري في الصحابة، وأخرج من طريق عثمان الوقاصي، عن الزُّهري، عن عبد الله بن جبر، عن أبيه قال: قرأتُ خلفَ رسول الله ^ فقال: «يا جبر، أسمِعْ ربَّك ولا تُسمِعْني»، **استدركه ابنُ الأثير**[١] على مَن تقدَّمه. قلت (القائل ابن حجر): وهو تصحيفٌ، وإنما هو «جَهْر» بالهاء بدل الـمُوحَّدة كما تقدَّم قريباً، وقد ذكرنا ما فيه هناك»[٢].

قلت: وذكر في ترجمة «جَهْر» أن الطبراني وابنَ قانع روياه عن شيخ واحد من طريق الوقاصي، به، إلا أن الطبرانيَّ أخرجه في حرف الجيم فقال: «عن عبد الله بن جهر، عن أبيه»[٣]، وابنَ قانع أخرجه في حرف الحاء فقال: «عن عبد الله بن حجر، عن أبيه»[٤]، ثم ذكر رواية العسكري التي فيها «عبد الله بن جبر، عن أبيه»، وقال: «فهذه ثلاثة أقوال أرجحُها الأولُ»، ثم ذكر أن ابن عبد البر رواه ـ فيما رآه بخطه ـ من وجه آخر عن عثمان الوقاصي، وفيه: «جهر» بالـهاء. ثم ذكر أن الوقاصي ضعيف، وقد خالفه النعمان بن راشد[٥] فرواه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: سمع النبي ^ عبدالله بن حذافة ... فذكره[٦].

قلت: قد ألـمَحَ الحافظُ رحمه الله إلى وجه الترجيح، وهو أنه لـَمَّا اختلف الطبرانيُّ وابنُ قانع والعسكريُّ في ضبط الاسم ومَخرَجُ رواياتـهم واحدٌ، ثم رواه ابنُ عبد البر من مَخرَج آخر كرواية الطبراني كانت روايتُه هي الـمحفوظة عن الوقاصي.

هذا، وقد ذكره ابنُ الأثير بالـهاء أيضاً، وذكر له الحديثَ نفسه، وقال: «أخرجه أبو نعيم وابن منده»[٧]، ولم يتنبَّه إلى أنه ذكره في «جبر»، وعَزْوُه هذه الترجمة ـ بالـهاء ـ إلى أبي نعيم وابن منده مُرجِّحٌ آخرُ لِـمَا رجَّحه الحافظ.

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣١٧.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٦٥ ط السعادة، و١ : ٥٤٤ ط البجاوي.

(٣) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٢ : ٢٨٨ (٢٢٠٠).

(٤) لـم أجده في «معجم الصحابة» لابن قانع.

(٥) وهو وإن كان ضعيفاً من جهة حفظه، لكنه أحسنُ حالاً من الوقاصي بمرَّات، فالوقاصي متروك.

(٦) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ط السعادة، و١ : ٥٢٠ ط البجاوي.

(٧) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٦٧.

٣ـ جبلة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البياضي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره مُطيَّن بسنده إلى عبيد الله بن أبي رافع فيمن شهد صِفِّين مع علي من أهل بدر، أورده الطبرانيُّ وأبو نعيم[١] وغيرُهما، وقال ابنُ حبان[٢]: جبلة بن ثعلبة من بني بياضة بدري، **وذكر ابنُ الأثير أن صوابه: رُخَيلة بن خالد بن ثعلبة**، فأُسقِطت الراء وصُحِّف ونُسِبَ إلى جدِّه[٣]. قلت: ويحتمل أن يكون غيرَه، نعم، الذي شهد بدراً هو رُخيلة، وقد تكرَّر لنا أن الإسناد إلى عبيد الله بن أبي رافع ضعيف جداً»[٤].

قلت: قوله: «ويحتمل أن يكون غيره» هذا احتمالٌ ضعيفٌ لاتفاقهما في اسم الأب وفي النسبة، كما أن كلَّ مَن ذكر جبلة هذا مصدرُه عبيدُ الله بنُ أبي رافع، والإسناد إليه ضعيف جداً كما قال، وقولُ ابن الأثير له وجهٌ قريبٌ جداً، بل إن الحافظ نفسه قال في ترجمة رخيلة بعد أن ذكر أن ابن إسحاق وموسى بن عقبة ذكراه فيمن شهد بدراً: «وقد تقدم أن أبا نعيم ذكره في حرف الجيم في جبلة، فأسقط أولَ اسمه»[٥] فجزم بهذا ولم يتردَّد فيه.

٤ـ جعفر أبو زمعة البلوي:

قال ابنُ الأثير: «ممَّن بايع تحت الشَّجرة بيعة الرِّضوان، سكن مصر، اختُلف في اسمه: فقيل: جعفر، وقيل: عبد. ذكره أبو موسى في عبد، ولم يذكره في جعفر»[٦].

ونقله عنه الحافظ ابن حجر وقال: «قد غَلِطَ فيه ابنُ الأثير غلطاً بيِّناً، وذلك أن أبا موسى قال ما نصُّه: «عبد بن زمعة البلوي: ممَّن بايع تحت الشجرة، سكن مصر، اختُلِفَ في اسمه قال جعفر: قيل: اسمه عبد» انتهى. فكأنَّ نسخةَ ابن الأثير كان فيها تحريف، وجعفر الذي نقل أبو

(١) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٢ : ٢٨٨ (٢١٩٨)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٤٧٨.

(٢) انظر: «الثقات» ٣ : ٥٨.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣١٩.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٢٣ ط السعادة، و١ : ٤٥٦ ط البجاوي.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥١٤ ط السعادة، و٢ : ٤٨١ ط البجاوي.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٤١.

موسى عنه هو الـمُستَغفِري[١]، وأبو موسى كثير النقل عنه في كتابه، فلهذا ربما لـم يَنسِبْه»[٢].

قلت: ولم أقف على كتاب أبي موسى لأنظر كيف هو عنده، لكن يظهر أن الحافظ جازمٌ بأنه كذلك عند أبي موسى.

٥ـ حنبل بن خارجة:

قال ابنُ الأثير: «روى عنه معن بن حَوِية أنه قال: شهدت مع رسول الله ^ حُنيناً، فضرب للفرس بسهمين، ولصاحبه بسهم. ذكره ابنُ ماكولا قال: وأما حَوِيَّة بفتح الحاء وكسر الواو ... وذكر نفراً، ثم قال: ومنهم معن بن حَوِية، روى عن حنبل بن خارجة»[٣].

ونقله الحافظ ابنُ حجر وقال: «قد صحَّف فيه ابنُ الأثير تصحيفاً قبيحاً، وإنما هو حِسْل ـ بكسر والـمهملتين ـ والعجبُ أنه أورد هذا الحديث بعينه في ترجمته على الصواب في حُسَيل، لكن بالتصغير»[٤].

قلت: ليس التصحيفُ من ابن الأثير، فهو في «الإكمال» لابن ماكولا: حنبل بن خارجة[٥]، وليس هو أيضاً من ابن ماكولا أو من نُسَّاخ «الإكمال»، فإن ابنَ عبد البر لـمَّا ترجم حُسَيلَ بنَ خارجة قال: «وقيل: حِسْل، وبعضهم يقول: حنبل»[٦]، فعُلِم بهذا أن الخلافَ في اسمه قديمٌ.

وقد ترجم ابنُ الأثير حِسْلَ بنَ خارجة وقال: «وقيل: حُسَيل، وبعضهم يقول: حنبل» وذكر هذا الحديث[٧]، ثم ترجم حُسَيل بن خارجة وقال: «وقيل: حِسْل بغير ياء، وقد تقدَّم» وذكر الحديث أيضاً[٨]، ثم ترجم حنبل بن خارجة وذكر الحديث أيضاً[٩]، وفاته أن يُنبِّه على أنه قيل فيه أيضاً حِسل

---

(١) تقدمت ترجمتُه في الفصل الأول ص٤٣.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٦٨ ط السعادة، و١: ٥٥٠ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٣٩.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٩٦ ط السعادة، و٢ : ٢١٦ ط البجاوي.

(٥) انظر: ابن ماكولا، «الإكمال» ٢ : ١٧١ ـ ١٧٢.

(٦) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٩١ رقم (٥٩٢).

(٧) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٨٧.

(٨) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٩٤.

(٩) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٢٩.

وحُسيل وأنه تقدَّم فيهما، ومن عادة ابن الأثير أن يُكرِّر ترجمة الصحابي حسب الأقوال في اسمه إذا لم يُرجِّح منها شيئاً، وإلا ذكره في الراجح ونبَّه على الخلاف في اسمه، وربما كرَّره أيضاً[١].

قلت: والعجبُ من الحافظ أنه جزم هنا في معرض ردِّه على ابن الأثير أن الصواب حِسْل، لكنه لـمَّا ترجم حِسْل لم يزد على قوله: «يأتي في حُسيل بالتصغير أيضاً»، ثم ترجمه في حُسيل[٢]، ففُهم منه أن حُسيلاً أشهر، فتأمَّل.

وقد ذكره ابنُ حبان والطبرانيُّ وابنُ منده وأبو نعيم: حُسيلاً[٣]، أما ابنُ أبي حاتم فقال: «حِسْل، ويقال: حُسَيل»[٤].

٦ـ حُيَي بن حارثة الثقفي:

قال ابنُ الأثير: «قال ذلك يحيى الأموي عن ابن إسحاق، يعني بالحاء والثاء الـمثلثة[٥]. وقال الطبريُّ: حَيّ ـ بحاء وياء واحدة ـ بن جارية ـ بجيم ـ، وقال الواقديُّ: حُيَي بياء وجيم[٦]»[٧].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «حكى ابنُ الأثير ضبطَه عن هؤلاء، وليس ضبطُه في كتبهم بالأحرف، والصوابُ من ذلك كله أنه «حُبّي» بضم الـمهملة وتشديد الـموحَّدة مع الإمالة وآخره تحتانية، وأبوه بالجيم والتحتانية، هكذا حرَّره ابنُ ماكولا، وقد تقدَّم في القسم الأول على الصواب»[٨].

قلت: هذا التعقُّب لا داعي له، فقد قال ابنُ الأثير بعد كلامه الـمُتقدِّم نقلُه: «وقد ذكرناه في حُبّي، بعد الحاء باء موحَّدة»، وقد نقل هناك الخلافَ في ضبطه وقال: «لم يضبطه أبو عمر بالحروف

---

(١) انظر توضيح هذا في الفصل التمهيدي ص١٨ ـ ١٩ .

(٢) انظر ترجمة حِسل في «الإصابة» ١ : ٣٢٨، وحسيل في ١ : ٣٣٢ ط السعادة، أو ٢ : ٦٨ و٧٥ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن حبان، «الثقات» ٣ : ٩٨، والطبراني، «المعجم الكبير» ٤ : ٣٣ (٣٥٦٨)، وابن منده، «معرفة الصحابة» ١ : ٣٩٦ (٢٠٨)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ١٥٨.

(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٣ : ٣١٣.

(٥) أي: بثاء في اسم أبيه «حارثة».

(٦) أي: بجيم في اسم أبيه «جارية».

(٧) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٥٧.

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ط السعادة، و٢ : ٢٢٠ ط البجاوي.

حتى لا يتغير الضبط، وقد ذكره الأمير ابنُ ماكولا وضبطه ضبطاً جيداً بالحروف، فنذكره ليزول اللبس فقال: «وأما حُبّي بباء مشددة معجمة بواحدة مُمالة ...» فذكر نفراً، ثم قال: «حُبّي بن حارثة حليف لبني زهرة من ثقيف، قاله ابنُ إسحاق في رواية إبراهيم بن سعد، وقال يحيى بن سعيد الأموي عن ابن إسحاق: بياءين، وقال: ابن حارثة، وقال الواقدي : هو حُبّي، إلا أنه قال: ابن جارية بالجيم، وقال الطبري: هو حَيٌّ ـ بحاء مهملة مفتوحة وياء واحدة مشدَّدة ـ بن جارية ـ بالجيم ـ الثقفي، أسلم يوم الفتح واتفق الجماعة على أنه قتل يوم اليمامة»[(١)] هذا كلام ابن ماكولا»[(٢)] انتهى كلام ابن الأثير.

٧ـ زياد بن جَهْوَر:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**استدركه ابنُ الأثير**[(٣)]، وعزاه لابن ماكولا وللعسكري، والصوابُ «زِيَادة» بزيادة هاء، وقد تقدَّم في القسم الذي قبله»[(٤)].

قلت: وقد تقدَّم عند ابن الأثير على الصواب[(٥)]، وقال: «أخرجه الثلاثة»، يعني ابنَ منده وأبا نعيم وابنَ عبد البر[(٦)].

وما عزاه ابنُ الأثير لابن ماكولا موجودٌ في كتابه، لكن في غير بابه، فقد قال ابنُ ماكولا: «باب نابل ونائل وناتل وباقل» ثم قال: «وأما ناتل ـ بعد الألف تاء معجمة باثنتين من فوقها ـ فهو ناتل بن زياد بن جَهْوَر، حدثني أبي زياد بن جهور: أنه ورد عليه كتابٌ من رسول الله ^ ...»، لكن لو رجع ابنُ الأثير إلى بابه، لرأى ما نصُّه: «باب زِيَادة وزيَّادة: أما زِيَادة ـ بكسر الزاي وتخفيف الياء ـ فهو زِيَادة ابن جَهْوَر ... من أصحاب رسول الله ^ ..، وأما زَيَّادة ـ بفتح الزاي وتشديد الياء ـ ...»[(٧)]،

(١) انظر: ابن ماكولا، «الإكمال» ٢ : ٥٨٣ ـ ٥٨٤.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٥٠.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١١٦ ـ ١١٧.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥٨٦ ط السعادة، و٢ : ٦٥٦ ط البجاوي، وتقدم عنده على الصواب في القسم الثالث في ٢ :٥٨٢ ط السعادة، و٢ : ٦٤٥ ط البجاوي.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١٢٣.

(٦) وانظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٦٥ رقم (٨٦٢).

(٧) ابن ماكولا، «الإكمال» ٤ : ١٩٥.

ولا شكَّ أن ما ذُكر في بابه أصحُّ مما ذُكر في غير بابه، لعدم العناية به في الثاني بخلاف الأول.

تنبيه: أخرج الطبراني حديث الـمُتَرجَم في «معاجمه» الثلاثة بالإسناد نفسه[١]، ووقع في الـمطبوع من «الكبير» و«الصغير»: «زياد»، وفي الـمطبوع من «الأوسط»: «زيادة»، وذكره الحافظ الـهيثميُّ في «مجمع الزوائد» وفي الـمطبوع منه: «زياد»[٢].

٨ـ ضمرة بن أنس الأنصاري:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**استدركه ابنُ الأثير على مَن تقدَّمه**، وهو خطأ نشأ عن تصحيف، فإنه ساق عن «جزء» ابن أبي ثابت بإسناده عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: «كان المسلمون إذا صلَّوْا العِشاءَ الآخرةَ حَرُمَ عليهم الطعامُ والشرابُ والنِّساء، وإن ضمرةَ بنَ أنس الأنصاريَّ غلبته عينه فنام ...» الحديث في نزول قوله تعالى: ﴿ C D E F G ... ﴾ الآية، هكذا قال، والصوابُ «صرمة بن [أبي][٣] أنس»، وقد مضى القولُ فيه في القسم الأول وبيانُ الاختلاف فيه»[٤].

قلت: الكلام عليه من وجوه:

الأول: عبارةُ الحافظ مُجمَلةٌ حيث لم يُبيِّن مـمَّن وقع التصحيف، بل إنها تُوهِمُ أن ابن الأثير هو الذي صحَّفه، وليس كذلك، فقد قال الحافظ نفسُه في «الفتح»: «وقد صحَّفه بعضهم، فرويناه في «جزء» إبراهيم بن أبي ثابت ... أن ضمرة بن أنس الأنصاري غلبته عينُه ... الحديث، وقد استدرك ابنُ الأثير في الصحابة ضمرةَ بنَ أنس في حرف الضاد الـمُعجَمة على مَن تقدَّمه، وهو تصحيفٌ وتـحريفٌ ولم يتنبَّه له»[٥].

الثاني: لم يقف ابنُ الأثير عند ما نقله عنه الحافظُ، بل أشار إلى أن في اسمه خلافاً، فقد قال بعد

---

(١) انظر: الطبراني، «الـمعجم الكبير» ٥ : ٢٦٧ (٥٢٩٧)، و«الـمعجم الأوسط» ٤ : ٢٢ (٣٥١١)، و«الـمعجم الصغير» ١ : ٢٥٨ (٤٢٢).

(٢) انظر: الـهيثمي، «مجمع الزوائد» ٦ : ١٤ و٥٦.

(٣) ليست في طبعتي «الإصابة»، ولا بدَّ من زيادتها، لأن هذا هو ما رجَّحه الحافظ في «الإصابة» و«الفتح» كما سيأتي.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢١٨ ط السعادة، و٣ : ٥٠٦ ط البجاوي.

(٥) ابن حجر، «فتح الباري» ٤ : ١٣٠ ـ ١٣١.

أن ساق الحديث: «وقد اختُلف في اسم الذي نزلت هذه الآية بسببه اختلافاً كثيراً، وقد تقدم ذِكرُه في غير موضع»[١]، وقد تقدم ذلك عنده في ترجمة صرمة بن أنس، وترجمة صـرمة بن أبي أنس[٢]. وقد ذكرنا أن من عادة ابن الأثير أن يُفرد ترجمةً لكل قول في الـمُختَلَف في أسمائهم، ويُشير في أثناء الترجمة إلى الاختلاف، وربما رجَّح وربما سكت[٣]، وعليه، فإفرادُ مثله في ترجمة جيِّدٌ، لكن مع الترجيح، ولو تعقَّب الحافظ ابنُ حجر ابنَ الأثير في تقصيره في الترجيح ـ كما فعل في «الفتح» ـ لكان أحسن.

الثالث: مُلخَّصُ الاختلاف في اسم صاحب القصة أنه روي أنه صرمة بن قيس، وقيس بن صرمة، وصرمة بن مالك، وصرمة بن أنس، وصرمة بن أبي أنس، وأبو قيس بن عمرو، وأبو قيس بن صرمة.

قال الحافظ ابنُ حجر في «فتح الباري»: «والجمعُ بين هذه الروايات أنه: أبو قيس صـرمة بن أبي أنس قيس بن مالك ...، كذا نسبه ابنُ عبد البـر وغيرُه، فمَن قال: «قيس بن صـرمة» قَلَبَه ...، ومَن قال: «صـرمة بن مالك» نَسَبَه إلى جدِّه، ومَن قال: «صـرمة بن أنس» حذف أداة الكنية من أبيه، ومَن قال: «أبو قيس بن عمرو» أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه، وكذا مَن قال: «أبو قيس بن صـرمة»، وكأنه أراد أن يقول: أبو قيس صـرمة، فزاد فيه (بن)»[٤]. ونحوه في ترجمة قيس بن مالك «الإصابة»[٥].

٩ـ عتبة بن عمرو بن صالح الرُّعَيني ثم الذُّبْحاني:

قال الحافظ ابنُ حجر: «صحابي شهد فتح مصـر، قاله ابنُ ماكولا عن ابن يونس، كذا **استدركه ابنُ الأثيـر**[٦]، والصواب: عُبيد ـ بالـموحَّدة والدال مُصغَّراً ـ بن عُمر ـ بضم العين ـ بن صُبح، وقيل: ابن صُبيح، وقد مضى على الصواب في باب العين مع الباء»[٧].

قلت: ونصُّ ما قال الحافظ هناك: «عُبيد بن عمر بن صبح الرُّعَيني: شهد فتح مصر، وله ذِكرٌ

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٣٩٩ ـ ٤٠١.

(٣) انظر الفصل التمهيدي ص ١٨ ـ ١٩.

(٤) ابن حجر، «فتح الباري» ٤ : ١٣٠.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٨٣ ـ ١٨٤ ط السعادة، و٣ : ٤٢٢ ـ ٤٢٤ ط البجاوي.

(٦) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٤٦٠، وابن ماكولا، «الإكمال» ٣ : ٣٧٧.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٦١ ط السعادة، و٥ : ٥٢٩ ط البجاوي.

في الصحابة، ولا يعرف له رواية. قاله أبو سعيد بن يونس. كذا ذكره ابنُ منده، وذكره الرُّشاطيُّ[١] في الذُّبْحاني، ولكنه خالَفَ في اسمه وقال: عُتبة بضم أوله وسكون التاء بعدها مُوَحَّدة»[٢]. وقد ترجَمَ عُبيداً أيضاً ابنُ الأثير[٣].

قلت: فابن الأثير كرَّر الترجمة باسمين، وقصَّر في الإشارة إلى أنهما واحد اختُلِفَ في النقل عن ابن يونس في اسمه، أما الحافظ فتنبَّه إلى هذا، لكنه رجَّح «عُبيد بن عمر» ولم يذكر وجه الترجيح.

ثم إذا نظرنا وجدنا مصدر الترجمتين هو كتاب ابن يونس[٤]، واختلف النقلُ عنه، فنقل ابنُ منده عنه أنه ذكره: عبيد بن عمر بن صُبح، ونقل الرُّشاطيُّ وابنُ ماكولا عنه أنه ذكره: عتبة بن عمرو بن صالح.

وقد ذكره ابنُ ناصر الدين الدمشقي في باب «الذبحاني» من «توضيح المشتبه»: عبيد بن عمر ابن صبح[٥]. ومصدرُه ابنُ يونس أيضاً، ثم قال: «وقيل فيه: عتبة بن عمرو بن صالح، وجعلهما المصنف (يعني الذهبي) اثنين في «التجريد»، وهما واحد، والمعروفُ الأولُ، وعليه اقتصر ابنُ يونس وابنُ منده وابنُ الجوزي وغيرُهم».

فقوله: «وعليه اقتصر ابن يونس» يدل على أنه عند ابن يونس: «عبيد بن عمر بن صبح»، وعليه فيكون «عتبة بن صالح» قولاً آخر في اسمه وإن لم يذكره ابنُ يونس، فيكون ابنُ الأثير وَهِمَ في نسبة عتبة إليه، ويكون جزمُ الحافظ بأن الصواب: «عبيد بن عمر بن صبح» ـ وكأنه لا خلافَ فيه ـ ليس بجيد، والله أعلم.

---

(١) هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله اللخمي الأندلسي الرشاطي المتوفى سنة ٥٤٢ هـ رحمه الله تعالى، له عدة كتب منها «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار» و«الإعلام بما في كتاب المختلف والمؤتلف للدراقطني من الأوهام». قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ : ٢٥٩ : «كان ضابطاً محدِّثاً متقناً إماماً ذاكراً للرجال حافظاً للتاريخ والأنساب فقيهاً بارعاً أحدَ الأجلَّة المشار إليهم».

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٤٥ ط السعادة، و٤ : ٤١٥ ط البجاوي، وتصحَّف قوله: «الذُّبحاني» في طبعة السعادة إلى «الربحاني»، والصواب ما أثبتُّ كما في «الإكمال» لابن ماكولا ٣ : ٣٧٧.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٤٤١.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٧٤٥.

(٥) ٤ : ٢٣١.

١٠ـ عِلْباء الأَسْدي:

ذكره أبو أحمد العسكري في بني أسد بن خزيمة في الصحابة، وروى دعاء السَّفَر من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه، مرفوعاً.

وتعقَّبه ابنُ الأثير بأنه أَسْدي ـ بسكون السين ـ من الأَزْد، والسينُ مُبدَلَةٌ من الزاي، لا بفتح السين من بني أَسَد بن خزيمة، ثم روى الحديث من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عنه، عن ابن عمر، فأشار إلى أنه تابعي لا صحابي، ولكنه لم يُصرِّح بذلك[١].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أشار ابنُ الأثير إلى ذلك في موضعين: أحدهما: أنه أَسْدي ...، والثاني: أنه تابعي ...، قلت: وفات ابنَ الأثير ذِكرُ وَهَمٍ ثالثٍ، وهو تصحيفُ اسمه، وإنما هو علي، وإنما تثبت الألفُ لكون الاسم وقع بعد «أنّ»[٢]، وعلي الأزدي هذا: هو علي بن عبد الله البارقي، مشهورٌ في التابعين معروفٌ بروايته لهذا الحديث عن ابن عمر ...» ثم ذكر الحافظ أن حديثه المذكور أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان[٣] من رواية ابن جريج، عن أبي الزبير، عن علي البارقي، عن ابن عمر. وأخرجه أحمد والحاكم والدارمي وابن حبان[٤] من طريق حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، كذلك، ثم قال: «فاستيقظ ابنُ الأثير لتحريف النَّسَب، ولم يستيقظ لكون الحديث مُرسَلاً والراوي تابعي لا صحابي، ولا كونِ[٥] اسمه تصحَّف»[٦].

قلت: أما كونه تابعياً فقد ذكر الحافظ ابنُ حجر في أول الترجمة أن ابن الأثير تنبَّه إليه، ثم ذكر في آخر الترجمة أنه لم يتنبه إليه، والصحيحُ أنه أشار إليه إشارةً كما ذكرتُ ولم يُصرِّح به، أما تصحيفُ اسمه فلم يتنبه إليه ابنُ الأثير فعلاً، وقد أحكَمَ الحافظُ التدليلَ عليه، خاصَّةً وأن مَخرَجَ الروايتين واحدٌ[٧].

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥٧٦.

(٢) يعني أن الرواية جاءت: عن ابن جريج أن علياً الأسدي، فتصحفت الياء إلى باء، وزيدت الهمزة في آخره.

(٣) انظر: أحمد، «المسند» ٢ : ١٥٠، ومسلم، «الصحيح» (١٣٤٢)، وأبو داود، «السنن» (٢٥٩٩)، والنسائي، «السنن الكبرى» (١٠٣٨٢)، وابن خزيمة، «الصحيح» (١٥٤٢)، وابن حبان، «الصحيح» (٢٦٩٦).

(٤) انظر: أحمد، «المسند» ٢ : ١٤٤، والحاكم، «المستدرك» ٢ : ٢٥٤، والدارمي، «السنن» (٢٦٧٣)، وابن حبان، «الصحيح» (٢٦٩٥). وأخرجه أيضاً الترمذي في «جامعه» (٣٤٤٧).

(٥) تحرفت هذه العبارة في طبعتي «الإصابة» إلى: «ولا يكون»، ولا تستقيم إلا بتأويل بعيد.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٦٩ ط السعادة، و٥ : ٢٧٩ ط البجاوي.

(٧) ولكون التعقب في تصحيف الاسم أظهر، وضعتُه في هذا الفصل لا في فصل التعقبات في نفي الصحبة.

١١ـ يُسير بن العنبس الأنصاري:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**استدركه ابنُ الأثير** فوَهِمَ، وإنما هو بالنون، وقد تقدَّم على الصواب»[١].

قلت: عبارة ابن الأثير: «يُسَير بن العنبس بن زيد بن عامر بن سواد بن ظفر الأنصاري الظَّفَري، وقيل: نُسير، وهو الأكثر. وقد تقدَّم في نُسير بالنون المضمومة وبعد السين المهملة ياء تحتها نقطتان ثم راء»[٢]، فأنت ترى أن ابنَ الأثير لم يَهِم، وإنما أعاد الترجمة تنبيهاً على القول الثاني في اسم المُتَرجَم كما هي عادته[٣]، وأحال على القول المشهور.

وقد اختُلف في اسم هذا الصحابي، فقد سمَّاه ابنُ القدَّاح[٤] ـ فيما نقله عنه ابنُ ماكولا ـ والخطيبُ البغداديُّ نُسَيراً[٥]، بينما سمَّاه الدارقطنيُّ وابنُ عبد البر وابنُ شاهين بشيراً[٦]، ولم يذكر ابنُ حجر في ترجمته غيرَ هذين القولين وقال: «ونُسَير عندي أثبت»[٧]، بينما ترجم ابنُ الأثير بشيراً وقال إنه قيل في اسمه يسير، وضبطه بالحروف[٨]، ثم ترجمه في نسير وذكر أنه تقدم في بشير[٩]، ثم ترجمه في يسير وذكر أنه تقدَّم في نسير[١٠].

والمُتأمِّل يلحظ أن الحافظ ابن حجر لم يتعقَّب ابنَ الأثير في بشير ولا في نسير، وإنما تعقَّبه في يسير، وكأنه يرى أنه لم يُختَلف في اسم المترجم إلا على بشير ونسير، أما يسير فليس أحدَ الأقوال

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٦٨٤ ط السعادة، و٦ : ٧٢٣ ط البجاوي.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٧٤٥.

(٣) وقد بيَّنتُ ذلك في الفصل التمهيدي ص ١٨ ـ ١٩.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن عُمارة الأنصاري المدني المعروف بابن القدَّاح، ترجمه أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠ : ٦٢، وقال: «له كتاب في نسب الأنصار خاصة يرويه عنه مصعب بن عبد الله الزبيري»، وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (ت١٠٤٤): «قال ابن فَتْحون: كان من أعلم الناس بنسب الأنصار، وعليه عوَّل العدوي في كتابه الذي صنفه في أنساب الأنصار».

(٥) انظر: ابن ماكولا، «الإكمال» ١ : ٢٨٨، ونقل ذلك عن الخطيب البغدادي: ابنُ الأثير.

(٦) انظر: الدارقطني، «المؤتلف والمختلف» ٣ : ١٥٣٦، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٥ رقم (١٨٧).

(٧) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٥٩ ط السعادة، و١ : ٣١٣ ط البجاوي.

(٨) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٣٤.

(٩) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٣٨.

(١٠) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٧٤٥.

فيه، وابنُ الأثير لم ينسب هذا القول إلى أحد. فالتعقُّبُ على هذا صحيحٌ.

١٢ـ جميلة بنت عبد العُزَّى بن قَطَن الخزاعية:

قال الحافظ ابنُ حجر: «من بني المُصطلق، كانت من المبايعات، وهي زوجُ عبد الرحمن بن العوَّام أخي الزُّبير أمُّ بنيه، لا يُعرف لها رواية. قاله أبو عمر. قلت (القائل ابن حجر): كذا **سمَّاها ابن الأثير**[١]، بعد: بنت عبد الله و[قبل][٢] عمر، فاقتضى أنها عنده بوزن عظيمة، وليس كذلك، وإنما هي جُمَينة بالتصغير وقبل الهاء نون، كذا هي في نسخة من «الاستيعاب» مُجوَّدة، وكذا في كتاب «النَّسَب» للزُّبير بن بكَّار في نسخة معتمدة، وفي أخرى بالحاء المهملة»[٣].

قلت: وكذا هي (جُمينة) في النسخ المطبوعة من «الاستيعاب»[٤]، فإما أن نسخة ابن الأثير من «الاستيعاب» كانت محرَّفة، وإما أنه وَهِمَ في النقل.

١٣ـ حميمة بنت الحَمام بن الجَموح:

قال الحافظ ابنُ حجر: «أخت عمرو بن الحَمام، ذكرها ابنُ سعد[٥]، واستدركها الذهبيُّ في الحاء المهملة[٦]، وقد **ذكرها ابنُ الأثير في الجيم**[٧]، فليُحرَّر»[٨].

قلت: لم يُرجِّح الحافظ ابنُ حجر هنا أحدَ القولين على الآخر، وهي في المطبوع من «طبقات ابن سعد» بالحاء، ولم أرَ لها ذِكراً في كتب المُشتبه والمؤتلف والمختلف، فالله أعلم.

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٥٤.

(٢) ليست في طبعتي «الإصابة»، والسياق يقتضيها لزاماً، ومراد الحافظ أن ابن الأثير ذكرها جميلة باللام، بدليل أن قبلها جميلة بنت عبد الله، وبعدها جميلة بنت عمر، لا أنها ذكرها جُمَينة، ثم تحرَّفت في النسخ بعده.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٦٤ ط السعادة، و٧ : ٥٦٣ ط البجاوي.

(٤) انظر: «الاستيعاب» من الطبعة التي على هامش «الإصابة» ٤ : ٢٦٣، ومن طبعة البجاوي ٤ : ١٨٠٤، ومن طبعة الأستاذ عادل مرشد ص٨٨١ رقم (٣٢٤٦).

(٥) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ٣٩٦.

(٦) انظر: الذهبي، «التجريد لأسماء الصحابة» ٢ : ٢٦٠.

(٧) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٥٥.

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٧٥ ط السعادة، و٧ : ٥٨٧ ط البجاوي.

١٤ـ سلامة بنت سعد بن شهيد أم بني طلحة:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**أوردها ابنُ الأثير**[١] عن ابن حبيب[٢]، وإنما هي سُلافة بفاء بدل الميم»[٣].

قلت: كذا ذكرها بالفاء ـ كما قال الحافظ ابنُ حجر ـ: ابنُ سعد في ترجمة عاصم بن ثابت بن قيس من «الطبقات»، وابنُ بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة»[٤]، وكذا هي في «جامع الترمذي»[٥]، وقال المباركفوري في «شرحه»: «سُلافة: بضم سين مهملة وخفَّة لام وفاء»[٦].

بينما جاءت «سلامة» بالميم ـ كما ذكرها ابنُ الأثير ـ في المطبوع من «الثقات» لابن حبان في ترجمة ابنها عثمان بن طلحة[٧]، وغالب الظن أنه تصحيف.

وذكرها بالفاء أيضاً الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي وقال: «لكن المصنف (يعني الذهبي) ذكرها في «التجريد» بالميم بدل الفاء، والمعروف الأول»[٨].

١٥ـ نسيبة بنت نيار بن الحارث الأنصارية:

قال الحافظ ابنُ حجر: «من بني جَحْجَبى، ذكرها ابنُ حبيب في المبايعات. كذا **أوردها ابنُ الأثير** بعد أم عمارة[٩]، ومقتضاه أن نونها مفتوحة، وقد تقدَّمت فيمن اسمُها مُصغَّرٌ آنفاً»[١٠].

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة»٦ : ١٤٥.

(٢) أظنه أبا مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان الأندلسي القرطبي المالكي المتوفى سنة ٢٣٨ هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٢ : ١٠٢ ـ ١٠٧، و«لسان الميزان» لابن حجر رقم (٤٩٠١).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٤٠ ط السعادة، و٧ : ٧٢٤ ط البجاوي.

(٤) ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٣ : ٤٦٢، وابن بشكوال، «غوامض الأسماء المبهمة» ١ : ٤٨٠.

(٥) انظر: الترمذي، «الجامع» (٣٠٣٦).

(٦) انظر: المباركفوري، «تحفة الأحوذي» ٨ : ٣١٦.

(٧) انظر: ابن حبان، «الثقات» ٣ : ٢٦٠.

(٨) ابن ناصر الدين، «توضيح المشتبه» ٥ : ٣٧٤.

(٩) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٨١.

(١٠) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤١٩ ط السعادة، و٨ : ١٤١ ط البجاوي.

قلت: تعقُّب الحافظ صوابٌ، فقد ذكر ابنُ الأثير ثلاثة ممَّن رَسْمُ اسمها نسيبة: الأولى: أم عطية نُسَيبة بنت الحارث الأنصارية، وقال في آخر ترجمتها: «نُسيبة هذه بضم النون وفتح السين»، والثانية: أم عُمارة نَسيبة بنت كعب، وقال في آخر ترجمتها: «نَسيبة هذه بفتح النون وكسر السين»، والثالثة: نسيبة بنت نيار، ولم يتكلم في ضبط اسمها بشيء[1]، ومقتضى سياقه أن نونها مفتوحةٌ كما قال الحافظ، لأن من عادة ابن الأثير أن يُرتِّب الأسماءَ المتفقةَ في الرَّسم المختلفةَ في الضبط، حسبَ ضبطها، يدلُّ على ذلك أنه ذكر مَن اسمُه بَشير ـ بفتح الباء ـ ورتَّبهم حسب أسماء آبائهم من الهمزة إلى الياء، ثم ذكر مَن اسمُه بُشَير ـ بضم الباء ـ ولم يخلطهم بالأوَّلين[2].

وأما قوله: «وقد تقدَّمت فيمن اسمُها مُصغَّر آنفاً» فلم أرها قد تقدَّمت في النسخ المطبوعة من «الإصابة»، وإنما فيها بعدها مباشرة: «نسيبة بنت نيار بن الحارث بن بلال بن أحيحة بن الجلاح الأنصارية، تزوَّجها عُقبة بن عبد ودّ بن عقبة بن أحيحة بن الجلاح قريبُها، وأسلمت وبايعت. قاله ابنُ سعد[3]، ورأيتها مضبوطةً في نسخةٍ من «الطبقات» معتمدةٍ بالتصغير، وقيل فيها: بالفتح، كما سيأتي»، كذا قال: «كما سيأتي» مع أن بعدها مباشرة ترجمة نسيكة، فنعامة ... إلخ، فلم يبق إلا أنه يريد الترجمة محل البحث، والتي قد سلفت قبلها في النسخ المطبوعة، وأغلبُ الظنِّ أن قَلْبَ ترتيب الترجمتين من تصرُّف النُّسَّاخ، والله أعلم.

قلت: ومما يدلُّ على أن الحافظ رحمه الله قصد هذه الترجمة أن نسيبة الثانية من أجدادها أحيحة ابن الجلاح، وأحيحة: هو ابن الجلاح بن الحريش بن جَحْجَبى بن عوف بن كلفة بن عوف بن عمرو بن مالك بن الأوس[4]، ونسيبة الأولى قيل فيها: «من بني جَحْجبى» فالترجمتان لامرأة واحدة.

* * *

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٢٧ ـ ٢٣٧.

(٣) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ٣٥٢.

(٤) كذا ساق نسب أحيحة: ابن الكلبي في «جمهرة النسب» ص٦٢٨، وانظر: «أسد الغابة»: ترجمة داود بن بلال ٢ : ٥، وترجمة يسار بن بلال ٤ : ٧٣٨، وترجمة أبي ليلى الأنصاري ٥ : ٢٦٩، و«الإصابة» ترجمة أبي ليلى الأنصاري ٧ : ٣٥٢ ط البجاوي.

المبحث الثاني: تعقباته في عمود النَّسَب:

١ـ رافع بن معبد الأنصاري:

قال ابنُ الأثير: «يكنى أبا الحسن، نزل حمص، وروى عنه محمد بن زياد الألهاني وعبد الرحمن ابن جُبير بن نُفير. قاله الغسَّاني عن أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي»[١].

وقال الحافظ: «استدركه ابنُ الأثير على مَن تقدَّمه، وعزاه لأبي علي الجيَّاني، وقد صحَّف اسمَ أبيه، فإنه ذكره في باب الميم، وإنما هو سعد، وقد ذكرتُه على الصواب في الأول منسوباً لابن شاهين»[٢].

قلت: الصواب مع الحافظ، والعجيبُ أن ابن الأثير ذكر رافع بن سعد، ونقل ترجمته من كتاب ابن شاهين، وفيه قول أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي ـ والذي هو مصدر الغسَّاني ـ: «حدَّث عنه محمد بن زياد الألهاني وعبد الرحمن بن جبير بن نفير، يكنى أبا الحسن»[٣].

٢ـ سراقة بن المُعتَمِر بن أنس بن أذاة القرشي العدوي:

قال الحافظ ابنُ حجر في ترجمته: «**وسقط أنس من نَسَبه عند ابن الأثير**»[٤].

قلت: هو في «أسد الغابة»: «سراقة بن المعتمر بن أذاة» كما قال الحافظ، وقد استدرك مُحقِّقوه عبارة «بن أنس» بين حاصرتين، وذكروا في الحاشية أنهم استدركوها من هامش الأصل[٥]، ومصدر ابن الأثير في هذه الترجمة ابنُ الكلبي كما صرَّح في آخرها، وقال الحافظ ابنُ

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤٧.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥٢٩ ط السعادة، و٢ : ٥١٧ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤٠.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٠ ط السعادة،و٣ : ٤٣ ط البجاوي، وتصحف «أذاة» في طبعة السعادة إلى «أداة».

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١٨١، ولكنهم للأسف لم يصفوا في مقدمة التحقيق المخطوطة التي اعتمدوها في طبع الكتاب لنعرف هل الزيادات التي على هوامشها من المؤلف ـ إن كانت بخطه أو قرئت عليه مثلاً ـ أم هي منقولة من نسخة أخرى، أم هي من تصحيحات بعض الناظرين في النسخة، ...، وهذا الأخير هو ما يغلب على الظن لعدم وجودها في نسخة الحافظ. والله أعلم.

وقد رأيتُ في بعض حواشي الكتاب الإشارة إلى رجوعهم إلى مخطوطة دار الكتب المصرية (١١١ ـ مصطلح)، انظر مثلاً: ٣ : ٥١٠ و٤ : ١٠٤ و١٠٥ و١٢٢ و١٦٧. ولكن يَنقُصُنا وصفُها أيضاً.

حجر في موضع آخر: «وهي ثابتة في «جمهرة ابن الكلبي»[١]، وهو الذي ذكره ابنُ الأمين ونقله»[٢].
قلت: وكذا سمَّاه أيضاً الزبيري في «نسب قريش»[٣].

٣ـ سليمان بن هاشم بن عتبة:

سمَّاه ابنُ الأثير: سليمان بن هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي الأموي، وقال: «أُتي به النبيُّ ^ فوضعه في حِجْره. روى محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن محمد قال: أُتي النبيُّ ^ بسليمان بن هاشم بن عتبة، فوضعه في حِجْره، فبال عليه، فأُتي النبيُّ ^ بقَدَح فيه ماءٌ، فصبَّه على مباله حيثُ بال ما زاد عليه»[٤].

بينما **سمَّاه الحافظُ ابن حجر**: سليمان بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزُّهري، وذكر القصَّة التي ذكرها ابنُ الأثير، وقال: «وزعم ابنُ الأثير أن اسمَ والد عتبة المذكور: ربيعة بن عبد شمس، وفيه نظر؛ لأن البخاريَّ ذكر في ترجمة محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص: «قال ابنُ فُضيل عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إسماعيل بن أبي وقاص قال: أتي النبيُّ ^ بسليمان بن هاشم ابن أبي وقاص فصبَّ على مباله» انتهى[٥]. فهذا وإن كان فيه بعضُ مخالفة، لكنه شاهدٌ، لأن القصَّة إنما وقعت لشخص من آل أبي وقاص لا من آل ربيعة بن عبد شمس، وأيضاً فإنَّ أهلَ النَّسَب لم يذكروا في آل عتبة بن ربيعة أحداً اسمُه سليمانُ بن هاشم، وذكروه في آل أبي وقَّاص، فثبت ما قلتُه، والله أعلم»[٦].

قلت: صحَّةُ هذا التعقُّب ظاهرةٌ، وليس فيه ما يحتاج إلى زيادة بيان سوى قوله: «إن أهل النَّسَب ذكروا من اسمه سليمان بن هاشم في آل أبي وقاص»، ولم أقف عليه عند أهل النسب، فليُنظَر، وعلى كُلٍّ فرواية البخاري السالفة تدلُّ عليه.

---

(١) وهي ثابتة أيضاً في المطبوع من «جمهرة النسب» لابن الكلبي ص١٠٧.
(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٢٢ ط السعادة، و٣ : ٢٧٩ ط البجاوي.
(٣) انظر: الزبيري، «نسب قريش» ص٣٤٧.
(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٩٨ ـ ٢٩٩.
(٥) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ١ : ٣٥، والذي رأيته فيه: «سليمان بن عتبة بن أبي وقاص» ليس فيه «هاشم»، وما ذكره الحافظ ليس فيه «عتبة»، وهو ما عناه رحمه الله بقوله: «فيه بعض مخالفة».
(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٠٦ ـ ١٠٧ ط السعادة، و٣ : ٢٤٤ ط البجاوي.

وابنُ الأثير تابَعَ في تسمية الـمُتَرجَم «سليمـان بن هاشم بن عتبة بن ربيعة» ابنَ منده وأبا نعيم، فقد سمَّياه كذلك[١]، مع أنه لم يُسمَّ في الرواية التي رَوَياها من طريق أحمد بن خالد الوهبي عن ابن إسحاق إلا «سليمـان بن هاشم بن عتبة».

٤ـ شدَّاد بن عوف:

قال ابنُ الأثير: «روى عُمـارة بن غَـزِيَّة، عن يعلى بن شدَّاد بن عوف، عن أبيه قال: «كُنَّا على عهد رسول الله ^ نَعُدُّ الشِّـركَ الأصغَرَ الرِّياءَ». ذكره أبو أحمد العسكري»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وأنا أظنُّ أن قوله: «عوف» تصحيفٌ سمعيٌّ، وإنمـا هو أوس، فإنَّ الـمتنَ مشهورٌ من رواية يعلى بن شدَّاد بن أوس، عن أبيه»[٣].

قلت: وهو كذلك، فالحديثُ أخرجه البزَّار والطبرانيُّ والحاكم والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» من طريقين عن عمـارة بن غزية، عن يعلى بن شدَّاد بن أوس، عن أبيه[٤].

وأخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» من طريق عبد ربِّه بن سعيد، عن يعلى بن شدَّاد بن أوس، به[٥].

وشدَّاد بن أوس ترجَمَه ابنُ سعد والبخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان، ونصُّوا على صحبته، وهو من رجال «التهذيب»[٦].

٥ـ عبد الله بن أبي حرام:

قال الحافظ ابنُ حجر: «عبد الله بن أبي حرام: **قال ابنُ الأثير:** رأيتُه بخطي وعليه علامة الثلاثة،

---

(١) انظر: ابن منده، «معرفة الصحابة» ٢ : ٧٣٢ رقم (٤٧٨)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٤٦٢.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٣٥٧.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٤١ ط السعادة، و٣ : ٣٢٤ ط البجاوي.

(٤) البـزار في «مسنده» ٨ : ٤٠٦ (٣٤٨١)، والطـبراني في «الكبـير» ٧ : ٢٨٩ (٧١٦٠)، وفي «الأوسـط» ١ : ٧٠ (١٩٦)، والحاكم في «المستدرك» ٤ : ٣٢٩، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٥ : ٣٣٧ (٦٨٤٢).

(٥) البيهقي في «شعب الإيمان» ٥ : ٣٣٧ (٦٨٤٣).

(٦) انظـر: ابـن سـعد، «الطبقـات الكـبرى» ٧ : ٤٩٩، والبخـاري، «التـاريخ الكبـير» ٤ : ٢٢٤، وابـن أبي حـاتم، «الجرح والتعديل» ٤ : ٣٢٨، وابن حبان، «الثقات» ٣ : ١٨٥، والـمزي، «تـهذيب الكمـال» ١٢ : ٣٨٩.

ولم أجده عندهم. قلت (القائل ابن حجر): إنما هو الذي قبله، وهو عبد الله بن أم حرام، فتغيَّرت أداة الكنية من (أم) إلى (أبي)»[١]، وقال في ترجمة الذي قبله إن اسم أبيه ـ أعني عبد الله بن أم حرام ـ : عمرو بن قيس، فيكون اسمه عبد الله بن عمرو بن قيس.

قلت: الذي رأيتُه في «أسد الغابة» يُخالِفُ ما نقله الحافظ، فقد قال ابنُ الأثير: «عبد الله بن أم حرام، أبو أبي، رأيته في تذكرتي وعليه علامة الثلاثة ولم أجده، وإنما هو مذكور في عبد الله بن عمرو ابن قيس»[٢].

فهذا فيه (أم حرام) لا (أبي حرام)، فلم تتغيَّر فيه أداة الكنية، ثم إنَّ ابنَ الأثير استدرك فقال: «وإنما هو مذكور في عبد الله بن عمرو بن قيس»، والذي يظهرُ لي ـ والله أعلم ـ أن تغيُّرَ الكنية تصحيفٌ وقع في نسخة الحافظ من «أسد الغابة»، وليست من أصل كتاب ابن الأثير، أما الاستدراك الأخير فإما أن يكون ابن الأثير ألـحَقَه بأخرة فوقع في بعض النسخ دون بعض، وكانت نسخة الحافظ مما لم يقع فيه، وإما أنه مما ألـحَقَه النُّسَّاخ على حاشية الكتاب، ثم أُدخِلَ في الكتاب، وهذا يحدث أحياناً.

وإنما رجَّحتُ أن الأول تصحيفٌ في نسخة الحافظ لا في أصل الكتاب، لأن ابن الأثير قال: «أبو أُبَيّ» وأبو أبيّ هو ابن أم حرام كما هو مشهور[٣]، ولا يخفى مثلُه على ابن الأثير، والله أعلم.

والنتيجة واحدة على كل حال، فهما متفقان في النهاية على أنه عبد الله بن عمرو بن قيس.

٦ـ عبد الله بن عمر الـجَرْمي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «استدركه ابنُ الأمين على «الاستيعاب» وقال: يُقال: له صحبة، ومن حديثه أنه أقبَلَ من عند النبي ^ بإداوة ... الحديث، وفيه: أنه رشَّ بالماء البيعةَ واتخذها مسجداً. **وتَبِعَه ابنُ الأثير**[٤]، وفيه تغييرٌ في اسم أبيه، وقد ذكره أبو عمر على الصواب كما مضى في عبد الله بن

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٣١ ط السعادة، و٥ : ١٨٥ ط البجاوي.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ١٠٦.

(٣) له ترجمة في «تقريب التهذيب» (٧٩٢٤).

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٣٦.

عُمير بالتصغير في الأول»[١].

قلت: الحديثُ أخرجه الطبراني في «معجمه الأوسط»، وعنده فيه: «عبد الله بن عمير السدوسي»[٢]، وكذا أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم[٣]، وإنما نسبه جرمياً ابنُ السَّكَن فيما ذكر الحافظ أيضاً.

وقد ترجم ابنُ الأثير عبد الله بن عمير السدوسي وذكر حديثَه هذا[٤]، فكان ينبغي عليه إن لم يجزم بصحَّة أحد الوجهين في اسمه أن يُحيلَ في كلِّ ترجمة منهما على الأخرى.

٨ـ عبد الله بن محمد رجل من أهل اليمن:

قال الحافظ ابنُ حجر: «روى عن النبيِّ ^ أنه قال لعائشة: «احتَجبي من النار ولو بشقِّ تمرة» وروى عنه عبدُ الله بنُ قُرْط وله صُحبة أيضاً، هكذا ترجَمَ له ابنُ عبد البر[٥]، وهو خطأ نشأ عن تصحيف في اسم أبيه، والصوابُ: عبدُ الله بنُ مِخمَر بخاء معجمة وراء كما أخرجه ابنُ أبي حاتم في «الوحدان» من رواية يحيى بن أيوب الغافقي، عن عبد الله بن قُرط، أنه سمع عبد الله بن مِخمَر رجلاً من أهل اليمن يُحدِّثُ أن رسول الله ^ قال ... فذكره، وهكذا أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم وغيرُهم[٦] من رواية يحيى بن أيوب، **وأغرَبَ ابنُ الأثير فقال:** «**قولُ ابن منده وأبي نعيم تصحيفٌ**»[٧]، كذا قال، مع أنه أخرج الحديثَ من طريق ابن أبي عاصم، وهو بالخاء المُعجَمة

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٣٧ ط السعادة، و٥ : ٢٠١ ط البجاوي.

(٢) انظر: الطبراني، «المعجم الأوسط» ٢ : ٢٧١ (١٩٥٧)، وهو في «معجمه الكبير» أيضاً فيما عزاه إليه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢ : ١٢، والحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٤ : ٢٠١.

(٣) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٢٠٧، ونقل ذلك عن ابن منده الحافظُ في ترجمة عبد الله بن عمير من «الإصابة» ٤ : ٢٠١.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٥١.

(٥) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٤٠٦ رقم (١٣٨٨).

(٦) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٢٤٦، وأخرجه أيضاً ابنُ أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٥ : ١٠٢ (٢٦٦٤)، وابنُ قانع في «معجم الصحابة» ٢ : ١٢٩.

(٧) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٧٧.

الساكنة وآخره راء[١]، وكذلك قيَّده أصحابُ الـمُؤتَلِفِ والـمُختَلِفِ: ابنُ ماكولا[٢] ومَن قبله، والذي صحَّفه هو ابنُ عبد البـر»[٣].

قلت: وذكره بالـخاء الـمعجمة أيضاً: ابنُ سعد والبخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان وابنُ قانع[٤]، وقيَّده بالـخاء أيضاً: أبو أحمد العسكري، فقد روى الحافظُ ابنُ عساكر بإسناده إليه قال: «وأما مـخمر بالـميم، فرأيت من أصحاب الحديث الـحُفَّاظ مَن يقول: مِـخمَراً، بكسر الـميم، وفيهم من الـمُحصِّلين مَن يقول: مَـخمِراً، بفتح الـميم الأولى وكسر الـميم الثانية والـخاء ساكنة، فمنهم عبد الله بن مـخمر...»[٥].

٩ـ عمرو بن سعد:

قال الحافظ ابنُ حجر: «عمرو بن سعد: يقال هو اسم أبي سعد الـخير الآتي في الكنى، ويقال: اسمه[٦] عامر بن مسعود، **وقد خَبَطَ فيه ابنُ الأثير** كما ذكرتُه في القسم الأخير»[٧].

والذي قاله ابنُ الأثير: «عمرو بن سعد: وقيل: ابن سعد الـخير، وقيل: اسمه عامر بن مسعود، ذكره جعفر. أخرجه أبو موسى مـختصراً»[٨].

وقد بيَّن الحافظُ غَلَطَ ابن الأثير في القسم الرابع فقال: «عمرو بن سعد الـخير: أشار إليه ابنُ الأثير في ترجمة عمرو بن سعد، وعزاه لأبي موسى، وقد وَهِمَ عليه في ذلك، ولفظُ أبي موسى: «عمرو بن سعد: وقال بعضُهم: هو اسم أبي سعد الـخير»، فكأنـها سقطت من النسخة: «هو اسم

---

(١) انظر: ابن أبي عاصم، «الآحاد والـمثاني» ٥ : ١٠٢ (٢٦٤٤).

(٢) انظر: ابن ماكولا، «الإكمـال»٧ : ١٥٧.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٤٠ ط السعادة، و٥ : ٢٠٧ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى»٧ : ٤٥١، والبخاري، «التاريخ الكبير» ٥ : ٢٠١، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٥ : ١٧٤، وابن حبان، «الثقات» ٣ : ٢٣٨، وابن قانع، «معجم الصحابة» ٢ : ١٢٩.

(٥) ابن عساكر، «تاريخ دمشق» ٣٣ : ٣١، ولم أره في «تصحيفات المحدثين» للعسكري.

(٦) أي: اسم أبي سعد الخير كما هو واضح من السياق.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥٣٨ ط السعادة، و٤ : ٦٣٦ ط البجاوي.

(٨) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٢٦.

أبي» فنشأ منه هذا الوَهَمُ، وقد تَبِعَه صاحبُ «التجريد»[١] ولم يُنبِّه على صوابه»[٢].

قلت: والتعقُّب صحيحٌ جزماً، فقد قال ابنُ الأثير نفسه في ترجمة أبي سعد الخير من الكنى: «اسمه عامر بن سعد، وقيل: عمرو بن سعد، قاله أبو عمر»[٣] فذكره على الصواب ـ أعني أنه جعل عمرو بن سعد اسم أبي سعد الخير على أحد الأقوال ـ ، وكذا قال في ترجمة عامر بن سعد[٤]، وهو كذلك في «الاستيعاب» لابن عبد البر[٥].

١٠ ـ قيس جد محمد بن الأشعث[٦]:

قال الحافظ ابنُ حجر: «أخرج الـمُستَغفِري من طريق محمد بن تميم، عن محمد بن الأشعث بن قيس، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبي ^ ، **قال ابنُ الأثير: أظنُّه الكندي**. قلت (القائل ابن حجر): لو كان كذلك لم يكن له صُحبة ولا رواية، لأنه مات في الجاهلية، ويحتمل أن يكون جدَّ الكندي لأمه»[٧].

قلت: هذا التعقُّبُ تحصيل حاصل، فعبارةُ ابن الأثير في كتابه: «والذي يغلبُ على ظنِّي أنه محمد بن الأشعث بن قيس الكندي الأمير المشهور، والد عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الذي قاتَلَ الحجَّاج، فإن كان هو فلا صُحبة لجدِّه قيس، وإن كان غيرُه فلا أعرفه»[٨].

١١ ـ نوفل بن عبد الله بن نَضْلة الأنصاري:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**ذكره ابنُ الأثير**، وأظنُّه صحَّف جدَّه، وإنما هو ثعلبة، وقد مضى،

---

(١) أي: الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة».

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٧٥ ط السعادة، و٥ : ٢٩٣ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٣٧.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ١٩.

(٥) ص٨١٦ رقم (٢٩٧٣).

(٦) هذا التعقب ليس في عمود نسب المترجم، ولكنه في تعيين شخصه، ولـمَّا كان عمود النسب هو ما يُعيِّن شخص الراوي ألحقتُه بهذا المبحث.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٦٤ ط السعادة، و٥ : ٥١٣ ط البجاوي.

(٨) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٤٤.

فليُحرَّر»[١].

قلت: لـم يُصحِّفه ابنُ الأثيـر، فقد قال ابنُ الأثيـر: «نوفل بن عبد الله بن نَضْلة[٢] بن مالك ...، ساق نسبَه ابنُ إسحاق وابنُ منده وأبو نعيم[٣]. وقد تقدَّم ذِكرُ ترجمة نوفل بن ثعلبة بن عبد الله على ما ساق نسبَه أبو عمر. والله أعلم»[٤].

وقال في ترجمة نوفل بن ثعلبة الـمُتقدِّمة عنده: «نوفل بن ثعلبة بن عبد الله بن نَضْلة بن مالك ... الأنصاري الـخزرجي، ثم من بني سالـم بن عوف» ثم نقل «عن يونس عن ابن إسحاق في تسمية من شهد بدراً من بني سالـم بن عوف ثم من بني العجلان: نوفل بن عبد الله رجل» وقال: «كذا قال ابنُ إسحاق: نوفل بن عبد الله، لم يذكر ثعلبة، ومثلَ يونس رواه البَكَّائي وسلمة عن ابن إسحاق، وشهد أحداً وقُتل بـها، وبـهذا الإسناد عن ابن إسحاق فيمن قتل يوم أُحُد من بني عوف بن الخزرج ثم من بني سالم: نوفل بن عبد الله بن نضلة مثل ابن إسحاق. وأما النَّسَب الأول فذكره أبو عمر»[٥].

فتلخَّص من هذا أن ابن عبد البر سمَّـاه: نوفل بن ثعلبة بن عبد الله بن نضلة، وهو كذلك في «الاستيعاب»[٦]، وأن ابن إسحاق سمَّـاه: نوفل بن عبد الله بن نَضْلة، لم يذكر ثعلبة في اسمه، وهو كذلك في «سيرة ابن هشام» عن ابن إسحاق[٧]، والخلافُ بين القولين في ذكر ثعلبة أو إسقاطه ولا مَدخَلَ للتصحيف فيه.

أما الحافظ ابنُ حجر فقال: «نوفل بن ثعلبة بن عبد الله بن ثعلبة بن نضلة بن مالك ... الأنصاري، هكذا نَسَبَه ابن عبد البر، وأما ابنُ إسحاق فقال: نوفل بن ثعلبة، شهد بدراً، واستُشهِدَ

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٧٧ ط السعادة، و٦ : ٤٨١ ط البجاوي.

(٢) تصحَّف في المطبوع من «أسد الغابة» إلى «ثعلبة»، وتصويبه من كلام الحافظ السابق، وهو الذي يستقيم مع كلام ابن الأثير الآتي وما سينقله عن ابن إسحاق.

(٣) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٣٤١.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٩٤.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٩٢ ـ ٥٩٣.

(٦) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧١٧ رقم (٢٥٦٤).

(٧) انظر: ابن هشام، «السيرة النبوية» ٢ : ٢٤٣، وكذلك سماه أيضاً ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥٤٩.

بأُحُد»[١]، قلت: وهذه الترجمة فيها وهمان: أولهما: أن ابن عبد البر لم يذكر ثعلبة إلا مرَّة واحدة فقال: «نوفل بن ثعلبة بن عبد الله بن نضلة بن مالك». وثانيهما: أن ابن إسحاق لم يُسمِّه «نوفل بن ثعلبة» وإنما سمَّاه «نوفل بن عبد الله بن نضلة».

١٢ـ أبو أُثَيلة:

قال الحافظ ابنُ حجر: «وهو راشد الأسلمي تقدَّم في الأسماء، وحكى أبو عمر أنه أبو واثلة بغير تصغير[٢]، ووقع عند ابن الأثير: أبو أُثَيلة بن راشد، وهو وَهَمٌ، إنما راشد اسمُ وَلَدِه»[٣].

قلت: نعم، كلامُ ابن الأثير وَهَمٌ بلا شك، فقد قال هو نفسه في هذه الترجمة: «تقدَّم ذِكرُه وذكرُ ابنته أُثَيلة في ترجمة عامر بن مُرَقِّش»[٤]، وكان قد ذكر في ترجمة عامر المذكور قصَّةً وفيها تسمية أُثَيلة بـ«أثيلة بنت راشد»، وفيها أن راشداً كان يسمى ظالماً، فسمَّاه رسولُ الله ^ راشداً[٥].

١٣ـ أبو الجُهَيم الأنصاري:

قال الحافظ ابنُ حجر: «أبو الجهيم بن الحارث بن الصِّمَّة بن عمرو ...، وقيل في نَسَبه غيرُ ذلك، فقيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه الحارث بن الصِّمَّة، ورجَّحه ابنُ أبي حاتم[٦]، ثم تَرجَمَه ابنُ أبي حاتم أيضاً: عبد الله بن جُهيم أبو جُهيم[٧]، جعله اثنين، وقال ابنُ منده: «أبو جُهَيم بن

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٧٧ ط السعادة، و٦ : ٤٧٩ ط البجاوي.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٧٩ رقم (٢٨٤٠).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٧ ط السعادة، و٧ : ٥ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٦.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٣٨ ـ ٣٩، وقد نقد الحافظ ابن حجر القصة المذكورة نقداً جيِّداً في «الإصابة» [٢ : ٢٥٩ ط السعادة، و٣ : ٦٠٢ ط البجاوي]، فليُراجَع، والكلام هنا في تسمية أبي أثيلة على فرض صحة القصة.

(٦) ابن أبي حاتم لم يُرجِّح شيئاً، وإنما نقل الاختلاف في اسمه، ثم نقل ن أبيه أنه ابن الحارث بن الصمة، ونصُّ عبارته كما في «الجرح والتعديل» ٩ : ٣٥٥ : «أبو جهيم الأنصاري: له صحبة، يقال إنه ابن الحارث بن الصمة، ويقال إنه الحارث بن الصمة، ...، سمعت أبي يقول: أبو جهيم هو ابن الحارث بن الصِّمَّة».

(٧) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٥ : ٢١ .

الحارث، ويقال: عبد الله بن جُهيم بن الحارث بن الصِّمَّة»، فجعل الحارثَ بنَ الصِّمَّة جدَّه، وما أظنُّه إلا وَهَماً، **وتَبِعَه ابنُ الأثير**، ونَسَبَه إلى «الاستيعاب» أيضاً»[١].

قلت: ترجم ابنُ الأثير عبد الله بن جُهيم بن الحارث بن الصِّمَّة في حرف العين، فتابَعَ ابنَ منده في نَسَبه، لكنه في الكنى ذكر أبا الـجُهَيم في ترجمتين، فقال في الأولى: «أبو الـجُهيم ـ وقيل أبو الـجَهْم ـ بن الحارث بن الصِّمَّة، كان أبوه من كبار الصحابة، وقد نُسِبَ في ترجمته، وهو أنصاريٌّ من بني مالك بن النَّجَّار» ثم ذكر له حديثَ التيمُّم من رواية عمير مولى ابن عباس عنه[٢]، ثم قال: «قاله أبو عمر وقال: لا أعلم روى عنه غير عمير مولى ابن عباس[٣]. وقال ابنُ منده وأبو نعيم[٤]: أبو الـجَهْم ـ وقيل أبو جُهَيم ـ بن الحارث بن الصمة الأنصاري، روى عنه عمير وبُسْر بن سعيد الـحضرمي، قال مسلم: اسمه عبد الله بن جُهيم ...، والكلامُ عليه يَرِدُ في الترجمة التي بعده»[٥].

وقال في الثانية: «أبو جُهيم عبد الله بن جُهيم الأنصاري» ثم ذكر له حديثَ الـمرور بين يدي الـمُصلِّي من رواية بُسْر عنه[٦]، ثم قال: «قلت: جعل ابنُ منده وأبو نعيم هذا والذي قبله واحداً، قالا: اسمُ أبي جُهيم بن الحارث بن الصمة: عبد الله بن جُهيم، ورويا ذلك عن مسلم بن الحجَّاج، ورويا عنه حديثَ التيمُّم وحديثَ الـمرور بين يدي الـمُصلِّي على ما ذكرناه في الترجمة الأولى عن عمير وعن بُسر عن أبي جُهيم. وجعلهما أبو عمر اثنين، وقال: روى عن أبي جُهيم بن الحارث عميرُ حديثَ التيمم، وروى عن عبد الله بن جهيم بسرُ بنُ سعيد حديثَ الـمرور بني يدي الـمُصلِّي[٧]. والذي أظنُّه أن الحقَّ مع أبي عمر، لأن الجميع نسبوه فقالوا: أبو جهيم بن الحارث بن

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٦ ط البجاوي، و٧ : ٣٧ ط البجاوي.

(٢) وقد أخرجه البخاري في كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر، برقم (٣٣٧)، وعلَّقه مسلم في كتاب الحيض، باب التيمم، برقم (٣٦٩)، ووقع في مسلم: «أبو الجهم»، وجزم الإمام النووي في «شرح مسلم» ٤ : ٦٤ بأنه غلط.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٨٧ رقم (٢٨٦٨).

(٤) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٤٤٦.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ :٥٩ ـ ٦٠.

(٦) وقد أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، برقم (٥١٠)، ومسلم في كتاب الصلاة، برقم (٥٠٧).

(٧) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٨٧ رقم (٢٨٦٧) و(٢٨٦٨).

الصِّمَّة. وقد ذكروا كلُّهم نَسَبَه في ترجمة أبيه الحارث إلى مالك بن النَّجّار، ونَسَبَه ابنُ حبيب وابنُ الكلبي فقالا: الحارث بن الصِّمَّة بن عمرو بن عتيك بن عمرو بن مبذول بن مالك بن النَّجَّار، فليس في سياق نسبه جُهيم، ثم إن أبا عمر قد نَسَبَ أباه الحارث مثلَهما إلى مالك بن النَّجَّار، فقد عَرَفَ نَسَبَه، وقال في هذا: لا أعرف نَسَبَه، فكلُّ الذي ذكرتُ يدل على أنهما اثنان، والله أعلم. ويُمكِنُ أن يكون قد اختلف العلماءُ في أبيه فمنهم من قال: الحارث، ومنهم من قال: جُهيم، وقولُ مسلم في اسمه حجَّةٌ لهما وعليه عوَّلا»[١].

فكأنَّ الحافظ ابنَ حجر اقتَصَرَ على مراجعة ترجمته عند ابن الأثير في حرف العين، فجزم بأن ابنَ الأثير تابَعَ ابنَ منده، والتفرقةُ بينهما التي ذكرها ابنُ الأثير لها وجهٌ قويٌّ. والله أعلم.

١٤ـ أبو علكثة بن عبيد الأزدي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره ابنُ منده مختصراً فقال: «أخو أبي راشد، له ذكرٌ في حديث أخيه» وقال أبو نعيم: «صحَّفه ابنُ منده، وإنما هو أبو عبيدة، واسمه قيُّوم، فسمَّاه رسولُ الله ^ عبد القيُّوم، وكنَّاه أبا عبيدة»، **وأقرَّ ابنُ الأثير**[٢] **أبا نعيم على ذلك** فشاركه في الوَهَم، والصوابُ مع ابن منده، فعبد القيُّوم مولى أبي راشد لا أخوه، وأبو علكثة أخوه كما قال ابنُ منده»[٣].

قلت: ويُستغرب من ابن الأثير أنه ترجم أبا عبيدة عبد القيُّوم، ونصَّ على أنه مولى أبي راشد[٤]، ولم يتنبَّه هنا إلى ذلك.

١٥ـ مُلَيكة[٥] الأنصارية:

قال الحافظ ابنُ حجر: «جرى ذِكرُها في «الصحيحين» من رواية مالك، عن إسحاق بن عبد الله

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٦٠ ـ ٦١.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٢٤.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٣٨ ط السعادة، و٧ : ٢٨٤ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٤٠٤.

(٥) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» ٥ : ١٦٢ : «بضم الميم وفتح اللام، وهذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من الطوائف، وحكى عياض عن الأصيلي أنها بفتح الميم وكسر اللام، وهذا غريب ضعيف مردود».

ابن أبي طلحة، عن أنس: أن جدَّته مُلَيكة دعت رسولَ الله ^ إلى طعام صَنَعَتْه ... الحديث، وفيه صلاة النبي ^ في بيتهم، قال أنس: فقمت أنا واليتيم من ورائه، والعجوز من ورائنا[١].

واختُلِفَ في الضمير في قوله: «جدته» فقيل: لأنس، وقيل: لإسحاق، وجزم أبو عمر بالثاني، **وقوّاه ابنُ الأثير**[٢]، فإن أنساً لم يكن في جدَّاته[٣] من قِبَلِ أبيه ولا أُمِّه مَن تسمى مُليكة. قلت (القائل ابن حجر): والنفيُ الذي ذكره مردودٌ، فقد ذكر العدويُّ في نسب الأنصار: أن اسمَ والدة أم سُلَيم مُليكة، ولفظُه: سُليم بن مِلْحان، وإخوته: زيد وحرام وعباد وأم سُليم وأم حِرام بنو مِلْحان، وأمُّهم: مُلَيكة بنت مالك بن عدي ابن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النَّجَّار، وظهر بذلك أن الضمير في قوله: «جدته» لأنس، وهي جدتُه أمُّ أمِّه، وبَطَلَ قولُ مَن جعل الضمير لإسحاق، وبنى عليه أن اسمَ أمِّ سُليم مُليكة[٤]»[٥].

قلت: وبالقول الأول ـ أعني كون الضمير لأنس، وهو ما رجَّحه الحافظ ـ جزم ابنُ سعد وابنُ منده وأبو نعيم وابن الحصار وأبو المحاسن الحسيني[٦]، قال الحافظ في «الفتح»: «وهو ظاهرُ السياق، ويُؤيِّده ما رويناه في «فوائد العراقيين» لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المُقدَّمي، عن عبيد الله بن عمر، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس قال: أرسلتني جدَّتي إلى النبيِّ ^ واسمُها مُلَيكة، فجاءنا، فحضرت الصلاةُ... الحديث»[٧].

---

(١) انظر: البخاري، كتاب الصلاة، برقم (٣٨٠) و(٨٦٠)، ومسلم، كتاب المساجد، برقم (٦٥٨).

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٦٩.

(٣) قوله: «جداته» تحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: خالاته، وقد نقله العلامة الزرقاني في «شرح الموطأ» ١ : ٤٣٧ كما أثبتُّه، وهو المناسب للسياق.

(٤) وجه هذا البناء أن عبد الله بن أبي طلحة هو أخو أنس بن مالك من أمِّه [انظر ترجمة عبد الله هذا في «أسد الغابة» ٣ : ١٨٠، و«الإصابة» ٥ : ١٥، و«تهذيب الكمال» ١٥ : ١٣٣، و«تهذيب التهذيب» ٥ : ٢٣٦]، أمُّهما أمُّ سُليم، فتكون أم سليم جدة إسحاق، فمن قال إن الضمير لإسحاق، قال: إن اسم أم سليم مليكة.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤١٠ ـ ٤١١ ط السعادة، و٨ : ١٢٤ ط البجاوي.

(٦) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥١٦ و٨ : ٤٢٤، وأما ابن منده وأبو نعيم فنقل ذلك عنهما ابن الأثير في «أسد الغابة» ٦ : ٢٦٩، وأما ابن الحصار فنقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١ : ٤٨٩، وأما الحسيني ففي «الإكمال» ص٦٢٦.

(٧) ابن حجر، «فتح الباري» ١ : ٤٨٩.

وبالثاني ـ أعني كون الضمير لإسحاق، وهو ما رجَّحه ابنُ الأثير ـ جزم ابنُ عبد البر والقاضي عياض والإمام النوويُّ[١]، ونقله الحافظ عن عبد الحق الإشبيلي[٢]، ومال إليه الحافظان المنذري والزيلعي، وقالا: «ويُؤيِّده أن في بعض طرق الحديث: أن أمَّ سُليم سألت رسول الله ^ أن يأتيها ...، أخرجه النسائي[٣] عن يحيى بن سعيد، عن إسحاق بن عبد الله، فذكره»[٤]. وقال الإمام البدر العيني: «ويُؤيِّده ما رواه أبو داود من طريق قتادة، عن أنس بن مالك: أن النبيَّ ^ كان يزورُ أمَّ سُلَيم، فتُدرِكه الصلاةُ أحياناً، فيُصلِّي على بساطٍ لنا، وهو حصيرٌ، نَنضَحُه بالماء»[٥].

قلت: ويُؤيِّدُه أيضاً ما رواه سفيانُ بنُ عُيينة، عن إسحاق، عن أنس قال: «صلَّيتُ أنا ويتيمٌ في بيتنا خلفَ النبيِّ ^ ، وأمي أمُّ سُليم خلفَنا»[٦]، قال الحافظ ابنُ حجر: «والقصَّةُ واحدةٌ، طوَّلها مالكٌ، واختصرها سفيانُ، ويحتمل تعدُّدها فلا تُخالِفُ ما تقدَّم، وكون مُليكة جدَّةَ أنس لا ينفي كونها جدَّةَ إسحاق»[٧].

وروى الدارقطنيُّ في «غرائب مالك» عن أنس قال: «صنعت مُليكةُ طعاماً لرسول الله ^ ، فأكل منه وأنا معه، ثم دعا بوَضوء فتوضَّأ، ثم قال لي: قم فتوضَّأ، ومُرِ العجوزَ فلتتوضَّأ، ومُرْ هذا اليتيم فليتوضَّأ فلأصلِّي لكم، قال: فعمدت إلى حصير ...»[٨]، قال الحافظ ابنُ حجر: إن هذه «الرواية ظاهرةٌ في أن مُليكة اسمُ أمِّ سُليم نفسها»[٩].

أما ما علَّل به الحافظُ قولَ ابن عبد البر وابن الأثير من «أن أنساً لم يكن في جدَّاته من قِبَلِ أبيه ولا أُمِّه مَن تسمى مُليكة» وتعقَّبه، فلم أره في كلام واحدٍ منهما، وإنما علَّل ابنُ الأثير ترجيحَه

---

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩٥٣ رقم (٣٥٢١)، و«التمهيد» ١ : ٢٦٤، والقاضي عياض، «إكمال المُعلِم» ٢ : ٦٣٥، والنووي، «شرح صحيح مسلم» ٥ : ١٦٢.

(٢) انظر: ابن حجر، «فتح الباري» ١ : ٤٨٩.

(٣) انظر: النسائي، «المجتبى» ٢ : ٥٦ (٧٣٧).

(٤) المنذري، «مختصر سنن أبي داود» ١ : ٣١٦، والزيلعي، «نصب الراية» ٢ : ٣٥.

(٥) العيني، «عمدة القاري» ٣ : ٣٣٧، والحديث المذكور في «سنن أبي داود» (٦٥٨).

(٦) أخرجه البخاري (٧٢٧) و(٨٧٤).

(٧) ابن حجر، «فتح الباري» ١ : ٤٨٩.

(٨) نقله الحافظ في «فتح الباري» ١ : ٤٩٠، وصرَّح أنه نقله بلفظه.

(٩) ابن حجر، «فتح الباري» ١ : ٤٨٩.

بقوله: «ولـم تكن لأنس جدَّةٌ من أبيه ولا من أمِّه مُسلِمة حتى يُـحمَل عليها»[١].

وما نقله الحافظ عن العدوي من أن اسم جدَّة أنس مُليكة، لا يُنافي ـ إن صحَّ ـ أن يكون اسمُ أمِّ سُليم مُليكة أيضاً، وإليه أشار البدرُ العينيُّ في قوله: «ولا تنافي بين كون مُليكة جدَّة أنس وبين كونها جدَّة إسحاق»[٢]، ولا يقوى أيضاً على معارضة الـمُؤيِّدات الـمذكورة التي تُرجِّح أن الـمراد جدَّة إسحاق لا جدَّة أنس. والله تعالى أعلم.

١٦ ـ أم حكيم بنت حزام:

قال ابنُ الأثير: «أُسِرَت يوم بدر، ثم أسلمت وبايعت رسولَ الله ^ ، قاله ابنُ حبيب»[٣].

فتعقَّبه الحافظُ بقوله: «كذا ذكر ابنُ الأثير، وقد تصحَّفت لفظة «بنت» من «بن»، وهي والدة حكيم بن حزام الصحابي الـمشهور، وسيأتي ذكر قصتها في الـمُبهَمـات إن شاء الله تعالى»[٤].

قلت: ولـم يُتِمَّ الحافظُ كتابَ «الإصابة» ولم يكتب في الـمُبهَمـات شيئاً[٥]، ولعله أراد أن يذكر ما أخرجه ابنُ أبي شيبة وأبو داود في «الـمراسيل»[٦] من طريق يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، عن أبي السَّفَر قال: نادى منادي رسول الله ^ يوم بدر: «مَن أسَرَ أمَّ حكيم بنت حزام فليُخَلِّ سبيلَها، فإنَّ رسولَ الله ^ قد أمَّنها» فأسَرَها رجلٌ من الأنصار وكَتَفَها[٧] بذُؤابتها، فلمَّا سمع منادي رسول الله ^ خلَّى سبيلَها. كذا وقع عندهما: «أم حكيم بنت حزام»، ورجالُه ثقاتٌ، وهو مُرسَلٌ، أبو السَّفَر ـ وهو سعيد بن يـحمد، ويقال: ابن أحمد ـ تابعي توفي سنة ١١٢ أو ١١٣ هـ .

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٦٩.

(٢) العيني، «عمدة القاري» ٣ : ٣٣٨، وسلف قريباً نَقلُ مثله عن الحافظ في «الفتح» ١ : ٤٨٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٣٢٢.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٤٤ ط السعادة، و٨ : ١٩٤ ط البجاوي.

(٥) كما سلف بيانُه في الفصل التمهيدي ص٢٧، وأضيف هنا ما قاله شيخنا العلامة الـمُحدِّث محمد عوَّامة حفظه الله في تعليقه على «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٨٦٦)، قال: ومعلوم أن قسم الـمبهمـات من «الإصابة» توفي الحـافظُ رحمه الله قبل كتابته، وقبل إتمامه تأليف «الإصابة».

(٦) ابن أبي شيبة في «الـمصنف» (٣٧٨٦٦)، وأبو داود في «الـمراسيل» ص٢٥٣ ـ ٢٥٤ رقم (٣٤٥).

(٧) أي: شدَّ يدها إلى خلف. قاله شيخنا العلامة محمد عوَّامة في تعليقه على «المصنف».

قلت: ولا أعلم ما هو مُستَنَدُ الحافظ في جزمه بأن اسمها مصحَّف عن «أم حكيم بن حزام»، مع أن الرواية جاءت «أم حكيم بنت حزام»، فهي على هذا أخت حكيم بن حزام لا أمه، ثم النَّظَرُ في سنِّ حكيم بن حزم يُرجِّح أن الصحبة لأخته لا لأمِّه، وذلك أنهم ذكروا أن حكيم بن حزام ولد قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة[١]، وأسلم عام الفتح، وتوفي في خلافة معاوية، واختُلف في وفاته ما بين سنة ٥٠ وسنة ٦٠هـ[٢]. وعاش ١٢٠ سنة تقريباً.

فعلى هذا يكون عمرُه يوم بدر ـ وقد شهدها مع المشركين ـ : ٦٨ سنة[٣]، فيكون عمرُ أمِّه يومها: ٧٨ سنة على أقلِّ تقدير، فيُستَبعَد جداً خروجُ مثلِها يومَ بدر، كما يُستَبعَد جداً ـ إن سُلِّم خروجها ـ أَسْرُ المسلمين لها وهي في هذه السنِّ، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) روى موسى بن عقبة ذلك عن أبي حبيبة مولى الزبير سمع حكيم بن حزام يقول ذلك، وهذا إسناد قوي، أبو حبيبة ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٩ : ٣٥٩ وذكر في الرواة عنه اثنين وسكت عنه، وقال العجلي ـ كما في «ترتيب ثقاته» للسبكي ٢ : ٣٩٤ (٢١١٧)، ونقله عنه ابن خلفون أيضاً كما في «تعجيل المنفعة» ٢ : ٤٣٢(١٢٤٨) ـ : أبو حبيبة مدني تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات» ٥ : ٥٩١، وهو جد موسى بن عقبة فيما ذكر ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٥ : ٣٠٠.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٢٢، وابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٤٩ ط السعادة، و٢ : ١١٢ ط البجاوي. والإشكال الذي ذكره ابن الأثير إنما هو في قولهم: عاش ستين سنة في الإسلام، وستين في الجاهلية، لا في ولادته قبل الفيل بثلاث عشرة سنة.

(٣) ١٣ سنة قبل عام الفيل، و٤٠ سنة من عام الفيل إلى البعثة، و١٣ سنة من البعثة إلى الهجرة، وسنتان بعد الهجرة.

المبحث الثالث: تعقباته في كنية الصحابي ونسبته[١]:

١ ـ جَعْدة بن هُبيرة الأشجعي:

ترجم ابنُ عبد البر جعدة بن هبيرة الأشجعي وجعدة بن هبيرة المخزومي[٢]، **فتعقَّبه ابنُ الأثير** بأنهما واحد، لأن حديثَهما واحدٌ ومَخرَجَه واحدٌ[٣].

وقد وافقه الحافظُ على ذلك، لكنه قال: «لكن لم أر عند من أخرجه أنه قال: الأشجعي»[٤].

قلت: ولم أر مَن قال: «المخزومي» أيضاً، وحديثُه: «خيرُ الناس قرني ...»، وقد أخرجه ابنُ أبي شيبة في «مصنفه» ـ ومن طريقه عبدُ بنُ حميد وابنُ أبي عاصم وابنُ قانع والطبراني والحاكم[٥] ـ عن عبد الله بن إدريس بن يزيد الأَوْدي، عن أبيه، عن جدِّه، عن جعدة بن هبيرة مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني[٦] أيضاً من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عن عبد الله بن إدريس، به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»[٧] من طريق داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، به.

وليس عند أحد منهم نسبتُه أشجعياً ولا مخزومياً، إلا أن الحاكم أخرجه في باب معرفة الصحابة من «المستدرك»، وترجم عليه بـ«ذكر مناقب جعدة بن هبيرة المخزومي رضي الله عنه»، وكذا ذكره الحاكم في ترجمة جعدة المخزومي من «تاريخ نيسابور» ـ كما في «تهذيب التهذيب»[٨] ـ .

وقال ابنُ أبي حاتم في «المراسيل»: «سمعت أبي يقول بعدما حدَّثنا بهذا الحديث في مسند

---

(١) أعني بالنسبة: النسبة إلى القبيلة، وإنما لم أقل: ونَسَبه، لئلا تنصرف إلى عمود النسب من الآباء والأجداد.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٢٣ و١٢٤ رقم (٣٣٤) و(٣٣٥).

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٣٩.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ط السعادة، و١ : ٤٨٣ ط البجاوي.

(٥) ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٧ : ٣٠٢ (٣٣٠٧٥)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» ص١٤٨ (٣٨٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢ : ٤٧ (٧٢٦) وفي «السنة» ٢ : ٦٢٩ (١٤٧٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» ١ : ١٥٤، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢ : ٢٨٥ (٢١٨٧)، والحاكم في «المستدرك» ٣ : ١٩١.

(٦) في «المعجم الكبير» ٢ : ٢٨٥ (٢١٨٨).

(٧) ٨ : ٣٤٧.

(٨) ابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٢ : ٧٠.

الوحدان: جعدة بن هبيرة تابعي، هو ابنُ أخت علي بن أبي طالب»[١]، يعني: الـمخزومي، فإن أمَّه أمُّ هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها.

وتعقَّبه الحافظ العلائيُّ في «جامع التحصيل» ـ وقد ترجم عليه بالأشجعي ـ : «وهذا وَهَمٌ ظاهرٌ، اشتَبَهَ عليه بالذي قبله ـ يعني الـمخزومي ـ ، وهما اثنان، وليس في صُحبة هذا الثاني خلافٌ، وإنما ذكرته للتنبيه عليه»[٢]، وأقرَّه الحافظ أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل»[٣]. وكان الحافظ الـمزيُّ قد سبقهما إلى توهيم أبي حاتم في ذلك[٤].

قلت: والصوابُ ما قال أبو حاتم، وتوهيمُ مَن وهَّمه في ذلك مبنيٌّ على كلام ابن عبد البر في التفرقة بينهما، ولم أر له دليلاً في ذلك، والحديثُ حديثُ الـمخزومي، فإنه وإن لم يُنسَب في هذا الحديث لكن لا يُعرف مَن اسمُه «جعدة بن هبيرة» غيرُه في تلك الطبقة. فتعقُّبُ الحافظ صحيحٌ.

تنبيه: ذكر الحافظ أنه «وقع في «مصنف ابن أبي شيبة»: «جعدة بن هبيرة بن أبي وهب» قال: «وهذا هو الـمخزومي»، قلت: ولم أر ذلك فيه ـ وقد حُقِّق تحقيقاً متقناً [٥] ـ ولا في الـمصادر التي خرَّجَته من طريقه.

٢ـ حُصين بن الـحُمام:

قال الحافظ ابنُ حجر: «وقال أبو عمر إنه أنصاري[٦]، **وأنكره ابنُ الأثير** وقال: هو مُرِّي[٧].

(١) ابن أبي حاتم، «الـمراسيل» ص٢٤.

(٢) العلائي، «جامع التحصيل» ص١٥٤.

(٣) العراقي، أحمد بن عبد الرحيم، «تحفة التحصيل» ص٥٠.

(٤) انظر: الـمزي، «تهذيب الكمال» ٤ : ٥٦٦.

(٥) قام شيخنا العلامة الـمحدِّث الـمحقِّق محمد عوامة الحلبي ثم الـمدني حفظه الله تعالى في خير بتحقيق «مصنف ابن أبي شيبة» عن أصول خطية بلغت في بعض الأجزاء عشر نسخ خطية، وتخريج أحاديثه الـمرفوعة وبيان حكمها والربط بينها، مع تفسير الغريب والتنبيه على بعض الفوائد، وطبع في بيروت في ٢٦ مجلداً مع الفهارس.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٦٣ رقم (٥١٦).

(٧) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٠٢.

قلت (القائل ابن حجر): لعلَّه حالَفَ الأنصار»[١].

قلت: نقل ذلك ابنُ الأثير عن ابن ماكولا، وقد نصَّ عليه ابنُ ماكولا في «الإكمال»[٢] وفي «تهذيب مستمر الأوهام»، وعبارتُه في الأخير: «الحصين بن الحمام ليس بأنصاري، اتفق على ذلك كافَّةُ الرواة، كذلك ذكره الآمديُّ والمَرْزُبانيُّ وأبو تمام حبيبُ بنُ قيس، وذكره في «الجمهرة»، وابنُ حبيب، ونسباه فقالا: هو حصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب بن حرام بن وائلة بن سهم بن مُرَّة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض»[٣].

والأصلُ في إطلاق القول بأنه أنصاري أن يُحمل على النَّسَب، فإنكارُ ابن الأثير على ابن عبد البر صحيحٌ، وقولُ الحافظ مُحتَملٌ على بُعدٍ فيه.

٣ـ حنظلة بن قيس:

قال ابنُ الأثير: «حنظلة بن قيس الأنصاري الظَّفَري، من بني حارثة بن ظَفَر، اختصم إلى النبي ^ ، ذكره ابنُ الدَّبَّاغ عن الدارقطني»[٤].

فتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر فقال: «قوله: «الأنصاري» وَهَمٌ، لتصريح جارية[٥] بأنه ابن عمِّه، وجاريةُ حنفيٌّ كما تقدَّم في ترجمته»[٦].

قلت: وجاريةُ اسمُه: جاريةُ بنُ ظَفَر اليمامي[٧]، فكأنه ذُكِرَ في ترجمة حنظلة بن قيس تعريفاً بحنظلة، ثم تصحَّف إلى: حارثة بن ظفر، فظُنَّ أن حنظلة من بني حارثة بن ظفر.

والظَّفَري في نسب الأنصار: نسبة إلى ظَفَر ـ وهو كعب ـ بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس[٨].

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ :٣٣٦ ط السعادة، و٢ : ٨٤ ط البجاوي.

(٢)ابن ماكولا، «الإكمال» ٢ : ٥٢٩.

(٣) ابن ماكولا، «تهذيب مستمر الأوهام» ١ : ١٨٦.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٤٥.

(٥) يعني جارية بن ظفر اليمامي الحنفي، وقد سلف ذكره في سياق الترجمة عند الحافظ.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٦١ ط السعادة، و٢ : ١٣٨ ط البجاوي.

(٧) انظر ترجمته في «أسد الغابة» ١ : ٣١٣، و«الإصابة» ١ : ٤٤٤.

(٨) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٤٢.

٤ـ صالح القُرَظي:

قال ابنُ الأثير: « سار من مصر إلى المدينة مع مارية القبطية»[١].

فتعقَّبه الحافظُ بقوله: «كذا ذكره ابنُ الأثير مختصراً، والصواب: القِبْطي. قلت (القائل ابن حجر): أخذه من ترجمة مارية من «المعرفة» لأبي نعيم[٢]، فإنه أخرج من طريق يعقوب بن محمد، عن مجاشع بن عمرو، عن الليث، عن الزُّهري، حدثني أنس: أن صالحاً القِبطيَّ خرج مع مارية ولم يُهدِه المُقَوقِس، وإنما كان اتبعها من قريتها، وكان رسولُ الله ^ أنزلها مَنزِلَ أبي أيوب. انتهى. ومجاشع ضعيف»[٣].

قلت: وهو تعقُّبٌ صحيحٌ كما هو ظاهر، لكن قوله: «ومجاشع ضعيف» فيه تقصير، فمجاشع ليس ضعيفاً فحسب، بل هو متهم بالكذب والوَضْع، نسأل الله السلامة[٤].

٥ـ عبد الله بن بُسْر المازني الحمصي:

قال ابنُ الأثير: «من مازن بن منصور بن عكرمة»، وقال في آخر ترجمته: «أخرجه الثلاثة ـ يعني ابنَ منده وأبا نعيم وابنَ عبد البر ـ إلا أنَّ ابنَ منده قال: عبد الله بن بُسر السُّلَمي المازني، وهذا لا يستقيم، فإن سُليماً أخو مازن، وليس لعبد الله حِلف في سُليم حتى يُنسَبَ إليهم بالحلف»[٥].

بينما **قال الحافظ ابن حجر:** «من مازن بن منصور أخو بني سُليم، وقيل: من مازن الأنصار، وهو قول ابن حِبَّان، وهو مقتضى صنيع ابن منده فإنه قال فيه: السُّلَمي المازني، وعاب ذلك ابنُ الأثير ولم يفهم مُرادَه، بل استبَعَدَ اجتماعَ النِّسبة لشخص إلى بني سُليم وإلى بني مازن، ولعلَّ ابنَ منده إنما ذكره بفتح السين نسبةً إلى بني سَلِمة من الأنصار، لكن يَرِدُ أيضاً أن بني مازن الأنصار ليسوا من بني سَلِمة»[٦].

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٣٨٨.

(٢) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ١٠٩.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٧٤ ط السعادة، و٣ : ٤٠٢ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن حجر، «لسان الميزان» (ت٦٣٠٦) تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وانظر مصادر ترجمته في حاشيته.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٨٥.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٢ :٢٨١ ـ ٢٨٢ ط السعادة، و٤ : ٢٣ ط البجاوي.

قلت: إنكارُ ابن الأثير على ابن منده نِسبَتَه سُلمياً صحيحٌ، فهو مازنيٌّ باتفاق، فإما أن يكون من بني مازن بن منصور، أو من مازن الأنصار:

فإن كان الأول: فمازن: هو ابن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيس عَيْلان، وسُليمٌ: أخوه[١]، فلا تجتمعُ النِّسبة إليهما معاً.

وإن كان الثاني: فمازنُ الأنصار: هو مازن بن النَّجَّار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج[٢]، والأنصار من الأَزْد، والأَزْدُ من ولد قَحْطان من العرب اليمانية، وقيس عَيْلان: هو ابنُ مُضَر بن نزار[٣]، ونزار من ولد عدنان، فلا تجتمع النِّسبة إليهما بحال.

وأما احتمالُ أن يكون السَّلَمي المازني، لأن كلاً من سَلِمة ومازن من الخزرج، فغيرُ صحيح، لأن سَلِمة: هو ابن سعد بن علي بن أسد بن ساردة بن تزيد بن جُشَم بن الخزرج[٤]، ومازن: هو ابن النَّجَّار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج، فلا يُمكنُ أن يُنسَبَ الرجلُ إلى مازن وسَلِمة معاً. وقد ردَّه الحافظُ نفسُه كما تراه في كلامه.

وقد ظهر لي وجهٌ في قول ابن منده، وهو أن يكون السالمي المازني، فقد قال ابن حبان: «عبد الله ابن بسر السلمي المازني: من بني مازن بن النجار، ثم من بني عوف بن مبذول بن عمرو»[٥]، وعوف هذا: هو ابن مبذول بن عمرو بن غَنْم بن مازن، ومن أولاده: سالم بن عوف، وسالمٌ بطنٌ كما قال ابنُ حزم، وكانت ديارُهم بين قُباء والمدينة[٦]. وهذا إنما يصحُّ على أن يكون من مازن الأنصار. والله أعلم.

٦ـ عبد الله بن حَوَالة:

قال ابن الأثير: «نسبه الهيثمُ بنُ عدي إلى الأَزْد، ونسبه الواقديُّ إلى بني عامر بن

(١) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٢) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٤٦ و٣٥٢.

(٣) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٢٤٣.

(٤) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٥٨.

(٥) ابن حبان، «الثقات» ٣ : ٢٣٢.

(٦) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٥٣.

لؤي[١]، والأولُ أشهرُ، ويُمكِنُ أن يكون أزدياً، وهو حليفٌ لبني عامر»[٢].

ونقله عنه الحافظ ابنُ حجر وقال متعقِّباً: «قلت: أنكر كونَه من الأزد ابنُ حبان وقال: إنما هو الأُردُنِّي، بالراء وبعد الدال نون ثقيلة، لكونه نزلها»[٣].

قلت: كلامُ ابن الأثير مستفادٌ من ابن عبد البر[٤]، ولفظُ ابن حبان: «عبد الله بن حَوَالة الأَزْدي، ومنهم مَن يقول: عبد الله بن حَوَالة الأُردُني، ومن قال ذلك فقد نسبه إلى الأردن مدينة بالشام، وكان يسكنُها»[٥]، وفرقٌ بين هذا وبين ما نقله الحافظُ هنا، وقد نقله بنحوه أيضاً في «تهذيب التهذيب» وقال: «كأن عنده أن الأزديَّ تصحيفٌ»[٦].

وقد وافق الهيثمَ بنَ عَدِيٍّ على نسبته أزدياً خليفةُ بنُ خياط وابنُ أبي حاتم والدولابيُّ وابنُ قانع ومحمدُ بنُ طاهر المقدسيُّ المعروفُ بابن القَيْسراني، ورجَّحه الحافظُ المزيُّ[٧]. بل نصَّ خليفةُ بنُ خياط وابنُ القيسراني على أنه من بني الأزد بن الغَوْث. ومثل هذا النصِّ لا يحتمل أن يكون مُصحَّفاً. ولا تنافي بين نسبته أزدياً وأردنياً.

٧ـ عمرو بن غَنْم بن مازن بن قيس بن أبي صعصعة الخزرجي:

قال ابنُ الأثير: «أورده جعفر ـ يعني المُستَغفِري ـ فيمن شهد بدراً، وذكره أيضاً فيمن نزل

---

(١) يعني عامر بن لؤي بن غالب بن فهر، وولد فهر هم قريش، وفهر من ولد إسماعيل، بخلاف الأزد فمن ولد قحطان. وانظر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص١٢ و١٦٦.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ١١٥

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣٠٠ ط السعادة، و٤ : ٦٧ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٣٩٤ رقم (١٣٥٣).

(٥) ابن حبان، «الثقات» ٤ : ٢٤٣، ونصَّ على سُكنى ابن حوالة الأردن ابن سعد في «الطبقات» ٧ : ٤١٤.

(٦) ابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٥ : ١٧٠.

(٧) انظر: خليفة بن خياط، «الطبقات» ص١١٥و٣٠٥، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٥ : ٢٨، والدولابي، «الكنى والأسماء» ١ : ٢٧٢، وابن قانع، «معجم الصحابة» ٢ : ٨٩، وابن القيسراني، «المؤتلف والمختلف» ص٢٧، والمزي، «تهذيب الكمال» ١٤ : ٤٤٠.

فيه قولُه تعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾[١]. أخرجه أبو موسى»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وهو وَهَمٌ ابتدأ به أبو موسى، وراجَ على ابن الأثير مع تحقُّقه بمعرفة النَّسَب، وقلَّده الذهبي[٣]، وبيانُ الوَهَم فيه أظهر فيما ساقه ابنُ إسحاق وغيرُه من أهل المغازي فقالوا: ومن بني عمرو بن غَنْم بن مازن: قيسُ بنُ أبي صعصعة بن زيد بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غَنْم[٤]، فكأنه انقَلَبَ على جعفر، فوقع في هذا الوَهَم الفاحش، فإنَّ عمرَو بنَ غَنْم بن مازن جدٌّ قبيلة كبيرة من الخزرج ثم من بني النَّجَّار»[٥].

قلت: وقد ترجموا قيس بن أبي صعصعة، ونصُّوا على أنه شهد بدراً، وذكروا له حديثاً غير هذا أيضاً[٦].

٨ـ قردة بن نُفَاثة السَّلولي:

قال ابنُ الأثير: «قردة بن نفاثة بن عمرو ... السَّلُولي، وهذه النِّسبة لولد مُرَّة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، ومُرَّة أخو عامر بن صعصعة، نُسِبَ ولد مُرَّة إلى أمهم سَلول بنت ذُهل بن شيبان بن ثعلبة»، وقال في آخر ترجمته: «أخرجه أبو عمر وأبو موسى، وقال أبو موسى: كذا أورده أبو الفتح الأزدي وابنُ شاهين، وهو تصحيفٌ، وإنما هو فَرْوة بالفاء، وقد تقدَّم ذِكرُه»[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: «ذكره ابنُ السَّكَن وابنُ شاهين وأبو عمر في القاف، وكذلك أبو الفتح الأزديُّ وغيره، وبه جزم ابنُ الكلبي وابنُ سعد وأبو حاتم السِّجستاني والمَرْزُباني وغيرُهم، وذكره

---

(١) الآية ٩٢ من سورة التوبة.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٥٧.

(٣) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ١ : ٤١٥.

(٤) انظر: ابن هشام، «السيرة النبوية» ٢ : ٢٥٠.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٧٧ ط السعادة، و٥ : ٢٩٩ ط البجاوي، وزيدت كلمة «بن» بين مازن وقيس، وهي زيادة أفسدت المعنى.

(٦) انظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣ : ٥١٧، و«الاستيعاب» لابن عبد البر ص٦٠٨ رقم (٢٠٩٩)، و«أسد الغابة» لابن الأثير ٤ : ١٢٩، و«الإصابة» لابن حجر ٥ : ٤٧٩.

(٧) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٩٨ ـ ٩٩.

ابنُ منده في الفاء فقال: فَرْوة، والأول أقوى، وعكس ذلك أبو موسى فقال: «أورده أبو الفتح الأزدي وابنُ شاهين فذكراه في القاف وهو تصحيفٌ، وإنما هو فروة بالفاء والواو». قلت (القائل ابن حجر): فَرْوة الذي تقدَّم غيرُ هذا، ذاك جُذامي، وهذا سَلولي، فأنى يجتمعان، وقد عجبتُ من تقرير ابن الأثير كلام أبي موسى ـ مع تحقُّقه بمعرفة الأنساب ـ من أن فَرْوة الذي أشار إليه لم يلقَ النبيَّ ^ ، وإنما أسلم في حياته فقَتَلَتْه الرُّومُ من أجل ذلك، وقد تقدَّم ذلك في فروة بن عامر الجُذامي في القسم الثالث، فإن أحدَ ما قيل في اسم أبيه نفاثة كما تقدَّم في ترجمته واضحاً»[١].

قلت: وتوضيحُه أن قردةَ سَلوليٌّ من هوازن، وهوازن: هو ابن منصور بن عكرمة بن خَصَفة ابن قيس عَيْلان[٢]، وقيس عَيْلان من ولد عدنان[٣]، أما فروة فجُذامي كما نصَّ عليه مُتَرجِموه[٤]، وجُذام: من ولد سَبَأ[٥]، وسبأ من ولد قَحطان من العرب اليمانية[٦]، فلا تجتمع النِّسبة إليهما بحال[٧].

٩ـ كَرْدَم بن قيس الخُشَني:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره أبو علي ابن السَّكَن، وفرَّق بينه وبين كَرْدَم بن سفيان الثقفي، وكذا فرَّق بينهما أبو حاتم الرازي والطبراني ...، قال ابنُ منده: «أراهما واحداً ـ يعني ابن سفيان وابن قيس ـ لأن حديثَهما بلفظ واحد» كذا قال، والمغايرةُ أوضحُ ...» ثم ذكر الحافظُ أسبابَ ترجيح المغايرة وبيَّن اختلاف الحديثين.

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٣٠ ـ ٢٣١ ط السعادة، و٥: ٤٢٩ ط البجاوي.

(٢) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٢٦٤.

(٣) كما تقدم في ترجمة عبد الله بن بسر المازني.

(٤) منهم ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ١ : ٢٦٢ و٢٨١ و٣٥٥، وابن الأثير في «أسد الغابة» ٤ : ٥٦، وابن حجر في «الإصابة» ٥ : ٣٨٦.

(٥) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٤٢٠.

(٦) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٢٩.

(٧) هذا التعقُّب وجدتُه أقرب ما يكون لهذا المبحث فذكرتُه هنا، ويُمكن أن يُذكر أيضاً في المبحث الأول من هذا الفصل، وفي الفصل السادس.

وقد **تعقَّب ابنُ الأثير** ابنَ منده في قوله الـمذكور، فقال: «قولُ ابن منده: «وأراهما واحداً» ـ مع أنه جعل كَرِدَم بن سفيان الأول ثقفياً، وجعل هذا خُشَنياً ـ عجيبٌ، فلو جعلهما ثقفيَّين كما جعلهما أبو عمر لكان لقوله وجهٌ، فإن سفيان يشتبه بقيس ويتصحَّفُ منها، وإذا كان أبو عمر جعلهما اثنين مع أنه جعلهما ثقفيَّين، فبالأَولى أن يجعلهما اثنين مَن نسبهما إلى قبيلتين متباعدتين»(١).

ووافقه الحافظ ابنُ حجر على هذا التعقُّب، لكنه تعقَّبه في شيء منه، فقال: «وهو متَّجهٌ» يعني: تعقُّبُ ابنِ الأثير ابنَ منده متَّجهٌ، وقال: «وقد قوَّى ابنُ السَّكَن الـمُغايرةَ لاختلاف النَّسَبَين والسَّبَبَين، ولكن استبعادُ اجتماع الثقفي والـخُشَني غيرُ مُستَبعَد، لاحتمال أن يكون أحدُهما بالإضافة، والآخر بالـحِلف»(٢).

قلت: لكن النِّسبة إلى قبيلة بالـحِلف من غير تقييد به خلافُ الأصل، فلا تُحمَل عليه إلا بدليل، والنتيجةُ واحدةٌ على كلِّ حال، فلا نُطيل في هذه الترجمة.

١٠ ـ أبو سعيد بن وهب القُرَظي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**كذا ذكره ابن الأثير**، فوَهِمَ في الكنية، وإنما هو «أبو سعد» بسكون العين كما تقدَّم، وهو النَّضَري بفتح الضاد الـمعجمة، من بني النَّضير لا من بني قُرَيظة»(٣).

قلت: كذا قال الحافظ، مع أن ابن الأثير لم يذكره هكذا، فالذي في «أسد الغابة»: «أبو سعد بن وهب القرظي: نُسِبَ إلى قريظة، ويُقال له: النَّضيري أيضاً نسبة إلى النضير»(٤). وقد جاء ترتيبُ هذه الترجمة عنده بعد ترجمة أبي سعد بن أبي فضالة، وقبل ترجمة أبي السعدان، ثم بعد ترجمة أبي السعدان بدأت تراجم مَن كناهم: أبو سعيد، فيكون ابنُ الأثير قد ذكره «أبو سعد» لا «أبو سعيد» يقيناً.

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٦٥.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٩٠ ط السعادة، و٥ : ٥٧٩ ط البجاوي.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٩٩ ط السعادة، و٧ : ٢٠٠ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٤٥.

أما نسبتُه «القُرَظي» فلم يقتصر ابنُ الأثير عليها كما هو ظاهرُ كلام الحافظ، بل نبَّه إلى أنه يُقال في نسبته أيضاً «النَّضيري»، ومُستَنَدُ نسبته قُرَظياً ذكره ابنُ الأثير في الترجمة نفسها، وهو قولُ الواقدي: «نزل إلى النبيِّ ^ يوم قُرَيظة فأسلَمَ»، قال الحافظ في ترجمة أبي سعد بن وهب النَّضَري التي أحال عليها في ترجمة أبي سعيد بن وهب: «ووقع في كلام أبي عمر أنه نزل إلى النبيِّ ^ يوم قُرَيظة فأسلَمَ، وهو خطأ تعقَّبه الرُّشاطي[١]، فإنَّ قصَّة بني النَّضير مُتقدِّمةٌ على قصَّة بني قُرَيظة بمدَّة طويلة»[٢]. قلت: وذلك إنما وقع في كلام الواقدي، وأبو عمر ابن عبد البر صرَّح بنسبته إليه، بل قال ابنُ عبد البر: «والصحيحُ أن أبا سعد هذا من بني النَّضير».

والخلاصةُ أن ابن الأثير لم يَهِمْ في الكنية، ولا في النِّسبة، وكان يُمكِنُ الاستدراكُ عليه في النِّسبة ترجيحاً بين القولين لا توهيماً له.

١١ـ أبو نَجيح العبسي:

ذكر الحافظ ابنُ حجر أنه اختُلف في اسمه، ورجح أنه عمرو بن عبسة، وقال: «**واستشكل ابنُ الأثير** قولَه: «العبسي» لأن عمرو بن عَبسة سُلَمي، وصوَّب قولَ ابن منده أنه قيسي، لأن سُليماً من قيس، وهو كذلك، لكن يحتمل أنَّ الراوي نَسَبَه إلى والده عبسة»[٣].

قلت: لم أر ابنَ الأثير استشكل ذلك صراحةً، وكأن الحافظ فهم ذلك من فحوى كلامه، فنصُّ عبارة ابن الأثير: «أبو نجيح القيسي، وقيل: العبسي، ...، وما أقرَبَ أن يكون هذا هو عمرو بن عبسة، وهو أبو نجيح السُّلَمي، وهو القيسي، فإن سُليماً من قيس عَيْلان، فيقال: سُلَمي، ويقال: قيسي. والله أعلم. وهو أبو نجيح الذي في الترجمتين اللتين قبل هذه الترجمة، فإن حديث عمرو بن عبسة في النكاح مشهورٌ، وقد ذكرناه في عمرو بن عبسة أكثر من هذا»[٤]. وكان قد

---

(١) هو العلامة النسَّابة عبد الله بن علي الأندلسي، المولود سنة ٤٦٦، والمتوفى سنة ٥٤٢، رحمه الله تعالى، له كتاب «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار». انظر «الصلة» لابن بشكوال ١ : ٩٣، و«الأعلام» للزركلي ٤ : ١٠٥.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٨٧ ط السعادة، و٧ : ١٧٣ ط البجاوي.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٩٩ ـ ٢٠٠ ط السعادة، و٧ : ٤٢٠ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣١٢ ـ ٣١٣.

أفرَدَه قبله باسم «أبو نجيح السُّلَمي» ثم «أبو نجيح عمرو بن عبسة» ولم يتعرَّض فيهما لشيء من نسبته، وكذا لـم يتعرَّض لذلك في ترجمة عمرو بن عبسة من حرف العين[١].

وعلى أيِّ حال فابنُ الأثير وابنُ حجر متفقان في هذه الترجمة، والاحتمالُ الذي ذكره الحافظ، ذكره من باب الجمع والتوفيق بين الأقوال، وهو صحيحٌ لا اعتراضَ عليه. والله أعلم.

* * *

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٤٨ ـ ٧٤٩.

الفصل الثالث

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في بعض المعلومات المتعلقة بشخص الصحابي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعقباته في شهودِ الصحابي بعضَ غزوات النبي ^ أو ذِكرِه في بعض الأحداث في عهد النبي ^ .

المبحث الثاني: تعقباته في ذكر الصحابي في بعض الأحداث بعد النبي ^ .

المبحث الثالث: تعقباته في وفاة الصحابي.

المبحث الرابع: تعقباته في أمور أخرى متعلقة بشخص الصحابي كأسرته وحياته وسيرته.

الفصل الثالث

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثيـر

في بعض الـمعلومات الـمتعلقة بشخص الصحابي

الـمبحث الأول: تعقباته في شهودِ الصحابي بعضَ غزوات النبي ^ أو ذِكرِه فـي بـعـض الأحـداث في عهـد النبـي ^ :

١ ـ جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي:

روى ابنُ منده وأبو نعيم[١] من طريق يونس بن بُكيـر، عن عنبسة بن الأزهر، عن ابن الأسود النَّهْدي، عن أبيه قال: ركب رسولُ الله ^ إلى الغار فدَمِيَت إصبعُه فقال:

هل أنتِ إلا إصبَعٌ دَمِيتِ وفي سَبيلِ الله ما لَقِيتِ

قال أبو نعيم: صحيحُ هذا الحديث ما رواه الثوريُّ وشعبةُ وابنُ عيينة وأبو عوانة وإسرائيل والحسن وعلي ابنا صالح، عن الأسود بن قيس، عن جُندُب البجلي قال: «كنتُ مع النبيِّ ^ في الغار فدميت إصبعه ...» الحديث.

قال ابنُ الأثيـر: «وهذا أيضاً وَهَمٌ، فإن جندباً البجلي لـم يكن مع النبي ^ في الغار، ولا كان مسلماً ذلك الوقت، فلو لم يقل: «كنتُ مع النبي ^ » لكان الأمرُ أسهَلَ، إلا أن يكون أراد غاراً آخرَ فتُمكِن صُحبتُه، على أنه إذا أُطلِق لـم يُعرَف إلا الغارُ الذي اختفى فيه النبيُّ ^ لـمَّا هاجر»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر بإثر نقلِه كلامَ أبي نعيم: «وتعقَّبه ابنُ الأثير بأنَّ جُندُباً لـم يكن مع النبيِّ ^ في الغار، يعني الذي دخله لـمَّا هاجر إلى المدينة. قلت (القائل الحافظ): وصوابُ العبارة: «كنتُ مع النبيِّ ^ في غار» كذا ثبت في الطرق الصحيحة، وأراد غاراً من الغيران لا الغار الـمعهود»[٣].

قلت: الكلام عليه من وجوه:

---

(١) ابنُ منده كما في ترجمة الأسود بن أبي الأسود النهدي من «أسد الغابة» ١ : ٩٩، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١ : ٢٥٨.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٩٩.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤١ ط السعادة، و١ : ٦٨ ط البجاوي.

الأول: أن الحافظ لـم ينقل كلامَ ابن الأثيـر بتمـامه، بل هذا الذي اختاره الحافظُ في تصويب العبارة أشار إليه ابن الأثير كما هو مُلاحَظٌ في كلامه. فكان الأَولى بالحافظ رحمه الله أن ينقل كلامَ ابن الأثير بتمامه، ثم يُؤيِّد الاحتمالَ الذي ذكره بأنه هو الذي ثبت في الطرق الصحيحة ـ على حدِّ قوله ـ .

الثاني: أن الحديث رواه الأسود بن قيس عن جندب البجلي، ورواه عن الأسود جماعةٌ، واختلفوا عليه في لفظه:

ـ فرواه عنه سفيانُ بنُ عيينة بلفظ: «كنا مع النبي ^ في غار»[١].

ـ ورواه عنه أبو عَوَانة الوَضَّاح اليَشْكُري بلفظ: «كان النبي ^ في بعض المشاهد فدَمِيَت...»[٢].

ـ ورواه عنه سفيانُ الثوري وشعبةُ وعليُّ بنُ صالح بن حَيّ وأخوه الحسنُ بنُ صالح بألفاظ متقاربة ليس فيها ذكر الغار ولا الـمشاهد، مثل: «بينما رسولُ الله ^ يمشي إذ أصابه حجرٌ ...»[٣]، وفي بعض الروايات عن شعبة أن ذلك كان حين خرج النبي ^ إلى الصلاة[٤]. وهو مُشعِرٌ بأن ذلك كان في الـمدينة.

ـ ورواه عنه إسرائيلُ بنُ يونس السَّبيعي بلفظ: «لـمَّا انطلق أبو بكر مع رسول الله ^ إلى الغار قال: لا تَدخُلْ يا رسولَ الله حتى أستَبرِئَه، فدخل أبو بكر الغارَ، فأصاب يدَه شيءٌ، فجعل يمسحُ الدَّمَ عن إصبعه ويقول: ...»[٥]، فهو على هذه الرواية مُرسَلُ صحابي، لأن جندباً لـم يـحضر ذلك،

---

(١) أخرجه الحميدي (٧٧٦)، وابن أبي شيبة ٨ : ٧١٦، ومسلم (١٧٦٩) (١١٣)، والترمذي في «الجامع» (٣٣٤٥)، وفي «الشمائل» (٢٤٤)، وهناد في «الزهد» (٣٩٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٣٠)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (١٨٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧٠٥)، والبيهقي ٧ : ٤٣ ــ ٤٤، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ٤ : ٢٧١.

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٠٢)، ومسلم (١٧٩٦) (١١٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٤٥٦)، وأبو يعلى (١٥٣٣)، وابن حبان (٦٥٧٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧٠٨).

(٣) رواية سفيان الثوري أخرجها وكيع في «الزهد»(١٠١)، وأحمد ٤ : ٣١٣، والبخاري (٦١٤٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٩٣)، والطبراني (١٧٠٣)، ورواية شعبة أخرجها أحمد (٦٩٠٧)، والطبراني (١٧٠٤)، والروياني (٩٥٤)، ورواية الحسن بن صالح ورواية علي بن صالح أخرجها الطبراني (١٧٠٦) و(١٧٠٧).

(٤) كذا رواه عن شعبة الطيالسي في «مسنده» (٩٣٧)، وأبو قتيبة سَلْم بن قتيبة عند أبي عوانة (٦٩٠٧).

(٥) أخرجه محمد بن عاصم الثقفي في «جزئه» (١٩) ـ ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٩ : ٥٢٨ ـ والبيهقي في «دلائل النبوة» ٢ : ٤٨٠.

وفيها أن الذي دَمِيَت إصبعه أبو بكر رضي الله عنه لا النبي ^ ، لكن رواية الجماعة أقوى.

والخلاصةُ أن جندباً حضر القصَّة، سواء كانت في بعض المشاهد أم في المدينة، وجَزْمُ الحافظ بأن الصحيح من الروايات رواية «في غار» ليس بجيِّد، لأنها رواية ابن عُيينة وحده، وقد تحاماها البخاري، أما مسلم فأخرجها ولكنه أخَّرها عن رواية أبي عوانة، ولعلَّ ذلك إشارة منه إلى تعليلها.

٢ـ الحارث بن سُوَيد بن الصامت الأنصاري:

قال ابنُ الأثير: «لا خلافَ بين أهل الأثر أن هذا قَتَلَه النبيُّ ^ بالمُجذَّر بن ذِياد[١]، لأنه قتل المُجذَّرَ يومَ أُحُد غِيلةً[٢]»[٣].

ونقله الحافظُ ابنُ حجر وقال: «وفي جَزْمه بذلك نظرٌ، لأن العدويَّ وابنَ الكلبي والقاسمَ بنَ سلَّام جزموا بأن القصَّة إنما وقعت لأخيه الجلاس، لكن المشهور أنها للحارث»[٤].

قلت: فالحافظ يتعقَّب قولَ ابن الأثير: «لا خلاف» بأن في ذلك خلافاً، وأثبَتَ ذلك، وهذا صحيحٌ، لكن في ذِكرِه العدويَّ ممَّن جزم بأن القصَّة وقعت للجلاس عندي وقفة، فقد قال الحافظ نفسُه في ترجمة الجلاس: «وحكى العدوي أن الجلاس هو الذي قتل المُجذَّرَ بأبيه سويد بن الصامت. قال: والصحيح أن الذي قتل المجذر هو الحارث بن سويد كما سيأتي»[٥]، فقوله: «قال...» إن كانت راجعة إلى العدوي ـ وهو الظاهر ـ لا يكون العدويُّ قد جزم بذلك، وإلا فهي زائدة أو مُحرَّفة عن «قلت»، والله أعلم.

---

(١) هكذا ضبطه الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» ٨ : ٥٥، وقال: «اسمه عبد الله، وذاك لقبُه، والمُجذَّر لغةً: القصير».

(٢) وذلك أن المُجذَّر قتل سويد بن الصامت ـ والد الحارث ـ في الجاهلية، ثم أسلم المُجذَّر والحارث، وشهدا أُحُداً، فلما بدأ القتال ضرب الحارثُ المجذَّرَ من الخلف غيلة، ولحق بمكة كافراً، ثم أتى مسلماً بعد الفتح، فقتله النبي ^ بالمُجذَّر. انظر «سيرة ابن هشام» ٣ : ٣٤ ـ ٣٥، وانظر ترجمةَ المُجذَّر بن ذياد في «أسد الغابة» ٤ : ٢٨٨، و«الإصابة» ٥ : ٧٧٠ ـ ٧٧١.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٩٧.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٨٠ ط السعادة، و١ : ٥٧٦ ط البجاوي.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٤١ ط السعادة، و١ : ٤٩٣ ط البجاوي.

٣ـ مُـرَّة بن سُـرَاقة الأنصاري:

قال ابنُ الأثيـر بعدما نقل عن ابن عبد البر أنه استشهد بحُنين: «لـم يذكر ابنُ إسحاق مُرَّةَ بنَ سُـراقة فيمن قتل بحُنين ولا بخيبر، وقد ذكر عروةَ بنَ مُرَّة بن سراقة، وقد ذكره أبو عمر في عروة»[١].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «ذكر أبو عمر أنه استُشهِدَ بحُنيـن[٢]، وتعقَّبه ابنُ الأثيـر بأن الذي ذكروا أنه شهد حنيناً عروة بن مرة. قلت (القائل ابن حجر): ولا مانع من الـجمع»[٣].

قلت: الكلام عليه من وجوه:

الأول: تبيَّـن من كلام ابن الأثيـر أن مُستَنَدَه الوحيدَ في توهيم ابن عبد البـر عدمُ ذكر ابن إسحاق له فيمَن قُتل بحُنين، وقولُه: «ولا بخيبر» احتـرازٌ عن أن يكون قتل بخيبـر، وتصحَّفت لفظة «خيبـر» إلى «حنيـن»، وحيثُ لم يذكره ابنُ إسحاق فيمن قتل بخيبر أيضاً جزم ابنُ الأثير بتوهيم ابن عبد البر.

الثاني: قولُ ابن الأثيـر: «وقد ذكر ـ يعني ابن إسحاق ـ عروةَ بنَ مُرَّة بن سراقة، وقد ذكره أبو عمر في عروة» ظاهره أنهما ذكرا أن عروة استشهد بحنين[٤]، وليس كذلك، وإنما ذكرا أن عروة استشهد بخيبر[٥]، ولم يتعقَّبه الحافظ في هذا فوقع أيضاً في خطأ سيأتي بيانه في الوجه التالي، وهو:

الثالث: قول الحافظ: «ولا مانع من الجمع» أي: لا مانع من أن يكون عروة بن مُرَّة وأبوه قُتلا جـميعاً بحنيـن، وقد بناه على أن ابن عبد البـر ذكر أن مُرَّة قُتل بحنين، وأن عروة بن مُرَّة قُتل بحنيـن أيضاً ـ على ما فهم من ظاهر عبارة ابن الأثيـر ـ، وقد بيَّنَّا أن ابن عبد البـر ذكر أن عروة قُتل بخيبـر، وأن مُرَّة قُتل بحنيـن، وقولُ ابن عبد البـر صوابٌ بلا شك، فقد قال ابنُ سعد في «الطبقات» في ترجـمة جُدَيِّ بن مرَّة بن سُـراقة: «قتل بخيبـر شهيداً، طعنه أحدهم بين ثدييه بالـحَرْبة فمـات، وقُتِلَ أبوه مُرَّة بن سُـراقة بحنيـن شهيداً مع رسول الله ^ »[٦].

فتبيَّـن أن قول ابن عبد البـر هو الصواب، وأن ابن الأثيـر لـم يُصِبْ في تعقُّبه، وأن الحافظ ابن

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٧٢.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٧٤ رقم (٢٣٥٧).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٠٢ ط السعادة، و٦ : ٧٨ ط البجاوي.

(٤) وهو ما فهمه منه الحافظ ابن حجر، فنقل عبارته «بأن الذي ذكروا أنه شهد حنيناً عروة بن مرة».

(٥) انظر: ابن هشام، «السيرة النبوية» ٣ : ٢٢٢، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٦٣ رقم (١٩٠٧).

(٦) ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٤ : ٣٧٧.

حجر أصاب في تعقُّب ابن الأثير في الجملة، وإن أخطأ في التفصيل.

* **تنبيهان:**

الأول: عبارة ابن سعد الـمذكورة نقلها الحافظ ابنُ حجر في ترجمة جُدَيّ من «الإصابة» كما يلي: «قال ابنُ سعد: استُشهِدَ هو وأبوه بخيبر»[١]، بينما هي في الـمطبوع من «الطبقات»: «قتل بخيبر شهيداً، ...، وقتل أبوه مُرَّة بن سُراقة بحنين شهيداً مع رسول الله ^ »، فكأن قوله: «بحنين» تصحَّف في نسخة الحافظ ابن حجر إلى «خيبر»، وإنما قلتُ بأن «حنيناً» تصحَّفت عند الحافظ إلى «خيبر»، ولـم أقل إن الصواب «خيبر» وتصحَّفت عندنا في النسخ الـمطبوعة إلى «حنين» لأمرين: الأول: أن ابن عبد البر ذكر أن عروة قتل بخيبر، وأن مُرَّة قتل بحنين، وهذا يؤيِّد ما في النسخ المطبوعة من «الطبقات». والثاني: أن قول ابن سعد: «شهيداً مع رسول الله ^ » يؤيِّد أن مراده حنين، لأنه حصل فيها فرار، فحَسُن التنبيه إلى كونه قُتِلَ مع رسول الله ^ لا فاراً مدبراً. والله تعالى أعلم.

الثاني: جُدَيّ بن عروة ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة»، ونقل كلام ابن سعد في أنه قتل بخيبر طعناً بحَرْبة بين ثدييه[٢]، ولم يذكره ابنُ عبد البر ولا ابنُ الأثير، وقد ذكر ابنُ عبد البر ذلك في ترجمة عدي بن مرة، وتابعه ابنُ الأثير وابنُ حجر أيضاً[٣]، فتكررت الترجمة عند الحافظ ولم يُنبِّه إلى ذلك، والذي يظهر أنهما واحد، لكن لـم يظهر لي الصواب في اسمه: جُدَيّ أو عُدي، فليُحرَّر.

٤ـ أم حبيبة بنت أبي سفيان:

قال ابنُ الأثير: «وقد قيل: إن رسول الله ^ تزوَّجها وهي بالـمدينة. روى مسلمُ بنُ الحجَّاج في «صحيحه»: أن أبا سفيان طلب من النبيِّ ^ أن يتزوَّجها فأجابه إلى ذلك[٤]. وهذا مما يُعَدُّ من

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٢٩ ط السعادة، و١ : ٤٦٩ ط البجاوي.

(٢) الـمرجع السابق.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٧٧ رقم (١٩٧١)، وابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥١٤، وابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٧١ ط السعادة، و٤ : ٤٧٨ ط البجاوي.

(٤) ولفظه عند مسلم في «الصحيح» ٤ : ١٩٤٥ (٢٥٠١): «عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ^ : يا نبيَّ الله، ثلاثٌ أَعطِنِيهُنَّ، قال: نعم، قال: عندي أحسن العرب وأجمله: أم حبيبة بنت أبي سفيان أُزوِّجكها، قال: نعم، قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم، قال: وتُؤمِّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم».

أوهام مسلم، لأن رسول الله ^ كان قد تزوَّجها وهي بالحبشة قبل إسلام أبي سفيان، لـم يـختلف أهلُ السِّيَـر في ذلك»[١].

فتعقَّب الحافظُ ابنُ حجر قولَه: «لـم يـختلف أهل السِّيَـر في ذلك» فقال: «وعلى ذلك ـ يعني: تـجديد العقد في الـمدينة ـ يُـحمل قولُ مَن قال: إن النبيَّ ^ إنمـا تزوَّجها بعد أن قدمت الـمدينة، رُوي ذلك عن قتادة، ...، وكذا حكي عن عُقيل عن الزهري، وفيما ذُكر عن قتادة ردٌّ على دعوى ابن حزم الإجماع على أن النبيَّ ^ إنمـا تزوَّجَ أمَّ حبيبة وهي بالـحبشة، وقد تبعه على ذلك جماعةٌ آخرُهم أبو الحسن ابنُ الأثيـر»[٢].

وتعقَّبَ توهيمَ حديث مسلم فقال: «وفي جزمه بكونه وهماً نظرٌ، فقد أجاب بعضُ الأئمة باحتمـال أن يكون أبو سفيان أراد تـجديدَ العقد، نعم لا خلافَ أنه ^ دخل على أمِّ حبيبة قبل إسلام أبي سفيان»[٣].

قلت: أما **التعقُّب الأول** فقد ادَّعى الإجماع على ذلك أيضاً الحافظ البيهقي، فقال: «وهذا الحديث في قصَّة أمِّ حبيبة رضي الله عنها قد أجـمَعَ أهلُ الـمغاري على خلافه، فإنـهم لـم يـختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنمـا رجعوا زمن خيبـر، فتزويجُ أم حبيبة كان قبله، وإسلامُ أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح، أي: فتح مكة، بعد نكاحها بسنتيـن أو ثلاث، فكيف يصحُّ أن يكون تزويـجها بمسألته»[٤].

وادَّعاه أيضاً الإمامُ ابنُ الجوزي، فقال: «وإنمـا قلنا إن هذا وَهَمٌ، لأن أهل التاريخ أجـمعوا على أن أم حبيبة كانت تـحت عبيد الله بن جحش وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمـان إلى أرض الـحبشة، ثم تنصَّـر وثبتت أمُّ حبيبة على دينها، فبعث رسولُ الله ^ إلى النجاشي يـخطبها عليه، فزوَّجه إياها وأصدَقَها عن رسول الله ^ أربعةَ آلاف درهم، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الـهُدْنة فدخل عليها، فنحَّت بساطَ رسول الله ^ حتى لا يـجلس عليه، ولا خلافَ

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١١٦.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٠٦ ط السعادة، و٧ : ٦٥٣ ط البجاوي.

(٣) المرجع السابق.

(٤) البيهقي، «السنن الكبرى» ٧ : ٤٠.

أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا يُعرَف أن رسول الله ^ أمَّر أبا سفيان»[١].

قلت: وقتادة إن أراد تجديد العقد ـ كما قال الحافظ ـ فادعاءُ الإجماع على تزوُّجها وهي بالحبشة صحيحٌ، وإن أراد ابتداء العقد فيبقى الإجماع على تزوُّجها قبل إسلام أبي سفيان، ولذا قال القاضي عياض: «المعروف أن تزويج النبي ^ لها كان قبل الفتح، واختُلِفَ أين كان، فقيل: بالمدينة، وهو الأكثر»[٢]، وقال القرطبي: «ظاهرُ هذا الحديث أن أبا سفيان أنكَحَ ابنتَه النبيَّ ^ بعد إسلامه، وهو مخالفٌ للمعلوم عند أهل التواريخ والأخبار، فإنهم متفقون على أن النبيَّ ^ تزوَّج بأم حبيبة بنت أبي سفيان قبل الفتح وقبل إسلام أبيها، ...، ثم إن الأكثرَ من الروايات والأصحَّ منها أن النبيَّ ^ تزوَّجَ أم حبيبة وهي بأرض الحبشة ...» وذكر عدَّة روايات في ذلك، ثم قال: «فقد ظهر أنه لا خِلافَ بين أهل النقل أن تزويج النبي ^ لها مُتقدِّمٌ على إسلام أبيها وعلى يوم الفتح»[٣].

وأما **التعقُّب الثاني** فالحديثُ معدودٌ من الأحاديث المُشكِلة، قال ابنُ القيِّم في «حاشيته» على «مختصر السنن» للمنذري: «قد ردَّ هذا الحديثَ جماعةٌ من الحفاظ وعدُّوه من الأغلاط في كتاب مسلم» ثم قال إنه غلط[٤]، وقال القرطبي بإثر كلامه الذي نقلتُه آنفاً: «فإذا ثبت هذا تعيَّن أن يكون طلبُ أبي سفيان تزويجَ أم حبيبة للنبي ^ بعد إسلامه خطأً ووَهَماً»[٥]، وقال القاضي عياض عن هذا الحديث إنه «غريب جداً عند أهل الخبر»[٦]، وقال الإمام النووي: «اعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال»[٧]. وقال الذهبي: «ما صحّ»[٨]. وبالغ ابنُ حزم فادَّعى وضعَه، واتهم به راويه عكرمة بن عمار، وقد ردَّ عليه الإمامُ ابنُ الصلاح بتوثيق عكرمة وأن أحداً لم يتهمه.

---

(١) نقله عن ابن الجوزي: ابنُ القيم في «حاشية السنن» ٦ : ٧٥ ـ ٧٦ وذكر أنه قاله في كتاب «الكشف» له.

(٢) القاضي عياض، «إكمال المعلم» ٧ : ٥٤٦. ونقله عنه النووي في «شرح مسلم» ١٦ : ٦٣ بلفظ: «فقيل: بالمدينة بعد قدومها من الحبشة، وقال الجمهور: بأرض الحبشة»، ولعله أصح مما في المطبوع من «الإكمال».

(٣) القرطبي، «المُفهِم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم» ٦ : ٤٥٥.

(٤) ابن القيم، «حاشية مختصر سنن أبي داود» ٦ : ٧٦.

(٥) القرطبي، «المُفهِم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم» ٦ : ٤٥٥.

(٦) القاضي عياض، «إكمال المُعلِم بفوائد مسلم» ٧ : ٥٤٦.

(٧) النووي، «شرح صحيح مسلم» ١٦ : ٦٣.

(٨) الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٢ : ٢٢٢.

وقد أُجيبَ عن الإشكال في الحديث بإجوبة، وهي:

١ـ أنه أراد تجديد العقد، قال الحافظُ ابنُ الصلاح: «وما توهَّمه ابنُ حزم من منافاة هذا الحديث لتقدُّم زواجها غلطٌ منه وغفلةٌ، لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطييباً لقلبه، لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونَسَبه أنْ تزوَّج بنته بغير رضاه، أو أنه ظنَّ أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد، وقد خفي أوضحُ من هذا على أكبر مرتبةً من أبي سفيان ممن كَثُرَ علمُه وطالت صحبتُه»[١]، وتعقَّبه الإمام النووي فقال: «وليس في الحديث أن النبي ^ جدَّد العقد، ولا قال لأبي سفيان أنه يحتاج إلى تجديده، فلعله ^ أراد بقوله: «نعم» أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقته عقد»[٢]، وقال الحافظ عبد القادر القرشي عن هذا الجواب: إنه من الأجوبة غير الطائلة التي تُذكَر على سبيل التجوُّه[٣].

٢ـ أنه ظنَّ أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام، فسأل رسولَ الله ^ أن يزوِّجه إياها نكاحاً تاماً، فسلّم له النبي ^ حاله وطيَّب قلبه بإجابته.

٣ـ أنه ظن أن التخيير[٤] كان طلاقاً، فسأل رجعتها وابتداء النكاح عليها.

٤ـ أنه استشعر كراهة النبي ^ لها، وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه.

٥ـ أنه يحتمل أن يكون وقع طلاق، فسأل تجديد النكاح.

٦ـ أنه سأله أن يزوِّجه ابنته الأخرى (عزَّة) وهي أختها، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة حتى سألت رسول الله ^ ذلك، وغلط الراوي في اسمها.

وقد ذكر هذه الأجوبة ابنُ القيِّم، وقال إنها «تأويلات فاسدة تكلَّفها قومٌ لتصحيح

---

(١) نقله عنه الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» ١٦ : ٦٣، ونقله القرطبي في «المُفهِم» ٦ : ٤٥٧ عن بعض مَن صحَّ عنده ذلك الحديثُ.

(٢) النووي، «شرح صحيح مسلم» ١٦ : ٦٣.

(٣) انظر: عبد القادر القرشي، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٤ : ٥٦٨ ـ ٥٦٩. والتجوُّه: تكلُّفُ الجاه وسَوقُه للإلزام به في غير موضع الإلزام وعند فقدان الدليل. قاله العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص١٨٦.

(٤) يعني التخيير المذكور في الآيتين ٢٨ و٢٩ من سورة الأحزاب.

الـحديث»، وقال أيضاً: إن «هذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الـحديث والعلم لا يرضون بأمثالـها، ولا يُصحِّحون أغلاطَ الرواة بمثل هذه الـخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة التي يكفي في العلم بفسادها تصوُّرُها وتأمُّلُ الـحديث»، قال: «وهذا التأويل الأخير وإن كان في الظاهر أقلَّ فساداً فهو أكذبُها وأبطلُها، وصريحُ الـحديث يردُّه، فإنه قال: «أم حبيبة أزوِّجُكَها، قال: نعم» فلو كان الـمسؤول تزويج أختها لَـمَـا أنعَمَ له بذلك ^ ، فالـحديثُ غلطٌ لا ينبغي التردُّد فيه»[١].

٧ـ أن الـمسألة الأولى ـ تزويجه أم حبيبة ـ وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والـمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه. قال البيهقي: إن الحديث «لا يـحتمل ـ إن كان محفوظاً ـ إلا ذلك»[٢]، وقال الدكتور خليل ملا خاطر: «وفي هذا تعسُّفٌ وتكلُّفٌ، وفي لفظ الـحديث ما يردُّه»[٣].

٨ـ ما قاله الـمحبُّ الطبري من أنه يـحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك كله قبل إسلامه بمدَّة تتقدَّم على تاريخ النكاح، كالـمشترط في إسلامه. وقد ردَّه الدكتور خليل ملا خاطر بأنه «بعيد جداً، ولفظ الحديث يرد عليه: (كان الـمسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ...)»[٤].

هذا وقد اختار الدكتور خليل ملا خاطر الـجواب السادس، وأيَّده بأنه ثبت في «الصحيح» أن أم حبيبة سألت النبيَّ ^ أن يتزوَّج أختها[٥]، ونقل عن ابن كثير أن أبا سفيان أراد أن يُزوِّج النبي ^ أخت أم حبيبة، واستعان على ذلك بأختها أم حبيبة، وإنما وَهِمَ الراوي في تسميته أم حبيبة[٦].

ثم ذكر الدكتور خليل أن القول بوَهَم الراوي غير مسلَّم، لأن عزَّة بنت أبي سفيان تكنى أم حبيبة أيضاً[٧].

وعلى هذا الذي اختاره الدكتور خليل إشكالان:

---

(١) ابن القيم، «حاشية مختصر السنن» ٦ : ٧٦.

(٢) البيهقي، «السنن الكبرى» ٧ : ٤٠.

(٣) خليل ملا خاطر، «مكانة الصحيحين» ص٣٩٩.

(٤) خليل ملا خاطر، «مكانة الصحيحين» ص٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٥) انظر: البخاري، «الصحيح»، كتاب النكاح، برقم (٥١٠١)، ومسلم، «الصحيح»، الرضاع، برقم (١٤٤٩).

(٦) انظر: ابن كثير، «البداية والنهاية» ٤ : ١٤٥.

(٧) انظر: خليل ملا خاطر، «مكانة الصحيحين» ص٤٠٢.

الأول: أنه نقل القول بأن عزة بنت أبي سفيان تكنى أم حبيبة أيضاً، عن ابن القيم في «زاد المعاد»، والزرقاني في «شرح المواهب»، وبمثل هذين المصدرَين المُتأخِّرَين لا يثبت ذلك، خصوصاً أنهما قالا ذلك في معرض الدفاع عن الحديث، فهي دعوى تحتاج إلى إثبات، وإلا كان ذلك من الاحتجاج بالأمر المتنازع فيه لحلِّ النزاع.

الثاني: أنه ثبت في الحديث أن النبي ^ أجابه إلى ما سأل، ويُعارِضُه أن النبي ^ لم يتزوَّج أخت أم حبيبة، وكذا تأمير أبي سفيان لم يفعله النبي ^ ، ولذا قال ابنُ القيم عن هذا الجواب: «وهذا الجوابُ حَسَنٌ لولا قوله في الحديث: (فأعطاه رسولُ الله ^ ما سأل)»، ثم حاول ابنُ القيِّم الخروج من هذا الإشكال بأن هذه اللفظة وَهَمٌ من الراوي، وأنه أعطاه بعضَ ما سأل[١]، وأقرَّه الدكتور خليل ملا خاطر، وأجاب عن تأمير أبي سفيان بأنه «يُمكِنُ أن يُقال بأن الله تعالى لم يُمكِّن نبيَّه ^ من تولية أبي سفيان قيادة جيش، لأنه توفي ^ بعد فترة قصيرة، ومن المحتمل ـ إن طال به الزمان ـ أن يُولِّيَه قيادة جيش يقاتل على رأسه»[٢]، قلت: لكنه ^ مُسدَّدٌ بالوحي فيما يقول، فما كان ليقول: «نعم» ثم لا يفعل، أعني أنه كان يُلهَمُ أن لا يقول: «نعم» في الأمر الذي لن يقع.

هذا الذي ترجَّح لي في هذا الحديث، وقد أطلتُ الكلام فيه لأستوعب ما قيل في الدفاع عنه، حتى لا يكون اختياري للقول بوَهَم الراوي فيه جُزافاً، والله الموفِّق.

٥ـ رملة بنت شيبة بن ربيعة العبشمية:

قال ابنُ الأثير: «أسلمت قديماً وهاجرت إلى المدينة مع زوجها عثمان بن عفَّان. أخرجها أبو عمر[٣]، وعندي فيه نَظَر، فإن قوله: «هاجرت إلى المدينة مع زوجها عثمان» فإن عثمان هاجَرَ إلى الحبشة، ثم إلى المدينة ومعه زوجته رقيَّة بنت رسول الله ^ ، ثم بعدها تزوَّج أم كلثوم بنت رسول الله ^ ، فلو لم يقل: «هاجرت مع زوجها عثمان» لكان الصوابَ، فإنها هاجرت، ثم تزوَّجها عثمان»[٤].

---

(١) انظر: ابن القيم، «زاد المعاد» ١ : ١١٢.

(٢) خليل ملا خاطر، «مكانة الصحيحين» ص٤٠٦.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩٠٢ رقم (٣٣٠٦)، ولفظه: «هاجرت مع زوجها عثمان بن عفان».

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١١٧.

ونقله الحافظ ابنُ حجر وقال: «أظنُّ قولَه: «هاجرت مع زوجها عثمان» أي: إلى المدينة لا إلى الحبشة، فلعل عثمان تزوَّجها في عمرة القضيَّة، وهاجرت معه حينئذ، فأما قبل ذلك إلى الحبشة ثم إلى المدينة في أول الهجرة فلم تكن له زوجة إلا رقيَّة، فكأنه تزوَّجها بعد رقيَّة أو بعد أم كلثوم، ويحتمل أن يكون الصوابُ أنَّ زوجَها عثمانَ غيرُ ابنِ عفَّان، ولعله عثمان بن أبي العاص الثقفي بقرينة قولها: «بوَجٍّ»[١]، ووَجٌّ: هي الطائف، وعثمان بن أبي العاص من أهل الطائف بخلاف ابن عفَّان، ثم رأيتُ في «طبقات ابن سعد»[٢]: تزوَّجها عثمان بن عفَّان فولدت له عائشة وأم أبان وأم عمرو»[٣].

قلت: قولُه: «ثم رأيت في «طبقات ابن سعد» ...» استدراكٌ أورده لنفي ما ذكره من احتمال أن يكون المرادُ بعثمان غيرَ ابن عفان، فكلامُ ابن سعد يُثبِتُ أن الذي تزوَّجها هو سيدنا عثمان بن عفَّان رضي الله عنه. فلم يبقَ في كلام الحافظ إلا احتمال أن يكون عثمانُ تزوَّجها في عمرة القضيَّة، قلت: وهو محتمل، فإن السيِّدة رقيَّة رضي الله عنها ـ التي هاجرت مع زوجها عثمان إلى الحبشة ثم إلى المدينة ـ تُوفِّيَت في السنة الثانية من الهجرة أيام بدر، ثم تزوَّج سيِّدُنا عثمان رضي الله عنه السيِّدة أمَّ كلثوم رضي الله عنها في ربيع الأول من السنة الثالثة، وتُوفِّيَت عنده في شعبان من السنة التاسعة للهجرة[٤]، وعُمرة القضيَّة كانت سنة سبع، لكن يُشكِلُ عليه أنهم لم يذكروا أن عثمان بن عفَّان رضي الله عنه جمع بين بنت رسول الله ^ وامرأةٍ أخرى، خاصَّةً وأنه مما تتوافر الدواعي على نقله ـ لو وقع ـ لمشابهته ما وقع لسيِّدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه من ذلك[٥].

---

(١) سلف ذكر «وجّ» في ترجمتها من «الإصابة» في بيتين من الشعر لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان، وهي ابنة عمها، تعاتبها فيهما على إسلامها.

(٢) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ٢٣٩.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٠٧ ط السعادة، و٧ : ٦٥٤ ط البجاوي.

(٤) ذكر ذلك ابن سعد في «الطبقات» ٨ : ٣٨، ونقله عنه ابن الأثير في «أسد الغابة» ٦ : ٣٨٤، وابن حجر في «الإصابة» ٤ : ٤٨٩ ط السعادة، و٧ : ٦٤٨ ط البجاوي.

(٥) أعني ما أخرجه البخاري (٣١١٠)، ومسلم (٢٤٤٩) من حديث المسور بن مخرمة أن علياً خطب ابنةَ أبي جهل على فاطمة، وفيه قول النبي ^ : «وإني لست أُحرِّم حلالاً ولا أُحلُّ حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ^ وبنت عدوِّ الله أبداً»، ولا يُقال: إن رملة بنت شيبة تختلف عن بنت أبي جهل، لأننا نقول: نعم تختلف، لكن لو وقع جَمعُ عثمان بينهما لذكروه للدلالة على هذه التفرقة والاختلاف، والله أعلم.

لذلك أرى أن قول ابن الأثير أقربُ إلى الصواب، وأن التعبير بأنها «هاجرت مع زوجها عثمان» وَهَمٌ، وصوابُه: أنها هاجرت ثم تزوَّجها عثمان بعد السيِّدة أم كلثوم. والله أعلم.

* * *

المبحث الثاني: تعقباته في ذكر الصحابي في بعض الأحداث بعد النبي ^ :

١ـ حِبَّان بن بُحّ:

قال ابنُ الأثير: «وفد على النبي ^ ، وشهد فتح مصر»[(١)].

وتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «ذكر ابن الأثير أنه شهد فتح مصر، ولم أر ذلك في أصوله، وإنما قال ابن عبد البر[(٢)]: يُعَدُّ فيمَن نزل مصر»[(٣)].

قلت: رحم اللهُ الحافظ، لو تأنى قليلاً لظهر له مُستَنَدُ ابن الأثير، فقد قال ابنُ الأثير في ضبط اسم المُتَرجَم: «حِبَّان: بكسر الحاء، وقيل: بفتحها، والكسر أكثر وأصحُّ، وبالباء الموحَّدة والنون، وقيل: حَيَّان، بالياء تحتها نقطتان وآخره نون، **ويَرِدُ ذِكرُه**، ...، وَفَدَ على النبي ^ ، وشهد فتح مصر»[(٤)]، فأحال على ترجمة حيَّان، وقد قال في ترجمة حيَّان: «أخرجه الثلاثة[(٥)] في حَيَّان بالياء المثناة من تحت، قال أبو عمر فيه: «قال الدارقطني: حِبَّان بن بُحّ الصدائي بكسر الحاء». قلت (القائل ابن الأثير): وقال أبو نصر: حِبَّان بكسر الحاء: حِبَّان بن بُحّ الصدائي، وفد على النبي ^ وشهد فتح مصر»[(٦)]، فمُستَنَدُه في ذلك قول أبي نصر، وهو ابنُ ماكولا، وكلامُه هذا في «الإكمال»[(٧)].

هذا وقد جزم الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» مُتابِعاً الحسيني في «الإكمال»[(٨)] بأن حبان شهد فتح مصر.

* * *

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٣٧.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٧٧ رقم(٥٦١).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ط السعادة، و٢ : ١٢ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٣٧.

(٥) يعني ابن منده وأبا نعيم وابن عبد البر، كما صرَّح بذلك في مقدَّمته ١ : ١١.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٥٤.

(٧) انظر: ابن ماكولا، «الإكمال» ٢ : ٣٠٧.

(٨) انظر: ابن حجر، «تعجيل المنفعة» ١ : ٤٢٠ (١٧٤)، والحسيني، «الإكمال» ص٨٠ .

الـمبحث الثالث: تعقباته في وفاة الصحابي:

١ ـ أبو أحـمد بن جحش الأسدي أخو زينب أم الـمؤمنين:

قال ابنُ الأثيـر: «توفي أبو أحمد بعد أخته زينب بنت جحش زوج النبي ^ ، وكان وفاتها سنة عشرين»[١].

وتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «وفيه نَظَر، فقد قيل إنه الذي مات فبلغ أختَه موتُه، فدَعَتْ بطِيبٍ فمسَّته، ووقع في «الصحيحيـن» من طريق زينب بنت أم سلمة قالت: «دخلتُ على زينب بنت جحش حين تُوفِّي أخوها، فدَعَتْ بطِيبٍ فمسَّته، ثم قالت: ما لي بالطِّيب من حاجة، ولكني سمعتُ رسولَ الله ^ يقول: لا يـحلُّ لامرأةٍ تُؤمِنُ بالله واليوم الآخر أن تَـحُدَّ على ميتٍ فوقَ ثلاثٍ إلا على زَوْجٍ» الحديث[٢]. ويُقوِّي أن الـمراد بـهذا أبو أحمد أن كلاً من أخويـها عبد الله وعبيد الله مات في حياة النبي ^ ، أما عبد الله الـمُكبَّر فاستُشهِدَ بأُحُد، وأما أخوها عبيد الله الـمُصغَّر فمات نصـرانياً بأرض الحبشة، وتزوَّج النبيُّ ^ امرأتَه أمَّ حبيبة بنت أبي سفيان بعده»[٣].

قلت: لأم المؤمنين زينـب رضي الله عنها ثلاثـة إخـوة، وهـم: عبـد الله، وعبيـد الله، وأبو أحـمد ـ واسمه عبد على الـمشهور ـ:

أما عبد الله فليس الـمراد جزماً، لأنه استُشهد بأُحُد، قال الحافظ في «فتح الباري»: «وكانت زينب ـ بنت أم سلمة التي روت القصَّة ـ إذ ذاك صغيـرةً جداً، لأن أباها أبا سلمة مات بعد بدر، وتزوَّج النبيُّ ^ أمَّها أمَّ سلمة وهي صغيـرة ترضع، كمـا سيأتي في الرَّضاع أن أمَّها حلَّت من عدَّتـها من أبي سلمة بوَضْع زينب هذه[٤]»[٥] أي أنـها وُلدت بعد بدر، فيكون عمرُها يوم أُحُد دون السنة، فكيف تدخلُ على زينب بنت جحش[٦].

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٧.

(٢) انظر: البخاري، «الصحيح»، الجنائز: (١٢٨٢)، ومسلم، «الصحيح»، الطلاق: ٢ : ١١٢٤ (١٤٨٧).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣ ـ ٤ ط السعادة، و٧ : ٦ ط البجاوي.

(٤) لـم أهتدِ إليه في الرضاع، وقد عزا الحافظ في «الإصابة» ٧ : ٦٧٥ هذا الـمعنى إلى «مسند البزار».

(٥) ابن حجر، «فتح الباري» ٣ : ١٤٧.

(٦) وفي ولادة زينب قول آخر ذكره ابنُ عبد البر في ترجمتها من «الاستيعاب»، وهو أنـها ولـدت في أرض الحبـشة، قال الحافظ في «الفتح» ٣ : ١٤٨ : «ومقتضى ذلك أن يكون لـها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين، وما مثلها يضبط في مثلها».

قال الحافظ: «فانتفى أن يكون هو الـمراد هنا، وإن كان وقع في كثير من «الـموطآت» بلفظ: «حين توفي أخوها عبد الله» ...»[١]، قلت: كذا رواه عن الإمام مالك أبو مصعب الزُّهري وعبد الله ابن وهب والإمام الشافعي[٢].

ورواه يـحيى بن يـحيى الليثي، وعبد الرزاق، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبد الله بن يوسف، ويـحيى بن يـحيى النيسابوري، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومعن بن عيسى، وابن القاسم، ومنصور بن سلمة، وابن بُكير، كلهم عن مالك بلفظ: «حين توفي أخوها» لم يقولوا: عبد الله[٣].

فغايةُ ما يمكن أن يُقال في رواية الأولين أن ذكر عبد الله زيادة تفسيرية من الإمام مالك، ومثلُها يُقالُ بالاجتهاد، والـمجتهدُ يُخطئُ ويُصيبُ.

وأما عبيد الله: فاستَبعَدَ الحافظُ هنا أن يكون هو الـمراد لكونه مات بالـحبشة نصرانياً، لكنه قال في «الفتح»: «فهذا يـحتمل أن يكون هو الـمراد، لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الـخبرُ بوفاة عبيد الله كانت في سنٍّ مَن يضبط، ولا مانع أن يـحزن الـمرء على قريبه الكافر، ولا سيما إذا تذكَّر سوء مصيره، ولعلَّ الرواية التي في «الـموطأ»: «حين توفي أخوها عبد الله» كانت «عبيد الله» بالتصغير، فلم يضبطها الكاتب، والله أعلم»[٤]. وأصلُه لشيخه الـحافظ زين الدين العراقي، فإنه قال: «أقربُ الاحتمالات أن يكون عُبيد الله الذي مات نصرانياً على بُعدٍ فيه»[٥]، فإن قلت: مثلُها لا

(١) ابن حجر، «فتح الباري» ٣ : ١٤٧.

(٢) رواية أبي مصعب الزهري هي في «موطئه» ١ : ٦٦١ (١٧١٩)، وعند ابن حبان (٤٣٠٤)، ورواية ابن وهب عند الدارقطني ـ فيما قال الحافظ في «فتح الباري» ٣ : ١٤٧ ـ ، ورواية الشافعي في «مسنده» ٢ : ٦١ ــ ٦٢، وفي «الأم» ٥ : ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣) رواية يـحيى بن يـحيى الليثي في «موطئه» ٢ : ٥٩٦ ــ ٥٩٨، ورواية عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢١٣٠)، ورواية إسماعيل بن أبي أويس عند البخاري (١٢٨٢)، ورواية عبد الله بن يوسف عنده أيضاً (٥٣٣٥)، ورواية يـحيى بن يـحيى النيسابوري عند مسلم (١٤٨٧)، ورواية القعنبي عند أبي داود (٢٢٩٩)، ورواية معن بن عيسى عند الترمذي (١١٩٦)، ورواية ابن القاسم عند النسائي ٦ : ٢٠١ (٣٥٣٣)، ورواية منصور بن سلمة عند أبي يعلى (٧١٥٦)، ورواية ابن بكير عند البيهقي ٧ : ١٣٧.

(٤) ابن حجر، «فتح الباري» ٣ : ١٤٧.

(٥) وإنما استبعده لِـمَا ذكره قبل ذلك من «أن النبيَّ ^ تزوَّج أم حبيبة بنت أبي سفيان في سنة ست أو سبع على الخلاف المعروف فيه، وزينب بنت أبي سلمة كانت حينئذ صغيرة، وإن أمكن أن تعقل ذلك وهي صغيرة على بُعد فيه».

يحزن على من مات كافراً في بيت النُّبوَّة، قلت: ذاك الحزن بالجِبِلَّة والطَّبْع، فتُعذَرُ فيه ولا تُلامُ به، وقد بكى النبيُّ ^ لمَّا رأى قبر أمه توجُّعاً لها»[١].

قال الحافظ: «ويُعكِّر على هذا قولُ مَن قال إن عُبيد الله مات بأرض الحبشة، فتزوَّج النبيُّ ^ أمَّ حبيبة، فإنَّ ظاهرَها أن تزوُّجَها كان بعد موت عبيد الله، وتزويجها وقع وهي بأرض الحبشة، وقبل أن تسمع النهي، وأيضاً ففي السِّياق: «ثم دخلتُ على زينب» بعد قولها: «دخلتُ على أمِّ حبيبة» وهو ظاهرٌ في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور، وهو بعد مجيء أم حبيبة من الحبشة بمدَّة طويلة»[٢].

قلت: لكن يُجابُ عن ذلك بما قاله البدرُ العينيُّ: «(ثم) ها هنا لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وذلك كما يُقال: بلغني ما صنعتَ اليوم ثم ما صنعتَ أمسِ أعجبُ، أي: ثم أُخبِرُكَ أن الذي صنعتَ أمسِ أعجبُ»[٣]، وقال الزرقاني في «شرح الموطأ» إن «لفظ (ثم) هنا لترتيب الأخبار، لا لترتيب الوقائع، لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور»[٤].

وأما أبو أحمد: فقال العراقي إنه لا يجوز أن يكون المراد، لجزم ابن عبد البر[٥] بأن زينب تُوفِّيت قبله[٦]، وقال الحافظ في «الفتح»: «قد جزم ابنُ إسحاق وغيرُه من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخته زينب بسنة، وروى ابنُ سعد في ترجمتها في «الطبقات»[٧] من وجهين أن أبا أحمد المذكور حضر جنازة زينب مع عمر، وحكي عنه مراجعة له بسببها، وإن كان في إسنادهما الواقديُّ، لكن يُستَشهَدُ به في مثل هذا، فانتفى أن يكون هذا الأخير المراد»[٨].

---

(١) نقله عنه العيني في «عمدة القاري» ٦ : ٩٢.

(٢) ابن حجر، «فتح الباري» ٣ : ١٤٨.

(٣) العيني، «عمدة القاري» ٦ : ٩١.

(٤) الزرقاني، «شرح الموطأ» ٣ : ٢٩٧.

(٥) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٧٦ رقم(٢٨٢٨).

(٦) نقله عنه العيني في «عمدة القاري» ٦ : ٩٢.

(٧) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ١١٣.

(٨) ابن حجر، «فتح الباري» ٣ : ١٤٧.

قلت: ليس في إسنادهما الواقديُّ فحَسْبُ، فشيخُ الواقدي في الرواية الأولى: أبو بكر بن عبد الله ابن أبي سَبْرة، وهو متهم بالوَضْع[١]، وشيخُ أبي بكر فيها: أبو موسى، ولـم أقف له على ترجمة.

وشيخُ الواقدي في الرواية الثانية: موسى بن عمران بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، ولم أقف له على ترجمة، وشيخُ موسى فيها: عاصمُ بنُ عُبيد الله العُمَريُّ، وهو ضعيف[٢].

فمِثْلُ هاتين الروايتين لا يُعتَمَدُ عليهما في إثبات تأخُّر وفاة أبي أحمد على أخته زينب، ولعلَّ ابنَ إسحاق وابنَ عبد البر اعتمدا على هاتين الروايتين في القول بذلك.

قلت: فإذا لـم يثبت عندنا تأخُّرُ وفاة أبي أحمد على زينب فإن القول بأنه هو الـمراد في هذا الحديث أقربُ الأقوال إلى الصواب، وهو ما جزم به الحافظ هنا في «الإصابة»، وكذا جزم به في «هدي الساري»[٣]، أما في «فتح الباري» فقال: «لـم أتحقَّق مَن الـمراد به» وعَرَضَ الإشكالات الواردة على كلِّ قول، وهي ما نقلناه عنه هنا، ولم يجزم بشيء[٤].

بقي أن أذكر أن الحافظ أورد في آخر كلامه في «الفتح» احتمالاً آخر، وهو أن يكون الـمراد في الحديث الـمذكور أخاً لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة. قلت: وهو مجرَّد احتمال لا دليل عليه. والله تعالى أعلم.

٢ـ الصَّعْبة بنت الحضرمي، أم طلحة بن عبيد الله:

قال ابنُ الأثير: «ذكرها جعفر ـ يعني الـمُستَغفِري ـ من حديث عبد الله بن رافع عن أبيه قال: خرجت الصَّعبةُ بنتُ الحضرمي، قال: فسمعتُها تقولُ لابنها طلحة بن عبيد الله: إن عثمان قد اشتدَّ حَصْرُه، فلو كلَّمتَ فيه حتى يُرَدَّ عنه. وروى البلاذريُّ عن الواقدي: أنها تُوُفِّيت على عهد رسول الله ^ ، قال (يعني الواقدي): وأخبرني بعضُ آل طلحة أنها أسلمت. وكأنَّ هذا أشبَهُ من

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي ٣٣ : ١٠٢، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ١٢ : ٣١، وفي «التقريب» (٧٩٧٣): «رموه بالوضع، وقال مصعب الزبيري: كان عالماً»، وفي «الكاشف»: «متروك لكنه عالم مكثر».

(٢) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي ١٣ : ٥٠٠، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ٥ : ٤٢.

(٣) انظر: ابن حجر، «هدي الساري» ص٢٦٨.

(٤) انظر: ابن حجر، «فتح الباري» ٣ : ١٤٧ ـ ١٤٨.

قول مَن قال: إنـها بقيت إلى أن قُتل عثمـان رضي الله عنه»[١].

ونقل الحافظ ابنُ حجر هذين القوليـن في وفاتـها، وقال بإثر حديثها مع ابنها طلحة، وقد خرَّجه من «التاريخ الصغيـر»[٢] للبخاري: «وهذا أَولى من قول الواقدي، وعكسَ ابنُ الأثيـر كعادته في تقديم أقوال أهل السِّيَر أو النَّسَب على أصحاب الأسانيد الـجياد»[٣].

قلت: حديثُ الصَّعبة مع ابنها طلحة أخرجه أيضاً الطبـراني[٤] من طريق شيخ البخاري بأطول مما عند البخاري، وفي إسناده عندهما موسى بن يعقوب الزَّمْعي، قال الذهبي: فيه ليـن، وقال الحافظ ابنُ حجر: صدوق سيئ الـحفظ[٥]. وباقي رجاله سكت عليهم البخاريُّ وابنُ أبي حاتم، وذكرهم ابنُ حبان في «الثقات»، سوى عبـدِ الله بنِ رافع فثقة، وأمّه فلم أقف لـها على ترجـمة.

ثم إنَّ في متنه نكارةً، ففي رواية الطبـراني أن طلحة «لـم يُـجِبْها، فأدخلت يَدَيـها في كمٍّ ذرعها، فأخرجت ثَديَيها وقالت: أسألك بمـا حـملتُك وأرضعتُك إلَّا فعلتَ».

ولعلَّ تقديمَ ابن الأثير قولَ الواقدي لأنه تلقَّى ذلك عن بعض آل طلحة، وهم أدرى بأجدادهم من غيـرهم. والله تعالى أعلم.

٣ـ أم رومان بنت عامر امرأة أبي بكر الصديق:

قال ابنُ عبد البـر في «الاستيعاب»: «توفيت أمُّ رومان في حياة رسول الله ^ ، وذلك في سنة ست من الـهجرة، ... وكانت وفاتُـها فيمـا زعموا في ذي الـحجَّة سنة أربع أو خـمس عام الـخندق، وقال الزُّبيـر: سنة ست في ذي الـحجة، وكذلك قال الواقدي»[٦].

ونقله مـختصـراً ابنُ الأثير وقال: «مَن زعم أنـها توفيت سنة أربع أو خمس فقد وَهِمَ، فإنه قد

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١٦٨.

(٢) وقد وقفتُ عليها في «التاريخ الأوسط» للبخاري ـ المطبوع باسم «الصغير» ـ ١ : ٨٣ (٣٢٩).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٤٥ ط السعادة، و٧ : ٧٣٦ ط البجاوي.

(٤) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ١ : ٨٥ (١٢٧).

(٥) انظر: الذهبي، «الكاشف» (٥٧٤٤)، وابن حجر، «تقريب التهذيب» (٧٠٢٦).

(٦) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩٥١ رقم (٣٥١٦).

صحَّ أنـها كانت في الإفك حيَّةً، وكان الإفكُ سنة ست في شعبان»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «قلت: لـم يتفقوا على تاريخ الإفك فلا معنى للتوهُّم بذلك»[٢].

ثم حقَّق الحافظُ بكلام طويل أنـها لـم تَـمُت على عهد النبي ^ ، بل عاشت بعدَه، وعلَّل حديثَ القاسم بن محمد الذي فيه أن النبيَّ ^ شهد دفنها، وصحَّح سمـاعَ مسروق منها الذي وقع في «صحيح البخاري»[٣]، وقال: «قال إبراهيمُ الـحربيُّ: سمع مسـروق عن أم رومان وله خـمس عشرة سنة. قلت (القائل ابن حجر): ومقتضاه أن يكون سمع منها في خلافة عمر، لأن مولده سنة إحدى من الـهجرة»[٤]. وكذلك ردَّ الحافظُ دعوى مَن قال إنها ماتت سنة أربع أو خمس أوست من وجوه ظهر فيها تـحقيقه وتدقيقه وسعة اطلاعه، رحمه الله تعالى، وفي نقل ذلك طول.

قلت: فالحافظ تعقَّب ابنَ الأثير في الدليل الذي ردَّ به ابنُ الأثير قولَ ابن عبد البر إن أم رومان توفيت سنة أربع أو خمس، وذلك أن ابنَ الأثير استدل بحياتها أيام الإفك على حياتها في سنة ست، وعدم موتها في سنة أربع أو خمس، فنازعه الحافظ في ذلك بأن في تاريخ الإفك خلافاً.

قلت: توضيحُه أن الإفك كان في غزوة بني الـمُصطَلِق[٥]، وهي غزوة الـمُرَيسيع، وقد اختلفوا متى كانت هذه الغزوة، فقال ابن إسحاق وخليفة بن خياط والطبري: سنة ست، وقال موسى بن عقبة: سنة خمس، ورجَّحه الحاكم في «الإكليل»، وأيَّده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» بمـا وقع في «صحيح البخاري» من ذكر سعد بن معاذ في حديث الإفك، قال: «فلو كان الـمُرَيسيع في شعبان سنة ست مع كون الإفك كان فيها، لكان ما وقع في «الصحيح» من ذكر سعد بن معاذ غلطاً، لأن سعد بن معاذ مات أيام قُريظة، وكانت سنة خمس على الصحيح كمـا تقدَّم تقريرُه، وإن كانت كمـا قيل سنة أربع فهي أشدُّ، فيظهر أن الـمريسيع كانت سنة خمس في شعبان لتكون قد وقعت قبل الخندق، لأن الخندق كانت في شوال من سنة خمس أيضاً، فتكون بعدها، فيكون سعد بن معاذ

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٣٣٢ .

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٥١ ط السعادة، و٨ : ٢٠٧ ط البجاوي.

(٣) انظر: البخاري، «الصحيح»، كتاب الـمغازي، باب حديث الإفك، برقم (٤١٤٣).

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٥١ ط السعادة، و٨ : ٢٠٨ ط البجاوي.

(٥) انظر: البخاري، كتاب الـمغازي، باب غزوة بني الـمصطلق، وابن هشام، «السيرة النبوية» ٣ : ١٨٧ .

موجوداً في الـمريسيع، ورُمِيَ بعد ذلك بسهم في الخندق، ومات من جراحته في قُريظة»[١].

وهذا لا يعني أن الحافظ يقول بقول ابن عبد البر، بل ردَّ الحافظ قولَه من وجوه أخرى، وأثبتَ أنها عاشت بعد النبي ^ ، والصوابُ حليفُه رحمه الله تعالى.

* * *

(١) ابن حجر، «فتح الباري» ٧ : ٤٣٠.

المبحث الرابع: تعقباته في أمور أخرى متعلقة بشخص الصحابي كأسرته وحياته وسيرته[١]:

١ ـ عبد الله بن سهل بن رافع الأنصاري ثم الأشهلي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «وهو أخو رافع بن سهل في قول ابن الأثير، وفيه نَظَر لاختلاف النَّسَبَيْن»[٢].

قلت: لم يقل ابنُ الأثير بذلك، وعبارتُه تحتاج إلى شيء من التأمُّل، وهذا نصُّ ابن الأثير مع التعليق عليه بما يُوضِّحُه، وقد اخترتُ التعليق في الحاشية ليبقى كلامُ ابن الأثير متصلاً:

قال ابن الأثير: «عبد الله بن سهل بن رافع الأنصاري، ثم الأشهلي، من بني زعوراء بن عبد الأشهل، وقيل: إنه من غسَّان وهو حليف لبني عبد الأشهل، قال أبو عمر: ونَسَبَه بعضُهم فقال: عبد الله بن سهل بن زيد بن عامر بن عمرو بن جُشَم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي، وأما النَّسَبُ الأولُ[٣] فذكره أبو نعيم، ...، قلت (القائل ابن الأثير): الذي أظنُّه أن النَّسَبَ الذي ذكره أبو عمر عن بعضهم ليس المذكور أولاً، فإن الأول من بني عبد الأشهل، وهذا من بني عمرو بن جُشَم بن الحارث، وعمرو أخو عبد الأشهل[٤]، وكثيراً ما ينسبون وَلَدَ الأخ القليلي العدد إلى الأخ المشهور، وقد ذكرنا له أمثالاً كثيرةً في غير موضع من كتابنا هذا، والله أعلم، وليس هو[٥] الذي يأتي في الترجمة التي بعد هذه، فإنَّ الذي يأتي هو عبد الله بن سهل بن زيد، وهو ابن أخي حوِّيصة، من بني حارثة بن الحارث بن الخزرج، يجتمع هو والذي

---

(١) المقصود بالتعقب فيما يتعلق بأسرة الصحابي: أنه أخو فلان، أو جده فلان.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣٢٢ ط السعادة، و٤ : ١٢٢ ط البجاوي.

(٣) يعني قوله: من بني زعوراء بن عبد الأشهل.

(٤) انظر في ذلك: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٣٩.

(٥) هذا الضمير ليس للمترجم (عبد الله بن سهل بن رافع)، وإنما هو لعبد الله بن سهل بن زيد ... الأنصاري الأوسي، الذي ساق نسبه ابن عبد البر عن بعضهم، وقد بدأ كلام ابن الأثير عليه من قوله: «وهذا من بني عمرو بن جشم ...».

ذكره في الحارث بن الخزرج، فلعلَّه غيرُهما[١]، أو هو اختلافٌ في النَّسَب، وقد تقدَّم نَسَبُه عند ذكر أخيه رافع بن سهل»[٢].

قلت: فالـمُلاحَظُ أن الكلام كلَّه ـ من قوله: «وهذا من بني عمرو بن جُشَم ..» إلى آخر الترجمة ـ في عبد الله بن سهل بن زيد الأنصاري الأوسي الـمذكور في كلام ابن عبد البر، والضمائرُ كلُّها تعودُ عليه، فقولُه: «وقد تقدَّم نَسَبُه عند ذكر أخيه رافع بن سهل» أي: نَسَبِ عبد الله بن سهل بن زيد الأنصاري الأوسي أيضاً، ويُؤيِّدُه أن رافعاً الـمُتقدِّم[٣] اسمُه: رافع بن سهل بن زيد بن عامر بن عمرو بن جُشَم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس. وهو النَّسَبُ الـمذكورُ في كلام ابن عبد البر بعينه، فابنُ الأثير لا يتكلَّم هنا عن الأشهلي، والله تعالى أعلم.

٢ـ صَعْصعة بن معاوية:

قال أبو موسى الـمديني: أورده أبو بكر بن أبي علي، وروى من طريق الحسن، عن صَعْصَعة بن معاوية، عن الفرزدق: أنه أتى النبيَّ ^ ... الحديث، قال أبو موسى: هذا وَهَمٌ، ولعلَّه أراد: عن صَعْصعة بن معاوية عمِّ الفرزدق.

وقال ابنُ الأثير: «كذا قال أبو موسى: «صعصعة بن معاوية عمّ الفرزدق» فعلى هذا يكون معاوية جدَّ الفرزدق، وليس كذلك، إنما هو الفرزدق ـ واسمه همَّام ـ بن غالب بن صَعْصعة بن ناجية، ليس في نَسَبه معاوية، ...، وإنما تَبِعَ أبو موسى في هذا أبا عبد الله ابنَ منده، فإنه ذكر في صَعصَعة أنه عمُّ الفرزدق، وذكرنا أنه وَهَمٌ، والله أعلم»[٤].

بينما ذكر الحافظ ابنُ حجر قولَ أبي موسى وقال: «وهو الذي لا يتَّجِهُ غيرُه، فقد أخرجه

---

(١) أي: فلعل عبد الله بن سهل بن زيد الأنصاري الأوسي غير عبد الله بن سهل بن رافع الأنصاري الأشهلي، وغير عبد الله بن سهل بن زيد الأنصاري الحارثي.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ١٦٥.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤١.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٥.

النسائيُّ في التفسير من «الكبرى» من طريق جرير بن حازم، عن الحسن، حدَّثنا صَعْصعة عمُّ الفرزدق»[(١)].

وذكر الحافظُ أيضاً ردَّ ابن الأثير على أبي موسى وقال: «هذا تعقُّبٌ ساقطٌ، فإنهما من بني تميم جميعاً، والعرب تُطلق على الكبير عمَّ الصغير، ويجوز أن يكون عمَّه من قِبَلِ أمٍّ أو من الرَّضاعة» ثم ذكر الحافظ أن الفرزدق مات سنة ١١٠هـ وقد قارب المئة، يعني أنه لا يُستَبعَدُ أن يكون عمُّه من قِبَلِ أمِّه أو من الرَّضاعة صحابياً.

قلت: الحديثُ رواه عبد الله بن المبارك ويزيد بن هارون ويونس بن محمد وأسود بن عامر وعفان بن مسلم وشيبان بن فرُّوخ ووهب بن جرير وأبو عامر العَقَدي، كلهم عن جرير بن حازم، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية عم الفرزدق[(٢)].

ورواه هُدبة بن خالد، عن جرير، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس[(٣)].

فما وقع في رواية أبي بكر بن أبي علي من قوله: «صعصعة بن معاوية عن الفرزدق» محرَّف عن «صعصعة بن معاوية عم الفرزدق»، فهذا اللفظُ ثابتٌ عن الحسن من رواية جماعة عن جرير عنه. فتصويب أبي موسى صوابٌ، وكذا تأييدُ الحافظ ابن حجر له.

أما استغرابُ ابن الأثير لهذا التصويب فكان الأَولى به أن يُورِدَه على الرواية نفسها، لا على أبي موسى، فإن أبا موسى صوَّب التحريف تبعاً للرواية، ولا شيءَ عليه في ذلك، لكن الرواية

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢١٦ ط السعادة، و٥ : ٣٩٤ ط البجاوي.

(٢) رواية ابن المبارك في كتابه «الزهد» ص٢٧ (٨٠)، ورواية يزيد بن هارون أخرجها أحمد في «مسنده» ٥ : ٥٩، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٧ : ٣٩، والضياء المقدسي في «المختارة» ٨ : ١٣ (١)، ورواية يونس بن محمد أخرجها النسائي في «الكبرى» (١١٦٣٠)، ورواية عفان أخرجها أحمد في «مسنده» ٥ : ٥٩، ورواية أسود بن عامر أخرجها أحمد ٥ : ٥٩، وابنُ قانع في «معجم الصحابة» ٢ : ١٠، ورواية شيبان بن فروخ أخرجها ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٢ : ٤٠٢ (١١٩٧)، ورواية وهب بن جرير أخرجها ابن أبي عاصم ٢ : ٤٠٢ (١١٩٨)، والبيهقي في «الزهد الكبير» ٢ : ٣٢٣ (٨٦٨)، ورواية أبي عامر العقدي أخرجها الضياء في «المختارة» ٨ : ١٤ (٢).

(٣) أخرجها الحاكم في «المستدرك» ٣ : ٦١٣، والطبراني في «المعجم الكبير» ٨ : ٧٦ (٧٤١١)، والضياء في «المختارة» ٨ : ١٥ (٣).

نفسها فيها إشكالٌ، وذلك أن صعصعة بن معاوية ليس بعمِّ الفرزدق كما بيَّنه ابنُ الأثير، ورواية هدبة بن خالد ـ مع كونها لا تترجَّح من جهة الإسناد لانفراده بها عن سائر الرواة عن جرير ـ صوابٌ[(١)]، فالأحنف: هو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي[(٢)]، وصعصعة: هو صعصعة بن معاوية بن حصين التميمي السعدي[(٣)]. ولعل الوهم في ذلك من جرير أو الحسن.

ومما يُؤيِّد رواية هدبة أن جرير بن حازم روى حديثاً آخر ـ وهو حديث: «ما من مسلمَين يموت لهما ثلاثة من الولد ...» ـ عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي ذر، فقال في إسناده: «عن صعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس»[(٤)]، وهو من رواية عبد الله بن المبارك وشيبان بن فروخ عن جرير، والأول ثقة والثاني صدوق.

والعجيبُ أن الحافظ ابن حجر تعقَّب ابن الأثير في استشكال قول مَن قال: «صعصعة بن معاوية عم الفرزدق» مع أنه كان قد استشكلها هو نفسُه في «الإصابة» وفي «تهذيب التهذيب»، فقد قال في ترجمة صعصعة بن معاوية من «الإصابة» بعدما ذكر الحديث من رواية النسائي: «كذا عنده، وليس للفرزدق عمٌّ اسمُه صعصعة، وإنما هو عمٌّ الأحنف بن قيس»[(٥)]، وقال في ترجمته من «تهذيب التهذيب»: «وقد اختُلف في الحديث المذكور على الحسن، فقيل: «عن صعصعة عم الفرزدق»، وقيل: «عن صعصعة عم الأحنف»، والتحقيقُ أن صعصعة بن ناجية جدُّ الفرزدق لا عمه، [لأنه الفرزدق][(٦)] بن غالب بن صعصعة، وليس للفرزدق عمٌّ اسمه صعصعة»[(٧)].

---

(١) وقد رجَّحها العسكري كما في ترجمة صعصعة بن ناجية من «الإصابة» ٢ : ١٨٦ ط السعادة، و٣ : ٤٢٩ ط البجاوي.

(٢) كذا ساق نسب الأحنف: المزي في «التهذيب» ٢ : ٢٨٢، وابن حجر في «الإصابة» ١ : ١٨٧ ط البجاوي.

(٣) كذا ساق نسب صعصعة: المزي في «التهذيب» ١٣ : ١٧١، وابن حجر في «الإصابة» ٣ : ٤٢٨ ط البجاوي.

(٤) أخرجه ابن حبان في «الصحيح» ٧ : ٢٠٢ (٢٩٤٠) و١٠ : ٥٠١ (٤٦٤٣) و(٤٦٤٤).

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ١٨٥ ط السعادة، و٣ : ٤٢٨ ط البجاوي.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة مني لا بدَّ منها حتى يصح المعنى.

(٧) ابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٤ : ٣٧١.

٣ـ عمرو بن يثربي الضمري:

قال ابن الأثير في آخر ترجمته: «استقضاه عمرُ بنُ الخطَّاب، وقيل: عثمان، رضي الله عنهما على البصرة»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «عمرُو بنُ يثربي قاضي البصرة آخرُ غيرُ هذا، يظهرُ ذلك من اختلاف نَسَبهما، فإنَّ الصحابيَّ ضَمْريٌّ، والقاضي ضَبِّيٌّ، وسأُوضِّحُ ذلك في ترجمته في القسم الثالث إن شاء اللهُ تعالى»[٢]. وقد ترجَمَه في القسم الثالث وساق نَسَبَه إلى ضَبَّة، ونقل عن المَرزُباني قوله: «كان من رؤوس ضَبَّة في الجاهلية، ثم أسلم»[٣].

قلت: صحَّةُ هذا التعقُّب متوقِّفةٌ على كون عمرو بن يثربي قاضي البصرة من ضبَّة، وقد جزم به الحافظ، فالظاهرُ أن له مُستَنداً في ذلك، لكني لم أقف عليه، أما كون عمرو بن يثربي الصحابي من ضمرة فليس بمحلِّ خِلاف، فقد ذكره خليفةُ بنُ خيَّاط والبخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان وابنُ عبد البر وغيرُهم، ونسبوه ضَمْرياً[٤].

وقد ذكر البخاريُّ وأبو حاتم وابنُ حبان عُميرةَ بنَ يثربي الضَّبِّيَّ ووصفوه بأنه قاضي البصرة[٥]، وهو تابعي، فلا أدري هل «عمرو» قولٌ في اسمه أو هو غيرُه أو هو وَهَمٌ من الحافظ، لكن هذا ـ في الجُملة ـ يُؤيِّد قول الحافظ ابن حجر في أن قاضي البصرة ليس هو الصحابي.

٤ـ المُختار بن أبي عُبيد بن مسعود الثقفي:

قال ابنُ الأثير: «كان أبوه من جِلَّة الصَّحابة، ووُلِدَ المُختارُ عام الهجرة، وليست له صُحبةٌ

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٧٥.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٣ ط السعادة، و٤ : ٦٩٧ ط البجاوي.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١١٩ ط السعادة، و٥ : ١٥٦ ط البجاوي.

(٤) انظر: خليفة بن خياط، «الطبقات» ص٣١، والبخاري، «التاريخ الكبير» ٦ : ٣٠٩، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٦ : ٢٦٩، وابن حبان، «الثقات» ٣ : ٢٧٥، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٠٦ رقم (١٧٩٠).

(٥) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٧ : ٦٩، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٧ : ٢٤، وابن حبان، «الثقات» ٥ : ٢٨٠.

ولا روايةٌ[١]، وأخبارُه غيرُ حَسَنة، رواها عنه الشَّعبيُّ وغيرُه، إلا أنه كان بينهما ما يُوجِبُ أن لا يُسمَعَ كلامُ أحدهما في الآخر»[٢] ثم ذكر ابنُ الأثير بعضَ أخباره الحَسَنة.

وتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بأن «الشَّعبيَّ لم ينفرد بما حكاه عن المُختار، والشَّعبيُّ مُجمَعٌ على ثقته، والمُختارُ بالعكس، قد شهد عليه بدعوى النُّبُوَّة والكذب الصَّريح جماعةٌ من أهل البيت»[٣]، وقد أطال الحافظُ في ذكر مساوئه بما يُسلَّم له فيه.

تنبيه: قال الحافظ ابنُ حجر في ترجمة المُختار: «جزم ـ يعني ابن عبد البر ـ بأن أباه كان صحابياً وأنه وُلِدَ سنة الهجرة، وقد تقدَّم غيرَ مرَّة أنه لم يبقَ بمكَّةَ ولا الطائفِ أحدٌ من قُريش وثَقيف إلا شهد حجَّة الوداع، فمن ثمَّ يكون المُختار من هذا القسم، إلا أنَّ أخبارَه رديئةٌ»[٤].

قلت: فتكون له رؤيةٌ على هذا[٥]، فكيف يكونُ من هذا القسم، وقد تَرجَمَه في القسم الرابع الذي ذكر فيه من ذُكر في كتب الصحابة على وجه الوَهَم والغَلَط؟! وحقُّه ـ إن كان كما قال ـ أن يُتَرجَمَ في القسم الثاني، وقد كان تَرجَمَه في القسم الثاني وقال: «يأتي في القسم الرابع».

وعلى كلٍّ فالجزمُ بأن له رؤيةً بمثل هذا ليس بجيِّد، فقد كان عُمُرُه عشرَ سنوات في حجَّة الوداع، ولا يلزمُ من كون والده شهد حجَّة الوداع أن يكون قد شهدها هو أيضاً، وعلى تسليم أن يكون شهدها لا يلزمُ أن يكون رأى النبيَّ ^ لصِغَرِ سِنِّه وكثرةِ مَن شَهِدَها من الرِّجال[٦].

---

(١) كذا في المطبوع من «أسد الغابة»، وفي «الاستيعاب» و«الإصابة»: «ولا رؤية»، وهذا أصح ـ وإن كان الأول محتمل ـ لأن عادتهم أن ينفوا الرؤية بعد نفي الصحبة، لأنه قد تنتفي الصحبة وتثبت الرؤية، أما الرواية فتنتفي بمجرد انتفاء الصحبة، أعني الروايةَ عن النبي ^ ، أما إذا أراد أن ينفي مطلق الرواية له فله وجه، والله أعلم.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٤٧.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥١٩ ط السعادة، و٦ : ٣٥٠ ط البجاوي.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥١٩ ط السعادة، و٦ : ٣٥٠ ط البجاوي.

(٥) ولا يعارضه قوله في أول الترجمة: «ليست له صحبة ولا رؤية» لأنه نقل هذا عن ابن عبد البر كما صرَّح في آخر نقله، ثم أعقبه بما نقلناه عنه من أنه لم يبقَ بمكة ولا الطائف ... إلخ، فهو تعقُّبٌ على ابن عبد البر في نفيه الرؤية للمختار.

(٦) هذا التنبيه لم أذكره استطراداً فإن ابن الأثير ممَّن جزم بأنه لا صُحبةَ للمُختار، فهذا التعقُّبُ يشملُه، ولكن لمَّا كان التعقُّبُ على ابن الأثير صريحاً في الأول ذكرتُه في هذا الفصل.

٥ـ أبو مَعبَد الـخُزاعي زوج أم معبد:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره ابنُ الأثيـر وقال: «تقدَّم في حُبيش»، والذي تقدَّم في حُبيش إنمـا وُصِفَ بأنه أخو أم مَعبَد، وأما زوجُها فلم يُسَمَّ»[١].

قلت: لـم يقل ابنُ الأثير ذلك، وقد تعجَّل الحافظ رحمه الله في النقل عنه، فقد قال ابن الأثيـر: «أبو مَعبَد الـخُزاعي زوج أم مَعبَد: مُـختَلَفٌ في اسمه، فقال محمد بن إسمـاعيل: اسمه حُبيش، وأنه سمع حديثَه من أم مَعبَد في صفة النبيِّ ^ ، ورُوِيَ[٢] عن أبي مَعبَد زوجِها، وعن حُبيش بن خالد أخيها، كلهم يرويه بمعنى واحد» ثم ذكر ابنُ الأثيـر حديثَه، ثم قال: «وقد تقدَّم ذكرُه في حُبيش وغيـره»[٣].

فابنُ الأثير ينقلُ عن البخاري تسميةَ أبي مَعبَد: حُبيشاً[٤]، ويُفرِّق بين حُبيش الذي هو أبو مَعبَد، وحُبيش بن خالد الذي هو أخو أم مَعبَد، وهذه التفرقةُ واضحةٌ جداً في كلامه، فلا يُمكِنُ أن يُظَنَّ به أنه خَلَطَ بين أبي معبد وأخي أم معبد.

أما قول ابن الأثيـر: «وقد تقدَّم ذكرُه في حُبيش وغيـره» فيحتمل أن يعود على الحديث، أي: تقدَّم ذكرُ حديث أم مَعبَد في ترجـمة حُبيش بن خالد أخيها، ويـحتمل أن يعود على أبي مَعبَد، أي: تقدَّم ذكر أبي معبد في ترجـمة حُبيش، وقد ذُكر فعلاً في حديث أم مَعبَد في ترجـمة حُبيش، ولكن فرقٌ بين «تقدَّم ذكرُه» و«تقدَّم في»، فالأولى تفيدُ أن التـرجـمةَ الـمُحالَ إليها ليست ترجـمته، بخلاف الثانية، والله أعلم.

وقولُ الحافظ: «أما زوجُها فلم يُسمَّ» ليس بجيِّد، ولو قال: اختُلف في اسمه لكان أجود، فقد سمَّـاه البخاريُّ حُبيشاً على ما مرَّ، وسمَّـاه أبو حاتم: أكثَمَ بنَ أبي الـجون[٥]، وهو قول ابن الكلبي، على ما نقله عنه الحافظ في ترجمة مَعبَد بن أكثم من «الإصابة»[٦].

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٨٠ ط السعادة، و٧ : ٣٧٦ ط البجاوي.

(٢) أي حديث أم معبد في صفة النبي ^ .

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٤) ولم أقف عليه في «التاريخ الكبير» ولا «الأوسط» ـ المطبوع خطأً باسم «الصغير» ـ ولعله في كتابه في الصحابة.

(٥) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٢ : ٣٣٩ و٣٤٩.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٣٨ ط السعادة و٦ : ١٦٤ ط البجاوي.

٦ـ بُسْرة بنت صفوان القرشية الأسدية:

قال ابنُ الأثير: «وكانت بُسْرة عند الـمُغيرة بن أبي العاص، فولدت له معاويةَ وعائشةَ، فكانت عائشةُ أمَّ عبد الملك بن مروان بن الـحَكَم»[١].

ونقله عنه الحافظ ابنُ حجر وقال: «كذا قاله، وهو غَلَطٌ، فإن أمَّ عبد الـملك: بنتُ معاوية أخي الـمُغيرة، قاله الزُّبير بن بكَّار، وهو أعرَفُ بنَسَبِ قومِه»[٢].

قلت: كذا في «الإصابة»: «بنت معاوية أخي الـمغيرة»، وهو سَبْقُ قلم من الحافظ رحـمه الله، والصوابُ: بنتُ معاوية بن الـمغيرة بن أبي العاص، وهو ما ذكره الزُّبيرُ بنُ بكَّار ـ كما نقله عنه ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»[٣]، والـمزيُّ في ترجمة عبد الـملك بن مروان من «تـهذيب الكمال»[٤]، والحافظُ في ترجـمته من «تـهذيب التهذيب» ـ[٥]، وهو الـمُوافِقُ لِـمَا ذكره الحافظُ نفسُه في ترجـمة معاوية بن الـمغيرة بن أبي العاص وترجـمة عائشة بنت معاوية بن الـمغيرة[٦].

وعلى هذا فالخلافُ بين ابن الأثير وابن حجر: هل أمُّ عبد الـملك هي: عائشةُ بنتُ الـمغيرة بن أبي العاص ـ وتكون عائشةُ أختَ معاوية ـ، أم عائشةُ بنتُ معاوية بن الـمغيرة بن أبي العاص؟ فالأولُ قولُ ابن الأثير، وقد ذكره ابنُ عبد البر[٧]، والثاني قولُ ابن حجر، ونصَّ عليه ابنُ سعد وخليفةُ بنُ خيَّاط وابنُ حبان[٨]، وذكره ابنُ عبد البر أيضاً ونَسَبَه للزُّبير بن بكَّار وطائفةٍ من أهل

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٤٠.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٥٢ ط السعادة، و٧ : ٥٣٦ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٧٦ رقم (٣٢٢٣) ترجمة بسرة.

(٤) انظر: الـمزي، «تهذيب الكمال» ١٨ : ٤٠٩.

(٥) انظر: ابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٦ : ٣٧٣.

(٦) انظر ترجمة معاوية بن الـمغيرة في «الإصابة» ٣ : ٤٣٧ ط السعادة، و٦ : ١٦١ ط البجاوي، وترجـمة عائشة في «الإصابة» ٤ : ٣٦٢ ط السعادة، و٨ : ٢٢ ط البجاوي. على أن في إثباته الصحبة لـمعاوية وقفةً ونظراً، وليس هذا موضع تفصيل ذلك.

(٧) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٧٦ رقم (٣٢٢٣) ترجـمة بسـرة.

(٨) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٥ : ٣٦ و٢٢٣ و٨ : ٢٤٥، وخليفة بن خياط، «الطبقات» ص ٢٤٠، وابن حبان، «الطبقات» ٢ : ٣١٦ و٣١٧.

النَّسَب[١]. وقد رجَّح الحافظ ابنُ حجر هذا القولَ بأن الزُّبيرَ أعرَفُ بنَسَبِ قومِه، قلت: ويزدادُ قوَّةً بأن ابنَ سعد وخليفةَ بنَ خيَّاط وابنَ حبان قد نصُّوا عليه ولم يذكروا غيره.

٧ـ جُدَامة بنت الحارث:

قال ابنُ منده: «أخت حَليمة بنت الحارث مُرضِعة النبيِّ ^ ، تُلقَّب الشَّيماء».

وتعقَّبه ابنُ الأثير فقال: «كذا قال: «لقبها الشَّيماء»، وإنما الشَّيماء بنتُ حليمة، وهي أختُ الرسول ^ من الرَّضاعة لا خالته»[٢].

ونقله الحافظ ابنُ حجر وقال: «إن كان ما ذكره ابنُ منده محفوظاً، احتمل أن تكون بنتُ حليمة سُمِّيت باسم خالتها، ولُقِّبت لَقَبَها، على أنهم لم يتفقوا على أن اسم الشَّيماء: جُدَامة ـ بالجيم والميم ـ، بل جزم أبو عمر بأنها حُذافة ـ بالمهملة والفاء ـ[٣]، وجزم ابنُ سعد بالأول[٤]»[٥].

قلت: أما الاحتمالُ المذكورُ فمجرَّدُ احتمال يحتاج إلى إثبات، أما ما ذكره من الخلاف في اسم الشَّيماء فكأنه يريدُ أن يقول: لعلَّ الصوابَ أن اسمَ الشَّيماء حُذَافة، فتكون جُدَامةُ خالتَها. فأقول: فأين الدليل على أن جُدَامة (الخالة) تلقَّب الشَّيماء؟ وهو ما تعقَّبه ابنُ الأثير من كلام ابن منده.

أما كونُ الشَّيماء أختَ النبيِّ ^ فقد نصَّ عليه ابنُ إسحاق وابنُ سعد وابنُ هشام وابنُ عبد البر وغيرُهم[٦]، والحافظُ نفسُه لا يُنازعُ في ذلك[٧].

تنبيه: وقع في كلام ابن منده الذي نقله ابنُ الأثير قولُه: «حليمة بنت الحارث مُرضِعة النبي ^ »

---

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٧٦ رقم (٣٢٢٣) ترجمة بسرة.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٤٧.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٨٧ رقم (٣٢٧٤).

(٤) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ١ : ١١٠.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٥٩ ط السعادة، و٧ : ٥٥١ ط البجاوي.

(٦) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ١ : ١١٠، وابن هشام، «السيرة النبوية» ١ : ١٤٩، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩١٦ رقم (٣٣٧٠).

(٧) انظر ترجمة الشيماء من «الإصابة».

قلت: وهي حليمة بنت عبد الله بن الحارث السَّعْدية[١]، فمَن قال: «حليمة بنت الحارث» فقد نَسَبَها إلى جدِّها، وزوجُ حليمة اسمُه: الحارث بن عبد العُزَّى السَّعْدي[٢].

٨ـ معاذة جارية عبد الله بن أبي بن سلول[٣]:

قال ابنُ الأثير: «قال الزُّهريُّ: كانت مُسلِمةً فاضلةً، ثم إنها عتقت وبايعت النبيَّ ^ بيعةَ النِّساء، فتزوَّجها بعد ذلك سهلُ بنُ قَرَظة ... قيل في نَسَبها: معاذة بنت عبد الله بن حبر بن الضُّرَير بن أمية بن خُدَارة بن الحارث بن الخزرج». ثم قال: «قولُ ابن شهاب في نسبها ما ذكرناه إلى خُدارة يدلُّ على أن الأنصار قد كان يسبي بعضُهم بعضاً في الجاهلية، فإن بني خُدْرة وخُدَارة[٤] هم من وَلَدِ الحارث بن الخزرج، وعبد الله بن أُبي من بني الحُبْلى بن غَنْم بن عوف بن الخزرج[٥]، فكلُّهم خزرجيُّون، ومع ذا فقد كانت معاذة من خُدارة، وهي أَمَةٌ لعبد الله بن أُبي»[٦].

فتعقَّبه الحافظ **ابنُ حجر** بأن قوله: «ثم إنها عتقت» ليس من قول الزُّهري، وإنما هو من قول ابن إسحاق ذكره مُتَّصِلاً بأثر الزُّهري، ثم قال الحافظ مُتعقِّباً ابنَ الأثير في سائر كلامه: «وفيما قاله نَظَرٌ، لأنه لم يتعيَّن ذلك في السَّبي مع احتمال أن يكون والدُ مُعاذة تزوَّجَ أَمَةً رقيقةً لعبد الله أو بغى بها، فجاءت بمُعاذة، فكانت رقيقةً لعبد الله، وقد دلَّ الأثرُ على أن عبد الله إذ أمر معاذة أن تُمكِّنَ الأسيرَ من نفسها، أنه أراد أن تحملَ من الأسير، فيصيرَ الولدُ رقيقاً، فيفديه أبوه، ولا يلزمُ من ذلك ما ذكر من أنهم كان يسبي بعضُهم بعضاً»[٧].

قلت: يعني أن والد معاذة إذا تزوَّج أَمَةً رقيقةً لعبد الله، فإن ابنتَها معاذة تكون رقيقةً تبعاً

---

(١) انظر ترجمتها في «أسد الغابة» ٦ : ٦٧، و«الإصابة» ٧ : ٥٨٤ ط البجاوي.

(٢) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ١ : ١١٠.

(٣) هذا التعقُّب أقرب ما يكون تبويبه في هذا الفصل، وذلك من جهة أنه يتعلق بالمُتَرجَمة من حيث سبب رقِّها، هل هو السبي أم غير ذلك؟ وهذا ممَّا يتعلق بشخص الصحابي.

(٤) وخُدارة وخُدرة أخوان، أبوهما عوف بن الحارث بن الخزرج. انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٦٢.

(٥) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٥٤.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٠٩ ط السعادة، و٨ : ١١٩ ط البجاوي.

لأمها، وقد دلَّل الحافظ على ذلك بأمر عبد الله معاذةَ أن تـمكِّن الأسير من نفسها حتى تلد ولداً يتبع أمَّه في الرقِّ، وكأن هذا من حكم الجاهلية في الإماء، وفعلاً لا يلزم من ذلك ما قاله ابنُ الأثير من أن الأنصار كان بعضُهم يسبي بعضاً.

٩ـ أم كلثوم بنت العباس بن عبد المطلب الهاشمية:

قال ابنُ الأثير: «أمُّها أم سلمة بنت مَحْمِيَة بن جَزْء الزُّبيدي، ...، وتزوَّج الحسنُ بنُ علي أمَّ كلثوم هذه فولدت له محمداً وجعفراً، ثم فارقها فتزوَّجها أبو موسى الأشعري فولدت له موسى، ومات عنها، فتزوَّجها عمرانُ بنُ طلحة ففارقها، فرجعت إلى دار أبي موسى، فماتت، فدُفنت بظاهر الكوفة»[١].

ونقله الحافظ ابنُ حجر وقال: «قلت: وهذا كلُّه إنما هو لأم كلثوم بنت الفضل بن العبَّاس بن عبد المطلب، وقصَّةُ تزويج الفضلِ بنتَ محمية ثابتةٌ في «صحيح مسلم»[٢]، وقصَّةُ تزويج أبي موسى أمَّ كلثوم بنتَ الفضل بن العباس ثابتةٌ في «طبقات بن سعد»[٣]»[٤].

قلت: هذا تعقُّبٌ صحيحٌ، وقولُه: «وقصةُ تزويج الفضلِ بنتَ مَحمِيَة ثابتةٌ في صحيح مسلم» أراد أن يستدل به على أنها أم ابنته «أم كلثوم»، فبنت مَحمِيَة بن جزء تزوَّجت الفضل بن العباس، وهي أم ابنته «أم كلثوم بنت الفضل»، ولو كانت أمُّ «أم كلثوم بنت العباس» ـ كما قال ابن الأثير ـ لَـمَا صحَّ أن يتزوجها الفضل لأنها ستكون حينها زوجَ أبيه.

وقال ابنُ عبد البر في ترجمة الفضل بن العباس من «الاستيعاب»: «لم يترك ولداً إلا أمَّ كلثوم، تزوَّجها الحسنُ بنُ علي رضي الله عنهما، ثم فارَقَها فتزوَّجها أبو موسى الأشعري»[٥]. وتابَعَه عليه ابنُ الأثير في ترجمة الفضل من «أسد الغابة»[٦].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) انظر: مسلم بن الحجاج، «الصحيح» ٢ : ٧٥٣ (١٠٧٢).

(٣) لعله يريد ما ذكره ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٦ : ٢٦٩ في ترجمة موسى بن أبي موسى الأشعري، قال: «أمُّه أمُّ كلثوم بنتُ الفضل بن عباس بن عبد المطلب».

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٩٣ ط السعادة، و٨ : ٢٩٥ ط البجاوي.

(٥) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٠٣ رقم (٢٠٨٣).

(٦) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٦٦.

تنبيه: لم تُسَمَّ ابنةُ محمية بن جزء في «صحيح مسلم»، وقد سَمَّاها ابنُ الأثير هنا، وكذا العدوي[١]: أمَّ سلمة، بينما قال ابنُ سعد في ترجمة الفضل من «الطبقات»: «ولد الفضلُ بنُ العباس أمَّ كلثوم ولم يلد غيرها، وأمها صفية بنت محمية بن جزء بن الحارث بن عريج بن عمرو الزبيدي»[٢]، فسمَّاها صفية، وكذا ذكر ابنُ عبد البر في ترجمة صفية من «الاستيعاب» أنها زوج الفضل بن العباس[٣]، وتابعه ابنُ الأثير وابنُ حجر في ترجمتها عندهما[٤]. والجمعُ بينهما بأن اسمها صفيَّة وكنيتها أمُّ سلمة. والله أعلم.

* * *

(١) فيما نقله عنه الحافظُ في ترجمة أم سلمة بنت محمية من «الإصابة» ٤ : ٤٦٠ ط السعادة، و٨ : ٢٢٥ ط البجاوي.

(٢) ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٤ : ٥٤.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٩١٨ رقم (٣٣٨٠).

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١٧٥، وابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٥٠ ط السعادة، و٧ : ٧٤٦ ط البجاوي.

الفصل الرابع

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير فيما يتعلق بالأحاديث

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعقباته في تخريج الحديث.

المبحث الثاني: تعقباته في الأسانيد.

المبحث الثالث: تعقباته في المتون.

المبحث الرابع: تعقباته في إيراد حديث ليس لصاحب الترجمة.

الفصل الرابع

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثيـر

فيمـا يتعلق بالأحاديث

الـمبحث الأول: تعقباته في تـخريج الحديث:

١ ـ جابر بن عبد الله ـ ويقال: ابن عبيد ـ العبدي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «روى أحـمد في كتاب «الأشربة»، وعنه البغوي، من طريق الحارث بن مرة، عن نفيس، عن عبد الله بن جابر العبدي قال: «كنتُ في الوفد الذين أتوا رسولَ الله ^ من عبد القيس، ولست منهم، إنما كنت مع أبي، فنهاهم رسول الله ^ عن الشُّـرب في الأوعية ...» الحديث، وفيه أنه حجَّ مع أبيه بعد النبي ^ ، فأتى الحسنَ بنَ علي فسلَّم عليه، فرحَّب به، فسأله عن نبيذ الـجرِّ، فرخَّص فيه، قال: فقال له أبي: أبعد ما نهى عنه رسول الله ^ ؟ قال: نعم، قد كان بعدكم رخَّصه. إسناده حسن، ولم أره في «مسند أحمد»، وقد أخرجه أبو نعيم عن القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه[١]، **وأغرب ابنُ الأثيـر** فساقه بإسناد «المسند»، فكأنه لـمَّا رأى إسناد أبي نعيم قدم على ذلك، وإنمـا هو في كتاب «الأشربة» لأحمد»[٢].

قلت: قوله: «فساقه بإسناد المسند» يعني قول ابن الأثير: «أخبرنا به أبو ياسـر عبد الوهاب بن هبة الله بإسناده عن عبد الله بن أحمد»[٣]، وكان قد صـرَّح في المقدمة في الفصل الذي ذكر فيه أسانيده إلى الكتب التي يُكثر النقل منها أنه يروي «المسند» عن أبي ياسر عبد الوهاب بن هبة الله[٤].

أما قول الحافظ إنه لم يره في «الـمسند»، فأقول: قد أخـرجه أحمد في «الـمسند» دون قصة حجِّه مع أبيه وكلامه مع سيِّدنا الحسن رضي الله عنه[٥]، وهكذا هو في «الأشربة» أيضاً[٦]، فقول الحافظ:

---

(١) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٤٥٢.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢١٣ ـ ٢١٤ ط السعادة، و١ : ٤٣٥ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٠٨.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٦.

(٥) انظر: أحمد بن حنبل، «المسند» ٦ : ٤٤٦.

(٦) انظر: أحمد بن حنبل، «الأشربة» ص٢٥ (١١٣)، وقد تصحف فيه «نفيس» إلى: يعيش.

«وفيه أنه حجَّ ...» يعني: في أصل الحديث، وإن لم يكن في رواية أحمد، والله أعلم.

وبهذا يتبيَّن أن تعقُّب الحافظ مبنيٌّ على عدم رؤيته للحديث في «المسند»، وقد ثبت أنه فيه فلم يبقَ للتعقُّب وجه، والله أعلم.

٢ـ سَليط بن قيس الأنصاري:

قال ابنُ الأثير في ترجمته: «روى النسائي بإسناده عن عبد الله بن سَليط بن قيس، عن أبيه: أن رجلاً من الأنصار كان له حائط فيه نخلةٌ لرجل آخر، فيأتيه بُكرةً وعشيَّةً، فأمره النبيُّ ^ أن يُعطيَه نخلةً مما يلي الحائط الذي له»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «ونسبه ابنُ الأثير لتخريج النسائي، ولم أره في «السنن»، وإنما أخرجه ابنُ منده من طريقه»[٢].

قلت: وهو كذلك، وسَليط بن قيس ليس من رجال الكتب الستة، فلم يترجمه المزي في «تهذيب الكمال»، ولا الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» ولا في «تقريبه»، ومن شرط الأخير أن يُورِدَ رجال النسائي في «سننه الكبرى» و«المجتبى» و«مسند علي» و«مسند مالك» و«خصائص علي» و«عمل اليوم والليلة»، كما في مقدمته.

٣ـ عبد الله بن أبي أمية:

قال ابنُ الأثير في ترجمته: «وروى مسلمُ بنُ الحجَّاج بإسناده عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن أبي أمية: أنه رأى النبيَّ ^ يُصلِّي في بيت أمِّ سلمة في ثوب واحد مُلتَحِفاً به مُخالِفاً بين طَرَفَيهِ. ومثله روى ابنُ أبي الزِّناد، عن أبيه، عن عروة، عن عبد الله بن أبي أمية. وذلك غلطٌ، لأن عروة لم يُدرك عبد الله، إنما روى عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية، ورواه أصحابُ هشام عن هشام، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة، وهو المشهور»[٣].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٨٩.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٧٢ ط السعادة، و٣ : ١٦٣ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٤.

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «ليس ذلك في كتاب مسلم أصلاً، وكأنه (يعني ابن الأثير) رأى قولَ أبي عمر: «قال مسلم: روى عنه عروة»[١]، فظنَّ أن مراده بأنه ذكر ذلك في «الصحيح»، وليس كذلك، والحديث المذكور عند البغوي من طريق ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن عروة، عن عبد الله ابن أبي أمية. وعن أبيه، عن عروة، عن عمر بن أم سلمة»[٢].

قلت: ورواية ابن أبي الزِّناد: أخرجها أيضاً أحمد[٣].

ورواية هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية: أخرجها أحمد من طريق محمد بن إسحاق، قال: حدثني هشام، به[٤].

ورواية أصحاب هشام، عنه، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة: أخرجها أحمد والجماعة غير أبي داود[٥].

وعبد الله بن أبي أمية ليس من رجال «التهذيب» ولا «التقريب»، وكذا عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية.

* * *

---

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٣٨٢ رقم (١٣٠٣)، ولفظه: «زعم مسلم ...».

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ط السعادة، و٤ : ١٣ ط البجاوي.

(٣) انظر: أحمد بن حنبل، «المسند» ٤ : ٢٧.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: أحمد، «المسند» ٤ : ٢٦، والبخاري، «الصحيح» (٣٥٤) و(٣٥٦)، ومسلم، «الصحيح» (٥١٧)، والترمذي، «الجامع» (٣٣٩)، والنسائي، «المجتبى» ٢ : ٧٠ (٧٦٤)، وابن ماجه، «السنن» (١٠٤٩).

المبحث الثاني: تعقباته في الأسانيد:

١ ـ أسعد بن عبد الله الخزاعي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «قال الحاكم في «تاريخه»: أخبرني خلف بن محمد، حدثنا موسى بن أفلح، حدثنا سعيد بن سلم بن قتيبة، أخبرني جعفر بن لاهز بن قريظ، أخبرني سليمان بن كثير الخزاعي ـ وهو جد جعفر أبو أمه ـ عن أبيه كثير، عن أبيه أمية بن أسعد، عن أبيه أسعد بن عبد الله ابن مالك قال: قال رسول الله ^ : «أحبُّ الدِّين إلى الله الحنيفيَّةُ السَّمْحةُ». ورويناه في «الغرائب» لأُبَيٍّ النرسي[١]، وقد ذكره أبو موسى في «الذيل»، **ومن طريقه ابن الأثير**، فأسقطا مَن بين الحاكم وجعفر، وهو وَهَمٌ فاحشٌ، وقد أخرجه ابنُ عساكر في «تاريخه»[٢] في ترجمة سليمان بن كثير الخزاعي على الصواب»[٣].

قلت: استشكل ابنُ الأثير ما وقع عنده من رواية الحاكم عن جعفر، لكنه ظنَّ الرواية هكذا، ولم يعلم أنَّ الخلل من أبي موسى، وأنه عند الحاكم على الصواب، فقال: «في هذا الإسناد عندي نَظَر، لأن سليمان بن كثير هو من نقباء بني العبَّاس، قتله أبو مسلم الخراساني سنة اثنتين وثلاثين ومئة، فكيف يلحق الحاكمُ ابنَه جعفراً حتى يروي عنه. والله أعلم»[٤].

٢ ـ عبد الرحمن بن سابط، أو: ابن عبد الله بن سابط، وهو أصح:

قال ابنُ الأثير في ترجمته: «أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي بإسناده إلى سليمان بن الأشعث: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن جُرَيج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: أخبرني عبد الرحمن بن سابط: أن النبيَّ ^ وأصحابَه كانوا ينحرون البُدنَ معقولةَ اليُسرى قائمةً على ما بقي من قوائمها»[٥].

---

(١) هو الإمام الحافظ مُحدِّث الكوفة أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي الكوفي، المُقرِئ المُلقَّب بأُبَيّ لجودة قراءته، ولد سنة ٤٢٤، وتوفي سنة ٥١٠ هـ، رحمه الله تعالى. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٩ : ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) انظر: ابن عساكر، «تاريخ دمشق» ٢٢ : ٣٥٦.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٥ ط السعادة، و١ : ٥٦ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٨٨.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٣٤٧.

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «والذي في «السنن» إنما هو: «عن أبي الزبير[١]، عن جابر: أن النبيَّ ^ وأصحابَه كانوا ينحرون ... الحديث. قال: وأخبرني عبد الرحمن بن سابط بمثله». والقائل: «وأخبرني» هو أبو الزبير، وقد بيّن ذلك»[٢].

قلت: لا شك أن ابنَ الأثير قد أخطأ، أما الحافظ فقد أصاب بعضاً وأخطأ بعضاً، ويتبيَّن ذلك بما يلي:

قال الإمام أبو داود في «السنن»: «حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن جُرَيج، عن أبي الزبير، عن جابر، وأخبرني عبد الرحمن بن سابط: أن النبي ^ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولةَ اليُسرى قائمةً على ما بقي من قوائمها»[٣]. فكأن الواو سقطت من نسخة ابن الأثير، أو ظنَّها زائدة، فجعله من رواية جابر عن ابن سابط.

ويُلاحظ أن شيخ أبي داود فيه: عثمان بن أبي شيبة، ووقع في كلام ابن الأثير السابق: أبو بكر ابن أبي شيبة، وهو خطأ، ولم يتعقَّبه فيه الحافظُ كما ترى.

أما القائل: «وأخبرني عبد الرحمن بن سابط» فقد جزم الحافظُ ابنُ حجر هنا بأنه أبو الزبير، وليس كذلك، فقد أخرجه البيهقي في «سننه» من طريق أبي داود، وقال بإثره: «حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موصول، وحديثه عن عبد الرحمن بن سابط مُرسَل»[٤]، فجعل القائل: «وأخبرني» ابنَ جُرَيج لا أبا الزبير. وقال ابنُ القطَّان: «ابن جُرَيج يرويه عن أبي الزبير وعبد الرحمن بن سابط، قال أبو الزبير: عن جابر عن النبي ^ ، وقال ابنُ سابط: عن النبي ^ ، أرسَلَه عنه ولم يذكر مَن حدَّثه به»[٥].

ويدلُّ على ذلك أيضاً أن ابن أبي شيبة قد أخرجه في «مصنفه»، وكذا البخاري في «تاريخه الكبير»، قالا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جُرَيج، حدثني ابن سابط: أن النبي ^ وأصحابه

---

(١) سقطت لفظة «أبي» من طبعتي «الإصابة»، والتصويب من سياق كلام الحافظ، ومن «سنن أبي داود».

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٤٩ ط السعادة، و٥ : ٢٣٠ ط البجاوي.

(٣) أبو داود السجستاني، «السنن» (١٧٦٧).

(٤) البيهقي، «السنن الكبرى» ٥ : ٢٣٧.

(٥) ابن القطان، «بيان الوهم والإيهام» ٢ : ٣٠، وأقرَّه في كون قائلِ ذلك ابنَ جريج الحافظُ الزيلعيُّ في «نصب الراية» ٣ : ١٦٤.

كانوا يعقلون يَدَ البَدَنةِ اليُسرى وينحرونـها قائمةً على ما بقي من قوائمها[١]. فهذه الروايةُ صريحةٌ في أن الراوي عن ابن سابط: هو ابنُ جُرَيج.

وقد ذكر الحافظُ المزيُّ في «تهذيب الكمال»، وتابعه الحافظُ ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب»[٢]، في الرواة عن ابن سابط: ابنَ جُرَيج، ورقم الأول لـها بعلامة أبي داود (د)، ولم يذكرا في الرواة عنه: أبا الزبير.

والعجيبُ أن الحافظ المزيَّ نصَّ في «تحفة الأشراف» على أن القائل «وأخبرني» هو أبو الزبير[٣]، فتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر في «النُّكت الظِّراف» فقال: «كلام البيهقي يُخالِفُ ذلك، فإنه قال ...»[٤] وذكر ما نقلناه سابقاً، فخالفَ قولُه هناك قولَه هنا، وسُبحان مَن لا يسهو.

٣ـ عثمان بن محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي:

ذكره ابنُ الأثير نقلاً عن أبي موسى المديني، وروى في ترجمته من طريق أبي محمد الحارثي بإسناده إلى أبي حنيفة، عن محمد بن المنكدر، عن عثمان بن محمد بن طلحة بن عبيد الله قال: تذاكرنا لحمَ صيدٍ يصيدُه الحلالُ فيأكُلُه المُحرِمُ، ورسولُ الله ^ نائمٌ، حتى ارتَفَعَت أصواتُنا ... الحديث. قال أبو موسى: هذا مُرسَلٌ خطأ، وقال ابنُ الأثير: «لا خِلافَ في أن عثمان هذا ليس بصحابي، لأن أباه محمداً قُتل يوم الجَمَل سنة ست وثلاثين وهو شابٌّ، وكان مولدُه آخرَ أيام رسول الله ^ ، فكيف يكونُ ابنُه في حجَّة الوداع ممَّن يُناظِرُ في الأحكام الشرعيَّة؟! هذا لا يصحُّ، وقد سقط منه شيء»[٥].

ونقله عنه الحافظ ابنُ حجر وقال: «لو راجَعَ لاستغنى عن هذا الاستِدلال، وعرف موضعَ الغَلَط، فإنَّ الذي في النُّسَخ الصحيحة منه[٦]: «عثمان بن محمد، عن طلحة بن عبيد الله»، فتصحَّفت

(١) ابن أبي شيبة، «المصنف» (١٣٧٤٠)، والبخاري، «التاريخ الكبير» ٥ : ٣٠١.

(٢) انظر: المزي، «تهذيب الكمال» ١٧ : ١٢٤، وابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٦ : ١٦٣.

(٣) انظر: المزي، «تحفة الأشراف» ٢ : ٣٢٩ (٢٨٦٨).

(٤) ابن حجر، «النكت الظراف»، مطبوع بذيل «تحفة الأشراف» ٢ : ٣٢٩ (٢٨٦٨).

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٤٩٤.

(٦) أي: من «مسند الإمام أبي حنيفة» للحارثي، وكان قد ذكره في الترجمة قبل هذا.

«عن» فصارت «بن»، فنشأ هذا الغَلَطُ، ثم إن الـحديثَ مشهورٌ من حديث طلحة، أخرجه مسلم والنسائيُّ وأحـمدُ ... من طريق ابن جُرَيج عن محمد بن الـمُنكَدِر[١] ...»[٢].

قلت: وهو كذلك، فالحديثُ ذكره أبو الـمؤيد الـخوارزمي في «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة» من رواية الإمام أبي حنيفة، عن محمد بن الـمنكدر، عن عثمـان بن محمد، عن طلحة بن عبيد الله»، وعزاه هكذا إلى أبي محمد البخاري ـ وهو الحارثي الذي خرَّج ابنُ الأثير الـحديثَ من «مسنده» ـ وطلحة بن محمد ومحمد بن الـمظفَّر وابن خسـرو وأبي بكر محمد بن عبد الباقي في «مسانيدهم» التي خرَّجوها للإمام أبي حنيفة، وعزاه أيضاً إلى محمد بن الحسن في «الآثار»[٣].

٤ـ مالك بن رافع الزُّرَقي الأنصاري، أخو رفاعة بن رافع:

قال ابنُ الأثيـر: «شهد مالك هذا بدراً مع أخويه: خلَّاد ورفاعة ابني رافع، روى أن رسول الله ^ بينا هو جالسٌ إذ نظر فإذا رجلٌ يُصلِّي ...» وذكر حديث الرجل الـمسيء في صلاته[٤].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أخرج الطبراني[٥] من رواية إسحاق[٦] بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلَّاد، عن أبيه، عن عمِّه رفاعة بن رافع ـ وكان رفاعة ومالك أخوين من أهل بدر ـ قال: بينا رسولُ الله ^ جالسٌ ... فذكر قصَّة الـمُسيء في صلاته. وهذا سندٌ صحيحٌ، وكلامُ ابن الأثيـر يُوهِمُ أن الحديث من رواية مالك، والحديث إنمـا هو لرفاعة، وقد أخرجه الدارقطني[٧] من

---

(١) انظر: مسلم، «الـصحيح» (١١٩٧)، والنسائي، «الـمجتبى» (٢٨١٧)، وأحـمد، «المسند» ١ : ١٦١ و١٦٢. وفي رواية ابن جريج هذه اختلاف مع رواية أبي حنيفة في الإسناد وفي الـمتن، والأمر يـحتاج إلى تفـصيل لـيس هـذا موضعه، وانظر: «علل الدارقطني» ٤ : ٢١٦، و«نصب الراية» للزيلعي ٣ : ١٤١.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٦٣ ط السعادة، و٥ : ٢٦٤ ط البجاوي، والنقل بتصرف يسير في أول الترجمة.

(٣) انظر: الخوارزمي، «جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة» ١ : ٥٤٢ ـ ٥٤٥.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٢٤٧ .

(٥) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٥ : ٣٧ (٤٥٢٥).

(٦) وقع في طبعتي «الإصابة»: «رواية ابن إسحاق» وهو خطأ صوَّبناه من «معجم الطبراني».

(٧) انظر: الدارقطني، «السنن» ١ : ١٦٦ ـ ١٦٨ (٣١٩).

وجه آخر عن همام[١]، وصحَّحه غيرُ واحد»[٢].

قلت: نعم، كلامُ ابن الأثير يُوهِمُ ذلك، وذلك أننا إذا ضبطنا قوله: «روى» بالبناء للفاعل كان كلامه صريحاً في أن الحديث من رواية مالك، فيكون خطأً مَحضاً، وإذا ضبطناه بالبناء للمفعول ـ أي: «رُوِيَ» ـ كان كلامه مُوهِماً لذلك، خاصةً أن الناظر في كلام ابن الأثير لا يرى أيَّة علاقة لمالك بالحديث ـ لأنه اختصره فلم يذكر عبارة: «وكان رفاعة ومالك أخوين من أهل بدر» التي في رواية الطبراني ـ، فيفهم الناظر فيه من إيراد الحديث في ترجمته أنه من روايته. والله أعلم.

٥ـ أبو سعيد بن زيد:

قال ابنُ الأثير: «أورده عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبل في مسند الشاميين، وفي مسند الكوفيين أيضاً»[٣]، ثم ذكر حديثه الذي في «المسند»، وهو ما رواه شعبة عن جابر الجعفي عن الشَّعبي قال: أشهد على أبي سعيد بن زيد أن رسول الله ^ مرَّت به جنازة فقام. ثم نقل ابنُ الأثير عن أبي موسى قوله: «كذا وقع في رواية القطيعي ـ أي: عن عبد الله بن أحمد ـ، وروى الطبرانيُّ عن عبد الله بن أحمد بإسناده مثلَه إلا أنه قال: أشهد على أبي سعيد الخدري». قال ابنُ الأثير: «وكأنه أصحُّ»[٤].

فتعقَّبه الحافظُ بقوله: «وليس كذلك، بل ما ظنَّه وَهَمٌ [٥]، فقد رواه البغويُّ عن عبد الله بن أحمد كما وقع عند القطيعي، ثم وجدتُ في مسند سعيد بن زيد أحد العشرة في «مسند البزار» ما نصُّه: حدثنا»[٦]، كذا توقَّف هنا، وكأنه بيَّض له ليُراجعه، ثم لم يَعُدْ إليه.

قلت: قوله: « فقد رواه البغويُّ عن عبد الله بن أحمد كما وقع عند القطيعي» يعني أن البغويَّ

---

(١) وهمام هو الراوي عن إسحاق عند الطبراني.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٤٤ ط السعادة، و٥ : ٧٢٢ ط البجاوي.

(٣) انظر: أحمد بن حنبل، «المسند» ٤ : ١٦٤ و٣٤٦.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٤١ .

(٥) وقع في طبعتي «الإصابة»: «ما طنه وهماً» ولا يستقيم من جهة العربية، فإن «ما» هنا موصولة بمعنى «الذي» وهي في محل رفع على الابتداء، و«وَهَم» الخبر. وأغلب الظن أنه من تصرُّف النسَّاخ أو الطابعين على توهُّم أنه المفعول الثاني لـ«ظنَّ».

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٨٩ ط السعادة، و٧ : ١٧٨ ط البجاوي.

تابَعَ القطيعيَّ عن عبد الله بن أحمد فقالا: «أبي سعيد بن زيد»، وخالفا الطبراني في قوله: «أبي سعيد الخدري»، فرجَّح الحافظ روايتيهما على رواية الطبراني، وخطَّأ ابن الأثير في ترجيح رواية الطبراني، والصواب مع الحافظ كما هو ظاهر.

وقد تابع أحمدَ بنَ حنبل في قوله: «عن أبي سعيد بن زيد»: محمدُ بنُ المثنى فيما أخرجه عنه الدارقطني في «العلل»[١].

أما رواية البزَّار التي ذكرها الحافظ فقد قال البزَّار: «حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن جابر، عن الشَّعبي قال: أشهدُ على سعيد بن زيد أنه حدَّث: أن النبيَّ ^ مرَّت به جنازة فقام». قال: «وهذا الحديث قد رواه غيرُ واحد عن شعبة عن جابر عن الشعبي، وقال بعضهم: أشهد على سعيد، وبعضهم قال: أشهد على أبي سعيد، ولا نعلمه يُروى عن سعيد بن زيد إلا من هذا الوجه»[٢].

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» من طريق عن عمرو بن مرزوق عن شعبة، وقال: «أشهد على سعيد بن زيد»[٣].

فتلخَّص من هذا أنه اختُلف على شعبة في هذا الحديث:

فقال عنه محمد بن جعفر غندر: أبو سعيد بن زيد. كذا رواه عن محمد بن جعفر: أحمدُ بن حنبل ومحمد بن المثنى.

وقال عنه أبو داود الطيالسي وعمرو بن مرزوق: سعيد بن زيد.

والطيالسي وعمرو وإن كانا ثقتان، لكن محمد بن جعفر وصفوه بأنه أثبت الناس في شعبة[٤]، فروايتُه أرجحُ، والله أعلم.

* * *

(١) الدارقطني، «العلل» ٤ : ٤٢٣.

(٢) البزار، «المسند» ٤ : ٩٧ (١٢٧١).

(٣) انظر: الشاشي، «المسند» ١ : ٢٤٥ (٢٠٧) و ١ : ٢٥٧ (٢٢٦).

(٤) قال ذلك بعبارات متقاربة: علي بن المديني وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك والعجلي. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي ٢٥ : ٥ ـ ٩، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ٩ : ٨٤ ـ ٨٥.

الـمبحث الثالث: تعقباته في الـمتون:

١ـ إسمـاعيل بن زيد بن ثابت:

روى أبو موسى بإسناده إلى زكريا بن إسمـاعيل الزَّيدي من ولد زيد بن ثابت، عن أبيه قال: خرجنا مع النبيِّ ^ غَدَاةً من الغدوات حتى وقفنا في مَـجْمَع طرق ... الـحديث، قال أبو موسى: إسمـاعيل بن زيد يروي عن أبيه، لا أعلمُ له إدراكاً للنبي ^ .

ونقله ابنُ الأثيـر وقال: «هذا إسمـاعيل بن زيد بن ثابت، يروي عن أبيه، وهو تابعيٌّ، ولا اعتبار بإرساله هذا الـحديث، فإن التابعين لـم يزالوا يروون الـمراسيل، ومما يُقوِّي أنه لـم تكن له صُحبة أن أباه زيدَ بنَ ثابت استُصغِرَ يومَ أُحُد[١]، وكانت سنةَ ثلاثٍ من الـهجرة، فمَن يكون عُمُرُه كذا كيف يقولُ وَلَدُه: «خرجنا مع رسول الله ^ »، وهذا إنمـا يقولُه رجلٌ؟! وقد صحَّ عن ابن مسعود أنه قال لـمَّـا كتب زيدٌ الـمُصحَفَ: لقد أسلَمتُ وإنه في صُلْبِ رجلٍ كافر[٢]، وهذا أيضاً يدلُّ على حَدَاثة سنِّه عند وفاة النبيِّ ^ »[٣].

ونقل الـحافظُ منه قولَه: «إسمـاعيلُ تابعيٌّ، ولا عِبرةَ بإرسال هذا الحديث، فإن التابعين لم يزالوا يروون المراسيل»، **وقال متعقِّباً:** «كذا قال، وفيه نَظَر، لأن السِّياق لو صحَّ لأثبت لإسماعيل الصُّحبة، فإنَّ التابعيَّ وإن كان يُرسِلُ لكن لا يُـخبِرُ بشيء لـم يُشاهِده أنه شاهَدَه، وأنت ترى في السِّياق قولَه: «خرجنا مع رسول الله ^ حتى وقفنا» لكن يـجوز أن يُـحمَل على الـمجاز، وهو خلافُ الظاهر، والذي عندي أنه إما أن يكون سقط من الإسناد: «عن جدِّه»، أو أراد زكريا بقوله: «عن أبيه»: عن جدِّه زيد، لأن الـجدَّ أبٌ، وقد ذكر إسمـاعيلَ بنَ زيد بن ثابت في التابعين ابنُ حبان وقال: «يكنى أبا مُصعَب وهو أصغَرُ وَلَدِ زيد بن ثابت»[٤]، وكذا ذكره البخاريُّ في التابعين، وذكر له عن أبيه حديثاً موقوفاً[٥]»[٦].

---

(١) بل استُصغِرَ يوم بدر، واختلفوا في شهوده أُحُداً، واتفقوا على شـهوده الـخندق. كـذا قـال ابـنُ الأثيـر نفسُه في «أسد الغابة» ٢ : ١٢٦، وكذا قال الـحافظُ أيضاً في «الإصابة» ١ : ٥٦١ ط السعادة، و٢ : ٥٩٥ ط البجاوي.

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب التفسير، باب (ومن سورة التوبة)، برقم (٣١٠٤)، وقال: حديث حسن صحيح. وانظر «فتح الباري» ٩ : ١٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٩٧.

(٤) انظر: ابن حبان، «الثقات» ٤ : ١٥.

(٥) انظر: البخاري، «التاريخ الكبيـر» ١ : ٣٥٥.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٢١ ط السعادة، و١ : ٢٣٣ ط البجاوي.

قلت: فالنتيجةُ واحدةٌ، وهي أنه لا صُحبة لإسماعيل[(١)]، لكن الحافظ تعقَّب ابنَ الأثير في وصفه هذا الحديث بالإرسال، وقال إنه لا يُمكن أن يكون مرسلاً إلا بأن يُحمل قوله: «خرجنا ...» على المجاز، أي: خرج قومُه، أو أهلُه، أو أبوه وبعضُ أصحابه، قال: «وهو خلافُ الظاهر»، يعني: فالأصلُ أن لا يُقال به، قلت: لكن دلَّت القرينة هنا ـ وهي تابعيَّة إسماعيل ـ على أن الظاهر منتفٍ، فلا مانعَ من القول به وتخريج الرواية عليه، والجوابان اللذان ذكرهما الحافظ مُحتَملان أيضاً، فلو ذكرهما الحافظ على سبيل الزيادة على جواب الأثير لا التعقُّب عليه لكان أحسن.

وقد ظهر لي ـ بحمد الله تعالى ـ الصوابَ من ذلك كلِّه، فقد أخرجه الطبراني[(٢)] من طريق هارون بن يحيى الحاطبي، عن زكريا بن إسماعيل بن يعقوب بن إسماعيل بن زيد بن ثابت، عن أبيه إسماعيل، عن عمه سليمان بن زيد بن ثابت قال: قال زيد. فإسماعيل ـ والد زكريا ـ الذي في إسناد أبي موسى ليس هو ابن الصحابي، بل حفيد ابن الصحابي، ولم يتنبه إليه ابنُ الأثير ولا ابنُ حجر رحمهما اللهُ تعالى، وعليه فالحَملُ على المجاز مُستَبعَدٌ، وكذا القولُ بأن زكريا عنى بأبيه جدَّه زيداً، لأنه زيداً جدُّ جدِّه، فلم يبقَ إلا القول بأنه سقط من الإسناد قوله: «عن عمِّه سليمان بن زيد، عن زيد»، والله تعالى أعلم.

تنبيه: هذا الكلام كلُّه على فرض صحَّة الحديث، فإن هارون بن يحيى ذكره الحافظ في «لسان الميزان» ونقل عن العقيلي قوله: «مدني لا يُتابَعُ على حديثه» ثم ذكر له حديثَه هذا من «معجم الطبراني» وقال: «وهو حديثٌ طويلٌ ظاهرُ النكارة»[(٣)].

٢ـ حبَّة بن جُوَين البجلي ثم العرني:

قال ابنُ الأثير: «كوفي من أصحاب علي رضي الله عنه، ذكره أبو العباس بن عُقْدة في الصحابة،

---

(١) ولهذا جعلتُ التعقب في المتون، ولم أجعله في إثبات الصحبة أو نفيها، ووجه إيراده في المتون: أن الحافظ تعقَّب ابنَ الأثير في تفسير قول الراوي: «خرجنا مع رسول الله ...»، وهو بداية متن الحديث، على أنه يُمكن أن يُجعَلَ في المبحث السابق، أعني: من التعقبات في الأسانيد.

(٢) في «المعجم الكبير» ٥ : ١٤١ (٤٨٨٧).

(٣) انظر: ابن حجر، «لسان الميزان» رقم الترجمة (٨٢١٤).

وروى ... ـ بإسناده إليه ـ[١] قال: لـمَّا كان يومُ غدير خُمٍّ دعا النبيُّ ^ : الصلاة جامعة، نصفَ النهار، قال: فحمدَ اللهَ وأثنى عليه، ثم قال: «أيُّها الناسُ، أتعلمون أني أولى بكم من أنفُسِكم» قالوا: نعم، قال: «فمَن كنتُ مَولاهُ فعليٌّ مَولاهُ، اللهمَّ والِ مَن والاهُ، وعادِ مَن عاداهُ» وأخذ بيدِ عليٍّ حتى رفعَها، حتى نظرتُ إلى آباطِهما وأنا يومئذٍ مُشرِكٌ.

قلت (القائل ابن الأثير): لم يكن لـحبَّة بن جُوَين صُحبة، وإنما كان من أصحاب علي وابن مسعود، وقوله: «إنه شهدهما وهو مُشرِك»[٢]، فإن النبيَّ ^ قال هذا في حجَّة الوداع، ولـم يـحجَّ تلك السنة مُشرِكٌ، لأن النبيَّ ^ سيَّرَ علياً سنة تسع إلى مكة في الموسم، وأمره أن يُنادي أن لا يـحجَّ بعد العام مُشرِك[٣]، وحجَّ النبيُّ ^ سنة عشر حجَّةَ الوداع، والإسلامُ قد عمَّ جزيرةَ العرب»[٤].

وذكر الحافظُ ابنُ حجر هذا الحديث وعزاه لابن عُقدة في كتاب «الـموالاة» وقال إن «إسناده ضعيف جداً»، ثم نقل معنى كلام ابن الأثير، ثم قال: «إن صحَّ احتمل أن يكون حبَّةُ رآه اتفاقاً، ولـم يكن قصد الحجَّ حينئذ، ولكن السند ضعيف، وحبَّة اتفقوا على ضعفه إلا العجلي فوثَّقه، ومشَّاه أحمد، وقال صالح جزرة: وسط، وقال الساجي: يكفي في ضعفه قوله: إنه شهد صفِّين مع عليٍّ ثمانون بدرياً، ولـحبَّة روايات عن علي وابن مسعود وعمَّار، وعنه سلمة بن كهيل وأثنى على دينه وعبادته جداً، والحكمُ بنُ عُيينة وغيرُ واحد من أهل الكوفة، ومات حبَّة بعد سنة سبعين»[٥].

قلت: فالنتيجةُ واحدةٌ عندهما، وقد أحسَنَ ابنُ الأثير في نقد الـمتن، وإن قصَّر في نقد الإسناد، أما الحافظُ فأحسَنَ في نقد الإسناد، ولكن لا داعي لتخريج وجه صحيح للمتن ما دام الإسنادُ شديدَ الضعف كما قال الحافظ، بل لو قال: موضوع، لَـمَا أغرب، فإنه من رواية متهم بالكذب عن مجهول عن واهٍ عن حبَّة.

وحديثُ الـموالاة ـ أعني قوله ^ : «مَن كنتُ مَولاه فعليٌّ مَولاه» ـ رواه غيرُ واحد من

---

(١) اختصار الإسناد مني.

(٢) كأنه سقط هنا لفظ: «مشكل» أو نحوه. والله أعلم.

(٣) انظر حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري (٣٦٩) و(١٦٢٢) و(٤٦٥٥ ـ ٤٦٥٧)، ومسلم (١٣٤٧)، وحديث ابن عباس الذي رواه الترمذي (٣٠٩١).

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ط السعادة، و ٢ : ١٦٤ ط البجاوي.

الصحابة، منهم علي، والبراء بن عازب، وأبو الطُّفيل عن زيد بن أرقم وجماعةٍ من الصحابة، وابنُ أبي ليلى عن اثني عشر بدرياً[١]، ولذا جزم الحافظ الذهبيُّ بتواتره[٢]، وقال ـ فيما نقله عنه الحافظ ابنُ كثير ـ : «صدرُ الحديث متواترٌ أتيقَّنُ أن النبيَّ ^ قاله، وأما «اللهمَّ والِ مَن والاه» فزيادةٌ قويَّةُ الإسناد»[٣]، والكلامُ في هذا الحديث طويلٌ، ولا يتسعُ المقام فيه بأكثر من هذا.

٣ـ سعد أبو محمد غير منسوب:

قال ابنُ الأثير: «روى حماد بن أبي حماد[٤]، عن إسماعيل بن محمد بن سعد الأنصاري، عن أبيه، عن جدِّه: أن رجلاً من الأنصار قال: يا رسول الله، أَوصِني وأَوجِزْ، قال: «عليك باليأس مما في أيدي الناس، وإياك والطَّمَع فإنه الفقرُ الحاضرُ، وصلِّ صلاتَكَ وأنت مُودِّع، وإياك وما يُعتَذَرُ منه». أخرجه أبو نعيم وأبو موسى. قلت (القائل ابن الأثير): هذا المتن قد أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم في ترجمة سعد بن عمارة، وقد تقدَّم، وجعلاه هناك من بني سعد بن بكر، وجعله أبو نعيم هنا أنصارياً، ولا شكَّ أنه حيثُ رآه هناك سَعْدياً وهاهنا أنصارياً، والراوي عنه هاهنا غير الراوي عنه هناك، جعلهما اثنَين، ولعلَّ ابنَ منده ظنَّهما واحداً، فلهذا لم يُخرِجه. والله أعلم.

وقال أبو موسى: إسماعيل بن محمد، يعني الذي في هذا الإسناد: هو إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، وهو مهاجريٌّ، وليس من الأنصار. وهو الصحيح»[٥].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «قال ابنُ الأثير: تقدَّم هذا الحديث في ترجمة سعد بن عمارة، ونقل عن أبي موسى أن إسماعيل هذا: هو ابن محمد بن سعد بن أبي وقاص. قلت (القائل ابن حجر): إن

---

(١) حديث علي أخرجه أحمد ١ : ٨٤ و١١٨ و١٥٢، وحديث البراء أخرجه أحمد ٤ : ٢٨١، وحديث أبي الطفيل عن زيد بن أرقم وجماعة من الصحابة أخرجه الترمذي (٣٧١٣)، وابن حبان (٦٩٣١)، وحديث ابن أبي ليلى عن اثني عشر بدرياً أخرجه أحمد ١ : ١١٩.

(٢) الذهبي، «سير أعلام النبلاء» ٨ : ٣٣٥.

(٣) ابن كثير، «البداية والنهاية» ٥ : ٢١٤.

(٤) كذا في المطبوع من «أسد الغابة»، بينما هو «محمد بن أبي حميد» في مصادر الحديث الآتي ذِكرُها، ومحمد بن أبي حميد يُقال له أيضاً: حماد بن أبي حميد أيضاً، فيبقى تصحيف «أبي حميد» إلى «أبي حماد».

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢١٨.

كان كما قال أبو موسى فمَن نَسَبَه أنصارياً غَلِطَ، وأما قولُ ابن الأثير إن الحديث مضى في ترجمة سعد بن عمارة فذلك بسند آخر، وفي كُلٍّ من الحديثين ما ليس في الآخر»[١].

قلت: أما أنه بسند آخر فقد تفطَّن له ابنُ الأثير، وأشار إليه بقوله: «الراوي عنه هاهنا غير الراوي عنه هناك»، وأما اختلافُ المتن فحديث سعد هذا مضى لفظُه في كلام ابن الأثير، أما حديثُ سعد بن عمارة فلفظُه: «عن سعد بن عمارة أخي بني سعد بن بكر وكانت له صُحبة: أن رجلاً قال له: عِظني رحمك اللهُ، قال: إذا أنت قمتَ إلى الصلاة فأَسبِغِ الوضوءَ، فإنه لا صلاةَ لِمَن لا وضوءَ له، ولا إيمانَ لِمَن لا صلاةَ له، واترُك طلبَ كثيرٍ من الحاجات فإنه فقرٌ حاضرٌ، واجمع اليأسَ مما في أيدي الناس فإنه هو الغِنى، وانظر ما يُعتَذَرُ منه من القول والفعل فاجتَنِبْهُ»[٢]. فاختلافُ المتن ليس اختلافاً ذا بال، غايةُ ما في الأمر أن في الثاني زيادةً على ما في الأول، والزيادةُ لا تعني اختلافَ الحديثين، ويُلاحَظُ أن الحديث الأول مرفوع، والحديث الثاني موقوف.

قلت: والحديث المذكور اختُلف في إسناده اختلافاً كثيراً:

ـ فقد رواه محمد بن أبي حميد، عن إسماعيل، عن أبيه، عن جدِّه. واختُلف على محمد في تسمية إسماعيل:

فرواه عنه عبد الله بن وهب وأبو داود الطيالسي فقالا: إسماعيل الأنصاري[٣].

ورواه عنه حماد بن خالد الخياط، فقال: إسماعيل بن محمد بن سعد[٤].

ورواه عنه أبو عامر العقدي، فقال: إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص[٥].

وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن محمد بن أبي حميد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر[٦].

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٢ ط السعادة، و٣ : ٩٥ ط البجاوي.

(٢) أخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» ٢ : ٩٠٣ (٩٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٦ : ٤٤ (٥٤٥٩).

(٣) رواية ابن وهب أخرجها ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٤ : ٢٤٦ (٢٢٤٩)، ورواية الطيالسي أخرجها الروياني في «مسنده» ٢ : ٥٠٤ (١٥٣٨).

(٤) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» ٢: ٨٦ (١٠١).

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ : ٣٦٢).

(٦) أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٧ : ٣٧٠ (٧٧٥٣). وفرَّق ابن معين ــ كما في «الكامل في الضعفاء» لابن عدي ٦ : ٢٢٠٤، و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ٩ : ١١٦ بين محمد بن أبي حميد الزرقي المدني الذي =

ومحمد بن أبي حميد ضعيف الحديث جداً[١]، فالاضطراب منه.

ـ ورواه محمد بن شبيب الزهراني، عن عبد الملك بن عمير: أن سعد الخير كان يقول لابنه ... فذكره من قول سعد الخير[٢]. وعبد الملك بن عمير وإن كان من رجال الشيخين إلا أن في حفظه مقالاً، فقد قال أحمد: مضطرب الحديث جداً، وقال يحيى بن معين: مخلِّط، وقال أبو حاتم: «ليس بحافظ، هو صالح، تغيَّر حفظه قبل موته»، ولذا قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة فصيح عالم تغيَّر حفظه وربما دلَّس»[٣].

ـ ورواه عبد الرزاق الصنعاني، عن جعفر بن سليمان، عن حميد الأعرج، عن عكرمة بن خالد، قال: قال سعد لابنه ... فذكر نحوه من قول سعد[٤]. وحميد الأعرج: هو ابن قيس المكي، أما عكرمة بن خالد، فيحتمل أن يكون: عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي المكي، ويحتمل أن يكون عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص المخزومي المكي، فإنهما جميعاً في طبقة مَن يروي عنه حميد الأعرج، لكن الأول ثقة، والثاني ضعيف[٥].

ـ ورواه محمد بن إسحاق، حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ويحيى بن سعيد ابن قيس الأنصاري، أنهما حدَّثاه عن سعد بن عمارة أخي بني سعد بن بكر وكانت له صحبة:

= روى عنه ابن وهب والطيالسي، وبين هذا الذي روى عنه أبو بكر بن عياش، فقال عن الأول: «مديني ليس حديثه بشيء»، ثم قال: «محمد بن أبي حميد الزهري: مديني روى حديثه أبو بكر بن عياش، منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «فإن كان هذا غير حماد بن أبي حميد، فحماد بن أبي حميد أشهر من هذا، وهذا شبه المجهول، وإن كان غيره فما أقربه وأقرب رواياته من روايات حميد بن أبي حميد».

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢٥ : ١١٢ ـ ١١٥، وقال في «التقريب» (٥٨٣٦): «ضعيف».

(٢) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» ٢ : ٨٦ (١٠٠).

(٣) انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٥ : ٣٦٠، والمزي، «تهذيب الكمال» ١٨ : ٣٧٠، وابن حجر، «تقريب التهذيب» (٤٢٠٠).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» ص١٨٢، والطبراني في «المعجم الكبير» ١ : ١٤٢ (٣١٢)، وقد سقط من إسناده في المطبوع من «معجم الطبراني»: حميد الأعرج، وتحرَّف «جعفر بن سليمان» إلى «دعفر بن سليمان» في المطبوع من «الزهد» لابن أبي عاصم، والتصويب من «معجم الطبراني»، ومن «التمهيد» لابن عبد البر ١٥ : ٢٥٠ ـ ٢٥١، فقد ذكره عن عبد الرزاق أيضاً.

(٥) الأول من رجال الخمسة وله ترجمة في «التقريب» (٤٦٦٨)، أما الثاني فمترجَم في «التقريب» (٤٦٦٩) تمييزاً.

أن رجلاً قال له: عِظني، فقال له ...، فذكره من قول سعد بن عمارة[١]. وهذا إسناد رجاله ثقات غير محمد بن إسحاق فحسن الحديث، وقد صرَّح بالتحديث فانتفت شُبهة تدليسه.

فأصحُّ هذه الروايات روايةُ محمد بن إسحاق، فتُعتَمدُ، ويكون المحفوظ حديث سعد بن عمارة، وهو موقوف وليس بمرفوع، ثم رواية عبد الرزاق ـ إن صحَّت ـ لا تُخالفها، فإن سعداً فيها غير منسوب، فيُحمَل على أنه سعد بن عمارة. وما سوى ذلك من الروايات فيها ضعفٌ واضطرابٌ، فيكون إثباتُ ترجمة لسعد (غير منسوب) بناءً على هذا الحديث ـ كما مال إليه الحافظ ـ، أو ترجيحُ كون الحديث لسعد بن أبي وقاص ـ كما مال إليه ابنُ الأثير ـ ليس بجيِّد، والله أعلم.

٤ـ طلحة بن البراء الأنصاري:

قال ابنُ الأثير في ترجمته: «أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي الأمين بإسناده إلى أبي داود سليمان بن الأشعث قال: حدثنا عبد الرحيم بن مُطرِّف الرُّؤَاسي أبو سفيان وأحمد بن جناب قالا: حدثنا عيسى هو ابن يونس، عن سعيد بن عثمان البلوي، عن عزرة ـ وقال عبد الرحيم: عروة ـ بن سعيد الأنصاري، عن أبيه، عن الحصين بن وحوح: أن طلحة بن البراء مرض، فعاده النبيُّ ^ ، فلمَّا انصَرَفَ قال لأهله: «إني أرى طلحةَ قد حَدَثَ فيه الموتُ، فإذا مات فآذِنوني حتى أُصلِّي عليه وعجِّلوا، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تُحبَسَ بين ظهراني أهله»[٢]، وروي أنه توفي ليلاً فقال: ادفنوني وألحِقوني بربِّي ولا تَدْعُوا رسولَ الله ^ ، فإني أخاف عليه اليهودَ أن يُصابَ في سببي، فأُخبِرَ رسولُ الله ^ حين أصبح، فجاء حتى وقف على قبره وصفَّ الناس معه، ثم رفع يديه وقال: «اللهمَّ الْقَ طلحةَ وأنت تضحكُ إليه وهو يضحكُ إليك»[٣] انتهى كلام ابن الأثير.

وقال الحافظ ابن حجر بعد ذكره رواية أبي داود: «هكذا أورده أبو داود مختصراً كعادته في الاقتصار على ما يحتاج إليه في بابه، وأورده ابن الأثير من طريقه، ثم قال بعده: «وروي أنه توفي ليلاً فقال: ...» قلت (القائل ابن حجر): وفيما صنع قصور شديد، فإن هذا القدر هو بقية الحديث،

---

(١) أخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» ٢ : ٩٠٣ (٩٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٦ : ٤٤ (٥٤٥٩)، وعن الطبراني أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» : .

(٢) انظر: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، «السنن» (٣١٥٩).

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤٦٥.

أورده البغوي وابن أبي خيثمة وابن أبي عاصم[١] والطبراني[٢] وابن شاهين وابن السكن وغيرهم من هذا الوجه الذي أخرجه منه أبو داود مطولاً ومختصراً ...»[٣].

قلت: وقد أخرجه بطوله ابنُ عبد البر في «التمهيد» من طريق أحمد بن جناب ـ شيخ أبي داود فيه ـ بإسناده[٤]. والغريب أن ابن الأثير قد ساقه مطوَّلاً بالقطعتين في ترجمة الحصين بن وحوح[٥].

٥ـ عون بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي:

قال ابنُ الأثير: «روى عبد الله بن جعفر أن النبيَّ ^ قال لعون: «أشبهتَ خَلْقي وخُلُقي»، وهذا إنما قاله النبيُّ ^ لأبيه جعفر بن أبي طالب»[٦].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أخرج النسائي وغيره من طريق محمد بن أبي يعقوب، عن الحسن بن سعد، عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قال: لـمَّا قُتِلَ جعفرُ بنُ أبي طالب قال رسولُ الله ^ : «ادعوا لي بني أخي، فجيء بنا كأنَّا أفراخٌ، فقال: ادعوا إلي الحلَّاق، فأمره فحلق رؤوسَنا، ثم قال: أما محمَّدٌ فشبيهُ عمِّنا أبي طالب، وأما عون فشبيهُ خَلْقي وخُلُقي، ثم أخذ بيدي فأمالها فقال: اللهمَّ أخلِفْ جعفراً في أهله، وبارِك لعبد الله في صَفقةِ يمينه» وهذا سندٌ صحيحٌ، وأورده ابنُ منده من هذا الوجه مختصراً مقتصراً على قوله: إن النبيَّ ^ قال لعون: «أشبَهتَ خَلْقي وخُلُقي»، ولـمَّا أورده ابنُ الأثير في ترجمته قال: «هذا إنما قاله النبيُّ ^ لأبيه جعفر»[٧] فأومَأَ إلى أنه وَهَمٌ، وليس كما ظنَّ، بل الحديثان صحيحان، وكلٌّ منهما معدودٌ فيمن كان أشبَهَ بالنبيِّ ^ »[٨].

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٤ : ١٥٥ (٢١٣٩)، وفي «السنة» ١ : ٢٤٦ (٥٥٨) مختصراً بإتيان النبيِّ ^ قبرَه ودعائه له.

(٢) رواه الطبراني بطوله في «المعجم الكبير» ٤ : ٢٨ (٣٥٥٤)، وفي «المعجم الأوسط» ٨ : ١٢٥ ـ ١٢٦ (٨١٦٨) من طريق عيسى بن يونس، بإسناده المذكور.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٢٧ ط السعادة، و٣ : ٥٢٥ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن عبد البر، «التمهيد» ٦ : ٢٧٢ .

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٠٦.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٤.

(٧) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٤.

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٤ ط السعادة، و٤ : ٧٤٤ ط البجاوي.

قلت: قولُه ^ لـجعفر بن أبي طالب رضي الله عنه: «أشبَهتَ خَلْقي وخُلُقي» رُوِيَ من حديث البـراء وعلي وعبد الله بن عبَّاس وأسامة بن زيد وعُبيد الله بن أسلم مولى النبيِّ ^ ، ومن مُرسَلِ محمَّد بن سيـرين وثابت البُناني والزُّهري وعبد الرحمن بن أبي ليلى.

فحديثُ البـراء: أخرجه البخاري والتـرمذي والنسائي[١]، وحديث علي: أخرجه ابنُ أبي شيبة وأحمد والنسائي في «الكبرى»، وصحَّحه ابنُ حبان والحاكم[٢]، وحديث ابن عباس: أخرجه ابنُ أبي شيبة وابنُ سعد[٣]، وحديث عبيد الله بن أسلم: أخرجه أحمد[٤]، وحديث أسامة بن زيد: أخرجه ابنُ سعد[٥].

ومُرسَل محمد بن سيـرين وثابت البُناني: أخرجهـما ابنُ سعد[٦]، ومُرسَل الزُّهري: أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة»[٧]، ومُرسَل عبد الرحمن بن أبي ليلى: أخرجه ابن أبي شيبة[٨].

وقولُه ^ ذلك لابن جعفر: أخرجه ابن أبي شيبة من طريق مهدي بن ميمون[٩].

وأخرجه ابنُ سعد وأحمد والنسائي والطبراني وابنُ أبي عاصم والضياء في «الأحاديث المختارة» من طريق وهب بن جرير بن حازم[١٠]، والضياء أيضاً من طريق موسى بن إسماعيل الـمنقري[١١]،

---

(١) البخاري في «صحيحه» (٤٢٥١)، والترمذي في «جامعه» (٣٧٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٧٨).

(٢) ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٨٦٥)، وأحمد في «مسنده» ١ : ١٠٨ و١١٥، والنسائي في «الكبرى» (٨٤٥٦)، وصححه ابن حبان (٧٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» ٣ : ١٣٠ و٢٣٢.

(٣) ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٨٦٦)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٨ : ١٥٩.

(٤) أحمد في «مسنده» ٤ : ٣٤٢.

(٥) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٤ : ٣٦.

(٦) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٨ : ١٥٩.

(٧) أحمد في «فضائل الصحابة» ٢ : ٨٩٠ (١٦٩٠).

(٨) ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٨٦٨).

(٩) ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨١٢٩).

(١٠) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٤ : ٣٦ ـ ٣٧، وأحمد في «مسنده» ١ : ٢٠٤، والنسائي في «الكبرى» ٥ : ٤٨ (٨١٦٠) و ٥ : ١٨٠ (٨٦٠٤)، وفي «فضائل الصحابة» (٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢ : ١٠٥ (١٤٦١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ١ : ٣١٣ (٤٣٤)، والضياء في «الـمختارة» ٩ : ١٦١ ـ ١٦٢ (١٣٧).

(١١) الضياء في «الـمختارة» ٩ : ١٦٢ ـ ١٦٣ (١٣٨).

كلاهما (وهب بن جرير وموسى الـمنقري) عن جرير بن حازم؛ كلاهـما (مهدي وجرير) عن محمد ابن أبي يعقوب، عن الحسن بن سعد ـ زاد جرير: عن عبد الله بن جعفر ـ قال: لـمَّا جاء خبرُ قتل زيد وجعفر وابن رَوَاحة ... الحديث. فروايةُ مهدي بن ميمون مُرسَلةٌ، وروايةُ جرير متصلةٌ. وقد اختلفا فيمن قيل فيه ذلك من أبناء جعفر، ففي رواية مهدي بن ميمون: عون الله، واختُلِف على جرير بن حازم، ففي رواية موسى عنه: عون، بينما في رواية وهب عنه: عبد الله.

قلت: وجرير بن حازم أقوى من مهدي بن ميمون، فتُرجَّح روايته الـمتصلة، والإسناد على هذا صحيح، أما الاختلاف على جرير في الذي قيل فيه ذلك من أبناء جعفر، فتُرجَّح رواية الـمنقري عنه أنه عون، بقرينة موافقة ذلك لرواية مهدي بن ميمون.

وسياقُ حديث عبد الله بن جعفر يظهرُ منه بوضوح أن ذلك ورد في قصَّة غير القصَّة التي قيل ذلك فيها في جعفر، فلا يَرِدُ أن يكون أحدُ الرواة قد وَهِمَ فأبدل جعفراً بابنه، ومع صحَّة إسناد الحديث يكون للقول بورود ذلك في جعفر ثم بورود ذلك في ابنه وجهٌ قويٌّ، والله أعلم.

٦ـ أُمَيمة بنت بشر من بني عمرو بن عوف:

ذكروا أنـها كانت تـحت حسَّان بن الدَّحْداحة ففرَّت منه وهو كافرٌ يومئذ، فزوَّجها النبيُّ ^ سهلَ بنَ حُنَيف فولدت له وَلَدَه عبدَ الله، وفيها نزلت: ﴿ w x y z { | } ﴾[1] الآية، أسنده ابنُ منده عن ابن وهب، عن ابن لَـهيعة، عن يزيدَ بنِ أبي حبيب أنه بلغه ذلك.

قال ابنُ الأثير: «هذا القولُ في نزول الآية فيه بُعدٌ، لأن بني عمرو بن عوف من الأنصار، وهم بالـمدينة، وليسوا من الـمهاجرين حتى تنزل الآيةُ في هذه الـمرأة، إنما نزلت في الـمهاجرات بعد الـحديبية، منهن أمُّ كلثوم بنتُ عُقبة بن أبي مُعَيط، ويَرِدُ ذلك في اسمها إن شاء الله تعالى»[2].

وقال الحافظ ابنُ حجر في الجواب عنه: «لعلَّ زوجَها كان من غير الأنصار، فنقلها إلى مكة مثلاً، فكان حكمُها حكمَ الـمهاجرات»[3].

---

(١) الآية ١٠ من سورة الـممتحنة.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٥ ، ووقع فيه: «أم كلثوم وبنت عقبة» بزيادة الواو، وهو خطأ.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٣٩ ط السعادة، و٧ : ٥٠٨ ط البجاوي.

قلت: هذا تكلُّفٌ في الجواب عن رواية غير صحيحة، فلو صحَّت لكان للجواب عنها وجهٌ، أما وهي غيرُ صحيحة، بل عارَضَها ما هو أصحُّ منها، فالجوابُ عنها غيرُ سائغ بمثل هذا.

وإنما قلتُ بأنها غيرُ صحيحة لأنها منقطعةُ الإسناد، فيزيد بن أبي حبيب توفي سنة ١٢٨، وليست له رواية عن الصحابة إلا ما جاء من روايته عن أبي الطُّفَيل عامر بن واثلة ـ آخر الصحابة موتاً ـ ولكن في روايته عنه مقالٌ، ولـمَّا ذكرها الحافظ الـمزيُّ قال: «إن كان محفوظاً»[١]، فبلاغُ مثله يكون مُعضَلاً.

وقد جاءت من وجه آخر أيضاً، أخرجها الطبريُّ في «تفسيره» حدثنا ابنُ حميد، حدثنا سلمةُ ابنُ الفضل، عن محمد بن إسحاق قال: قال الزُّهري: ... ، فذكره مُرسَلاً[٢]. وهذا على إرساله ـ ومُرسَلات الزُّهري شِبهُ الرِّيح كما يقول يحيى بن سعيد القطَّان[٣] ـ فيه عنعنةُ ابن إسحاق، وهو مُدلِّس، وشيخُ الطبري ـ وهو محمد بن حميد الرازي ـ ضعيف أيضاً[٤].

أما ما يُعارضها فقد ذكره ابنُ الأثير، وهو أن الآية نزلت في أم كلثوم بنت عُقبة بن أبي مُعَيط، فقد أخرج البخاريُّ من حديث عروة بن الزُّبير عن مروان بن الحكم والـمِسوَر بن مَخرَمة قصَّة الحديبية، وفيه: «وجاءت الـمؤمناتُ مهاجراتٍ، فكانت أمُّ كلثوم بنتُ عُقبة بن أبي مُعَيط ممَّن خرج إلى رسول الله ^ وهي عاتق[٥]، فجاء أهلُها يسألون رسولَ الله ^ أن يُرجِعَها إليهم، لم يُرجعها لـمَّا أنزل الله فيهن: ﴿Z { | } ~ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿لَا هُنَّ حِلّٞ لَّهُمۡ وَلَا هُمۡ ´ µ﴾[٦]»[٧].

---

(١) الـمزي، «تهذيب الكمال» ٣٢ : ١٠٤ .

(٢) انظر: الطبري، «جامع البيان» ٢٨ : ٧٢ .

(٣) انظر: العلائي، «جامع التحصيل» ص٧٩، وبنحو ذلك قال الشافعي وابن معين كما ذكر الحافظ العلائي أيضاً في ص٩٠ ـ ٩١.

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٢٥ :٩٧ ـ ١٠٩، و«تهذيب التهذيب» ٩ : ١١١ ـ ١١٤، وغيرها.

(٥) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٧ : ٤٥٤ : «أي: بلغت واستحقت التزويج ولم تدخل في السن، وقيل: هي الشابة، وقيل: فوق الـمعصر، وقيل: استحقت التخدير، وقيل: بين البالغ والعانس».

(٦) الآية ١٠ من سورة الـممتحنة.

(٧) البخاري: «الجامع الصحيح» (٢٧١٣) و(٤١٨١).

وإنما ذكرت الـمعارضة استئناساً، فإنه يُمكِنُ الجمعُ بينهما بأن الآية لم تنزل في امرأة واحدة، بل في جَمْعٍ، وقد ذكر الحافظُ في «الفتح»[١] مـجموعةً مـمَّن سُمِّي من الـمؤمنات الـمذكورات في الآية، فيبقى التمسُّك بضعف الإسناد والإشكال الوارد في الـمتن.

ثم رأيتُ الحافظ ابنَ حجر قال في «فتح الباري» في أول تفسير سـورة الـممتحنة: «فعلى الأول ـ فتح الحاء (الـمُمتَحَنة)ـ هي صفة الـمرأة التي نزلت السورة بسببها، والـمشهور فيها أنـها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وقيل: سعيدة بنت الحارث، وقيل: أميمة بنت بشـر، والأول هو المعتمد»[٢].

تنبيه: ذكر الحافظ ابنُ حجر في ترجمة أميمة أنـها كانت تـحت حسَّان بن الدَّحْداحة، وكذا في نسخ «أسد الغابة»، وأصلحه مُـحقِّقوه إلى ثابت بن الدَّحْداحة، قالوا: لأنه هكذا سُمِّي في رواية الطبـري، ولا يستقيم ما فعلوه، فإن ثابتَ بنَ الدَّحْداحة شهد أحداً وأبلى فيها بلاءً حسناً، قيل: واستُشهد بـها، وقيل: بل مات مَرجِعَ رسول الله ^ من الـحديبية من جرح كان أصابه[٣]. فكيف تَفِرُّ منه امرأتُه بعد الـحديبية إلى الـمسلمين؟! والعجبُ منهم أنهم أحالوا على ما سلف من ترجـمة ثابت، ولم يتفطَّنوا لذلك، والحمدُ لله على توفيقه.

أما حسان بن الدَّحداحة فذكره الحافظ في «الإصابة» ولم يزد على قوله: «أظنُّه ابنَ الدَّحْداح الآتي في الـمبهمـات، مات في حياة النبيِّ ^ فصلى عليه»[٤]. ثم لـم يُكمِل الكتاب ولـم يكتب في الـمبهمـات شيئاً.

وحديثُ صلاته ^ على ابن الدَّحْداح أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث سَمُرة بن جندب[٥]، وجاء فيه: «ابن الدحداح» مبهمـاً، وما جاء في «الـمعجم الكبيـر» للطبراني[٦] من تسميته بـ«ثابت بن الدحداح» ليس بشيء، لأن في إسناده عمر بن موسى ـ وهو ابن وَجيه الوَجيهي ـ وهو

---

(١) انظر: ابن حجر، «فتح الباري» ٥ : ٣٤٨.

(٢) ابن حجر، «فتح الباري» ٨ : ٦٣٣ .

(٣) انظر ترجمته في «أسد الغابة» ١ : ٢٦٧، و«الإصابة» ١ : ١٩١ ط السعادة، و١ : ٣٨٦ ط البجاوي.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٢٧ ط السعادة، و٢ : ٦٦ ط البجاوي.

(٥) انظر: مسلم بن الحجاج، «الصحيح» ٢ : ٦٦٤ ـ ٦٦٥ (٩٦٥).

(٦) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٢ : ٢٥٠ (٢٠٥٠).

متهم[١]. فإن كان هو ثابتاً، ففيه إشكالٌ آخرُ على ما ذكروا في ترجمة أميمة بنت بشر أن زوجها كان كافراً وفرَّت منه، إلا أن يكون أسلم بعد ذلك.

٧ـ الشموس بنت النعمان:

قال ابنُ الأثير في ترجمتها: «روى شَبَابة بن سوَّار، عن عاصم بن سويد بن عامر بن يزيد بن جارية، عن أبيه سويد، عن الشموس بنت النعمان قالت: نظرتُ إلى النبي ^ حين قدم ونزل وأسَّس هذا المسجد مسجد قُباء، فرأيتُه يأخذُ الحَجَرَ، حتى يهصره الحجر، وأنظر إلى بياض التراب على بطنه حتى أسَّسَه، ويقول: «إنَّ جبريل يؤمُّ الكعبةَ»[٢]... قلت (القائل ابن الأثير): قوله: «يؤمُّ الكعبة» فيه نَظَر، فإنَّ النبيَّ ^ لـمَّا قدم المدينة وأسَّسَ مسجدَ قُباء لم تكن القبلةُ إلى الكعبة، إنما كانت إلى البيت المقدس، ثم حُوِّلت إلى الكعبة بعد ذلك»[٣].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وقد استشكل ابنُ الأثير قوله في رواية شَبَابة: «يؤمُّ الكعبة» بأن القبلة حينئذ كانت إلى بيت المقدس، ثم حُوِّلت إلى الكعبة بعد ذلك، وخَطَرَ لي في جوابه أنه أطلق الكعبة وأراد القبلة، أو الكعبة على الحقيقة، وإذا بيَّن له جهتها كان إذا استدبَرَها استقبَلَ بيتَ المقدس، وتكون النُّكتةُ فيه أنه سيُحوَّلُ إلى الكعبة فلا يحتاج إلى تقويم آخر، فلمَّا وقع لي سياقُ محمد بن الحسن رجح الاحتمال الأول»[٤].

قلت: وسياقُ محمد بن الحسن هو ما ذكره قبلُ بقوله: «وفي رواية محمد بن الحسن ...، وفيه: (فيقولون: تراءى له جبريلُ حتى أمَّ له القِبلة)». فهذه الروايةُ فيها «القبلة»، فيكون أراد بيت المقدس، ويكون قولُه: «الكعبة» من تصرُّفات الرواة، وهو جوابٌ حسنٌ.

---

(١) انظر ترجمته في «تعجيل المنفعة» لابن حجر ٢ : ٤٨، و«لسان الميزان» له (ت٥٦٩٨) ــ وسائر مصادر ترجمته مذكورة في التعليق عليه ـ، ويحسن التنبيه هنا إلى أن الحافظ ابن حجر ذكر رواية الطبراني هذه في ترجمة ثابت من «الإصابة» [١ : ١٩١ أو ١ : ٣٨٦] إلا أنه أبدل عمر بن موسى بموسى بن يسار، وموسى بن يسار ثقة، وهو خطأ ينبني عليه تغيُّر الحكم من الضعف الشديد إلى الصحة!

(٢) أخرجه من طريق شبابة بن سوار: الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٤ : ٣١٨ (٨٠٢).

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٤٣ ط السعادة، و٧ : ٧٣١ ط البجاوي.

لكن يُشكِلُ عليه أن محمد بن الحسن هذا هو ابن زبالة الـمخزومي[١]، وقد كذَّبوه[٢]، فكيف يُستَشهَدُ بروايته؟! فلو اقتصـر الحافظ على الجواب العقلي ـ أعني الذي قال إنه خطر له ـ لكان أولى، والله أعلم.

* * *

(١) صـرَّح الحافظ ابن حجر بأن محمد بن الحسن هذا هو الـمخزومي، ومحمد بن الحسن الـمخزومي: هو ابن زبالة، وعزا الحافظ روايته هذه إلى الزبير بن بكار في «أخبار الـمدينة»، والزبير يروي عن ابن زبالة مباشرة.

(٢) انظر ترجمته في: الـمزي، «تهذيب الكمال» ٢٥ : ٦٠، وابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٩ : ١١٥.

المبحث الرابع: تعقباته في إيراد حديث ليس لصاحب الترجمة:

١ ـ عمرو بن جندب:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكره البغويُّ وقال: روى حديثَه بقيَّةُ، عن صفوانَ بنِ عمرو، عن يزيدَ بنِ أيهَمَ، عن عمرو بن جندب أنه قال لسعيد بن عمرو: أما علمت أن رسول الله ^ قال: «خابَ عبدٌ وخَسِرَ لم يجعل اللهُ في قلبه رحمةً للبشر»، وروى الحسنُ بنُ سفيان، عن صفوانَ بنِ صالح، حدثنا الوليدُ بنُ مُسلِم، حدثنا صفوان، عن أبي رَوَاحة، عن عمرو بن جندب أنه قال لسعيد بن عمرو: أما علمتَ ... فذكر مثلَه، **وغَلِطَ ابنُ الأثير فذكر هذا الحديث في ترجمة عمرو بن حبيب بن عبد شمس، وقال في صدر الترجمة: «عمرو بن جندب، وقيل: ابن أبي جندب، وقيل: ابن حبيب»**، فوَهِمَ، وعمرو بن أبي جندب تابعيٌّ آخرُ يروي عن ابن مسعود، روى عنه عليُّ بنُ الأرقم، وحديثُه في «شعب الإيمان» للبيهقي[1] في نزول قوله تعالى: ﴿ ! " # $ % ﴾ الآية»[2].

قلت: فوهَّم الحافظ ابنُ حجر ابنَ الأثير في أمرين:

الأول: إيرادُه الحديث في ترجمة عمرو بن حبيب بن عبد شمس، وهو حديث عمرو بن جندب.

والثاني: ذكرُه «عمرو بن أبي جندب» قولاً في اسمه، وليس كذلك، بل ابن أبي جندب تابعي.

قلت: أما إيرادُ ابن الأثير الحديثَ في ترجمة عمرو بن حبيب بن عبد شمس، فهو الصوابُ، وتعقُّبُ الحافظ ليس بصحيح، فالحديثُ أخرجه الدولابي في «الكنى» ـ ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» ـ من طريقي بقيَّة بن الوليد وأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجَّاج، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» من طريق الوليد بن مسلم، ثلاثتهم عن صفوان بن عمرو، عن أبي رَوَاحة يزيد بن أيهم، قال الوليد بن مسلم: عن عمرو بن حبيب، وقال الآخران: عن عمرو بن أبي حبيب، أنه قال لسعيد بن عمرو ... فذكره[3].

---

(١) انظر: البيهقي، «شعب الإيمان» ٧ : ٣٨ (٩٣٧٠). وأخرجه أيضاً الطبري في «تفسيره» ١٠ : ١٨٣ إلا أنه قال: «عمرو بن جندب».

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥٢٩ ط السعادة، و٤ : ٦١٤ ط البجاوي.

(٣) انظر: الدولابي، «الأسماء والكنى» ٢ : ٥٣٦ ـ ٥٣٧، وابن عساكر، «تاريخ دمشق» ٢١ : ٥٤، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ١١٥.

فما نقله الحافظُ عن البغوي والحسن بن سفيان وَهَمٌ من بعض الرواة إن لم يكن تصحيفاً وقع في نسخة الحافظ، والله أعلم.

أما ذكرُ ابن الأثير «عمرو بن أبي جندب» قولاً في اسمه، فلم أره في «أسد الغابة»، وإنما فيه: «عمرو بن حبيب، وقيل: عمرو بن أبي حبيب، وقيل: عمرو بن جندب»، وعلى كلٍّ فابنُ الأثير نفسُه يقول بتابعيَّة عمرو بن جندب أو ابن أبي جندب حيث تَرجَمَه في «أسد الغابة» ونبَّه على أنه تابعي[١].

٢ـ أبو المَليح الـهُذَلي:

ترجَمَه ابنُ الأثير، وأورد في ترجمته حديثَ المرأة التي ضربتَ امرأةً حاملاً[٢]، وأورد فيها أيضاً ما أخرجه الترمذيُّ من طريق شعبة، عن يزيد الرِّشْك، عن أبي المليح، عن النبيِّ ^ أنه نهى عن جلود السِّباع، ثم قال: «وقد رُوِيَ عن أبي المليح عن أبيه، ونذكرُه فيمَن روى عن أبيه إن شاء الله تعالى، وهذا أصحُّ»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بأنَّ الحديثَ الثاني ليس له، فقال: «وأبو المليح هذا ... ليس هو أبا[٤] المليح بن أسامة التابعي المشهور، وقد ظنَّهما ابنُ الأثير واحداً، فأورد في هذه الترجمة حديثَ شعبة، عن يزيد الرِّشْك، عن أبي المليح، عن النبيِّ ^ في جلود السِّباع، وأخرجه الترمذيُّ هكذا مُرسَلاً من طريق شعبة، ثم قال: وقد رُوي عنه عن أبي مليح عن أبيه، وهو أصحُّ. واختَصَرَه ابنُ الأثير فقال: روى الحكم[٥]، والصوابُ: عنه عن أبيه، وأبو المليح تابعي. قلت (القائل ابن حجر): بل الصوابُ ما قدَّمتُ أنهما اثنان»[٦].

قلت: يعني أن أبا المليح الهذلي هو راوي حديث المرأة التي ضربت امرأةً حاملاً، أما أبو

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٠٦.

(٢) وقد أخرجه ابن منده كما في «الإصابة» ٤ : ١٨٤ ط السعادة، و٧ : ٣٨٤ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣٠٠.

(٤) من المستغرب جداً أنه وقع في طبعة البجاوي ـ المحققة! ـ من «الإصابة»: «أبو»، وهو خطأ نحوي ظاهر.

(٥) كذا في طبعة السعادة، وفي طبعة البجاوي: «روى عنه الحكم ...»، والعبارتان غيرُ مفهومتين، ولا ذِكرَ للحكم في إسناد حديث جلود السِّباع، لكنه في إسناد حديث المرأة الحامل، وعلى كلٍّ فقد نقلنا كلام ابن الأثير، فيُفهم المُراد منه.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٨٤ ط السعادة، و٧ : ٣٨٤ ط البجاوي.

الـمليح راوي حديث النهي عن جلود السِّباع فإنه أبو الـمليح بن أسامة التابعي الـمشهور، وهو هذلي أيضاً، والحديثُ مُرسَلٌ، وقد رُوِيَ موصولاً عن أبي الـمليح عن أبيه.

قلت: وهذا تعقُّبٌ صحيحٌ، فرواية قتادة عن أبي الـمليح بن أسامة معروفة، وقد أخرج منها مسلمٌ حديث: «ما من أمير يلي أمر الـمسلمين ...»[١]، بل جاء التصريح بأن راوي حديث النهي عن جلود السِّباع هو أبو الـمليح بن أسامة عند أحمد وأبي داود[٢].

تنبيه: قول الحافظ في سياق ردِّه على ابن الأثير: إن الترمذيَّ قال عن حديث أبي الـمليح في النهي عن جلود السِّباع: «وقد رُوي عنه عن أبي مليح عن أبيه، وهو أصحُّ» لـم أره هكذا في «جامع الترمذي»، وإنما أخرجه الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الـمليح، عن أبيه مرفوعاً. ثم أخرجه من طريق هشام بن أبي عبد الله الدَّستُوائي، عن قتادة، عن أبي الـمليح مرفوعاً. ثم قال: «لا نعلمُ أحداً قال: «عن أبي الـمليح عن أبيه» غيرَ سعيد بن أبي عَروبة». ثم أخرجه من طريق شعبة، عن يزيد الرِّشْك، عن أبي الـمليح مرفوعاً. وقال: «هذا أصحُّ»[٣].

*　　*　　*

---

(١) انظر: مسلم، «الصحيح»، كتاب الإيمان، باب استحقاق الـولي الغاش لرعيته النار، برقم (١٤٢)، وكتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، برقم (١٤٢).

(٢) انظر: أحمد، «الـمسند» ٥ : ٧٤، وأبو داود، «السنن»، كتاب اللباس، باب في جلود النسور والسباع، برقم (٤١٣٢).

(٣) انظر: الترمذي، «الجامع»، كتاب اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السِّباع، برقم (١٧٧١).

الفصل الـخامس

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثيـر

في سياق التـرجـمة

وفيه مبحثان:

الـمبحث الأول: تعقباته فيمـا انتقد فيه ابنُ الأثيـر بعضَ مَن تقدَّمه فأخطأ.

الـمبحث الثاني: تعقباته في توثيق النُّقول وفي مصادر التـرجـمة.

الفصل الخامس

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير في سياق الترجمة

المبحث الأول: تعقباته فيما انتقد فيه ابنُ الأثير بعضَ مَن تقدَّمه فأخطأ:

١ ـ بشير بن أبي زيد الأنصاري:

قال ابنُ الأثير: «وأبو زيد: أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ^ ، قُتل يوم الحَرَّة، قاله ابن منده عن محمد بن سعد، وقوله: قُتل يوم الحَرَّة[(١)] وهمٌ وتصحيفٌ، وإنما قُتل يوم الجسر[(٢)] يومَ قُتل أبو عبيد الثقفي بالعراق في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم قُسِّ الناطف[(٣)]، وتصحَّفَ الجِسرُ بالحَرَّة إذ أُسقطت صورة السين وكُتبت معلَّقة، والله أعلم»[(٤)].

وقال الحافظ ابنُ حجر بعد نقله اعتراضَ ابن الأثير على ابن منده باختصار: «قلت: ظنَّ أن ابنَ منده عنى أباه، ولكن الحق أن أبا زيد قُتِلَ يوم الجسر، وابنُه بشيرٌ هذا قُتل يوم الحَرَّة، ويُحتمل أن يكون هو الذي قبله»[(٥)].

قلت: فلا خلاف بين ابن الأثير والحافظ في أن أبا زيد قتل يوم الجسر، وإنما اختلفا في قول ابن منده: «قُتل يوم الحَرَّة» هل يعني به بشيرَ بنَ أبي زيد أم أبا زيد؟ فحمله ابنُ الأثير على أبي زيد، فخطَّأ ابنَ منده فيه، وحَمَلَه الحافظُ على بشير، فصوَّب ابنَ منده فيه.

---

(١) وكان يوم الحَرَّة سنة ٦٣هـ. انظر «تاريخ الطبري» ٥ : ٤٨٢، و«البداية والنهاية» لابن كثير ٨ : ٢٢١.

(٢) وكان يوم الجسر سنة ١٣هـ على قول الواقدي، أو سنة ١٤هـ على قول محمد بن إسحاق، وأبو عبيد: هو ابن مسعود الثقفي، وجَّهه عمر رضي الله عنه لحرب الفرس في العراق، فقُتل هناك. كذا ذكر الطبري في «تاريخه» ٣ : ٤٤١ ـ ٤٤٢. وعلى الأول (سنة ١٣) اقتصر ابن الأثير وابن حجر عندما ترجما أبا عبيد.

(٣) قال ابن جرير الطبري في «تاريخه» ٣ : ٤٥٤ : «وقعة القرقس، ويقال لها: القس قس الناطف، ويقال لها: الجسر، ويُقال لها: المروحة».

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٣١.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٥٨ ط السعادة، و١ : ٣١١ ط البجاوي.

قلت: عبارةُ ابن منده تـحتمل الأمرين، فلفظُه: «بشيـر بن أبي زيد ثابت بن زيد الـخزرجي، أبوه أبو زيد أحد الستة الذين جـمعوا القرآن، وقُتل يوم الـحَرَّة، قاله محمدُ بنُ سعد عن سعيد بن أوس»[(١)]. لكن الصحيح أنه أراد بقوله: «قتل يوم الحرَّة» بشير بن أبي زيد لا أباه، وذلك لأن مصدره فيه ابنُ سعد، ونصُّ ابن سعد في ترجـمة أبي زيد من «الطبقات»: «شهد أُحُداً، وهو أحدُ الستة الذين جـمعوا القرآن على عهد رسول الله ^ ، وكان قد نزل البصـرةَ واختطَّ بها، ثم قدم الـمدينة فمـات بـها في خلافة عمر بن الخطاب. وابنه بشيـر بن أبي زيد قُتل يوم الـحَرَّة، ولـهم اليومَ بقيَّةٌ بالبصـرة»[(٢)].

٢ـ عبادة بن أوفى ـ أو ابن أبي أوفى ـ النُّمَيـري:

قال أبو نعيم: «ذكره بعضُ الـمتأخرين، وقال: اختُلف في صُحبته، ولم يذكره أحدٌ في الصحابة، شاميٌّ روى عن عمرو بن عَبَسة ...»[(٣)]. وقال أبو عمر ابنُ عبد البـر: «قيل: إن حديثَه مُرسَلٌ لأنه يروي عن عمرو بن عَبَسة»[(٤)].

وقال ابنُ الأثيـر: «قول أبي نعيم: لـم يذكره أحدٌ في الصحابة، يردُّه إخراجُ أبي عمر له»[(٥)].

وقال الحافظ ابنُ حجر بعد ذِكـرِه قولَ أبي نعيم وردَّ ابنِ الأثيـر عليه: «وهو ردٌّ عجيبٌ، فإن ابن عبد البـر بعد أبي نعيم، فكيف يُرَدُّ عليه قولُه بمَن جاء بعده، مع أن أبا عمر قال مع ذلك: يُقال: إن حديثَه مُرسَلٌ».

ثم قال: «وقد استوعب ابنُ عساكر ترجـمته[(٦)]، فلم يذكر ما يدلُّ على أن له صُحبة، وذكره في التابعين البخاريُّ وابنُ أبي حاتم[(٧)] وأبو زُرعة الدمشقيُّ وأبو بكر بنُ عيسى وأبو الـحسن ابنُ

---

(١) ابن منده، «معرفة الصحابة» ١ : ٢٤٣ (٥٩).

(٢) ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٧ : ٢٧.

(٣) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٣٤٤.

(٤) ابن عبد البر: «الاستيعاب» ص٤٧٠ رقم (١٦٧٩).

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥٤.

(٦) انظر: ابن عساكر: «تاريخ دمشق» ٢٦ : ١٧١.

(٧) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٦ : ٩٥، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٦ : ٩٥.

سميع[١] وابنُ حبان[٢] وغيرهم»[٣].

قلت: قولُه: «ابن عبد البر بعد أبي نعيم» توضيحه أن ابن عبد البر ولد سنة ٣٦٨ وتوفي سنة ٤٦٣ رحمه الله تعالى[٤]، وأبو نعيم ـ واسمه أحمد بن عبد الله الأصبهاني ـ ولد سنة٣٣٦، وتوفي سنة ٤٣٠ رحمه الله تعالى[٥].

فائدة: لم أرَ ابنَ عبد البر في «الاستيعاب» نقل عن أبي نعيم إلا في موضع واحد، وهو في ترجمة حوشب بن طخية حيثُ قال: «حُدِّثتُ عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ...» وساق خبرَ حوشب مع سيِّدنا علي رضي الله عنه يوم صِفِّين، وهذا الخبر ذكره أبو نعيم في «الحلية»[٦]، ولم يذكره في «معرفة الصحابة»، مما يُشير إلى عدم وقوف ابن عبد البر على «المعرفة»، بل صيغة روايته عن أبي نعيم تدل على عدم وقوفه على «الحلية» أيضاً، والسببُ في ذلك بُعدُ الدار، فأبو نعيم مشرقي، وابن عبد البر مغربي.

٣ـ عبد الله العدوي:

قال أبو عمر ابنُ عبد البر: «عبد الله: رجل من عَدِيٍّ، كان اسمُه السائب، فسمَّاه رسول الله ^ عبدَ الله، روى عن النبي ^ في ضمان الدَّين نحوَ حديث أبي قتادة ...، هو عند ابن لَهيعة عن أبي قَبيل، يُعَدُّ في المصريين»[٧].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «والذي يُعَدُّ في المصريين وحديثُه بهذا الإسناد ليس من بني عَدِيٍّ، وإنما هو من بني غِفار، وقد تعقَّبه ابنُ فَتْحون فقال: هو غِفاريٌّ لا عدويٌّ، فقد أخرج ابنُ وهب

(١) هو الحافظ محمود بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سميع الدمشقي (ت٢٥٩)، له كتاب «الطبقات». تَرجَمَه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣ : ٥٥، وابنُ العماد في «شذرات الذهب» ٢ : ١٤٠، لكن كنَّاه الذهبي: أبا القاسم.

(٢) انظر: ابن حبان، «الثقات» ٥ : ١٤٤.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٦٨ ط السعادة، و٣ : ٦٢٢ ط البجاوي.

(٤) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٨ : ١٥٣ ـ ١٦٣، و«تذكرة الحفاظ» له ٣ : ١١٢٨ ـ ١١٣٠.

(٥) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧ : ٤٥٤ ـ ٤٦٢.

(٦) انظر: أبو نعيم، «حلية الأولياء» ١ : ٨٥.

(٧) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٤٤٢ رقم(١٥٢٥).

الحديثَ عن ابن لَـهيعة وقال: من بني غِفار، أخرجه محمدُ بنُ الربيع الـجيزي في «الصحابة الذين دخلوا مصـر» من طريق أسد بن موسى، عن ابن لَـهيعة، عن أبي قَبيل، عن رجل من بني غِفار[١] حدَّثه: أن أمَّه أتت به النبيَّ ^ وعليه تـميمةٌ، قال: فقطع رسولُ الله ^ تـميمتي وقال: «ما اسمُ ابنِكِ؟» قالت: السائب، فقال: «بل اسمُه عبدُ الله». وذكره ابنُ منده فقال: عبد الله الغِفاري، **قال ابنُ الأثيـر**: لـم يزد على ذلك، قلت (القائل ابن حجر): ذكره ابنُ منده في حرف السيـن، وساق الحديثَ من طريق قُتيبة عن ابن لَـهيعة، فكأنه استغنى عن[٢] إيراده في عبد الله، وقد تقدَّم في حديثه زيادةٌ في السائب، والذي يظهر أن العدويَّ غيـرُه، لأنه ليس في خَبَـرِه هذه القصَّةُ في تغييـر اسمه، وحديثُه غيـرُ حديث الغِفاري، والله أعلم»[٣].

فتلخَّص من كلام ابن حجر أن عبد الله العدوي حديثُه في ضمـان الدَّين، وعبد الله الغِفاري هو الذي كان اسمُه السائب وحديثُه في التميمة.

أما ابنُ الأثيـر فذكر عبد الله العدوي، ونقل ترجـمته من «الاستيعاب»[٤]، ثم ذكر عبد الله الغفاري فقال: «عبد الله الغفاري: أخرجه ابنُ منده ولم يزد على هذا القدر»[٥]، وكان قد ذكره في السائب وذكر حديثَه[٦].

قلت: فتفرقةُ ابن الأثيـر بينهمـا صحيحةٌ، ولكنه تابَعَ ابنَ عبد البـر في أن العدويَّ كان اسمُه السائب، وقصَّـر في ترجـمة عبد الله الغفاري فاقتصـر على كلام ابن منده، وكان ينبغي أن يُـحيلَ إلى السائب، فتعقُّبُ الحافظ صحيحٌ، والله تعالى أعلم.

---

(١) في طبعة البجاوي: «عن أبي قبيل من بني غفار حدثه»، وفي طبعة السعادة: «عن أبي رجل من بني غفار»، وكلاهما غير صحيح، ولا بدَّ من زيادة ما ذكرت، وقد جاء هذا الإسناد على الصواب في ترجمة السائب من «الإصابة» ٢ : ١٢ ط السعادة، و٣ : ٢٦ ط البجاوي. وكذا جاء على الصواب في «دَرِّ السَّحابة فيمَن نزل مصـر من الصحابة» للحافظ السيوطي [١ : ٢٠٣ من «حسن الـمحاضرة» له] وهو ملخص كتاب محمد بن الربيع الجيزي.

(٢) في طبعتي «الإصابة»: «في إيراده»، وهو خطأ.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣٨٥ ط السعادة، و٤ : ٢٧٣ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٣١.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٥٧.

(٦) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١٦٧.

٤ـ عمران بن الفَصِيل بن عائذ التَّيمي التَّرْخُمي:

قال ابنُ الأثير: «ذكره ابنُ ياسين الحافظُ[(١)] فيمن قَدِمَ هَرَاة من الصحابة، روى الـهيَّاجُ بنُ عِمرانَ بنِ الفَصِيل، عن أبيه: أنه وَفَدَ إلى النبيِّ ^ في قومه فأكرَمَه، ...، قال: ولزم عمرانُ النبيَّ ^ حتى مات، وصلَّى عليه النبيُّ ^ ودَفَنَه»، قال ابنُ الأثير: «وهذا يردُّ على ابن ياسين أنه ورد إلى هراة. أخرجه أبو موسى»[(٢)].

قال الحافظ ابنُ حجر: «وأجاب مغلطاي بما حاصلُه أن ابنَ ياسين لم يقل: إنه ورد هَرَاة، وإنما ذكر الـهيَّاج بن بسطام بن عمران بن الفَصيل، وهو ممَّن ورد هَرَاة، فقال: «ذِكرُ الـهيَّاج وسَلَفِه وخَلَفِه» فساق الحديث، يعني: فذكر ترجمة عمران بن الفَصِيل استِطراداً في ترجمة الـهيَّاج، ثم ذكر جماعةً من سَلَفِه. قلت (القائل ابن حجر): ولم يُصرِّح أبو موسى ولا ابنُ منده قبله بأن عمران ورد هَرَاة، وإنما تصرَّف ابنُ الأثير في كلام أبو موسى، وقوله: «ذكره ابنُ ياسين فيمَن قَدَمَ هَرَاة» صحيحٌ، لأنه ذكره في الكتاب المذكور ولكن استِطراداً لـمَّا ذكر ترجمة حفيده، فصدق أنه ذكره في الجملة، ولم يُصرِّح بأنه ورد هَرَاة»[(٣)].

قلت: ولم أقف على كتاب ابن ياسين. والتعقُّبُ صحيحٌ على ظاهر كلام مغلطاي، والله أعلم.

---

(١) هو الحافظ أبو إسحاق أحمد بن محمد بن ياسين الحداد الهروي، مؤرخ هراة، قال الخليلي: حافظ ليس بالقوي يروي نسخاً لا يُتابع عليها عن شيوخ مجهولين ...، أدركته ولم أرحل إليه وكتب إلي مما صح عن حديثه.اهـ. وتركه الدارقطني وقال: هو شر من أبي بشر المروزي وكذَّبهما، توفي سنة ٣٣٤. انظر ترجمته في «الإرشاد» للخليلي ٣ : ٨٧٤، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٥ : ٣٣٩ ، و«لسان الميزان» لابن حجر برقم (٧٩٨)، وعندما ذكر الأستاذ خير الدين الزركلي في «الأعلام» ١ : ٢٠٧ كتابه «تاريخ هراة» لم يرمز له بـ (ط) ولا (خ) مما يدل على أنه لم يقف عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٨٠ ـ ٧٨١.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٨ ط السعادة، و٤ : ٧٠٩ ط البجاوي.

٥ـ قيس أبو الأقلح بن عِصمة بن مالك بن أَمَة[١] بن ضُبيعة:

قال ابنُ الأثيـر: «من حُلَفاء الأوس، شهد بدراً. أخرجه أبو موسى كذا مختصراً. قلت (القائل ابن الأثيـر): هذا قيسٌ هو جدُّ عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح، واسمُ أبي الأقلح قيس بن عِصمة بن مالك بن أمة بن ضُبيعة بن زيد بن مالك، وليست له صُحبة، هو قبل النبيِّ ^ ، وحفيدُه عاصمٌ هو الذي حماه الدَّبْر، وقصَّتُه مشهورةٌ، ولعلَّه قد سقط اسمُه واسمُ أبيه، ولم ينقل أبو موسى هذا القولَ عن أحد، وقوله: «إنه من حلفاء الأوس» ليس بشيء ،فإنَّ نَسَبَه في الأوس مشهورٌ، وبنو ضُبيعة بن زيد بطنٌ معروفٌ من الأوس ليسوا بحلفاء، والله أعلم»[٢].

فتعقَّبه الحافظ في قوله: «لم ينقل أبو موسى هذا القولَ عن أحد» فقال: «بل ذكره الـمُستَغفِريُّ من «مغازي ابن إسحاق»، فإما أن يكون «ثابتٌ» و«عاصمٌ» سَقَطا من الناسخ، أو حدَّث به بعضُ الرواة من حفظه فوَهِمَ»[٣].

قلت: فالنتيجةُ واحدةٌ عند ابن الأثيـر وابن حجر، أن قيساً أبا الأقلح لا صُحبة له، وتعقُّبُ الحافظ إنما هو في تعميم النفي في كلام ابن الأثيـر، ولكن ما ذكره عن الـمُستَغفِريِّ عن ابن إسحاق لا أُراه إلا وَهَماً من الـمُستَغفِري، فقد قال ابنُ هشام في «سيرته» فيمن حضر بدراً من المسلمين قال: «قال ابنُ إسحاق: ومن بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ثم من بني ضُبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف: عاصمُ بنُ ثابت بن قيس، وقيس: أبو الأقلح بن عِصمة بن مالك بن أَمَة بن ضُبيعة، ومُعتِّب بن قُشَير ...»[٤] وذكر جماعةً، فقولُه: « وقيس: أبو الأقلح بن ... ضُبيعة» جملةٌ معترضةٌ أوردها ابنُ إسحاق للتعريف بقيس جدِّ عاصم بن ثابت، فكأن الـمُستَغفِريَّ ظنَّه معطوفاً على عاصم بن ثابت، وهذا أَولى من أن يكون وَهَماً من أحد الرواة، أما إسقاطُ الناسخ لـ«ثابت» و«عاصم» فليس وارداً إن قصد ناسخَ «مغازي ابن إسحاق» لأنه مذكورٌ قبله

---

(١) كذا جاء مكبَّراً في «أسد الغابة» ٤ : ١١٣، ومن قبله في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٨ : ٣٤٥ و٣٤٦، و«سيرة ابن هشام» ٢ : ٢٣٩ نقلاً عن ابن إسحاق، وجاء في «الإصابة» : «أميَّة» مصغَّراً، وكذا هو في «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٣٣.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١١٣.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٨٤ ط السعادة، و٥ : ٥٦٥ ط البجاوي.

(٤) ابن هشام، «السيرة النبوية» ٢ : ٢٣٩.

عنده، وقد يَرِدُ إن قصد ناسخَ كتاب الـمُستَغفِريِّ، وعلى كلٍّ فما ذكرتُه أقربُ، والله تعالى أعلم.

٦ـ محمد بن عاصم بن ثابت الأنصاري:

قال ابنُ الأثير: «أخرجه أبو موسى وقال: شهد بيعةَ الرِّضوان والـمَشاهِدَ بعدَها. وقد أخرجه ابنُ منده فلا وجهَ لاستِدراكه عليه»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «إنما ذكره ـ يعني أبا موسى ـ مضموماً إلى خمسة، كلٌّ منهم اسمُه محمدٌ ذكرهم ابنُ شاهين، فحكى أبو موسى كلامَه، لكنه لم يُنبِّه على أنَّ ابنَ عاصم غيرُ داخل في استِدراكه»[٢].

قلت: فالنتيجةُ واحدةٌ عندهما، فابنُ الأثير قال: «لا وجه لاستدراكه»، وقال الحافظ: «لم يُنبِّه على أن ابنَ عاصم غيرُ داخل في استدراكه»، فهما متَّفقان على أنه لا يُستَدرَكُ على ابن منده، وليس هذا بالأمر ذي البال.

٧ـ معبد بن صَبيح:

ترجم ابنُ عبد البر[٣] وأبو موسى معبد بن صَبِيح، وأخرج أبو موسى له حديث الأمر بإعادة الوضوء من القهقهة في الصلاة، أخرجه من طريق سعيد بن الصلت، عن أبي حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن البصري، عنه.

قال ابنُ الأثير: «رواه أسد بن عمرو عن أبي حنيفة فقال: عن معبد بن صَبيح، وقال مكيٌّ عن أبي حنيفة: عن معبد بن أبي معبد».

ثم قال ابنُ الأثير: «وقد أخرجه[٤] ابنُ منده وأبو نعيم فقالا: معبد بن أبي معبد الخزاعي، وقالا: رأى النبي ^ وهو صغير لـمَّا هاجر»، وذكرا حديثَ جابر في هجرة النبي ^ ومرورِه

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٢٤.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٧٧ ط السعادة، و٦ : ١٩ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٩٣ رقم (٢٤٦٢).

(٤) يعني الصحابي الـمُتَرجَم (معبد) لا الحديث.

بخباء أم معبد، وفيه ذِكرُ ابنها معبد[١].

ثم قال ابنُ الأثير: «قد أخرج ابنُ منده «معبد بن أبي معبد»، وذكر له حديثَ الضحك في الصلاة، وقال أبو نعيم[٢]: هو معبد بن صَبيح، فبان بهذا أنهما واحد، وأنهما أخرجاه، فليس لإخراج أبي موسى وجه»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابن حجر فقال: «أنكر ابنُ الأثير على أبي موسى استدراكه، ...، قلت: راوي حديث القهقهة: قيل: هو معبد الجُهَني الذي كان يتكلَّم في القَدَر، ...، وقيل: هو معبد بن أم معبد التي مرَّ بها النبيُّ ^ في الهجرة، وهذا لا يصحُّ، لأن راوي حديث القهقهة جُهَني، ووَلَد أم معبد خُزاعي ...، وإنما أتى من الاشتراك في الاسم وكنية الأب»[٤].

قلت: الحديث يرويه الإمام أبو حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن معبد، واختُلِفَ عليه في تسمية معبد هذا:

فرواه عنه أبو يوسف القاضي ومكي بن إبراهيم فقالا: «عن معبد بن أبي معبد الخزاعي»[٥].

ورواه عنه أسد بن عمرو فقال: «عن معبد بن صَبيح»[٦].

والأول أرجح، وهو ما اعتمده الكمالُ ابنُ الهُمام في «فتح القدير» حيث قال: «معبد هذا هو الخزاعي، كما هو مصرَّحٌ به في مسند أبي حنيفة»[٧]، ويُؤيِّدُه صنيع ابن منده وأبي نعيم، حيثُ

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٤٣.

(٢) في ترجمة معبد بن أبي معبد ٤ : ٢٤١ ـ ٢٤٢، حيث أخرج حديث القهقهة وقال: «رواه أسد بن عمرو عن أبي حنيفة فقال: معبد بن صَبيح».

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٤٤.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٢٦ ط السعادة، و٦ : ٣٦٥ ط البجاوي.

(٥) أما أبو يوسف فقد نصَّ الحافظ قاسم بن قطلوبغا في «منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي» ص١٥ على أنه قال: «معبد بن أبي معبد الخزاعي»، مع أنه في المطبوع من «الآثار» له (رقم ١٣٥): «معبد» غير منسوب.

وأما مكي بن إبراهيم فقد نصَّ ابنُ الأثير ـ ومن قبله أبو نعيم ـ على أنه قال: «معبد بن أبي معبد».

(٦) نصَّ على هذا: ابنُ عبد البر في ترجمة معبد بن صبيح من «الاستيعاب»، وابنُ التركماني في «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» (١ : ١٤٥ من «سنن البيهقي»).

(٧) انظر: ابن الهمام، «فتح القدير شرح الهداية» ١ : ٥٢.

أخرجا هذا الحديث في ترجمة معبد بن أبي معبد.

أما جزمُ الحافظ ابن حجر بأنه معبد الـجهني فقد تابَعَ فيه الدارقطنيَّ والبيهقي[(١)]، وقد ردَّه ابنُ التركماني في «الجوهر النقي» بأنه ليس في شيء من الروايات عن أبي حنيفة نسبتُه جُهَنياً[(٢)]، وقال الشيخ ظفر التهانوي: «ليس هو (يعني معبداً راوي حديث القهقهة) الجهنيَّ الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي، ولم يذكر ذلك بسند ليُنظَر فيه»[(٣)].

وبهذا يظهر أن إنكار ابن الأثير على أبي موسى استدراك معبد هذا صوابٌ، لأنه معبد بن أبي معبد الخزاعي، والله أعلم.

*　　*　　*

---

(١) انظر: الدارقطني، «السنن» ١ : ٣٠٦ بإثر الحديث (٦٢٠)، والبيهقي، «السنن الكبرى» ١ : ١٤٥.

(٢) انظر: ابن التركماني، «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» (١ : ١٤٥ من «سنن البيهقي»).

(٣) ظفر التهانوي، «إعلاء السنن» ١ : ١٠٣.

المبحث الثاني: تعقباته في توثيق النُّقول وفي مصادر الترجمة:

١ ـ خالد بن العَنبَس:

قال ابنُ الأثير: «ذكره أبو عبد الله محمدُ بنُ الرَّبيع بن سليمان الجِيزيُّ في الصحابة الذين دخلوا مصر»[١].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وتعقَّبه مغلطاي بأنه ليس في كتاب ابن الربيع[٢]، وإنما الذي ذكره هو ابنُ يونس وقال: إن له صُحبةً» وكان الحافظُ قد ذكر قبل ذلك أنَّ سعيدَ بنَ عُفَير ذكره في أهل مصر وقال: إنه شهد بيعة الرِّضوان[٣].

قلت: بل هو في كتاب ابن الربيع، قال الحافظ جلالُ الدِّين السُّيوطيُّ رحمه الله تعالى في «دَرِّ السَّحابة فيمَن دخل مصرَ من الصَّحابة» ـ وقد لخَّص فيه كتابَ محمد بن الربيع وزاد عليه[٤] ـ في ترجمة خالد بن العَنبَس: «صحابيٌّ دخل مصرَ، ولا تُعرَفُ له روايةٌ. كذا قاله ابنُ الربيع. وذكر سعيدُ بنُ عُفَير ...، وذكره ابنُ يونس أيضاً، وتعقَّبَ مغلطاي على ابن الأثير في نَقلِه إيَّاه عن ابن الربيع الجيزي، بأنه ليس في كتاب ابن الربيع. قلت (القائل السُّيوطي): ليس كما زعم، بل هو في آخر كتابه[٥] كما سبقت عبارتُه في أول الترجمة»[٦].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٨٣.

(٢) تحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: «أبي الربيع»، وهو خطأ، فهو أبو عبد الله محمد بن الربيع الجيزي.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤١١ ط السعادة، و٢ : ٢٤٦ ط البجاوي.

(٤) وقد أدرجه في «حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» ١ : ١٦٦ ـ ٣٥٤، ومما قاله في مقدمته: «قد ألَّف الإمام محمد بن الربيع الجيزي ... كتاباً فيمن دخل مصر من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في مجلد، فأورد فيه مئة ونيِّفاً وأربعين رجلاً، ...، وقد فاته جماعة لم يذكرهم، ...، وقد أردتُ أن أُلخِّص كتاب محمد بن الربيع الجيزي، وأضم إليه ما فاته مرفوعاً عليه صورة (ك)، وأرتبه على حروف المعجم، وأزيد في التراجم، ...» إلخ.

(٥) لأن ابن الربيع لم يرتِّب كتابه على حروف المعجم، ويُفهم ذلك أيضاً من قول السيوطي في مقدمة كتابه ـ وقد نقلناه في الحاشية السابقة ـ : «وأرتبه على حروف المعجم».

(٦) السيوطي، «حسن المحاضرة» ١ : ١٩٤.

٢ـ عبد الله بن عصام الأشعري:

قال ابنُ الأثير: «عِدادُه في أهل الشَّام، روى عنه عبدُ الله بنُ مُحَيريز أنه قال: لعنَ رسولُ الله ^ عشرةً: العاضِهةَ والـمُعتَضِهةَ ـ يعني السَّاحرة ـ والواشِرةَ والـمُوتَشِرةَ ... الحديث، يَرِدُ في عائذ. أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم»(١).

ونقله عنه الحافظ ابنُ حجر وقال: «هكذا ذكره ابنُ الأثير، ولـم أرَ له في الكتابَين ذِكراً، ولا في «تاريخ ابن عساكر»، نعم في «تاريخ بن عساكر»: عبد الله بن عضاه الأشعري، وأبوه عضاه بضاد معجمة وآخره هاء عِوَضَ الـميم، وذكر أنه شهد صِفِّينَ مع معاوية، وكان رسولَ يزيدَ بنِ معاويةَ إلى عبد الله بن الزُّبير في طلب البَيعة له، وأنه كان ممَّن استخلفه مُسلِمُ بنُ عُقبة(٢) لـمَّا فَرَغَ من وَقْعة الـحَرَّة، وقصد مكَّةَ فأدركته الوفاةُ، ولم يذكر من أمره غيرَ ذلك، ولا ذَكَرَ لعبد الله بن مُحَيريز عنه رواية»(٣).

قلت: بل هو في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، ولكنه لـم يذكره في عبد الله، وإنما ذكره في «ابن عصام الأشعري»(٤)، فبحث عنه الحافظ في «عبد الله» فلم يجده، فقال: «لـم أر له في الكتابَين ذِكراً»(٥)، وقد ذكر أبو نعيم في ترجمته أن ابن مُحَيريز يروي عنه، وأخرَجَ حديثَه بإسناده إلى ابن مُحَيريز عنه.

أما ابنُ عضاه الـمُترجَم في «تاريخ ابن عساكر» فهو غيرُ هذا كما هو ظاهر.

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٣٤.

(٢) هو مسلم بن عقبة بن رباح الـمُرِّي، أمَّره يزيد بن معاوية على الجيش الذي غزا الـمدينة يوم الـحَرَّة. ذكره الحافظ في القسم الثالث من «الإصابة» ٣ : ٣٩٤ ط السعادة و٦ : ٢٩٤ ط البجاوي: «وقد أفحَشَ مسلمٌ القولَ والفِعلَ بأهل الـمدينة، وأسرَفَ في قَتْلِ الكبير والصغير حتى سمَّوه مُسرِفاً، وأباح الـمدينةَ ثلاثةَ أيام ...، وتوجَّه بالعسكر إلى مكَّة ليُحارِبَ ابنَ الزُّبير لتخلُّفه عن البيعة ليزيد، فعُوجِلَ بالـموت فمات بالطريق، وذاك سنة ثلاث وستين، واستمرَّ الجيشُ إلى مكَّة فحاصروا ابنَ الزُّبير ونصبوا الـمنجنيقَ على أبي قُبَيس، فجاءهم الـخبرُ بموت يزيد بن معاوية وانصرفوا، وكفى الله الـمؤمنين القتال».

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣٤٦ ط السعادة، و٤ : ١٨٠ ط البجاوي.

(٤) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ٥٥.

(٥) ولله درُّه ما أدقَّ عبارته حيث قال: «لـم أرَ»، ولم يجزم بخُلُوِّ الكتاب منه، بخلاف كثير من أهل عصرنا ممَّن يكتفون بالنظر في الفهارس ـ وأحياناً يُخطئون في النظر فيها ـ ثم يُطلقون العبارات إطلاقاً.

٣ـ عبد الله بن قيس بن صخر، أخو مَعبَد بن قيس:

قال ابنُ الأثيـر: «ذكره أبو عمر مُدرَجاً في ترجـمة أخيه مَعبَد، وشهد أخوه مَعبَدٌ أُحُداً»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «وَهِمَ في ظنِّه أن أبا عمر لم يذكره، فإنه ذكره فقال: «عبد الله بن قيس»[٢] كما تقدَّم في موضعه، وكأنَّ ابنَ الأثيـر تفقَّده في «عبد الله أخي معبد» فلم يـجده، فظنَّ أن أبا عمر أغفلَه، وغَفَلَ عن أن أبا عمر ما رتَّب ترتيبَه، وأعجَبُ من ذا أنَّ ابنَ الأثيـر ذكره في «عبد الله ابن قيس»[٣] وعزاه للثلاثة» انتهى[٤].

قلت: يعني بالثلاثة أبا نعيم وابنَ منده وابنَ عبد البر، فهو في نسخة ابن الأثيـر من «الاستيعاب» جزماً، لكنه وَهِمَ في ظنِّه أنه لـم يُتَرجَم فيه إلا مُدرَجاً في ترجـمة أخيه.

٤ـ عمرو بن أبي الأسد:

هكذا سمَّـاه محمدُ بنُ بشـر العَبْدي، عن عُبيد الله بن عمر، عن ابن شِهاب الزُّهري، عن عمرو ابن أبي الأسد.

قال ابنُ الأثيـر والحافظ ابنُ حجر: «والصحيحُ ما رواه أبو أسامة وغيرُه، عن عُبيد الله بن عمر، عن الزُّهري، عن سعيد بن الـمُسيَّب، عن عمر[٥] بن أبي سلمة بن عبد الأسد»، قال الحافظ: «كذا أورده ابنُ خزيمة وابنُ حبان[٦] من طريق أبي أسامة».

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٩٢.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٤٣٢ رقم (١٤٧٣).

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٦٥.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٤٦ ط السعادة، و٥ : ٢٢٣ ط البجاوي.

(٥) وتـحرَّف في طبعتي «الإصـابة» إلـى : «عمرو»، والتصـويب من «أسـد الغابة» ومصادر تـخريج الـحديث، وعمر بن أبي سلمة: هو ربيبُ النبي ^ وابنُ أم الـمؤمنيـن أم سلمة رضي الله عنها.

(٦) وكذا ذكر الحافظ ابن حجر في «إتـحاف المهرة» أن ابن خزيمة وابن حبان أخرجاه من طريق أبي أسامة، أما ابنُ خزيمة فقال الحافظ عندما ذكر إخراجه هذه الطريق: «ليس في سمـاعنا»، وقال مُـحقِّقه: «لـم أجده»، وكذا بحثتُ عنه في الـمطبوع من «صحيح ابن خزيمة» فلم أجده، وأما ابنُ حبان فلم أجده أيضاً في الـمطبوع من «الإحسان».
والحديثُ عندهما وعند غيرهما أيضاً من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة. لكن ليس مـحلُّ البحث هذه الطريق.
وقد وقفتُ عليه من طريق أبي أسامة عند الطبـراني في «الـمعجم الكبيـر» ٩ : ٢٤ (٨٢٩٠).

وقال ابنُ الأثير: «وأخرجه أبو نعيم إلا أنه جعله عمرو بن الأسود، وروى له حديثَ محمد بن بشر، وردَّ عليه كما في هذا الكتاب لا غير[١]»[٢].

فتعقَّبه الحافظُ فقال: «والذي رأيتُه في «المعرفة» لأبي نُعيم: عمرو بن أبي الأسد، والله أعلم»[٣].

قلت: وكذا هو في المطبوع من «المعرفة»[٤]، فيظهر أن نسخة ابن الأثير كانت مُحرَّفةً.

٥ـ كُرْز بن سامة:

وقيل في اسمه: كُرَيز، وقيل في اسم أبيه: أسامة.

قال ابنُ الأثير في آخر ترجمته: «وقال ابن منده: كُريز بن سلمة، وهو وَهَمٌ، وإنما هو سامة»[٥].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «والذي وقفتُ عليه فيه: ابن سامة»[٦].

قلت: وليس هو في القسم المطبوع من «معرفة الصحابة» لابن منده، فالله أعلمُ بالصواب. وإنما لم أجزم بصواب تعقُّب الحافظ لأن ابنَ الأثير صرَّح في ترجمة النضر بن الحارث على أن عنده ثلاثَ نسخ مسموعة مصحَّحة من كتاب ابن منده، منها نسخة هي أصل أصبهان من عهد المصنف إلى عهد ابن الأثير[٧].

٦ـ مُجزِّز بن الأعور المُدلِجيّ:

وهو المذكور في «الصحيحين» من حديث عائشة في قوله ^ : «ألم تَرَي أن مُجَزِّزاً المُدلِجيَّ نظر آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: إنَّ بعضَ هذه الأقدام من بعض»[٨].

---

(١) يعني: أنه جعله في رواية محمد بن بشر: عمرو بن الأسود، ثم بيَّن أن الصواب: عمرو بن أبي سلمة بن عبد الأسد.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٦٨٨.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٧٤ ط السعادة، و٥ : ٢٨٨ ط البجاوي.

(٤) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٤٣٠.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٦٧.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٩٣ ط السعادة، و٥ : ٥٨٨ ط البجاوي.

(٧) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٤٢.

(٨) البخاري، «الصحيح» (٣٥٥٥) و(٦٧٧٠) و(٦٧٧١)، ومسلم، «الصحيح» (١٤٥٩).

ترجَمَه ابنُ الأثير وقال في آخر ترجمته: «أخرجه ابنُ عبد البر وأبو نعيم»[١].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وأغفَلَ ذِكرَه جمهورُ مَن صنَّف في الصحابة، لكن ذكره أبو عمر في «الاستيعاب»[٢]، وذكر ابنُ الأثير أن أبا نعيم ذكره، وأغفَلَه ابنُ منده ولم يَستَدرِكْهُ أبو موسى. قلت (القائل ابن حجر): ولم أَرَ له ذِكراً في النُّسخة التي من «المعرفة» لأبي نعيم عندي، وهي مُتقَنةٌ، ولو كان ذكره لَمَا فات أبا موسى كعادته في اتباع أبي نُعيم في ذِكرِه كلَّ مَن ذكره زائداً على ابن منده، ...»[٣]، ثم بيَّن الحافظ وجهَ إثبات صُحبته.

قلت: قولُه: «وأغفَلَه ابنُ منده ولم يستدركه أبو موسى» هذا من كلام الحافظ لا من كلام ابن الأثير، وإن كان المُتبادِرُ إلى الذِّهن من ظاهر العبارة أنه من تتمة كلام ابن الأثير، فالحافظُ لم يَرَهُ في نُسخته من «المعرفة» لأبي نعيم، وقد أكَّد صحَّةَ ما في نُسخته بأنها مُتقَنةٌ، وبأن أبا موسى لم يستدركه على ابن منده، مع أن عادته أن يَستَدرِكَ عليه كلَّ مَن ذكره أبو نعيم.

قلت: وكذلك لم أقف عليه في النُّسخة المطبوعة من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم.

٧ـ أبو آمنة الفَزَاريّ:

قال ابنُ الأثير: «أخرجه الثلاثة[٤] في «آمنة» بالمَدِّ والنون، وهو الصوابُ، وذكره أبو عمر في «أُميَّة» أيضاً بضمِّ الهمزة وبالياء، وخالَفَه غيرُه مثلُ ابنِ ماكولا[٥] وسواه، فإنهم ذكروه بالمَدِّ والنون، وكان أبو عمر يراه بالمَدِّ والنون، وبضمِّ الهمزة والياء، فإنه جعله ترجمتَين»[٦].

وقال الحافظ ابنُ حجر بعد أن ذكر أن الأكثر على أنه بالمَدِّ وكسر الميم بعدها نون (أبو آمِنة): «وزعم ابنُ الأثير أن أبا عمر ذكره في موضعَين، ولم أره فيه إلا كما ذكرتُ»[٧]، وكان قد

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٢٩٠.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧١٥ رقم (٢٥٥٩).

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٦٥ ط السعادة، و٥ : ٧٧٥ ط البجاوي.

(٤) يعني ابنَ منده وأبا نعيم وأبا عمر ابنَ عبد البر.

(٥) انظر: ابن ماكولا، «الإكمال» ١ : ١٠٩.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة»٥ : ٥.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢ ط السعادة، و٧ : ٤ ط البجاوي.

ذكر أنَّ ابنَ عبد البر ذكر في ترجمته أن أبا أحمد الحاكمَ ذكره في «الكنى» بالضم وفتح الميم وتشديد الياء الأخيرة (أبو أُميَّة) وقال ـ أي: ابن عبد البر ـ : ولم يصنع شيئاً[١].

قلت: اضطربت النُّسَخُ التي وقفت عليها من «الاستيعاب» في هذا:

ففي الطبعة التي على حاشية «الإصابة» ليست له إلا ترجمة واحدة[٢]، وكذا في طبعة الأستاذ عادل مرشد[٣].

أما في طبعة البجاوي فله ترجمتان:

الأولى: «أبو أُمامة الفَزَاري، وقيل: هو أبو أُميَّة، غير منسوب، ذكره الحاكمُ أبو أحمد في باب أبي أُميَّة...، ولم يصنع أبو أحمد الحاكمُ شيئاً»[٤].

والثانية: «أبو أُميَّة الفَزَاري، رأى النبيَّ ^ يحتجم ...، ذكره الحاكمُ أبو أحمد في باب أبي آمِنة، ولم يصنع أبو أحمد الحاكمُ شيئاً»[٥].

ثم وقفتُ على نسخة خطيَّة من «الاستعاب»، وهي المحفوظة في الخزانة العامة في الرِّباط[٦]، فرأيتُ له فيها ترجمتان: الأولى في الورقة الثانية من باب الكنى، وهي: «أبو آمِنة الفَزَاري، رأى النبيَّ ^ يحتجم ...»، والثانية في الورقة الثالثة من باب الكنى، وهي قوله: «أبو آمِنة الفَزَاري، وقيل فيه: أبو أُميَّة غير منسوب ...».

ومع هذا الاضطراب في نسخ «الاستيعاب» أتوقف في الجزم بشيء من ذلك.

---

(١) ثم تعقَّب الحافظ ابنُ حجر ابنَ عبد البر بأن أبا أحمد ذكره في موضعين ... إلخ. وليس هذا محل بحثنا.

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ـ على حاشية «الإصابة» ـ ٤ : ١١.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٧٥ رقم (٢٨٢٥) بعناية عادل مرشد، دار الأعلام، عمَّان.

(٤) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ٤ : ١٦٠٢ ـ ١٦٠٣ (٢٨٥٤)، تحقيق البجاوي.

(٥) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ٤ : ١٦٠٣ ـ ١٦٠٤ (٢٨٥٨)، تحقيق البجاوي. وكذا في طبعة دار الكتب العلمية التي ذُكر عليها أنها بتحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، وهي في الحقيقة نسخة أخرى عن طبعة البجاوي، الأولى في ٤ : ١٦٥ (٢٨٨٣)، والثانية في ٤ : ١٦٦ (٢٨٨٧).

(٦) ومنها نسخة مصورة (ميكروفيلم) في مكتبة الجامعة الأردنية، وهي نسخة بخط مغربي، لكن لم يذكر الناسخ اسمه ولا تاريخ النسخ، لكنها متأخرة، ففي الورقة التي قبل صفحة العنوان فائدة منقولة عن «الإصابة»، وذُكر فيها اسم الحافظ.

٨ ـ أبو سعيد غيـر منسوب:

قال الـحافظ ابنُ حجر: «أبو سعيد غيـر منسوب: روى عنه مكحولٌ، أخرجه أبو عمر مـختصـراً. كذا ذكره ابنُ الأثيـر، والذي في «الاستيعاب»[١]: أبو سعدان كمـا تقدَّم»[٢].

قلت: الذي رأيتُه في «أسد الغابة»: «أبو السَّعْدان»[٣] كمـا ذكره ابنُ عبد البـر، وترتيبُ التـراجم يدلُّ على أنه على الصواب في أصل تأليف ابن الأثيـر، فقد جاءت ترجـمته بعد ترجـمة (أبو سعد بن وهب)، وبعدها (أبو سعيد الإسكندري، ...، أبو سعيد بن زيد، ...، أبو سعيد الـمقبـري، أبو سعيد، أبو سعيد)، فلو كان ابنُ الأثير ذكره (أبو سعيد) لأخَّره في آخر تراجم من كُنيته (أبو سعيد).

٩ـ جَـمْرة بنت قُحَافة الكِنديَّة:

قال ابنُ الأثيـر: «روى شَبيبُ بنُ غَرقَدَةَ عن جَـمْرةَ بنتِ قُحافة» وذكر حديثَ تـحريم الأموال والدِّماء والأعراض في حجَّة الوداع[٤]، ثم قال: «قال أبو عمر: إسنادُ حديثها لا يُعبَأ به»[٥].

فتعقَّبه الحافظ بأنَّ أبا عمر ابنَ عبد البـر قال في «الاستيعاب»: «روى عنها شَبيبُ بنُ غَرقَدَةَ، رَوَت عنها ابنتُها أمُّ كُلثوم إن صحَّ حديثُها ذلك لأنه لا يُعبَأُ بإسناده»[٦]، ثم قال الـحافظ: «اختَصَـرَ ابنُ الأثيـر حديثَ أبي عمر في رواية أم كلثوم، فصار قولُه: «إسنادُ حديثها لا يُعبَأُ به» يتناولُ حديثَ شَبيب خاصَّةً، وليس كذلك»[٧].

قلت: يعني أنَّ شَبيبَ بنَ غَرقَدَةَ يروي عنها حديثَ تـحريم الأموال والدِّماء والأعراض، وأنَّ ابنتَها أمَّ كُلثوم تروي عنها حديثاً آخر أو هذا الـحديثَ نفسَه ولكن من مَـخرَج آخر، وكلامُ ابن عبد البـر على إسنادِ رواية أمِّ كلثوم عنها، لا إسنادِ رواية شَبيب عنها، فالتعقُّبُ في مـحلِّه كمـا هو ظاهر.

---

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٢٠ رقم (٣٠٠٠).

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٩٩ ط السعادة، و٧ : ٢٠٠ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٤٥.

(٤) وقد أخرجه من حديثها الطبـراني في «الـمعجم الكبيـر» ٢٤ : ٢١٠ (٥٣٨).

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٥٠.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٨٢ رقم (٣٢٥٠).

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٦٠ ط السعادة، و٧ : ٥٥٤ ط البجاوي.

١٠ ـ فارِعة بنت زُرارة بن عُدُس الأنصارية:

قال ابنُ الأثير: «أخت أسعد بن زُرارة الأنصاري، ثم من بني مالك بن النَّجَّار. أخرجها أبو موسى»[(١)].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «كذا قال ابنُ الأثير، ولم أَرَها في «الذيل»[(٢)] الذي بخطِّ الصَّرِيفينيِّ[(٣)]، ولعلَّها التي قبلها بواحدة نُسِبَت إلى جدِّها[(٤)]، ثم ظهر لي أنها عمَّتُها، قال ابنُ سعد[(٥)]: الفارعة ـ وهي الفُرَيعة ـ بنت زُرارة بن عُدُس ... أختُ أبي أمامة أسعد بن زُرارة شقيقتُه، تزوَّجَها قيسُ بنُ فهد بن قيس بن ثعلبة، وأسلَمَت وبايَعَت»[(٦)].

قلت: فبقي التعقُّبُ في ذِكرِ أبي موسى لها في «الذيل» أم لا؟ ولا أستطيعُ الجزمَ فيه بشيء لعدم وقوفي عليه.

١١ ـ مَندُوس بنت عمرو بن خُنَيس الأنصارية:

قال الحافظ ابنُ حجر: «أختُ المُنذِر بن عمرو وأمُّ مَسلَمَةَ[(٧)] بنِ مَخلَد، ذُكرت في المُبايعات، وذكر ابنُ الأثير أنَّ بنتَها قَرِيبةَ رَوَت عنها: أنها أتت النبيَّ ^ فقالت: يا رسولَ الله النار، فقال: «ما نَجْواكِ[(٨)]؟» فأخبَرَتْهُ بأمرِها وهي مُنتَقِبةٌ، فقال: «يا أَمَةَ الله، أسفِري، فإنَّ الإسفارَ من الإسلام،

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢١٤.

(٢) يعني كتاب أبي موسى.

(٣) هو الحافظ تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر العراقي الصَّرِيفيني (٥٨٩ ـ ٦٤١ هـ). انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٣ : ٨٩.

(٤) يعني الفارعة بنت أبي أمامة أسعد بن زرارة.

(٥) انظر: ابن سعد، «الطبقات» ٨ : ٤٣٩.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٧٥ ط السعادة، و٨ : ٤٩ ط البجاوي.

(٧) تحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: «سلمة»، والتصويب من «أسد الغابة» ومصادر ترجمة مسلمة بن مخلد، وهي: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧ : ٥٠٤، و«الاستيعاب» لابن عبد البر ص٦٩٧ رقم (٢٤٨٧)، و«أسد الغابة» لابن الأثير ٤ : ٣٩٨، و«الإصابة» لابن حجر ٣ : ٤١٨ ط السعادة، و٦ : ١١٦ ط البجاوي.

(٨) كذا في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم ٥ : ٣١٣، و«أسد الغابة» ٦ : ٢٧٢. والمعنى: بمَ تريدين أن تُناجيني؟ وتحرَّفت في طبعة السعادة من «الإصابة» إلى: «ما تحواك»، وفي طبعة البجاوي إلى: «ما فحواك».

وإنَّ النِّقابَ من الفُجور»[١]، ونَسَبَه إلى ابن منده وأبي نُعيم ولـم أَرَه في واحدٍ منهما»[٢].

قلت: وَهِمَ الحافظ ابنُ حجر رحمه الله تعالى، ودخلت عليه ترجمةٌ في ترجمة، فقد قال ابنُ الأثير: « مندوس بنت عمرو بن خُنَيس ... الأنصارية، أخت الـمُنذِر بن عمرو، وهي أمُّ مَسلَمَةَ بنِ مَخلَد، بايَعَتِ النبيَّ ^ ، قاله ابنُ حبيب»، ولـم يرمز عليها بأيِّ رمز، فدلَّ على أنها مما زاده على ابن عبد البر وابن منده وأبي نعيم وأبي موسى، ثم قال في ترجمة جديدة: «مَنيعة: رأتِ النبيَّ ^ ، رَوَت عنها ابنتُها قَريبةُ: أنها أتت النبيَّ ^ ... (فذكر الحديث)[٣]، أخرجها ابنُ منده وأبو نعيم»[٤]، ولـم يُتَرجِم الحافظُ في «الإصابة» مَنيعة، مما يدلُّ على أن قول ابن الأثير: «مَنيعة: رأت النبيَّ ^ » سقط من نسخة الحافظ، فصارت الترجمتان ترجمةً واحدةً.

ومَنيعةُ: قد تَرجَمَها أبو نُعيم في «المعرفة»[٥] كما قال ابنُ الأثير.

١٢ـ هند بنت هُبَيرة:

رمز عليها ابنُ الأثير بحرف (س)، وذكر الحديث الذي ذُكِرَت فيه الذي أخرجه النسائي[٦]، **وقال في آخر ترجمتها**: «أخرجها أبو موسى»[٧].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «ولـم يقع في النُّسخة التي وقفت عليها بخطِّ الصَّرِيفيني»[٨].

قلت: ولـم أقف على «الذيل» لأبي موسى، فاللهُ أعلمُ بالصواب.

---

(١) سيأتي الكلام عليه قريباً.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤١١ ط السعادة، و٨ : ١٢٥ ط البجاوي.

(٣) وقد أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٥ : ٣١٣ من حديث يحيى بن أيوب المقابري، حدثني شيخٌ لقيتُه بباب الشام يقال له: سعيد بن حميد، عن قَريبة بنت مَنيعة، عن أمها ... فذكره. وسعيد بن حميد وقريبة لـم أقف لهما على ترجمة.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٧٢.

(٥) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ٣١٣.

(٦) انظر: النسائي، «المجتبى» ٨ : ١٥٨ (٥١٤٠) و(٥١٤١).

(٧) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٢٧ ط السعادة، و٨ : ١٥٨ ط البجاوي.

الفصل السادس

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير

في جَمْع المُفتَرِق وتفريق المُجتَمِع

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعقباته في جمع المفترق.

المبحث الثاني: تعقباته في تفريق المجتمع.

الفصل السادس

تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثير

في جَمْع المُفتَرِق وتفريق المُجتَمِع

أما جَمْعُ المُفتَرِق فالمقصود به: أن يتَّفقَ اثنان في الاسم، فيُظَنُّ أنهما واحد، وهما في الواقع اثنان. وأما تفريقُ المُجتَمِع فالمقصودُ به: أن يُظَنَّ برجل واحد أنه اثنان، فيُذكَر في ترجمةٍ ببعض المعلومات الواردة فيه، ثم يُذكَر في أخرى بمعلومات أخرى واردة فيه.

وأرى أنه لا بدَّ قبل البحث في هذا الفصل من بيان القرائن المُرجِّحة للجمع والقرائن المُرجِّحة للتفريق عند الحافظين ابنِ الأثير وابنِ حجر رحمهما اللهُ تعالى، لأنني سأعتمدُ عليها في مناقشة التعقُّبات الآتية، فأقول:

قال ابنُ الأثير في ترجمة الأَغَرِّ بنِ يَسَار الجُهَني: «الذي يجعلُ التراجمَ واحدةً، فإنما يفعلُه: لاتِّحاد النِّسبة، أو الحديث، أو الراوي، وربما اجتمعت في شخص واحد»[١]. فأفاد هذا أن القرائنَ المرجِّحةَ للجمع بين المتفقَينِ في الاسم عند ابن الأثير هي:

١ـ اتفاقهما في النِّسبة.

٢ـ اتفاقهما في الحديث.

٣ـ اتفاقهما في الراوي عنهما.

أما الاتفاقُ في النِّسبة فهي قرينةٌ تفيدُ الجمعَ عند الحافظ ابن حجر أيضاً، فقد أكثَرَ في «الإصابة» من التدليل على التغايُر بين المتفقَين في الاسم باختلاف النَّسَبَين[٢].

وأما الاتفاقُ في الحديث والاتفاقُ في الراوي فهما قرينةٌ واحدةٌ عند الحافظ ابن حجر، أي: «الاتفاق في الحديث من مَخرَج واحد»، أما إذا روى المتفقان في الاسم حديثاً واحداً لكن كان

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٢٦.

(٢) انظر مثلاً ترجمة: أوس بن عوف بن جابر، وحصين بن أوس بن قيس، وعمير بن أوس بن عتيك من «الإصابة»، وهي على الترتيب في: ١ : ١٥٨ و٢ : ٨٢ و٤ : ٧١١ ط البجاوي. وانظر أيضاً ترجمة ثابت بن وديعة، الآتية في هذا الفصل.

مـخرجُ الأول غيرَ مـخرج الآخر، فإن ذلك لا يُفيدُ الـجمعَ، كما أنه إذا اتفقا في الحديث ولكن اختَلَفَ السِّياقان، فإن ذلك لا يُفيدُ الـجمعَ أيضاً عند الـحافظ، فقد قال في ترجمة أبي بشـر السلمي من «الإصابة»: «إذا تعدَّدت الـمخارجُ كان قرينةً على تعدُّد الراوي بخلاف ما إذا اتَّحدت، ولا مانعَ أن يُروى الـحكمُ عن صحابيَّيـن، وقرينةُ اختلاف السِّياقَيـن أيضاً تُرشِدُ إلى التعدُّد»[1]. والـمقصودُ باختلاف السِّياقَيـن ما يدلُّ على اختلاف القصَّة التي حضـرها الصحابيُّ لا الاختلاف اليسير الـحاصل من الرواية بالـمعنى.

قلت: لكن إذا اتَّفقا في رواية حديث، وكان كلٌّ واحد منهمـا لا يُعرَف إلا به، كان ذلك قرينةً دالَّةً على الـجمع بينهمـا، وإن اختلف مـخرجُ الـحديثيـن، فإنه لا مانع من أن يُروى الحديثُ الواحدُ عن الصحابي الواحد من مَـخرَجَيـن، وإنمـا قيَّدتُ ذلك بأن «لا يُعرَف كلٌّ واحد منهمـا إلا به»، لأنه إذا كان أحدُهما يُعرَف بغير ذلك يَرِدُ عليه قولُ الحافظ: «لا مانع أن يُروى الحكمُ عن صحابيَّيـن»، فلا يُفيد الاتفاقُ في الحديث عندها الـجمعَ، والله أعلم.

إذن، القرائنُ الـمفيدةُ للجمع بن الـمتفقَيـنِ في الاسم ثلاثٌ:

١ـ الاتفاق في النِّسبة.

٢ـ الاتفاق في الـحديث من مَـخرَج واحد.

٣ـ الاتفاق في الـحديث إذا كان كلٌّ واحد منهمـا لا يُعرَف إلا به.

وأضدادُها هي القرائنُ الـمفيدةُ للتفريق، أعني: الاختلاف في النسبة، والاختلاف ...

هذه هي القرائن العامة، وهناك قرائنُ أخرى لكنها خاصَّة ببعض التـراجم دون بعض، ولا يـجوزُ تعميمُها على جـميع الـمتفقَيـن في الاسم، أي: هناك بعض الـمعلومات في بعض التـراجم قد تفيدُ الجمع بين المتفقين في الاسم، كتولي الصدقات، أو شهود بعض الغزوات، أو الاستشهاد في يوم كذا، ونحو ذلك، ولكن هذه قرائن خاصة لا تُفيدُ الجمع بمفردها، فقد يتفق اثنان في الاسم وفي شهود غزوة معيَّنة مثلاً، لكن قد تفيدُ هذه القرائن ذلك بانضمـام أمور أخرى إليها، فيُنظر إليها في كل ترجـمة بحسبها، والله تعالى أعلم.

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٠ ط السعادة، و٧ : ٤٠ ط البجاوي.

المبحث الأول: تعقباته في جمع المفترق:

١ ـ أسعد بن سلامة الأشهلي، وسعد بن سلامة الأشهلي:

قال ابنُ الأثير: «أخرجه أبو نعيم[١] وأبو موسى، ورويا عن ابن شهاب أنه قُتِلَ يوم الجسر، جسر أبي عُبيد[٢]. وذكره هشام ابنُ الكلبي: سعد ـ بغير ألف ـ بن سلامة بن وَقْش بن زُغْبة بن زعوراء بن عبد الأشهل، وقال: إنه قُتل يوم الجسر[٣]. وقد أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم وأبو عمر في حرف السين في سعد[٤]، وهذا مما يُقوِّي قولَ ابن الكلبي»[٥]، وزاد في ترجمة سعد ممَّن ذكره بالسين: ابن حبيب[٦].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «ويحتمل أن يكونا أخوين»[٧].

قلت: نعم، يحتمل ذلك، لكنه احتمالٌ ضعيفٌ جداً والظاهرُ خلافُه، لاتفاقهما في جميع ما يُعرف به المُتَرجَم، وهو أنه قُتل يوم الجسر، والله أعلم.

ويُلاحظ في كلام ابن الأثير أن أبا نعيم قد ذكره مرتين، وقد قال أبو نعيم في ترجمة سعد: «وهو وهمٌ وصوابُه: أسعدُ بنُ سلامة»[٨]، وهذا يُقوِّي القول بأنهما واحد.

٢ ـ الأسود بن البَخْتَري بن خويلد، والأسود بن أبي البَخْتَري العاص بن هاشم:

الأسود بن البَختري: ذكره البخاريُّ في الصحابة ـ وتابعه ابنُ منده وأبو نعيم[٩] ـ وروى من

---

(١) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٢٦٤.

(٢) تحرَّف في المطبوع من «أسد الغابة» إلى: «أبي عبيدة»، وأبو عبيد: هو ابن مسعود الثقفي، والد المختار، مترجم في كتب الصحابة وكتب التاريخ عند ذكر يوم الجسر سنة ١٣ هـ.

(٣) لم أره في «جمهرة النسب» ولا في «نسب معد واليمن الكبير».

(٤) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٤٢١، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٨٣ رقم (٨٩٩).

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٨٧.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٢٠١.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٥ ط السعادة، و١ : ٥٦ ط البجاوي.

(٨) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٤٢١.

(٩) ابن منده، «معرفة الصحابة» ١ : ١٩٦ (٢٠)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٢٥٩.

طريق أبي حازم: أن الأسود بن البَختَري بن خويلد قال: يا رسول الله، أعظم لأجري أن أستغني عن قومي[(١)].

قال الحافظ ابنُ حجر: «رجالُه ثقاتٌ مع إرساله، ومال ابنُ الأثير إلى أنه هو الأول ـ يعني الأسود بن أبي البَختَري العاص بن هاشم القرشي الأسدي ـ . قلت (القائل ابن حجر): وظاهرُ السِّياق يأبى ذلك»[(٢)].

قلت: بيَّن ابنُ الأثير وجهَ مَيلِه إلى عدم التفريق بينهما فقال: «كذا أخرجاه ـ يعني: ابنَ منده وأبا نعيم، فقد سمَّياه: الأسود بن البختري ـ ...، وإنما هو كما ذكره أبو عمر ـ يعني: الأسود بن أبي البختري ـ ، لا أعلم في بني أسد: الأسود بن البختري بن خويلد، فإن كان ولا أعرفه فهما اثنان، وإلا فالحقُّ مع أبي عمر، ومما يُقوِّي أن الحقَّ هو الذي قاله أبو عمر أن الزُّبيرَ لم يذكره في ولد خُويلد، وذكر الأسود بن أبي البختري كما ذكرناه عن أبي عمر، وأيضاً فإن أبا موسى قد استدرك على ابن منده الأسود بن أبي البختري، فلو لـم يكن وَهَمُه فيه ظاهراً حتى كأنه غيره ... [(٣)] لَمَا استدركه عليه، ونسبه ابنُ الكلبي أيضاً[(٤)] كما نسبه أبو عمر»[(٥)].

قلت: كلامُه مبنيٌّ على أن خويلد هو ابن أسد بن عبد العزى، والدُ خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، فقال بناءً عليه إنه لا يعلمه في بني أسد، ولم يذكره الزبير بن بكَّار في ولد خويلد. لكن الأسود هذا لـم يُنسَب في حديثه بأنه أسدي، وإنما سُمِّي: الأسود بن البختري بن خويلد.

أما ذِكرُ ابن الكلبي وابن عبد البر للأسود بن أبي البَختَري فلا يعني نفي وجود الأسود بن

---

(١) كذا في «معرفة الصحابة» لابن منده ولأبي نعيم و«أسد الغابة» و«الإصابة»، ومصدرهم كتاب البخاري في الصحابة، والرواية أخرجها البخاري أيضاً في «التاريخ الأوسط» ص١٧٠ [المطبوع خطأ باسم «التاريخ الصغير» كما نبه عليه العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في رسالته «خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات» ص٢٩] وفيها: « أن أستغني عن فيء الـمسلمين»، ولا إشكال فيها، فتتمة الخبر: «فلم يأخذ عطاءً حتى مات»، أما قوله: «عن قومي» فالـمُراد به ـ إن لم يكن مُحرَّفاً ـ : عن فيء قومي.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤٢ ط السعادة، و١ : ٧٠ ط البجاوي.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) انظر: ابن الكلبي، «جمهرة النسب» ص٧٤.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٠٠.

البَخْتَري، خصوصاً وأن ابنَ عبد البر لم يذكر أن البخاريَّ ترجَمَه ولا ذكر الحديثَ الذي أخرجه له البخاريُّ.

أما قولُ الحافظ ابن حجر بالتفريق بينهما فدليلُه السِّياقُ كما قال، أي: أن المعلومات المذكورة في ترجمة الأسود بن البَخْتَري غير المعلومات المذكورة في ترجمة الأسود بن أبي البَخْتَري، وهو مرجِّحٌ قويٌّ للتفرقة، والله أعلم.

ثم رأيتُ مُرجِّحاً آخر للتفرقة، وهو ما ذكره الأزرقيُّ وكذا الفاكهيُّ في «أخبار مكة» في ذكر الآبار التي حُفرت بعد زمزم في الجاهلية، قالا: «بئر الأسود بن البختري كانت على باب دار الأسود عند الخياطين ...»[١]، فهذا يدلُّ على وجود الأسود بن البختري.

٣ـ بَحِيرا الوافد مع جعفر، وبَحِيرا الراهب المشهور:

ذكر ابنُ الأثير وابنُ حجر في ترجمة أبرهة عن قتادة أنه ـ أي: أبرهة ـ أحدُ الثمانية الشاميِّين الذين وفدوا مع جعفر بن أبي طالب مع اثنين وثلاثين من الحبشة، وسمَّى مقاتلٌ الثمانية المذكورين: أبرهة وإدريس وأشرف وأيمن وبَحيرا وتمام وتميم ونافع. وذكرا أن أبا موسى استدركهم في «الذيل» على ابن منده.

قال الحافظ ابنُ حجر: «**وظنَّ ابنُ الأثير أن بحيرا هذا هو الراهب المشهور** الذي رأى النبيَّ ^ قبل البعثة، فقال: قد ذكره ابنُ منده، فلا وجه لاستدراكه. انتهى. والظاهرُ أنه غيرُه لأنه إنما رآه في أرض الشام، وهذا الآخرُ إنما هو من الحبشة، وأين الجنوبُ من الشمال، ولا مانعَ من أن يتسمَّى اثنان باسم واحد»[٢].

قلت: رحم اللهُ الحافظَ ابنَ حجر، فابنُ الأثير لم يقل هكذا، وإنما قال في ترجمة أبرهة: «وعندي فيه نَظَر، فإن النبيَّ ^ رأى بَحيرا وهو صبيٌّ مع عمِّه أبي طالب، وقصَّتُه مشهورةٌ، وقد أخرجه ابنُ

(١) الأزرقي، «أخبار مكة» ٢ : ٢٢٤، والفاكهي، «أخبار مكة» ٤ : ١١٣، وتحرَّفت «الخياطين» في المطبوع من كتاب الأزرقي إلى «الحناطين»، وقد ذكر الأزرقيُّ نفسُه عندما عدَّد أبواب مكة «باب الخياطين» في ٢ : ٩٢، ولم يذكر «باب الحناطين».

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٧ ط السعادة، و١ : ٢٢ ط البجاوي.

منده، فإن كان أبو موسى أراد غيرَه فيحتمل، وإن أراده فقد أخرجه ابنُ منده، فلا وجه لاستدراكه عليه»[١].

فأنت ترى أنه لـم يـجزم بأنه هو، وقد ترك احتمال الجمع والتفريق بينهما قائماً.

ثم مال ابنُ الأثير في ترجمة بَحيرا إلى التفريق بينهما: «ذكره أبو موسى فيما استدركه على ابن منده ... فلو لـم يكن عنده أن هذا غير الذي قبله ـ يعني الراهب ـ لَـمَا استدركه، فإن الراهبَ قد ذكره ابنُ منده، ولأن الراهبَ لـم يكن عاش إلى هذا الوقت غالباً»[٢].

أما استظهارُ الحافظ بأنه غيرُه، لأن ذاك شاميٌّ، وهذا حبشيٌّ، فقد فاته أنه ذكر في أول خبر قتادة أن الذين وفدوا مع جعفر ثمانيةٌ شاميون ـ منهم بحيرا ـ واثنان وثلاثون من الحبشة. والأقربُ ـ فيما أرى ـ أن يبقى على الاحتمال، والله أعلم.

٤ـ ثابت بن وَديعة، وثابت بن يزيد بن وَديعة:

ترجم ابنُ الأثير ثابت بن وديعة وذكر في ترجمته أنه يروي حديث الضَّبِّ، وأنه قد روى عنه زيد بن وهب وعامر بن سعد والبراء بن عازب[٣].

ثم ترجم ثابت بن يزيد بن وديعة وقال: «ذكره أبو نعيم[٤]، وجعل هذا وثابت بن وديعة واحداً، وكذلك أبو عمر[٥]، وأما ابنُ منده فإنه جعلهما اثنين، وجعل لهما ترجمتين مع هذا، فجعل الراوي عنهما في الترجمتين البراء وزيداً وعامراً، والمتنُ واحدٌ، وهو الضَّبُّ، فلا أدري لِمَ جعلهما اثنين»[٦].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «الذي يظهر أنهما اثنان لاختلاف نَسَبهما، ولأن الظاهر أن

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٦.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٤) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٤٠٠.

(٥) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٠٣ رقم (٢٦٣).

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٨١.

وديعة والد هذا، وأما ذاك فسيأتي أن وديعة اسمُ أمه»[١].

قلت: قرينةُ الجمع بينهما عند ابن الأثير هي: اتحاد الرواة عن كلٍّ منهما، واتحاد الحديث أيضاً وهو حديث الضَّبّ، وهما قرينتان معتبرتان للجمع بين المتفقَين في الاسم.

أما الحافظ ابن حجر فرجَّح التفريق بينهما باختلاف نَسَبَيهما، وذلك أنه نَسَبَ الأول فقال: ثابت بن وديعة بن جذام أحد بني أمية بن زيد بن مالك، وهم من الأوس، وساق نَسَبَ الثاني إلى سالم الحبلى بن عوف بن عمرو، وهم من الخزرج[٢]، وجعل حديثَ الضَّبِّ للثاني، أما الأول فقال: «ذكره ابنُ سعد[٣] وقال: كان أبوه من المنافقين».

قلت: أما حديث الضَّبِّ فيرويه حُصَين بن عبد الرحمن السُّلمي، عن زيد بن وهب، عن ثابت، واختُلِفَ على حُصين في تسمية ثابت هذا:

فقال خالد بن عبد الله الواسطي وعدي بن ثابت: ثابت بن وديعة[٤].

وقال أبو الأحوص سلَّام بن سليم ومحمد بن فُضَيل: ثابت بن يزيد الأنصاري[٥].

وقال أبو جعفر الرازي ويزيد بن عطاء: ثابت بن يزيد بن وديعة الأنصاري[٦].

ورواه أيضاً الحكم بن عُتيبة، عن زيد بن وهب، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وديعة[٧]. فوافق حصين بن عبد الرحمن في رواية خالد بن عبد الواسطي وعدي بن ثابت عنه، إلا إنه زاد في إسناده: البراء.

والجمعُ بين هذه الروايات مُمكِنٌ بأن يكون اسمُه: ثابت بن يزيد بن وديعة الأنصاري، ومَن قال: ثابت بن وديعة، فقد نَسَبَه إلى جدِّه.

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٩٦ ط السعادة، و١ : ٣٩٧ ط البجاوي.

(٢) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٥٣.

(٣) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٤ : ٣٧٣.

(٤) رواية خالد بن عبد الله أخرجها أبو داود (٣٧٩٥)، ورواية عدي بن ثابت أخرجها أحمد ٤ : ٢٢٠، والنسائي في «المجتبى» ٧ : ٢٠٠ (٤٣٢١).

(٥) رواية أبي الأحوص أخرجها النسائي ٧ : ١٩٩ (٤٣٢٠)، ورواية ابن فضيل أخرجها ابن ماجه (٣٢٣٨).

(٦) رواية أبي جعفر الرازي أخرجها النسائي في «الكبرى» (٦٦١٨)، ورواية يزيد بن عطاء أخرجها أحمد ٤ : ٢٢٠.

(٧) رواية الحكم أخرجها أحمد ٤ : ٢٢٠، والنسائي في «المجتبى» ٧ : ٢٠٠ (٤٣٢٢).

فثابت بن وديعة راوي حديث الضب هو نفسه ثابت بن يزيد بن وديعة، ومَن فرَّق بينهما وذكر في ترجمة كلٍّ واحد منهما أنه يروي حديث الضَّبِّ فقد وَهِمَ، لكن الحافظ ابن حجر يُفرِّق بين ثابت بن يزيد بن وديعة الخزرجي راوي حديث الضَّبِّ ـ والذي قد نُسِبَ في بعض الروايات إلى جدِّه فقيل: ثابت بن وديعة ـ وبين ثابت بن وديعة الأوسي الذي ذكره ابنُ سعد، وهذا التفريقُ صحيحٌ بقرينة اختلاف النَّسَبَين.

٥ـ الحارث بن ثابت الأنصاري:

وهو الحارث بن ثابت بن عبد الله بن سعد بن عمرو بن قيس بن عمرو بن امرئ القيس بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري.

قال الحافظ ابنُ حجر: «ذكر ابنُ شاهين أيضاً عن شيوخه أنه استشهد بأحد، وجوَّز ابنُ الأثير أن يكون هو الذي قبله، فلم يُصِبْ، فإنه غيرُه لاختلاف النَّسَبَين»[١].

قلت: والذي قبله هو: الحارث بن ثابت بن سعيد[٢] بن عدي بن عمرو بن امرئ القيس بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري.

وقد لاحظ ابنُ الأثير اختلافَ النَّسَبَين فقال: «وما أقربَ أن يكون هذا هو الذي قبله، وقد وقع الغَلَطُ في أول نَسَبِه، فإنه قال في الأول: «سعيداً» وفي هذه: «سعداً»، وزاد في هذا: «عبد الله»، والباقي مثلُه»[٣].

قلت: لكن الباقي ليس مِثلَه، فسعدٌ جدُّ هذا هو: سعد بن عمرو بن قيس بن عمرو بن امرئ القيس، وسعيدٌ جدُّ الأول هو: ابن عدي بن عمرو بن امرئ القيس. فاختلافُ النَّسَبَين واضحٌ، والصوابُ ما قاله الحافظ ابنُ حجر، والله أعلم[٤].

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٧٥ ط السعادة، و١ : ٥٦٥ ط البجاوي.

(٢) وقال ابن عبد البر: «سفيان» بدل «سعيد»، ورجحه ابن الأثير، وسياق الترجمة عند الحافظ يدل على ترجيحه «سعيداً».

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٨٢.

(٤) كتب أستاذنا الدكتور أحمد عبد الله حفظه الله تعالى هنا: «وأنا أميلُ مع ابن الأثير، ومثلُ هذا الاختلاف في النَّسَب لا يُوجِبُ التفرقة، والأمرُ إليك». (إضافة بعد المناقشة).

٦ـ الحارث بن زهير بن أُقَيش العُكْلي، والحارث بن أُقيش العُكلي:

قال ابنُ شاهين عن الحارث بن زهير بن أُقيش: «لا أدري هو الأول ـ يعني: الحارث بن أُقَيش ـ أو غيره». كذا **نقله عنه ابنُ الأثير، ثم قال**: «أما أنا فلا أشكُّ أنهما واحد، أعني هذا والحارثَ بنَ أُقَيش الذي تقدَّم ذِكرُه، ولعلَّه اشتَبَه عليه حيثُ رأى لأحدهما حديثَ كتاب النبيِّ ^ [(١)]، وللثاني حديث: «مَن مات له أربعةٌ من الوَلَد»[(٢)]، فظنَّهما اثنين، وإنما الحديثان لواحد، والحارث بن أُقيش: هو ابنُ زهير بن أقيش، نُسِبَ مرَّةً إلى أبيه، ومرَّةً إلى جدِّه، والله أعلم»[(٣)].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «زعم ابنُ الأثير أنه الحارث بن أُقَيش الـمُتقدِّم ذِكرُه، وليس كما زعم»[(٤)].

قلت: فجزم الحافظ بأنهما اثنان، وجزم ابن الأثير بأنهما واحد، وتوقَّفَ ابنُ شاهين، وهو الأقربُ، لأن قول الحافظ بأنهما اثنان يَسنُدُه اختلافُ الحديثين، لكن النِّسبةُ إلى الجدِّ التي ادَّعاها ابنُ الأثير محتملةٌ.

وممَّن يرى أنهما واحدٌ: خليفةُ بنُ خياط وابنُ عبد البر:

أما خليفةُ فقال في «الطبقات»: الحارث بن زهير بن أُقيش: روى: «ما من مسلمين يموتُ لهما أربعةٌ من أولادهم»[(٥)] اهـ، مع أن راوي هذا الحديث هو الحارث بن أُقيش، فهذا يدلُّ على أنه يرى الحارث بن أُقيش قد نُسِبَ إلى جدِّه، وهو الحارث بن زهير بن أقيش.

وأما ابنُ عبد البر فإنه ترجم الحارث بن أُقيش، وذكر في ترجمته الحديثين جميعاً[(٦)].

---

(١) وهو الحارث بن زهير بن أقيش، وحديثه هذا أخرجه ابنُ شاهين كما في «الإصابة». وقد أخرج حديث كتاب النبي ^ لبني زهير بن أقيش من حديث أعرابي (مبهم): أحمد في «مسنده» ٥ : ٧٧ و٧٨ و٣٦٣، وأبو داود في «سننه» (٢٩٩٩)، والنسائي في «المجتبى» (٤١٤٦).

(٢) وهو الحارث بن أقيش، وحديثه هذا أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٢٠٠١)، وأحمد في «مسنده» ٤ : ٢١٢، والطبراني في «المعجم الكبير» ٣ : ٢٦٤ ـ ٢٦٥ (٣٣٥٩ ـ ٣٣٦٢)، والحاكم في «المستدرك» ١ : ٧١.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٩٢.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ط السعادة، و١ : ٥٧٣ ط البجاوي.

(٥) خليفة بن خياط، «الطبقات» ص٤٠.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٤٣ رقم (٤١١).

والأقربُ التوقُّفُ كما ذكرتُ[١]، والله أعلم[٢].

٧ـ الحارث أبو عبد الله غير منسوب، والحارث بن نوفل:

قال ابنُ عبد البر: «روى الحارثُ أبو عبد الله عن النبيِّ ^ في الصلاة على الميت، يرويه عنه علقمة بن مرثد، عن عبد الله بن الحارث، عن أبيه»[٣].

وقال ابنُ الأثير: «هو الحارث بن نوفل، وقد ذكره أبو عمر في الحارث بن نوفل، وذكر الحديث، فما كان يجوز له أن يُعيدَ ذِكرَه»[٤].

وتعقَّبه الحافظُ ابنُ حجر فقال: «والجزمُ بكونه ابنَ نوفل عجيبٌ، فإن الحديثَ عند البغوي وابن شاهين والباوردي والطبراني[٥] وغيرهم من طرق مدارُها على ليث بن أبي سُليم، عن علقمة، عن عبد الله بن الحارث، عن أبيه. ولم يقع في رواية أحد منهم أنه الحارث بن نوفل، لكنهم أوردوه في ترجمة الحارث بن نوفل[٦]، فهو على الاحتمال، أما الجزمُ بذلك فلا، فلا لومَ على ابن عبد البر»[٧].

قلت: ولا تعقيبَ على كلام الحافظ رحمه الله تعالى، فصوابُه ظاهرٌ، ويبقى الاحتمالُ كما قال.

٨ ـ حُصَين بن أمِّ الحُصَين الأحمسيَّة، وحُصَين بن ربيعة:

روى ابنُ سعد والطبرانيُّ وأبو نعيم من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن يحيى بن

---

(١) كتب أستاذنا الدكتور أحمد عبد الله هنا: «أما أنا فأكاد أجزم بأنهما واحد». (إضافة بعد المناقشة).

(٢) **تنبيه:** نَسَبَ الحافظُ ابنُ حجر الحارث بن أُقيش عندما ترجَمَه «عُكلياً»، مع تفريقه بين الحارث بن أقيش راوي حديث موت الأولاد والحارث بن زهير بن أقيش العُكلي، وراوي حديث موت الأولاد لم يُنسَب في شيء من طرقه عُكلياً، وإنما نسبه عُكلياً من جمع بينه وبين الحارث بن زهير بن أقيش، فيلزمُ الحافظَ ـ على قوله بالتفريق بينهما ـ أن لا ينسبه عُكلياً، والله أعلم.

(٣) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص١٥٣ رقم (٤٧٠).

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٤٠٣.

(٥) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» (٣٢٦٥)، و«المعجم الأوسط» (٥٩١٣).

(٦) وممن أورده في ترجمة الحارث بن نوفل: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٤ : ٥٦.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٩٦ ط السعادة، و١ : ٦١٢ ط البجاوي.

الـحُصَين، عن جدَّته أم الـحُصَيـن قالت: رأيتُ رسولَ الله ^ في حجَّة الوداع وهو على راحلته، وحُصَيـن في حِجْري، وقد أدخَلَ ثوبَه من تـحت إبطِه[١].

قال أبو نعيم: «ورواه إسرائيلُ وأبو الأحوص وغيرُهما عن أبي إسحاق، ولم يقولوا: «وحصين في حِجري»، تفرَّد به زهيـر»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وزعم أبو عمر أنه حُصيـن بن ربيعة أبو أرطاة، وهو خطأ، فإن حصينَ بنَ ربيعة كان رسولَ جريرٍ إلى النبيِّ ^ بفَتْح ذي الـخَلَصة[٣]، فكيف يكونُ في حجَّة الوداع صغيراً في حِجر أمِّه؟! وقد **رجَّح ابنُ الأثيـر قولَ ابن عبد البر** مُستَنِداً إلى تفرُّد زهير بن معاوية بالزيادة، والصوابُ التفرقةُ بينهمـا»[٤].

قلت: استدلَّ ابنُ الأثير على أنـهمـا واحد بأن الحديث الـمذكور يرويه يـحيى بن الـحصين عن جدَّته أم الحصين أنها قالت: رأيتُ النبيَّ ^ في حجَّة الوداع وحُصين في حجري ...، وجدَّة يحيى بن الحصين هي أمُّ **(الحصين بن ربيعة أبي أرطاة)**[٥]، قال: «فيكون هذا القَدْر: «وحُصين في حجري» الذي انفرد به زهيرٌ لا اعتبار به، ويكونان واحداً، والله أعلم»[٦].

قلت: فابنُ الأثيـر جزم بأن يـحيى هذا: هو يـحيى بن الحصين بن ربيعة، ولا أدري من أين جزم بذلك، فيحيى ترجَـمَه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان والـمزيُّ، واقتصروا في نَسَبِه على قولهم: «يـحيى بن الحصين الأحمسي البجلي»[٧].

---

(١) ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ٣٠٥، والطبراني، «الـمعجم الكبير» ٢٥ : ١٥٦ (٣٧٨)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ١٢٥.

(٢) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ١٢٥.

(٣) ذو الـخَلَصة: بيت في الجاهلية كان لـخَثْعَم، وكان يُدعى أيضاً: الكعبة اليمـانية والشامية، وانظر بَعْثَ النبيِّ ^ جريراً رضي الله عنه إلى فتحه في «صحيح البخاري» (٣٠٢٠)، و«صحيح مسلم» (٢٤٧٦)، وفي رواية مسلم ذِكرُ إرسال أبي أرطاة حُصين بن ربيعة إلى النبيِّ ^ يُبشِّرُه بفَتْحه.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٦٨ ط السعادة، و٢ : ١٥٢ ط البجاوي.

(٥) وعبارة ابن الأثير: «لأن أم الحصين أبي أرطاة هي جدة يـحيى بن الحصين».

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٠٣.

(٧) انظر: البخاري، «التاريخ الكبيـر» ٨ : ٢٦٦، وابن أبي حاتم، «الـجرح والتعديل» ٩ : ١٣٥، وابن حبان، «الثقات» ٧ : ٥٩٨، والـمزي، «تهذيب الكمـال» ٣١ : ٢٧١.

وزهير بن معاوية ثقة ثبت، لكن سماعه من أبي إسحاق بأخرة[١]، وأبو إسحاق ـ وهو السَّبيعي ـ شاخ ونسي[٢]، فالتوقُّفُ في قبول ما ينفرد به زهير عن أبي إسحاق له وجهٌ قويٌّ، لكن الجزم بأن حصين بن أم الحصين هو حصين بن ربيعة لم أقف على دليل عليه، فلذا أرى التوقُّفَ في إثبات صُحبة حُصين بن أم الحصين أصلاً، ثم إذا ثبتت فأرى التفرقة بينه وبين حُصين بن ربيعة، لا لحديث زهير، وإنما لاختلاف القصتين، وعدم وجود قرينة تُؤيِّد الجمع بينهما، والله أعلم.

٩ـ خلَّاد غير منسوب، وخلَّاد بن سُوَيد الأنصاري:

له ذِكر في حديث ثابت بن قيس بن شمَّاس قال: استُشهِدَ شابٌّ من الأنصار يومَ قُرَيظة يُقال له: خلَّاد، فقال النبيُّ ^ : «أَمَا إنَّ له أجرَ شهيدَين» قالوا: لِـمَ يا رسول الله؟ قال: «لأنَّ أهلَ الكتاب قتلوه»[٣]. وذكروا في ترجمة خلاد بن سُوَيد أنه قتلته امرأةٌ من اليهود يومَ قُريظة فقال النبي ^ : «إنَّ له أجرَ شهيدَين»[٤]، فجزم ابنُ الأثير بأنهما واحد، وأنكر على أبي نعيم أنه جعلهما اثنين حيثُ ترجم خلَّاداً الأنصاري وذكر أنه قُتل يوم قريظة، وكان قد ترجم خلَّاد بن سويد ولم يذكر في ترجمته أنه قُتل يوم قُريظة[٥]، **قال ابنُ الأثير**: «جعلَ هذا غيرَ هذا، وهما واحدٌ، إلا أنه لم ينسبه هناك ونسبه هاهنا». أما ابنُ عبد البر فترجم خلَّاد بن سويد فقط وذكر أنه قتل يوم قريظة[٦]. وأما ابنُ منده فترجم خلاداً الأنصاري ولم يترجم خلاد بن سويد[٧]، **قال ابن الأثير**: «فخَلَصا من الوَهَم»[٨].

أما الحافظ ابنُ حجر فقال: «زعم ابنُ الأثير أن خلَّاداً هذا هو خلَّاد بن سُوَيد، وعاب على مَن

---

(١) كما في ترجمته من «التقريب» رقم (٢٠٥١).

(٢) كما قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٣ : ٢٧٠.

(٣) هكذا ذكره الحافظ في «الإصابة» وسيأتي الكلام عليه.

(٤) ذكر ذلك الواقديُّ كما في «سنن البيهقي» ٩ : ٨٢، وابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥٣٠، وتابَعَهما مُتَرجِمُوه.

(٥) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٢٠٨ و ٢ : ٢٠٦ على الترتيب.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٠٣ رقم (٦٣٦).

(٧) انظر: ابن منده، «معرفة الصحابة» ١ : ٥٠٤ (٣٠٨).

(٨) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٦٢٠.

أفرَدَه بترجمة، فلم يُصِبْ، لأن الحديثَ ناطقٌ بأن هذا شابٌّ، وخلَّاد بن سويد له ولد يُقال له السائب صحابي معروف، وابنُ ابنِه خلَّادُ بنُ السائب صحابيٌّ أيضاً كما تقدَّم، ولا يلزمُ من كون خلَّاد بن السائب قُتل يوم قُرَيظة بيد المرأة وقال النبيُّ ^ : «إن له أجرين»، ألا يُقتَلَ آخر فيها فيُقال ذلك»[١].

فالحافظُ سلَّم أن خلَّادَ بنَ سويد قُتِلَ يومَ قُريظة وقيل فيه ذلك، لكنه يرى أن ذلك قيل أيضاً في خلَّاد الأنصاري، ولا يجوز أن يكون هو خلَّادَ بنَ سويد، لأن هذا الأخيرَ ليس شاباً، وقد وُصِفَ خلَّاد الأنصاري في رواية أبي يعلى بأنه شاب.

قلت: الحديثُ أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم[٢] بلفظ: «استشهد شابٌّ من الأنصار يُقال له: خلَّاد».

وأخرجه ابنُ سعد وأبو يعلى والمزي[٣] بلفظ: «قُتِلَ يومَ قُرَيظة رجلٌ من الأنصار يُدعى خلَّاداً»، وقد أخرجه ابنُ سعد في ترجمة خلاد بن سويد.

والحديثُ مدارُه على فَرَج بن فَضالة وهو ضعيف، عن عبد الخبير بن قيس، وقد قال عنه البخاري: حديثُه ليس بقائم[٤]، وكذا قال أبو حاتم وزاد: منكر الحديث[٥]. وقال ابنُ حبان: «منكر الحديث جداً، فلا أدري المناكير في حدثيه منه أو من الفرج بن فَضالة، لأن الفرج ليس في الحديث بشيء، وإذا كان دون الشيخ شيخٌ ضعيف لا يتهيَّأُ إلزاقُ الوهن بأحدهما دون الآخر، على أن الواجب مجانبةُ ما رواه من الأخبار»[٦].

فالحديثُ دخلته الروايةُ بالمعنى أولاً، فلا يُدرى هل لفظة «شاب» من تعبير ثابت بن قيس بن شمَّاس راوي القصَّة أم من تصرُّف الرواة، ثم إنه ـ لشدَّة ضعف إسناده ـ لا يصلحُ دليلاً للتفريق بين خلَّاد الأنصاري وخلَّاد بن سويد الأنصاري. والله أعلم.

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٤٥٤ ـ ٤٥٥ ط السعادة، و٢ : ٣٤١ ط البجاوي.

(٢) ابن منده، «معرفة الصحابة» ١ : ٥٠٤ (٣٠٨)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٢٠٦.

(٣) ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥٣٠، وأبو يعلى في «مسنده» ٣ : ١٦٤ (١٥٩١)، والمزي في «تهذيب الكمال» ١٦ : ٤٦٨.

(٤) البخاري، «التاريخ الكبير» ٦ : ١٣٧.

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٦ : ٣٨.

(٦) ابن حبان، «المجروحين» ٢ : ١٤١.

١٠ ـ زُرارة أبو عمرو، وزُرارة بن عمرو النَّخَعي:

قال ابنُ الأثيـر: «زُرارة أبو عمرو: مجهول، روى عنه ابنُه عمرو. حدَّث حفصُ بنُ سليمـان، عن خالد بن سلمة، عن سعيد بن عمرو، عن عمرو بن زُرارة، عن أبيه قال: كنتُ جالساً عند النبيِّ ^ ، فتلا هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ﴾[١] ... الحديث[٢]. أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم[٣]. ولا أعلمُ أهو الذي قبلَه أم غيرُه»[٤]. والذي قبلَه: هو زُرارة بن عمرو النَّخَعي، وله ولدٌ اسمُه عمرو أيضاً.

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بأن ابنَ شاهين وابنَ مردويه أخرجاه من طريق عمر أبي حفص، عن خالد بن سلمة، عن سعيد بن عمرو بن جعدة الـمخزومي، عن ابن زرارة الأنصاري، عن أبيه، به. فنُسِبَ أنصارياً، وهذا يدلُّ على أنه غيـر النخعي.

ثم ذكر الحافظُ رواية حفص بن سليمـان التي لم يُنسَب فيها زُرارة أنصارياً، وقال: «ومن ثمَّ ظنَّ ابنُ الأثير أنه النخعي، وقد صحَّ أنه غيـرُه».

ثم قال: «ورواه ابنُ منده أيضاً وابنُ مردويه من طريق حفص بن سليمـان أيضاً، عن سعيد بن عمرو، عن زياد بن أبي زياد الأنصاري، عن أبيه. كذا قال. والاضطرابُ فيه من حفص بن سليمـان، وهو ضعيف»[٥].

قلت: فتلخَّص من هذا أن الحديث يرويه خالد بن سلمة، عن سعيد بن عمرو، عن عمرو بن زُرارة، عن أبيه. ورواه عن خالد: حفص بن سليمـان، وعمر أبو حفص.

أما حفص بن سليمـان فلم يَنسِب عمرو بن زرارة، بينما نَسَبَه عمرُ أبو حفص أنصارياً. وحفص بن سليمـان ضعيف جداً في الحديث[٦].

قلت: أما عمر أبو حفص: فلم يظهر لي من الـمراد به، فهناك جماعة في هذه الطبقة ممن اسمُه

---

(١) الآية ٤٧ من سورة القمر.

(٢) اختصار الحديث مني.

(٣) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٣٨٤.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١٠٣.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥٤٨ ـ ٥٤٩ ط السعادة، و٢ : ٥٦٢ ط البجاوي.

(٦) قال الذهبي في «الكاشف» (١١٤٦): «ثبتٌ في القراءة، واهي الحديث، قال البخاري: تركوه»، وقال ابن حجر في «التقريب» (١٤٠٥): «متروك الحديث مع إمامته في القراءة».

عمر وكنيتُه أبو حفص، والظاهر من اعتماد الحافظ روايتَه أنه قوي، والله أعلم.

ثم وقفتُ له على طريق أخرى، فقد أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في «تالي تلخيص المتشابه» من طريق أبي زياد عبد الرحمن بن نافع، عن جعفر بن سليمان، عن سعيد بن عمرو بن جعدة القرشي وخالد بن سلمة، عن عمرو بن زُرارة، عن أبيه. فهذا فيه مخالفة لِـمَا سبق في أنه جعل خالد بن سلمة متابعاً لسعيد بن عمرو لا راوياً عنه، ولم يُنسَب زُرارة في هذه الرواية أيضاً[١].

والخلاصةُ أن صحَّة تعقُّب الحافظ مُعلَّقةٌ على صحَّة رواية عمر أبي حفص السالفة، والله أعلم[٢].

١١ ـ زهير بن عثمان الثقفي، وزهير الثقفي:

تَرجَمَ **ابنُ الأثير** زهير بن عثمان الثقفي، وذكر حديثَ عبد الله بن عثمان عنه مرفوعاً: «الوليمةُ أوَّلَ يوم حقٌّ، والثاني معروفٌ، والثالثُ سُمعةٌ ورياءٌ»[٣]، ثم قال في آخر ترجمته: «أخرج ابنُ منده وأبو نعيم ترجمة زهير الثقفي غير منسوب، فلا أعلم هل هما واحد أو اثنان، والله أعلم»[٤].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «بل هو غيرُه»[٥].

قلت: ولم يُبيِّن الحافظ سببَ جزمه بأنه غيره، والظاهرُ أنه جزم بأنه غيرُه لاختلاف حديثَيهما، فزهير بن عثمان الثقفي يروي حديث الوليمة السالف، بينما زهير الثقفي الذي ترجمه أبو نعيم يروي حديث: «إذا سمَّيتُم فعبِّدوا». رواه عنه ابنُه عبد الملك. واختلافُ الحديثين أحدُ مرجِّحات التفريق.

لكن اختُلف في تسمية صحابيِّه:

---

(١) وأبو زياد عبد الرحمن بن نافع وثقه الدَّورقي كما في «تاريخ بغداد» ١٠ : ٢٦٣، وقال أبو زُرعة ـ كما في «الجرح والتعديل» ٥ : ٢٩٤ ـ : صدوق. وجعفر بن سليمان: الظاهر أنه الضُّبَعي، وهو قوي، لكن أخشى أن يكون محرَّفاً عن «حفص بن سليمان»، فإن كان كذلك رجع الحديث إلى حفص، وكانت هذه الرواية من اضطرابه أيضاً، والله أعلم.

(٢) كتب أستاذنا الدكتور أحمد عبد الله هنا: «وأنا والله غالبُ ظني أنهما واحد». (إضافة بعد المناقشة).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» ٥ : ٢٨، وأبو داود في «سننه» (٣٧٤٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٥٦١).

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١١٢.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥٥٦ ط السعادة، و٢ : ٥٨٠ ط البجاوي.

فقد رواه عمرو بن حُمْران، عن شيخ كان بالمدينة، عن عبد الملك بن زهير الثقفي، عن أبيه. أخرجه من طريقه الحسن بن سفيان ـ كما في «الإصابة» ـ ، وأخرجه من طريق الحسن: أبو نعيم في «معرفة الصحابة»[١].

ورواه مسدَّد، عن أبي أمية إسماعيل بن يعلى، عن عبد الملك بن أبي زهير الثقفي، عن أبيه. أخرجه من طريقه الطبراني[٢].

والإسنادان ضعيفان، ففي الأول رجلٌ مبهمٌ، وفي الثاني أبو أمية وهو متروك[٣]. وعبد الملك ابن زهير لم أقف له على ترجمة، بينما عبد الملك بن أبي زهير الثقفي ذكره البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان[٤]، وذكر ابنُ أبي حاتم عن أبيه ثلاثةً من الرواة عنه.

إذن فالحديثُ من رواية أبي زهير الثقفي لا زهير الثقفي، وبذلك يُجزَمُ بأنه ليس زهير بن عثمان الثقفي.

١٢ـ عامر بن ليلى بن ضَمْرة، وعامر بن ليلى الغِفاري:

ترجم ابنُ الأثير عامر بن ليلى بن ضمرة، وقال: «أورده أبو العباس بن عُقْدة» ثم ترجم عامر ابن ليلى الغِفاري وقال: «ذكره ابنُ عُقدة أيضاً في ترجمة مُفرَدة عن الأول، قال أبو موسى: وأظنُّهما واحداً» ثم ذكر حديثَه، ثم قال: «قولُ أبي موسى: «أظنهما واحداً» صحيحٌ، والحقُّ معه، وإنما دخل الوَهَمُ على ابن عُقدة أنه رأى عامر بن ليلى «من ضمرة» فظنَّه «بن ضمرة»، وكثيراً ما يشتبه «بن» بـ«من»، فاعتَقَدَ أنهما اثنان، وهما واحدٌ، فإنَّ كلَّ غِفاري ضمريٌّ»[٥].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: « إلا أن اختلافَ المَخرَج يُرجِّحُ التعدُّد، والله أعلم»[٦].

---

(١) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٣٨٣.

(٢) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٢٠ : ١٧٩ (٣٨٣).

(٣) انظر ترجمته في «لسان الميزان» لابن حجر رقم (١٢٦٦)، وفي التعليق عليه باقي مصادر ترجمته.

(٤) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٥ : ٤١٤، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٥ : ٣٥١، وابن حبان، «الثقات» ٧ : ٩٩.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٣٥.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٥٧ ط السعادة، و٣ : ٥٩٧ ط البجاوي.

قلت: حديثُهما: «مَن كنتُ مَولاه فعليٌّ مَولاه ...»[١]، فالأولُ من رواية أبي الطُّفيل عامر بن واثلة عن حُذيفة بن أَسِيد الغِفاري وعامر بن ليلى بن ضَمْرة، والثاني من رواية يعلى بن مُرَّة: أن علياً لـمَّا قدم الكوفةَ نَشَدَ الناسَ: مَن سمع النبيَّ ^ يقولُه، فانتَشَدَ له بضعةَ عشرَ رجلاً فيهم عامرُ بنُ ليلى الغِفاري. فكونُ حديثهما واحداً، وكونُ كلٍّ منهما لا يُعرَف بغير هذا الحديث، يُرجِّحُ أنهما واحدٌ، واختلافُ الـمَخرَج لا يُؤثِّر، لأنَّ الرواية الثانية فيها أن عامر بن ليلى شهد لعلي بأن النبيَّ ^ قاله، وهذا لا ينفي أن يُروى عنه الحديثُ من مَخرَج آخر.

أما «ابن ضمرة» فيحتمل أن تكون مُصحَّفةً كما قال ابنُ الأثير، ويحتمل أن يكون اسمُه هكذا وأن يكون غِفارياً أيضاً فلا تنافي بينهما، والله أعلم.

١٣ـ عبد الله بن الغسيل، وعبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري:

ترجم ابنُ الأثير ـ تبعاً لابن منده ـ عبدَ الله بنَ الغسيل وقال: «مجهول، روى عنه عامر بن الأسود، يُعَدُّ في بادية البصرة» وذكرَ حديثَه[٢]، ثم قال: «قد كان يُقال لعبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الأنصاري: ابنُ الغسيل، لأن أباه قُتل يوم أُحُد، فقال النبيُّ ^ : «إن الملائكة تغسلُه»[٣]، فقيل لابنه: ابن الغسيل، وله صُحبة أيضاً»[٤].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «لكن قولُ ابنِ منده إنه من بادية البصرة يدلُّ على تغايُرهما»[٥].

قلت: وهو كذلك، وهذا على فرض صحَّة إسناد حديثه، وإلا فقد قال الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد»: «فيه جماعةٌ لم أعرفهم»[٦].

---

(١) سلف الكلام على حديث الموالاة ـ بإيجاز ـ في الفصل الرابع ص١٦٣.

(٢) وحديثه الذي أورده له: أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٤ : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ (٤٠٧١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٣ : ٢١٦، وابن قانع في «معجم الصحابة» ٢ : ٧٣.

(٣) وهو حديث مشهور أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ١٥ : ٤٩٥ (٧٠٢٥)، والحاكم في «المستدرك» ٣ : ٢٠٤ ـ ٢٠٥، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٤ : ١٥. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

(٤) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٥٧.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٣٥٧ ط السعادة، و٤ : ٢٠٦ ط البجاوي.

(٦) انظر: الهيثمي، «مجمع الزوائد» ٣ : ٢٦٩.

١٤ـ عبد الله بن قُمامة السُّلَمي، وعبد الله بن قُدامة بن السَّعْدي:

قال ابنُ الأثير: «عبد الله بن قُمامة السُّلَمي أخو وقَّاص بن قُمامة، كتب لهما النبيُّ ^ كتاباً. أخرجه ابنُ منده هكذا، وقد أخرجه أبو عمر وأبو نعيم فقالا: عبد الله بن قُدامة، وقد تقدَّم ذِكرُه»(١).

وذكر الحافظ ابنُ حجر أن ابنَ منده رواه من طريق عتيق بن يعقوب، عن عبد الملك بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن أبيه، عن جدِّه، عن عمرو بن حَزْم: أن النبيَّ ^ ... فذكره. ثم قال: «وحكاه أبو نُعيم من رواية عتيق فقال: عبد الله بن قُدامة، وجزم ابنُ الأثير بأنه عبد الله بن قُدامة بن السَّعدي، وليس كذلك فيما يظهر لي، لأن في سياق قصَّة هذا أنه سُلَمي من بني حارثة، وابنُ السَّعدي من بني عامر بن لؤي من قُريش، فكيف يكونان واحداً»(٢).

قلت: وهو كذلك، فاختلافُ النَّسَب دليلٌ قويٌّ على التغايُر، والسُّلَمي: نسبة إلى سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيس عَيْلان بن مُضَر(٣).

لكن فيما نَسَباه إلى أبي نعيم من أنه ذكره «عبد الله بن قُدامة»(٤) نَظَرٌ، فالذي رأيتُه في «المعرفة»: «عبد الله بن قُمامة»(٥)، وليس هو من إصلاح الطابع، فقد قال أبو بكر ابنُ نقطة في «تكملة الإكمال» تحت «باب قُنافة وقَيَّامة وقُمامة»: «وأما قُمامة بضم القاف وميم مفتوحة مكرَّرة، فقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» له: عبد الله بن قمامة أخو وقَّاص بن قمامة، كتب لهما رسول الله ^ كتاباً، ذِكرُهما في حديث عمرو بن حزم»(٦)، وابنُ نقطة ينقل من نسخة من «معرفة الصحابة» بخطِّ أبي نُعيم(٧)، فهذا يدل على أن أبا نعيم ذكره كما ذكره ابنُ منده، فلم يبقَ إلا ما ذكره ابنُ الأثير من أن ابن عبد البر قد سمَّاه: «عبد الله بن قُدامة».

أما ما نَسَبَه ابنُ الأثير إلى ابن عبد البر من أنه سمَّاه «عبد الله بن قُدامة»، فلم أقف له في

---

(١) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٢٦٠ و٢٦١.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٥٩ ط السعادة، و٤ : ٢١٠ ط البجاوي.

(٣) انظر: السمعاني، «الأنساب» ٧ : ١١١ ـ ١١٢، وابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٢٦١.

(٤) سلف هذا في كلام ابن الأثير الذي نقلتُه، أما الحافظ فقد ذكر ذلك أيضاً في الترجمة نفسها.

(٥) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٦) ابن نقطة، «تكملة الإكمال» ٤ : ٦٦٢ ـ ٦٦٣.

(٧) صرح بذلك في «تكملة الإكمال» ٢ : ٦٨٨.

«الاستيعاب» على ترجمة ـ لا ابن قُدامة ولا ابن قُمامة ـ ، ويُقوِّيه أن الحافظ لم يذكر ابنَ عبد البر فيمَن خالَفَ ابنَ منده فيه.

١٥ـ عبد الرحمن بن عمرو بن غَزِيَّة الأنصاري:

هكذا سمَّاه ابنُ الأثير وقال: «أورده الطبراني» ثم ذكر حديثَه وهو: «من اقتراب الساعة كثرةُ المَطَر، وقلَّةُ النَّبات، وكثرةُ القُرَّاء، وقلَّةُ الفُقَهاء، وكثرةُ الأُمَراء، وقلَّةُ الأُمَناء»[١]، ثم قال: «أخرجه أبو موسى، وذكره أبو عمر في أخيه الحارث بن عمرو»[٢].

أما الحافظ ابنُ حجر ففرَّق بين عبد الرحمن بن عمرو بن غزيَّة أخي الحارث، وبين راوي حديث الطبراني المذكور، ودلَّل على ذلك بأنَّ ابنَ السَّكَن جزم بأن ابنَ غزيَّة لا روايةَ له، وأنَّ الطبرانيَّ ذكره في «المعجم الكبير» وسمَّى أباه، ولكنه لـمَّا ساق حديثَه لم يقع فيه إلا «عن عبد الرحمن الأنصاري أحد بني النَّجَّار»، قال: «فلعلَّه عرف اسمَ أبيه من موضع آخر». ثم ذكر أن الباورديَّ وابنَ شاهين أخرجا الحديثَ من الطريق التي أخرجه منها الطبرانيُّ ولم ينسبا عبد الرحمن أيضاً، ثم قال: «ولم ينسب ابنُ الأثير تخريجَه إلا لأبي موسى، وأبو موسى لـمَّا ذكره لم يزد على قوله: «أورده الطبراني»، ثم ساق الحديث من طريق الطبراني ليس فيه تسميةُ والِد عبد الرحمن ولا جدِّه»[٣].

قلت: فاعتمادُ الحافظ في التفرقة بينهما على جَزْم ابن السَّكَن بأن ابنَ غزيَّة لا رواية له، وهذا لا يكفي، لاحتمال أن هذا الحديثَ لم يقع له، خصوصاً وأنه حديثٌ واحدٌ ليس له غيرُه.

وقد وجدتُ ـ بحمد الله تعالى ـ ما يُرجِّحُ عدمَ التفرقة، ففي رواية الطبراني والباوردي وابن شاهين: «عن عبد الرحمن الأنصاري أحد بني النَّجَّار» ـ كما ذكر الحافظ ـ ، وعبد الرحمن بن عمرو ابن غزيَّة من بني النَّجَّار، فإن غزيَّةَ هو ابن عمرو بن عطية بن خنساء بن مبذول بن عمرو بن غَنْم ابن مازن بن النَّجَّار[٤]، فهذا يدلُّ على أنه نفسه، والله تعالى أعلم.

---

(١) الحديث أخرجه الطبراني كما قال ابنُ الأثير، وأورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٧ : ٣٣١ وقال: «فيه عبد الغفار بن القاسم وهو وضَّاع»، وانظر ترجمة عبد الغفار هذا في «لسان الميزان» رقم (٤٨٥٣).

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٣٧٤.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤١٤ ط السعادة، و٤ : ٣٤١ ط البجاوي.

(٤) هكذا نَسَبَ غزيَّةَ: ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» ص٥٩٥ رقم (٢٠٥٤)، وابنُ الأثير في «أسد الغابة» ٤ : ٣٩، وابنُ حجر في «الإصابة» ٣ : ١٨٦ أو ٥ : ٣٢١ ط البجاوي. وانظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٥٢.

١٦ ـ عَدِيّ بن عَدِيّ الكِندي:

ترجَمَه ابنُ الأثير وسمَّاه: «عَدِيّ بن عَدِيّ بن عَميرة الكِندي أبا فَرْوة»[١]، وأورد له حديث: «مَن حلفَ على مالِ امرئٍ مسلم ...»، ورجَّح أنه لا صُحبة له، وأن الحديث من روايته عن أبيه[٢].

بينما **فرَّق الحافظُ ابنُ حجر** بين عَدِيِّ بن عَدِيٍّ الكِندي وبين عَدِيٍّ بن عَدِيٍّ بن عَميرة الكِندي، فأفرَدَ لكلٍّ واحد منهما ترجمةً، وترجَمَ الأولَ في القسم الأول[٣]، وترجَمَ الثاني في القسم الرابع وقال ـ مرجِّحاً أنه لا صُحبة له ـ إنه «تابعيٌّ معروفٌ، استعمله عمرُ بنُ عبد العزيز»، وأورد له الحديث المذكور[٤]، وقال في ترجمة الأول: «ذكره ابنُ سعد في طبقة الفَتْحيين[٥]، وقال أحمدُ والبخاريُّ: له صُحبة، وذكره أبو الفَتْح الأزديُّ فيمَن وافق اسمُه اسمَ أبيه من الصحابة، وفرَّق البخاريُّ وابنُ شاهين وابنُ حبان بينه وبين عَدِيٍّ بن عَدِيٍّ بن عميرة الآتي ذِكرُه في القسم الأخير، ووحَّد بينهما ابنُ الأثير فوَهِمَ»[٦].

قلت: والتفريقُ بينهما هو الصوابُ، فالأولُ تابعيٌّ معروفٌ من رجال «التهذيب» وفروعه[٧]، والثاني نصَّ على صُحبته ابنُ سعد وأحمدُ والبخاريُّ وغيرُهم ـ كما سلف في كلام الحافظ ـ ولم يُسمُّوه «عدي بن عدي بن عميرة» حتى يُظنَّ أنهم أرادوا راوي الحديث المذكور فأثبتوا له الصُّحبةَ بناءً على الرواية المُرسَلة، فثبت أنهم أرادوا غيرَه، والله أعلم.

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥١٠ ـ ٥١١.

(٢) أخرجه من حديث عدي بن عدي بن عميرة: الطبراني في «المعجم الكبير» ١٧ : ١٠٩ (٢٦٦) و(٢٦٧).
وأخرجه من حديث عدي بن عدي عن أبيه: النسائي في «الكبرى» (٥٩٩٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٤٧٨)، والدارقطني (٤٣٤٢) و(٤٣٤٣)، والبيهقي ١٠ : ٢٥٤. وعدي لم يسمع من أبيه فيما قال أبو حاتم.
وأخرجه من حديث عدي بن عدي، عن رجاء بن حَيْوة والعُرْس بن عميرة، عن عدي بن عميرة: أحمد في «مسنده» ٤ : ١٩١ ـ ١٩٢، والطبراني ١٧ : ١٠٨ (٢٦٥)، والبيهقي ١٠ : ١٧٨ و٢٥٤.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٧٠ ط السعادة، و٤ : ٤٧٦ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٦٥ ط السعادة، و٥ : ٢٦٩ ط البجاوي.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٧٠ ط السعادة، و٤ : ٤٧٦ ط البجاوي.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٧٠ ط السعادة، و٤ : ٤٧٦ ط البجاوي.

(٧) انظر: المزي، «تهذيب الكمال» ١٩ : ٥٣٤ ـ ٥٣٥، والذهبي، «الكاشف» (٣٧٦٢)، وابن حجر، «تهذيب التهذيب» ٧ : ١٥٢، و«تقريب التهذيب» (٤٥٤٣).

١٧ـ عقبة بن عامر بن نابي الأنصاري: وفيه تعقُّبان:

ـ التعقُّب الأول:

عقبة بن عامر بن نابي ترجَمَه ابنُ سعد وابنُ عبد البر، وساقا نَسَبَه إلى كعب بن سَلِمة، وذكرا أنه شهد العَقَبة الأولى وبدراً وأحداً وسائر المشاهد، واستُشهِدَ باليمامة[١].

وترجَمَ أبو نعيم عقبة بن عامر السلمي، وروى من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عقبة بن عامر السلمي قال: جئتُ رسولَ الله ^ بابني وهو غلامٌ حَدَثُ السِّنِّ ... الحديث، ولم يزد في ترجمته على ذلك[٢].

قال الحافظ ابنُ حجر: «فضمَّه ابنُ الأثير[٣] إلى عُقبة بن عامر بن نابي الذي ذكره ابنُ عبد البر لكونه من بني سَلِمة بكسر اللام، فيصحُّ في نَسَبه سَلَمي[٤] بفتح اللام، فجعلهما واحداً، ويغلبُ على ظنِّي أنه غيرُه لِمَا سأذكُرُه في الذي بعده»[٥].

ثم ذكر الحافظ أنه رآه في نسخة معتمدة من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم: «السُّلَمي» بضم الميم، قال: «فيكون من بني سُليم، فهو غير الذي قبله، ويُؤيِّدُه أن زيدَ بنَ أسلَمَ (الراوي عنه عند أبي نعيم) وُلد بعد اليمامة بدَهْر أيضاً، وقد ذكر الباورديُّ فيمَن شهد صِفِّينَ من الصحابة مع عليٍّ: عقبةَ بنَ عامر السلمي، وهذا مما يُؤيِّد أنه غيرُ الذي اسمُ جدِّه نابي، فإنَّ اليمامةَ كانت سنة اثنتي عشرة، وصِفِّينَ كانت سنة سبع وثلاثين، فهو غيرُه قطعاً، ...، وقد قال محمدُ بنُ سعد في «الطبقات»: إن عقبة بن عامر بن نابي لا عَقِبَ له[٦]، وكذا جزم به الدمياطيُّ في أنساب الخزرج»[٧].

قلت: من الواضح أن الحافظ استدلَّ بأدلة قوية في ترجيح التفرقة بينهما، وقوله: «فيكون من بني سُليم» أي: فلا يكون أنصارياً، لأن بني سُليم منسوبون إلى سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن

---

(١) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥٦٨، وابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٦١ رقم (١٨٩٧).

(٢) انظر: أبو نعيم، معرفة الصحابة» ٤ : ١٥.

(٣) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥٥١.

(٤) تـحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: «سلمة»، وهو خطأ ظاهر.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٩٠ ط السعادة، و٤ : ٥٢١ ط البجاوي.

(٦) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥٦٨.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٩٠ ط السعادة، و٤ : ٥٢٢ ط البجاوي.

خَصَفة بن قيس عَيْلان بن مُضَر[١].

ـ **التعقُّب الثاني:**

عندما **وحَّد ابنُ الأثير** بين الـمذكورَين **قال:** «وحديثُ زيد بن أسلم عنه مرسلٌ، لأن زيداً لم يُدرِكه».

فتعقَّبه الحافظ بقوله: «وأما قولُ ابن الأثير إن روايةَ زيد بن أسلم عنه مرسلةٌ، فهو بناءً على ما ظنَّه أنه الأنصاري، فأما إن كان كما جوَّزتُه وأنه سُلَمي، وأنه عاش إلى أن شهد صِفِّينَ، فلا مانعَ من إدراك زيد بن أسلم له، وهذا كله إن صحَّ سندُ حديث زيد بن أسلم وما ذكره الباوردي، فإنَّ في سند كلٍّ منهما مقالاً»[٢].

قلت: والـمقالُ الذي في سَنَد حديث زيد بن أسلم: أنه من رواية هارون بن يحيى، عن زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جدِّه. وزيدُ بنُ عبد الرحمن قال فيه البخاري: منكر الحديث[٣]، وأبوه عبدُ الرحمن: ضعيف[٤]. أما هارون: فالظاهر أنه الحاطبي الـمُتَرجَم في «لسان الـميزان»، فإنه مدني، وزيد بن عبد الرحمن (شيخه) مدني، فإن كان هو فقد قال فيه العقيلي: «لا يُتابَعُ على حديثه»[٥]، وذكر له الحافظ ابنُ حجر حديثاً وقال: «وهو حديثٌ طويلٌ ظاهرُ النَّكارة»[٦].

وأما سَنَدُ الباوردي فلم أقف عليه.

١٨ ـ عَلَس بن الأسود الكِندي، وعَلَس بن النعمان الكِندي:

ترجَمَ ابنُ الأثير ـ ومن قبله ابنُ عبد البر ـ عَلَسَ بنَ الأسود الكِندي وقال: «ذكره الطبريُّ

---

(١) انظر: السمعاني، «الأنساب» ٧ : ١١١ ـ ١١٢، وابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٢٦١.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٩٠ ط السعادة، و٤ : ٥٢٢ ط البجاوي.

(٣) انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» للبخاري ٣ : ٤٠١، وفي «لسان الـميزان» للحافظ ابن حجر (ت٣٣٠٥).

(٤) كما في «التقريب» (٣٨٦٥)، وقال الذهبي في «الكاشف» (٣١٩٦): ضعَّفوه.

(٥) العقيلي، «الضعفاء» ٤ : ٣٦١.

(٦) ابن حجر، «لسان الميزان» رقم الترجمة (٨٢١٤).

فيمَن وَفَدَ على النبيِّ ^ هو وأخوه سلمة بن الأسود»[١].

ثم أفرَدَ ابنُ الأثير ترجمة أخرى لعَلَس، وقال: «قال الكلبي: عَلَس بن النعمان بن عمرو بن عرفجة بن العاتك بن امرئ القيس بن ذُهل بن معاوية بن الحارث الأكبر الكندي، وفد إلى النبي ^ هو وأخواه حجر ويزيد[٢]». قال ابنُ الأثير: «فلا أدري هل هذا هو الذي ذكره الطبريُّ ونُسِبَ إلى الأسود أم غيرُه؟»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «والصوابُ أنه غيرُه، فقد تقدَّم نَسَبُ الأول في ترجمة سلمة، ولا يجتمعُ مع هذا إلا بعد تسعة آباء»[٤].

وذكر في ترجمة سلمة أنه «سلمة بن الأسود بن شجرة بن ربيعة بن وهب بن ربيعة بن معاوية الكندي»[٥].

قلت: وهو دليلٌ قويٌّ للتفريق بينهما، ومما يدل على التفريق أيضاً أن ابنَ الكلبي الذي ذكر أن عَلَسَ بنَ النعمان وَفَدَ هو وأخواه حجر ويزيد على النبيِّ ^ [٦]، ذكر هو نفسُه أن عَلَسَ بنَ الأسود وفد على النبي ^ هو وأخوه سلمة، فهما اثنان جزماً[٧].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥٧٨. وانظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٩١ رقم (٢٠٤٢).

(٢) وقع في المطبوع من «نسب معد واليمن الكبير» لابن الكلبي ١ : ١٦٧ ما نصُّه: «والصَّلتُ بنُ حُجر بن النعمان بن عمرو بن عَرْفجة بن العاتك، كان في ألفين وخمس مئة من العطاء، وأبو حُجْر وَفَدَ مع إخوته: يزيد وعَلَس ومَعْدان بني الحارث بن عَدِيّ بن عوف بن السَّيحان بن ذُهل، وهو الذي أبذر بني الحارث يوم صَيْفاه، وابنه النعمان، صحب عليَّ بنَ أبي طالب عليه السلام» اهـ، وفي هذا مخالفة لِـمَا نقله ابنُ الأثير، وأرى أن ما في المطبوع من «نسب معد» من قوله: «وأبو حجر» صوابُه: «وأبوه حجر»، فتكون العبارة: «والصَّلت بن حجر بن النعمان ...، وأبوه حُجر ـ أي: ابن النعمان ـ وفد مع إخوته يزيد وعَلَس»، وبهذا تستقيم العبارة مع ما نقله ابنُ الأثير، ثم قوله: «ومعدان بني الحارث بن عدي» يكون صوابُه: «ومعدان بن الحارث» أو «ومعدان من بني الحارث»، والله أعلم.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٥٧٨.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥٠٠ ط السعادة، و٤ : ٥٤٨ ط البجاوي.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٦٣ ط السعادة، و٣ : ١٤٣ ط البجاوي. وكذا نسبه ابنُ الأثير أيضاً في «أسد الغابة» ٢ : ٢٧١.

(٦) انظر: ابن الكلبي، «نسب معد واليمن الكبير» ١ : ١٦٧.

(٧) انظر: ابن الكلبي، «نسب معد واليمن» ١ : ١٥١، لكن فيه: «شجرة وعَلَس ابنا الأسود بن شجرة وَفَدا».

١٩ـ عمرو بن حريث المخزومي، وعمرو بن حريث المصري:

ترجم ابنُ الأثير عمرو بن حريث المخزومي، ثم ترجم عمرو بن حريث وقال: «ذكره أبو يعلى الموصلي بعد عمرو بن حريث المخزومي، وقال: ذكره ابن أبي خيثمة، وروى له حديثين، ...»، وذكرهما من رواية أبي هانئ حميد بن هانئ الخَوْلاني عنه.

ثم قال ابنُ الأثير: «ولا شكَّ أن أبا خيثمة وأبا يعلى حيثُ رأيا هذا يروي عنه المصريُّون[١] في فضل مصر ظنَّه غير المخزومي، فإن المخزوميَّ سكن الكوفة، والله أعلم»[٢].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «وظنُّهما موافقٌ للحقِّ بالنِّسبة إلى أنه غيرُه، وأما الصُّحبةُ فمُختَلَفٌ فيها، وقد قال صالح بن أحمد بن حنبل في المسائل: قلت لأبي: عمرو بن حريث الكوفي هو الذي يُحدِّثُ عنه أهلُ الشام؟ قال: لا هو غيرُه»[٣]، ثم بيَّن الحافظ أنه تابعي، ونقل عن ابن معين والبخاري وأبي حاتم أن حديثَه مُرسَلٌ.

قلت: وفي جَزْم هؤلاء بأن حديثَه مُرسَلٌ قولٌ منهم بالتفريق بينه وبين المخزومي، فالمخزوميُّ صحابيٌّ بلا خِلاف، بل فرَّق ابنُ أبي حاتم بينهما صراحةً، حيثُ ترجَمَ عمرو بن حريث المخزومي، ثم ترجَمَ عمرو بن حريث وقال: «مصري، روى عن النبي ^ مُرسَل، روى عنه حميد بن هانئ ...»[٤].

ويؤيِّد التفريق أيضاً أن الخطيب البغدادي نَسَبَ عمرو بن حُريث المصري معافرياً، وذكر رواية حميد بن هانئ عنه، وأسنَدَ عن ابن معين قوله: «هذا الذي حدَّث عنه أهلُ مصر لم يَرَ النبيَّ ^ ، وليس هو الكوفي»[٥].

٢٠ـ عمرو بن عمير الأنصاري، وعمرو بن عمير بن عدي السَّلَمي الأنصاري:

ترجَمَ ابنُ عبد البر عمرو بن عمير الأنصاري وذكر الاختلافَ في اسمه[٦]، وذكر له حديث:

---

(١) وحميد بن هانئ الخولاني الراوي عنه: مصري.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧١١.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٥٣١ ط السعادة، و٤ : ٦١٩ ط البجاوي.

(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٦ : ٢٢٦.

(٥) الخطيب البغدادي، «المتفق والمفترق» ٣ : ١٦٩٢.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٠٣ رقم (١٧٨١).

«وعدني ربي أن يُدخِلَ الجنة من أمتي سبعين ألفاً بغير حساب»[١].

وذكر ابنُ إسحاق فيمَن شهد بدراً: عمرو بن عمير بن عدي بن نابي ... بن كعب بن سَلِمة الأنصاري.

فجعلهما ابنُ الأثير في ترجمة واحدة[٢]، **فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله**: «والذي يغلبُ على ظنِّي أنه غيرُه»[٣].

قلت: لم يظهر لي أيُّ مُرجِّح للجمع بينهما أو للتفريق بينهما، فالذي أراه التوقُّفُ في ذلك، والله أعلم[٤].

٢١ـ عمرو بن معاذ بن الجَمُوح الأنصاري، وعمرو بن معاذ بن النعمان الأنصاري:

ترجم الحافظ ابنُ حجر عمرو بن معاذ بن الجموح الأنصاري وقال: «صحابي، له ذِكرٌ في حديث بُريدة» وساق حديث بُرَيدة، وفيه: أن النبي ^ تَفَلَ على رِجلِه حين قُطِعَت فبَرَأت[٥].

ثم ترجَمَ عمرو بن معاذ بن النعمان الأنصاري أخو سعد بن معاذ سيِّد الأوس، وذكر أنه شهد بدراً واستشهد بأحد، **ثم قال**: «**وخلطَ ابنُ الأثير هذا بالذي قبله**، وتَبِعَه الذهبيُّ، مع أن أبا نُعيم صدَّر كلامَه بالتفرقة بينهما[٦]، وقد فتح اللهُ بدليل ذلك باختلاف حديثِهما ونَسَبِهما، فإنَّ ابنَ النعمان أوسيٌّ من بني عبد الأشهل، وابن الجموح خزرجيٌّ من بني سَلِمة»[٧].

قلت: قوله: «خلط ابنُ الأثير هذا بالذي قبله» وذلك أن ابنَ الأثير لم يترجم إلا عمرو بن معاذ بن النعمان، وقال: «أخرجه الثلاثة»[٨] يعني أبا نعيم وابنَ منده وابنَ عبد البر، مع أن ابنَ منده

(١) أخرجه البغوي ـ كما في «الإصابة» ٣ : ٨ أو ٤ : ٦٦٥ ـ ، وعلَّقه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» ٧ : ٧٤.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٥٤.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٨ ط السعادة، و٤ : ٦٦٥ ط البجاوي.

(٤) كتب أستاذنا الدكتور أحمد عبد الله هنا: «وكأنهما واحد، والله أعلم». (إضافة بعد المناقشة).

(٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» ١٤ : ٤٣٩ (٦٥٠٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٣ : ٤٢٦.

(٦) وذلك في قوله في «معرفة الصحابة» ٣ : ٤٢٦ : «عمرو بن معاذ الأنصاري: تفل رسول الله ^ على رِجلِه لـمَّا قُطعت فبرأ، وقيل: إنه الـمُتقدِّم أخو سعد بن معاذ».

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٧ ط السعادة، و٤ : ٦٨٥ ط البجاوي.

(٨) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٦٩.

ترجم عمرو بن معاذ بن الجموح، ولم يترجم عمرو بن معاذ بن النعمان[١]، فمن هنا جزم الحافظ ابنُ حجر بأن ابنَ الأثير خلط بينهما.

وقوله: إن «ابن الجَموح خزرجيٌّ من بني سَلِمة» يحتاج إلى توضيح، وكنتُ قد توقَّفتُ فيه، ثم نظرتُ فيمَن اسمُه الجَموحُ من آباء وأجداد الصحابة من الأنصار فلم أرَ إلا الجموحَ بنَ زيد بن حرام بن كعب بن غَنْم بن كعب بن سَلِمة، والد عمرو بن الجَموح، وجدّ معاذ بن عمرو، وهما صحابيَّان مشهوران، وبنو سَلِمة من الخزرج، فلعله لهذا جزم بأنه خزرجيٌّ سَلَميٌّ. والله أعلم.

وعلى كلٍّ فقد أصاب الحافظ ابنُ حجر رحمه الله في التفريق بينهما، والله أعلم.

٢٢ـ قُطْبة بن قَتَادة السَّدوسي، وقُطْبة بن قَتَادة العُذْري:

ترجَمَ ابنُ الأثير قُطبة بن قتادة السَّدوسي، وذكر أنه من بني ثعلبة بن سَدوس بن ذُهل بن شَيبان[٢]، وأنه وَفَدَ على رسول الله ^ وبايَعَه.

ثم ترجَمَ قطبة بن قتادة العُذري، وذكر أنه كان على ميمنة المسلمين يوم مؤتة نقلاً عن ابن إسحاق[٣]، وقال: «هذا قد نُسِبَ عُذرياً، والذي قبله سَدوسي، فإن كان قيل فيه إنه سَدوسي وعُذري فهما واحد، وإلا فهما اثنان»[٤].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وجوَّز ابنُ الأثير أن يكون هو قُطبةَ بنَ قتادة السَّدوسي، وفيه بُعدٌ»[٥].

قلت: قولُ ابن الأثير: «إن كان قيل فيه إنه سدوسي وعُذري» غريبٌ، فإن عُذْرةَ: هو ابنُ سعد هُذَيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافي بن قُضاعة[٦]، وقُضاعة: قيل إنه ابنُ عدنان فيكون

---

(١) كما يُستفاد من ترجمتيهما من «الإصابة» ٣ : ١٧ ط السعادة، و٤ : ٦٨٤ ـ ٦٨٥ ط البجاوي.

(٢) وقوله: «سدوس بن ذهل بن شيبان» فيه قلب، فالصواب: «سدوس بن شيبان بن ذهل» كذا ذكره ابنُ الكلبي في «نسب معد واليمن الكبير» ١ : ٥٢، وابن حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص٣١٧، وكذا ذكره ابنُ قانع عندما نسب قتادة في «معجم الصحابة» ٢ : ٣٦١.

(٣) وروى ذلك عن ابن إسحاق: ابنُ هشام في «السيرة» ٤ : ١٦، والطبراني في «المعجم الكبير»٥ : ٨٤ (٤٦٥٦).

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٠٧.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٣٨ ط السعادة، و٥ : ٤٤٦ ط البجاوي.

(٦) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٤٤٨.

من العرب الـمُستَعرِبة، وقيل إنه من حِميَر فيكون من العرب العاربة[١]. أما سَدوس بن ذهل بن شيبان فإنه من بكر بن وائل[٢]، وبكر من أولاد ربيعة بن نزار[٣]، ونزار: هو ابن معد بن عدنان[٤]، فلا تـجتمع النِّسبةُ إلى عُذْرة والنِّسبةُ إلى سَدوس، إلا أن يكون ابنُ الأثيـر قد قصد أنه يُنسَب إلى إحداهما أصالةً، وإلى الأخرى ولاءً، فيكون للعبارة وجهٌ صحيحٌ، لكن في ذلك بُعدٌ كما قال الحافظ، خاصَّة أنه ليست هناك أيُّ إشارة للتوحيد بينهما، فالـمعلوماتُ الواردةُ في ترجمة الأول غيـرُ الـمعلومات الواردة في ترجمة الثاني، والله أعلم.

٢٣ـ كثيـر بن شهاب الـحارثي المازني، وكثيـر بن شهاب:

ترجَـمَ ابنُ عبد البـر كثيـر بن شهاب الـحارثي المازني وقال: «في صُحبته نَظَر، ...، لا أعلم له رواية»[٥]، وترجَـمَ ابنُ منده كثيـرَ بنَ شهاب وذكر له رواية[٦]، **فجعلهمـا ابنُ الأثيـر رجلاً واحداً**، وحذف قولَ ابن عبد البر: «لا أعلم له رواية»، وقال بَدَلَـها: «روى عنه عديُّ بنُ حاتم إن كان محفوظاً» وذكر الرواية التي أخرجها ابنُ منده[٧].

بينمـا **قال الحافظ ابنُ حجر** في ترجمة هذا الذي ذكره ابنُ منده: «خَلَطَه ابنُ الأثيـر بالذي قبله، وليس بجيِّد، لأنَّ ابنَ منده أخرج من طريق أحمد بن عمـار بن خالد، عن عمر بن حفص بن غياث قال: حدثنا أبي فيمـا أرى[٨] عن الأعمش، عن عثمـان بن قيس، عن أبيه، عن عَدِيِّ بن حاتم، عن كثير بن شهاب في الرجل الذي لَطَمَ الرجلَ فقالوا: يا رسول الله، يكون علينا ولاةٌ لا نسألُكَ عن

(١) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٤٤٠.

(٢) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣١٧.

(٣) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٠٢.

(٤) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٩.

(٥) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٣٥ رقم (٢٢١٦).

(٦) ستأتي قريباً في سياق كلام الحافظ.

(٧) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٥٩.

(٨) تـحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: «أروي» والتصويب من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم ٤ : ١٦٢، و«أسد الغابة» ٤ : ١٥٩. وقوله: «فيمـا أرى» متعلق بقوله: «عن الأعمش»، يدل على ذلك أن لفظ أبي نعيم وابن الأثيـر: «حدثنا أبي أراه عن الأعمش».

طاعة مَن أصلح واتَّقى، بل عن غيره؟ قال: «اسمعوا وأطيعوا». قال أبو نعيم: لم يحفظه أحمدُ بنُ عمار.

ثم ساقه من طريق الحسن بن سفيان، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة، عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن عثمان بن قيس، عن عَدِيٍّ بن حاتم قال: قلنا: يا رسول الله ... فذكره. فلم يذكر فيه الأعمشَ ولا كثيرَ بنَ شهاب.

ثم ساقه عن الطبراني، عن علي بن عبد العزيز وأبي زرعة الدمشقي، كلاهما عن عمر بن حفص كذلك[١]». قال الحافظ: «فهؤلاء ثلاثةٌ خالفوا أحمدَ بنَ عمار، فلم يذكروا في السند الأعمشَ ولا كثيرَ بنَ شهاب، فهو على الاحتمال[٢]، وهو غير المازني، لأن المازنيَّ مختلفٌ في صُحبته[٣]، وهذا ـ إن كان الراوي حفظه ـ صحابيٌّ جزماً، والله أعلم»[٤].

قلت: جزم ابنُ الأثير بأنهما واحد، وجزم الحافظُ بأنهما اثنان، والذي أراهُ إبقاؤُه على الاحتمال، أما ابنُ الأثير فلا دليل معه إلا التوافُقَ في الاسم واسم الأب، وهذا لا يكفي للتوحيد بينهما، وأما الحافظُ فقد صرَّح بدليله في التفريق بينهما في قوله: «وهو غير المازني، لأن المازني مختلفٌ في صُحبته، وهذا ـ إن كان الراوي حفظه ـ صحابيٌّ جزماً» قلت: فإن لم يكن حفظه وكان الصوابُ مع الثلاثة الذين خالفوا أحمد بن عمار فيه فلا يكون صحابياً، فيُمكِن لابن الأثير عندها أن يقول: هما واحد، ومَن قال بصُحبة المازني رأى أحمد بن عمار قد حفظه، ومن لم يقل بصُحبته رآه لم يحفظه. فما استدلَّ به الحافظُ للتفريق بينهما ليس بقوي فيما أرى، ولذلك أرى التوقُّفَ وعدمَ الجزم بأحد القولين، والله أعلم.

٢٤ـ كُرْدُوس بن عمرو، وكُرْدُوس غير منسوب:

ترجَمَ أبو نعيم كردوس بن عمرو وقال: «روى عنه أبو وائل شقيق، ذكره ابنُ أبي داود والحسنُ بنُ سفيان في الصحابة، وخالفهما غيرُهما» ثم ذكر رواية أبي وائل عنه، ثم روى في

---

(١) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ١٦١.

(٢) أي: إثبات صحبته على الاحتمال.

(٣) وكان الحافظ قد ذكر في ترجمته عن العجلي وأبي حاتم الرازي أنه تابعي.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٨٧ ط السعادة، و٥ : ٥٧٢ ط البجاوي.

ترجمته بإسناده عن مروان بن سالم[١]، عن ابن كردوس، عن أبيه قال: قال رسول الله ^ : «مَن أحيا ليلتي العيد وليلةَ النِّصف من شعبان، لم يَمُت قلبُه يومَ تـموتُ القلوبُ»[٢].

وقال ابنُ الأثيـر: «أخرج أبو موسى حديث: «مَن أحيا ليلتي العيدين» في هذه الترجمة[٣]، وأفرَدَها عن ترجمة كردوس بن عمرو، وهذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم في ترجمة كردوس بن عمرو، فدلَّ ذلك على أنـهما واحد، فلا أعلم من أين علم أبو موسى أنـهما اثنان، وقد جعلهما أبو نعيم واحداً ولم يذكر إلا الأول، لا سيَّما وهذا الاسم مما تقلُّ التسميةُ به»[٤].

وقال الحافظ ابنُ حجر في ترجمة كردوس بن عمرو الذي روى عنه أبو وائل: «خلطه أبو نعيم بكردوس الذي روى حديثَه مروانُ بنُ سالم عن ابن كردوس عن أبيه، وفـرَّق بينهما أبو موسى فأصاب، وأنكر عليه ابنُ الأثير فلم يُصِبْ، فإنـهما مُتغايران»[٥].

قلت: لم يُصرِّح الحافظ بدليل التفريق بينهما، وهو ـ فيما يظهر لي ـ : أن الذي روى عنه أبو وائل قد سُمِّي كردوس بن عمرو، أما الذي روى عنه ابنُه فلم يُسمَّ بابن عمرو، كما أن حديث هذا غيرُ حديث هذا، فالأصحُّ ـ والله أعلم ـ التفريقُ بينهما، وهذا على فرض صحَّة الإسناد إلى كردوس الثاني، فإن فيه متهماً بالكذب كما سلفت الإشارةُ إليه.

٢٥ـ كُرْز بن علقمة:

ترجَمَ ابنُ الأثير كُرز بن علقمة الـخزاعي، وذكر أنه أسلم يومَ الفتح[٦]، ثم ترجَمَ كوز بن علقمة البكري، وقال: «قدم على رسول الله ^ وهو نصراني مع وَفْد نَجْران، ثم أسلَمَ بعد ذلك»، ونقل قصَّةَ قدومه على رسول الله ^ عن ابن إسحاق، ثم قال: «أخرجه أبو موسى ها هنا، وأما

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣ : ٢٩٠ أو٥ : ٥٨٠: «مروان هذا متـروك متهم بالكذب».

(٢) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ١٧٤. والحديث ذكره الحافظ في «التلخيص الـحبير» ٢ : ٨٠، وعزاه من حديث كردوس إلى ابن الأعرابي في «معجمه» وعلي بن سعيد العسكري في الصحابة، وأعلَّه أيضاً بمروان.

(٣) يعني: «كردوس غيـر منسوب».

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٦٦.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣١٢ ـ ٣١٣ ط السعادة، و٥ : ٦٣٩ ط البجاوي.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٦٩.

الذي سمعناه من رواية يونس عن ابن إسحاق فهو «كرز»[١] بالراء، وقد تقدَّم بأتمَّ من هذا»[٢]. ولم يتقدَّم عنده كرز بن علقمة إلا الخزاعي، فهو يعنيه جزماً.

بينما **قال الحافظ ابنُ حجر** في ترجمة كرز بن علقمة البكري النَّجْراني: «ذكره ابنُ إسحاق في «المغازي» قال ...، هكذا وقع عند ابن إسحاق: «كرز» بالراء، وأوردها ابنُ منده في ترجمة كرز بن علقمة الخزاعي، وخالفه الخطيبُ وابنُ ماكولا، لأن صاحب القصَّة بكري من بني بكر بن وائل كما في سياق ابن إسحاق، وصوَّبا أنه «كوز» بواو بدل الراء[٣]، وقد وقع في «طبقات ابن سعد»: «كرز» بالراء[٤] كما عند ابن إسحاق، ...، وخلط ابنُ الأثير تبعاً لغيره الخزاعيَّ والنجرانيَّ، والصوابُ التفرقةُ، والله أعلم»[٥].

قلت: دليلُ الحافظ في التفرقة بينهما ظاهرٌ، وهو أن صاحب القصَّة التي ذكرها ابنُ إسحاق من بني بكر بن وائل، أما الذي أسلم يوم الفتح فخزاعيٌّ، وخُزاعةُ من قريش، فهما اثنان جزماً.

٢٦ـ محمد بن أسلم بن بَجْرة الأنصاري، ومحمد بن أسلم:

ترجَمَ ابنُ منده محمد بن أسلم بن بَجرة الأنصاري وقال: «له رؤية، ولأبيه صُحبة»[٦].

وترجَمَ ابنُ عبد البر محمد بن أسلم ـ ولم ينسبه ـ فقال: «روى عن النبي ^ ، حديثُه مرسلٌ»[٧].

وقال ابنُ الأثير مُعلِّقاً عليه: «لم يذكر الحديث، ولا نَسَبَه حتى يُعلَم هل هو هذا (يعني: ابنَ بَجرة الذي ذكره ابنُ منده) أم غيرُه؟ وأظنُّه هو»[٨].

فتعقَّبه الحافظ فقال: «وليس كما ظنَّ، فقد فرَّق بينهما البخاريُّ وابنُ أبي حاتم عن أبيه»[٩].

---

(١) تحرَّف في المطبوع من «أسد الغابة» إلى «كور»، والصواب ما ذكرت، فكور لم يتقدم، وإنما الذي تقدم كرز.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣) انظر: الخطيب، «تلخيص المتشابه في الرسم» ٢ : ٧٨٠ ـ ٧٨١، وابن ماكولا، «الإكمال» ٧ : ١٤٠.

(٤) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ١ : ٣٥٧.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٩٢ ـ ٢٩٣ ط السعادة، و٥ : ٥٨٥ ط البجاوي.

(٦) نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣ : ٤٧٢ ط السعادة، و٦ : ٢٤٤ ط البجاوي.

(٧) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٤٥ رقم (٢٢٥١).

(٨) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٢٠٣.

(٩) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٧٢ ط السعادة، و٦ : ٢٤٤ ط البجاوي.

قلت: ترجم البخاريُّ محمدَ بنَ أسلم بن بَجْرة وقال: «روى عنه أبو بكر بنُ حَزْم فِعلَه»، ثم ترجمَ محمدَ بنَ أسلم وقال: «عن النبي ^ مُرسَل، روى عنه محمدُ بنُ إسحاق»[١].

ومثله في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وزاد في ترجمة الثاني عن أبيه: «هو مجهول»[٢].

فاختلافُ الراوي عنهما يُرجِّح التفريق بينهما، ولذلك فرَّق بينهما البخاريُّ وابن أبي حاتم.

٢٧ـ محمد بن أبي الـجَهْم، ومحمد بن أبي الـجَهْم بن حذيفة:

قال الحافظ ابنُ حجر في ترجمة «محمد بن أبي الجهم»: «ذكره محمد بن عثمان بن أبي شيبة في الـمُقلِّين من الصحابة، وأورده أبو نعيم وقال: لا أراه صحيحاً[٣]. قلت (القائل ابن حجر): بل هو من أتباع التابعين، روى حديثاً فأرسَلَه، فغَلِطَ بعضُ رواته في لفظ متنه، قال محمد بن عثمان: حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا ابنُ وهب، عن عبد الله بن لَـهيعة، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن أبي الجهم: أن النبيَّ ^ استأجَرَه يرعى غنماً له ...، **وجوَّزَ ابنُ الأثير** أن يكون هو محمد بن أبي الجهم بن حذيفة، وليس كما ظنَّ، فقد قال ابنُ منده إن أبا موسى ذكر محمد بن أبي الجهم بن حذيفة في الصحابة، وذكر محمد بن أبي الجهم هذا في «تاريخه» ولم ينسب أباه لحذيفة، وقال: روى عن مسروق، روى عنه سعيد بن أبي هلال. وساق حديثَه أن النبيَّ ^ استأجر رجلاً يرعى له غنماً، فوقع الوَهَمُ في رواية محمد بن عثمان حيث جاء فيها أنه استأجره، وكان ظاهرُه أنه الراعي فهو صحابي، وليس كذلك، بل هو الراوي، والراعي لم يُسَمَّ»[٤].

قلت: قوله: «وجوَّزَ ابنُ الأثير أن يكون هو محمد بن أبي الجهم بن حذيفة» أي: حيثُ لم يُترجِم إلا لـمحمد بن أبي الجهم بن حذيفة، وروى في ترجمته من طريق أبي نعيم حديثَ محمد بن عثمان بن أبي شيبة[٥]، ففُهِم منه أنه يراهما واحداً.

أما دليلُ الحافظ في التفريق بينهما فاختلافُ الطبقة، فقد ذكر ابنُ عبد البر أن محمد بن أبي

(١) البخاري، «التاريخ الكبير» ١ : ٤١.

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٧ : ٢٠١.

(٣) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٢٠٢.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥١٠ ط السعادة، و٦ : ٣٣٠ ط البجاوي.

(٥) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٠٨.

الجهم بن حذيفة ولد على عهد النبي ^ وقُتِلَ يوم الحَرَّة بالمدينة سنة ٦٣[١]، وتابعه ابنُ الأثير وابنُ حجر، أما محمد بن أبي الجهم فقد روى عن مسروق، ومسروق تابعيٌّ كبيرٌ، فجَزَمَ الحافظُ بأنه من أتباع التابعين، قلت: بل من صغار التابعين أو ممَّن عاصَرَ صغار التابعين[٢]، وعلى كلٍّ فليس هو بابن أبي الجهم بن حذيفة الصحابي، فالصوابُ التفريقُ بينهما كما قال الحافظ.

٢٨ـ مِرْداس بن مالك الغَنَوي، ومِرْداس بن مويلك الغَنَوي:

قال ابنُ الأثير: «مِرداس بن مالك الغَنَوي: أورده ابنُ شاهين، حديثُه عند أولاده: أنه قَدِمَ على النبيِّ ^ وافداً، فمسح وجهَه، ودعا له بخير، وكتبَ له كتاباً، وولَّاه صدقةَ قومِه. هكذا ذكره أبو موسى. وقال ابنُ الكلبي: مِرداس بن مويلك ـ بالواو ـ، ونسَبَه فقال: مِرداس بن مويلك بن واقد بن رياح بن ثعلبة بن سعد بن عوف بن كعب بن جِلَّان بن غَنْم بن غني بن أعصر الغَنَوي، قال[٣]: وفد على النبيِّ ^ وأهدى له فرساً وصَحِبَه»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «مِرداس بن مالك الغَنَوي: ذكره ابنُ شاهين ... (وذكر حديثَه)» [٥].

ثم قال: «مِرداس بن مويلك ... الغَنَوي: ذكره ابنُ الكلبي وقال: وفد على رسول الله ^ وأهدى له فرساً وصَحِبَه. قلت (القائل ابن حجر): فرَّق الطبريُّ وغيرُه بين هذا وبين مِرداس بن مالك، وجعلهما ابنُ الأثير واحداً، والراجحُ التفرقةُ»[٦].

---

(١) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٤٤ رقم (٢٢٤٧).

(٢) لأن الرواة عن مسروق الذين ذكرهم الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» كلهم من التابعين، إلا أيوب بن هانئ ومحمد بن نشر الهمداني فمن الطبقة السادسة عند الحافظ في «التقريب»، وهم الذين عاصروا صغار التابعين، وسعيد بن أبي هلال الراوي عن ابن أبي الجهم يروي عن جماعة من صغار التابعين، كربيعة بن أبي عبد الرحمن، وأبي سلمة بن دينار، وأبي الزناد.

(٣) أي: ابن الكلبي، وكلامه في «جمهرة النسب» له ص٤٦٧، لكن فيه: «مرداس بن مويلك ... أخوه الذي وفد على رسول الله ^ وأهدى له فَرَساً».

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٦٦.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٠٠ ط السعادة، و٦ : ٧٣ ط البجاوي.

(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٠٠ ط السعادة، و٦ : ٧٣ ط البجاوي.

قلت: الأقربُ ـ والله أعلم ـ عدمُ التفرقة كما هو قولُ ابن الأثير، فالاثنان متفقان في المعلومة التي لا يُعرَفُ كلٌّ واحد منهما إلا بها، وهي وفادتُه على النبي ^ ، والاختلاف في اسم الأب ليس بذاك الاختلاف، خاصَّة أن احتمال التصحيف بين «مالك» و«مويلك» قويٌّ.

٢٩ـ أبو رويحة الخثعمي، وأبو رويحة الفَزَعي:

ترجَمَ أبو موسى «أبا رويحة أخا بلال» وقال: «آخى رسول الله ^ بينهما، له صُحبة، نزل الشام، ولستُ أقف على اسمه ونَسَبِه».

ثم ترجَمَ «أبا رويحة الفَزَعي من خثعم قال: أتيتُ النبيَّ ^ وهو يؤاخي بين الناس».

فتعقَّبه ابنُ الأثير فقال: «قد أخرج أبو موسى ـ المديني ـ هذه الترجمة بعد الأولى التي فيها «أبو رويحة أخو بلال»، ولم ينسبه، فلا شكَّ أنه ظنَّهما اثنين، حيثُ رأى في تلك «أخو بلال» ولم يُنسَب إلى قبيلة، وفيها أنهما[1] قالا بخَوْلان[2]: «كنَّا عبدَين فأعتقنا اللهُ عزَّ وجلَّ»، ورأى في هذه نَسَباً إلى قبيلة وهي خَثعَم، ولم ير فيها أنه أخو بلال فظنَّهما اثنين، وهما واحد، ويكون منسوباً إلى خَثعَم بالولاء، وقد روى أبو موسى في ترجمة «أبي رويحة أخي بلال»: «أن بلالاً لـمَّا أَذِنَ له عمرُ أن يُقيمَ بالشام قال: وأخي أبو رويحة الذي آخى رسولُ الله ^ بيني وبينه»، فدلَّ بهذا أنه ليس أخاً في النَّسَب، وقوله[3] في هذه الترجمة: «أن رسول الله ^ آخى بينه وبين بلال»، فدلَّ هذا على أنهما واحد. وقوله: «الفَزَعي من خَثعَم» فإنَّ الفَزَع بطنٌ من خَثعَم، وهو الفَزَعُ بن شَهْران بن عِفْرِس بن حَلْف بن أَفتَل[4]، وهو خثعم»[5].

---

(١) يعني: بلالاً وأبا رويحة.

(٢) قال ياقوت في «معجم البلدان» ٢ : ٤٠٧ : «خولان: قرية كانت بقرب دمشق خَرِبَت، ...، وبها آثار باقية».

(٣) أي: قول أبي موسى.

(٤) أما «حَلْف» فهكذا ضبطه ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣ : ١٨٨، وابنُ الأثير في «أسد الغابة»، والفيرزآبادي في «القاموس» (مادة «حلف»)، بينما قال ابنُ حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص٣٩٠: «حُلْف: بالحاء غير منقوطة مضمومة ولام ساكنة، وفي الناس من يقول: «حَلِف» بالحاء مفتوحة غير منقوطة، ولام مكسورة».
وأما «أفتل» فقد وقعت في المطبوع من «أسد الغابة»: «أقبل»، وأصلحها مُحقِّقُه إلى «أقيل» استناداً إلى ما في المطبوع من «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٩٠، والصوابُ ما أثبتُّه، فهو الذي ذكره ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٣ : ١٨٨، والفيروزآبادي في «القاموس» (مادة «حلف»)، وغيرُهما.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١١٥.

ولـم يرتضِ الحافظ ابنُ حجر هذا التعقُّب فقال: «وفاته ـ يعني ابن الأثيـر ـ أن الأول[١] اسمُه ربيعة بن السَّكَن، وأخو بلال اسمُه عبد الله بن عبد الرحـمن، وقد ذكرت في ترجـمته ما يدلُّ على أنه غيـر مَن آخى النبي ^ بينه وبين بلال»[٢].

قلت: وهو كذلك، فاختلاف الاسمين مرجِّحٌ قويٌّ جداً للتفريق، وأبو رويـحة ربيعة بن السَّكن الفَـزَعي ذكره أيضاً ابنُ منده وأبو نعيم وابنُ الأثيـر، وذكروا في ترجـمته أنه سكن فلسطين، وأن النبي ^ عقد له رايةً بيضاءَ[٣]، أما أبو رويـحة الـخثعمي أخو بلال، فالذي سمَّاه «عبد الله بن عبد الرحـمن» محمد بن إسحاق[٤]، وليس هناك ما يمنع أن يكون من الفَـزَع أيضاً، وهو ما جاء في بعض الروايات.

٣٠ـ أبو عَقيل الـجعدي، وأبو عَقيل الـمُلَيلي:

قال ابنُ الأثيـر: «أبو عقيل الـمُلَيلي، وقيل: الجعدي» وساق عن الـمِسوَر بن مَـخرَمة خبـراً طويلاً فيه أن الـمُتـرجَمَ اجتمع بسيِّدنا عمر رضي الله عنه في طريق الـحج، وأخبره أن النبيَّ ^ سقاه شَـربةً من سَويق، ثم قال ابنُ الأثيـر: «أخرجه أبو عمر وأبو موسى، إلا أن أبا عمر اختصـره، وساقه أبو موسى كذا مطوَّلاً»[٥].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أبو عقيل الـجعدي، روى عنه أسلمُ مولى عمر قال: شرب رسول الله ^ شَـربةً من سَويق وأعطاني آخرَها. ذكره أبو عمر مختصراً[٦]، وجعله ابنُ الأثير والذي قبله ـ يعني الـمُليلي ـ واحداً، ولكن مدار حديث الـمُلَيلي على الـمِسوَر بن مَـخرَمة، وهذا قد قال أبو عمر: إنه من[٧] أسلم مولى عمر، فالله أعلم»[٨].

---

(١) يعني: الفزعي.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٧٣ ط السعادة، و٧ : ١٤٥ ط البجاوي.

(٣) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٢٩٤، وابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٦١.

(٤) انظر: ابن هشام، «السيـرة النبوية» ٢ : ١١٠.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٣٢ رقم (٣٠٤٩)، ولم يزد على المنقول عنه هنا.

(٧) كذا في طبعتي «الإصابة»، ولعل الصواب: «عن».

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٣٧ ط السعادة، و٧ : ٢٨١ ط البجاوي.

قلت: حديثُ الـمِسوَر بن مَـخرَمة الذي ذكر فيه أنه مُلَيلي كان في حجِّ سيِّدنا عمر رضي الله عنه، وحديثُ أسلَمَ الذي ذُكر فيه أنه جعدي كان أيضاً في حجِّ سيِّدنا عمر رضي الله عنه، فقد أخرجه الطبراني في «الأوسط»[١] وساقه بطوله، وفيه أن ذلك كان في حجِّ عمر، وسياقُ حديث أسلَمَ عند الطبـراني قريبٌ جداً من سياق حديث الـمِسوَر بن مَـخرَمة الذي أخرجه أبو موسى ـ ونقله عنه ابنُ الأثيـر وابنُ حجر ـ ، فالقصَّةُ واحدةٌ والرجلُ واحدٌ، وليس بمُستَبعَدٍ أن تكون إحدى النِّسبَتَيـن وهماً من بعض الرواة.

لكن جاء في رواية الطبـراني: «أبو عقيل الـجعيلي»[٢]، ولم يذكر أهل النَّسَب «الـجعيلي» في أنسابهم، والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنـها مُـحرَّفة عن «الـجُعَلي»، بدلالة قوله في الرواية نفسها: «لقيتُ رسول الله ^ على رَدْهة بني جُعَل»، والـجُعَلي: نسبة إلى بني جُعَل[٣].

فإذا ثبت أنها «الـجُعَلي» فالظاهرُ ـ والله أعلم ـ أنها تصحَّفت عند ابن عبد البـر إلى «الـجعدي»، ثم نقلها مصحَّفةً ابنُ الأثير وابنُ حجر، لأنـهمـا نقلا القصَّة عن ابن عبد البـر ولم يُراجِعا مصدرَها.

أما الـمُليلي التي في حديث الـمِسوَر: فإنـها نسبة إلى مُلَيل، وهو ابن ضَمْرة بن بكر بن عبد مناة ابن كِنانة، ومُليل هذا هو والد غِفار جدِّ القبيلة الـمعروفة[٤]. وفي حديث الـمِسوَر أيضاً أن أبا عقيل الـمُلَيلي هذا لقي رسول الله ^ على رَدْهة بني جُعَل، فلعل تعدُّد النِّسبة جاء من هذا، والله أعلم.

والخلاصة أن الراجح أن التـرجـمتيـن لرجل واحد، وأن إحدى النِّسبَتَيـن وَهَمٌ.

٣١ـ أبو الغادية الـجهني، وأبو الغادية الـمزني:

ترجَمَ ابنُ الأثيـر أبا الغادية الـجهني، وذكر له حديثَ تـحريم دماء الـمسلمين وأموالـهم من

---

(١) انظر: الطبـراني، «الأوسط» ٣ : ٢٠٣ (٢٩٢٦) ط الحرمين، و(٢٩٤٧) ط الطحان.

(٢) هكذا هي في طبعتي «الـمعجم الأوسط»، وهكذا هي في «مجمع البحرين في زوائد الـمعجمين» ٨ : ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وفي «مجمع الزوائد» ١٠ : ٣٠٦ كلاهما للهيثمي.

(٣) نصَّ عليه السَّمعاني في «الأنساب» ٣ : ٢٧٠، وعيَّـن الـمُعلِّمي في تعليقه عليه «جُعَل» هذا بأنه: جُعَل بن الأسود بن الأزمع بن خولان.

(٤) انظر: ابن حزم، «جـمهرة أنساب العرب» ص١٨٦.

خُطبة النبي ^ [١].

ثم ترجَمَ أبا الغادية الـمُزَني وقال: «قيل: هو غيـر الأول»، وروى له حديث: «ستكون بعدي فِتَنٌ شِدادٌ، خيـرُ الناس فيها مُسلِمو أهل البوادي، الذين لا يَندون[٢] من دماء الناس ولا أموالـهم شيئاً».

ثم قال: «قال أبو موسى: جمع أبو نعيم بين هذين الحديثيـن في ترجـمة واحدة[٣]، ويـحتمل أن يكون أحدُهما غيـرَ الآخر. قلت (القائل ابن الأثير): ليس فيمـا عندنا من كتاب أبي نعيم الحديثُ الثاني في ترجمة أبي الغادية الـمزني[٤]، فإن كانا في ترجـمة واحدة[٥] فهذا والجهنيُّ واحدٌ، لأن معنى الحديث الثاني النهي عن القتل، وهو[٦] في ترجمة الـجهني، ويكون الرواةُ قد اختلفوا في نسبته، منهم مَن جعله جُهَنياً، ومنهم مَن جعله مُزَنياً، على أن أبا نعيم لم يقطع أنه غيـرُ الأول، وإنمـا قال: قيل: إنه غيـر الأول»[٧].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٣٧. وحديثه هذا أخرجه أحـمد في «مسنده» ٤ : ٧٦ و٥ : ٦٨، والطبراني في «الـمعجم الكبير» ٢٢ : ٣٦٣ ـ ٣٦٤ (٩١٢ ـ ٩١٣).

(٢) أي: لا يصيبون، قال ابنُ منظور في «لسان العرب» ١٥ : ٣١٤ : «يُقال: ما نَدِيَني من فلان شيءٌ أكرهُه، أي: ما بلَّني ولا أصابني، وما نَدِيَتْ كفِّي له بشَـرٍّ، ...، وفي الحديث: «مَن لَقِيَ اللهَ ولـم يَتَنَدَّ من الدَّمِ الـحرامِ بشيء دخل الـجنَّة» أي: لـم يُصِبْ منه شيئاً ولـم يَنَلْه منه شيءٌ، فكأنه نالَتْهُ نَداوةُ الدَّمِ وبَلَلُه».

وقد تـحرَّف قوله: «يندون» في بعض مصادر التخريج الآتي ذكرُها إلى «يندهون»، وفي بعضها إلى «يتندون»، وفي أخرى إلى «يتندرون».

(٣) وذلك في ترجمة «يسار بن سبع، أبي الغادية الجهني، وقيل: الـمزني». انظر «معرفة الصحابة» له ٤ : ٤٢١.

(٤) نعم، ليس حديث «ستكون فتن ...» في ترجمة «أبي الغادية الـمزني» من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، ولكنه في ترجمة «يسار بن سبع أبي الغادية الجهني، وقيل: الـمزني» كمـا سلف، فأبو نعيم ترجم أبا الغادية في ثلاث مواضع، الأولى في ٤ : ٤٢١ : «يسار بن سبع أبو الغادية الجهني، وقيل: الـمزني» وذكر فيها الحديثين، والثانية في ٥ : ٣ : «أبو غادية الجهني» وذكر فيها حديث تـحريم الدماء والأموال من خطبة النبي ^ ، والثالثة في ٥ : ٣ : «أبو غادية الـمزني» وقال فيها: «قيل: هو غير الأول» وذكر فيها هجرته إلى رسول الله ^ . فكلام أبي موسى صحيح، وابن الأثير طلبه في الكنى من «معرفة الصحابة» فلم يقف عليه، وإنمـا هو في ترجمة يسار.

(٥) وثبت جزماً أنـهمـا في ترجمة واحدة كمـا بيَّنتُه في التعليق السابق.

(٦) أي: النهي عن القتل.

(٧) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٢٣٨.

وقال الحافظ ابنُ حجر: «وأورد أبو موسى أيضاً في ترجمة المزني حديث: «سيكون بعدي فتنٌ شِدادٌ ...[١]»، وهذا أورده الطبراني في مسند يسار بن سبع، وجزم ابنُ الأثير بأن هذا الحديث للجهني، لأنه في معنى الحديث الذي أوردناه من طريق كلثوم بن جبر عنه[٢]، وفي الجزم بذلك نظر»[٣].

قلت: تعقَّب الحافظ ابنُ حجر ابنَ الأثير في الجزم بأنهما واحد، ولم يجزم هو بأنهما اثنان، بل توقَّف في ذلك، والصوابُ فيما أرى الجزمُ بأنهما اثنان.

أما جَزْمُ ابن الأثير بأنهما واحد فغيرُ صحيح، لأن الحديثين مختلفان، فالأول صريحٌ في أنه من خُطبة النبي ^ في حجَّة الوداع، ونصُّها معروفٌ، أما الثاني فلفظُه يدلُّ على أنه ليس من تلك الخطبة، وكونُه فيه معنى النهي عن القتل لا يعني أنه الحديث نفسه، فكم من حديث ـ غير هذين الحديثين ـ فيه معنى النهي عن القتل.

وأما الحافظ ابنُ حجر فتوقَّف في التفريق بينهما لأن حديث الفتن الذي ذكره أبو موسى في ترجمة المزني أورده الطبراني في مسند يسار بن سبع، ويسار هذا: هو الجهني وليس المزني، فمن هنا توقَّف الحافظ في التفريق بينهما.

قلت: لكن حديث الفتن هذا رواه الطبراني في «معجمه الكبير» وفي «معجمه الأوسط» وفي «مسند الشاميين»، وفي روايته التصريح بأنه من حديث أبي الغادية المزني[٤]، ولم يورده الطبراني في مسند يسار بن سبع من «المعجم الكبير»، وإنما أورده في مسند أبي غادية المزني منه.

فثبت بهذا أنه غير أبي الغادية الجهني، والله أعلم.

---

(١) اختصار الحديث مني.

(٢) أي: عن أبي الغادية الجهني، وهو حديث تحريم الدماء والأموال من خطبة النبي ^ .

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٥٢ط السعادة، و٧ : ٣١٣ ط البجاوي.

(٤) انظر: الطبراني، «المعجم الكبير» ٢٢ : ٣٦٥ (٩١٤)، و«المعجم الأوسط» ٥ : ٧١ (٤٧٠٣)، و«مسند الشاميين» ٢ : ٣٩٣ (١٥٦٢)، وكذا رواه عن الطبراني: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٤ : ٤٢١، وكذا ذكره الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٧ : ٣٠٤.

٣٢ـ أبو مَنفعة الحنفي، وأبو مِنقعة الأنماري:

ترجَمَ ابنُ الأثير أبا مَنفعة ـ بالفاء ـ الحنفي[١]، وذكر أن أبا نعيم وابنَ عبد البر ذكراه[٢].

ثم ترجَمَ أبا مِنقعة ـ بالقاف ـ الأنماري وقال: «أخرجه أبو عمر مختصراً، وقد أخرجه فيما تقدَّم بالفاء، وذكره هاهنا بالقاف وكسر الميم[٣]، وسمَّاه ها هنا نصراً، وإنما هو بكر، قاله الدارقطنيُّ وغيرُه، وهو الأول، وإنما ذكرناه اقتداءً به وليظهر أمرُه»[٤].

وقد **وافقَ الحافظ ابنُ حجر** ابنَ الأثير في تعقُّب ابن عبد البر في اسمه، لكن **تعقَّبه** في التوحيد بينهما فقال: «زعم ابنُ الأثير أنه الذي قبله، وليس كما قال»[٥].

قلت: الذي يظهر لي أنهما اثنان كما قال الحافظ، وذلك لأمور:

أولاً: اختلاف النسب: فأبو منفعة حنفي، وأبو منقعة أنماري.

ثانياً: اختلاف بلد الإقامة، فقد ذكر أبو نعيم أن أبا منفعة الحنفي سكن البصرة[٦]، بينما ذكر أحمد بن محمد بن عيسى في «تاريخ الحمصيين» أبا منقعة الأنماري فيمن نزل حمص من الصحابة[٧].

ثالثاً: أن اسمَ أبي منقعة الأنماري هو بكر بن الحارث فيما ذكر أحمد بن محمد بن عيسى

---

(١) جعله ابنُ الأثير ثقفياً، ونسبَ ذلك إلى أبي نعيم وأبي موسى، وذكر أن ابنَ منده جعله حنفياً. قلت: والذي رأيتُه في «معرفة الصحابة» لأبي نعيم ٥ : ٣٠ : «أبو منفعة الحنفي»، فلم يبقَ فيمن جعله ثقفياً إلا أبو موسى، وكونه حنفياً هو الصواب، فإن الراوي عنه ابنُ ابنه كليبُ بنُ منفعة، وقد نُسِبَ في حديثه حنفياً كما سيأتي، ولذا لم يذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي منفعة إلا «الحنفي».

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣٠٤.

(٣) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٥٩ رقم (٣١٦٧) ـ أبو منفعة، وص٨٦٠ رقم (٣١٧٢) ـ أبو منقعة الأنماري. ووقعت الترجمة الثانية في المطبوع: «أبو منفعة»، وهو من خطأ الطبع.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣٠٥.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٨٧ط السعادة، و٧ : ٣٨٩ ط البجاوي.

(٦) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ٣٠.

(٧) نقل ذلك عنه ابنُ ماكولا في «الإكمال» ٧ : ٢٣١، وابنُ عبد البر في «الاستيعاب» ص٨٦٠ رقم (٣١٧٢)، وابنُ الأثير في «أسد الغابة» ٥ : ٣٠٥، وابنُ حجر في «الإصابة» ٤ : ١٨٦ ط السعادة، و٧ : ٣٨٩ ط البجاوي.

والدارقطني[١]، أما أبو منفعة الحنفي فلا يُعرَفُ اسمُه على الراجح[٢].

وقد فرَّق بينهما الأميرُ ابنُ ماكولا فقال: «أما منفعة بالفاء: فهو كليب بن منفعة، يروي عن جده عن النبيِّ ^ ، روى عنه الحارث بن مُرَّة وضَمضَم بن عمرو الحنفيان، وأما مِنقعة بكسر الميم وبالقاف: فهو أبو المِنقعة الأنماري، اسمه بكر بن الحارث، له صحبة، ذكره أحمد بن عيسى البغدادي في تاريخ الحمصيين»[٣].

(١) انظر: الدارقطني، «المؤتلف والمختلف» ٤ : ٢١٢٢.

(٢) والعجيب أن ابنَ الأثير يرى أن اسمَ أبي منفعة: كُليب، فقد ترجَمَ كليباً أبا منفعة في حرف الكاف ٤ : ١٩٩ وذكر حديثه المذكور في ترجمة أبي منفعة من الكنى، وقد نقلنا عنه هنا أنه يرى أن اسمَ أبي منقعة: بكر بن الحارث، فيُستَغرَبُ كيف يقول بعد ذلك إنهما واحد؟!

أما ما ذكرتُه من أن اسمَ أبي منفعة لا يُعرَف، فلأن مُستَنَدَ تسميته كُليباً ما أخرجه ابنُ منده في «معرفة الصحابة» ـ فيما نقله عنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٤ : ١٦٤ـ من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، عن الحارث ابن مُرَّة الحنفي، عن كُليب بن منفعة بن كُليب، عن أبيه، عن جده. لكن أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ٢٢ : ٣١٠ (٧٨٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٥ : ٣٠ ـ ٣١ و ٤ : ١٦٤ من طريق يحيى بن عبد الحميد، به، فقالا: «كليب بن منفعة الحنفي» لم يذكرا اسمَ جدِّه. وكذا قال محمد بن عقبة ومحمد بن عيسى وعبد الصمد بن عبد الوارث عن الحارث بن مُرَّة، أخرجه عن محمد بن عقبة: البخاري في «التاريخ الكبير» ٧ : ٢٣٠، وعن محمد بن عيسى: أبو داود (٥١٤٠)، وذكره عن عبد الصمد: أبو نعيم، إلا أنهم قالوا: «عن كليب بن مرة الحنفي، عن جده» لم يذكرا فيه: «عن أبيه»، ومحمد بن عيسى ـ وهو ابن نجيح البغدادي المعروف بابن الطبَّاع ـ ومحمد بن عقبة ـ وهو ابن كثير الشيباني ـ وعبد الصمد من الثقات، بخلاف يحيى الحِمَّاني ففيه كلام.

ورواه ضمضم بن عمرو الحنفي ـ عند البخاري في «الأدب المفرد» ص٣١ (٤٧)، وفي «التاريخ الكبير» ٧ : ٢٣٠، وابن قانع في «معجم الصحابة» ١ : ١٠٣ـ عن كليب بن منفعة الحنفي قال: قال جدي: «يا رسول الله، ...». فلم يُسمِّ جدَّه أيضاً، ورواه مرسلاً. وضمضم قال فيه أبو حاتم ـ كما في «الجرح والتعديل» ٤ : ٤٦٨ ـ : شيخ.

فالراجح من هذه الروايات رواية محمد بن عيسى ومحمد بن عقبة وعبد الصمد، وهي: «كليب بن منفعة، عن جده»، وتسميةُ جد كليب بن منفعة «كليباً» فيها نظر لانفراد يحيى الحِمَّاني بها، ولذا قال الحافظ ابنُ حجر في «الإصابة» ٣ : ٣٠٧ أو ٥ : ٦٢٤ : «سمَّاه ابنُ منده من طريق يحيى الحِمَّاني كُليباً، واستغربه أبو نعيم، وقال ابن أبي خيثمة: لا يُعرَفُ اسمُه».

(٣) ابن ماكولا، «الإكمال» ٧ : ٢٣١.

٣٣ـ أبو هُبيرة بن الحارث الأنصاري، وأبو هُبيرة غير منسوب:

ترجَمَ ابنُ الأثير أبا هُبيرة بن الحارث الأنصاري، وذكر أنه قُتل يوم أحد شهيداً، ثم أورد ما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» من طريق مَخرَمة بن بُكير، عن أبيه، عن سعيد بن نافع قال: رآني أبو هُبيرة الأنصاريُّ صاحبُ رسول الله ^ وأنا أُصلِّي الضُّحى ... الحديث. وقال: «هكذا رواه أبو يعلى، وسعيدٌ تابعيٌّ لم يُدرِك مَن قُتل بأحد، وهو مرسل، وفي قوله: «رآني أبو هبيرة» نظرٌ، فإن كان غيرَ الذي قُتل يوم أحد، وإلا فهو منقطع»[١].

بينما **لم يُورِدِ الحافظُ ابنُ حجر** هذا الحديث في ترجمة (أبي هبيرة بن الحارث)، **وأورده** في ترجمة (أبي هبيرة غير منسوب) وقال في الثاني: «خلطه ابنُ الأثير بالذي قبله، ثم قال: «سعيد تابعي لم يُدرِك مَن يُقتَل بأُحُد، فإن كان غيرَه وإلا فهو منقطع» انتهى. وكيف يحتملُ أن يكون منقطعاً وهو يُصرِّح بأنه رآه، فتعيَّنَ الاحتمالُ الأوَّلُ»[٢]. انتهى كلام الحافظ.

قلت: الذي أراه أن كليهما ـ رحمهما الله ـ قد جانَبَ الصوابَ، فليس الحديث لأبي هبيرة بن الحارث كما قال ابنُ الأثير، ولا هو لأبي هُبيرة غيرِ منسوب كما قال الحافظ، وإنما هو لأبي بشير الأنصاري، وبيانُ ذلك:

أن الحديث المذكور مدارُه على عبد الله بن وهب، عن مَخرَمة بن بُكير بن عبد الله بن الأشجِّ، عن أبيه، عن سعيد بن نافع قال: رآني ...

ـ ورواه عن ابن وهب: هارونُ بنُ معروف، واختُلف عليه فيه:

فرواه عنه أبو يعلى في «مسنده»[٣] فقال: رآني أبو هبيرة الأنصاري.

ورواه عنه أحمدُ في «مسنده» وابنُه عبدُ الله في زياداته عليه[٤] فقالا: رآني أبو بشير الأنصاري.

ورواه عنه محمد بن عبد الرحيم البزَّاز ـ عند البزَّار في «مسنده»[٥] ـ فقال: رآني أبو اليسر[٦].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٠٢ ط السعادة، و٧ : ٤٢٤ ط البجاوي.

(٣) انظر: أبو يعلى، «المسند» ٣ : ١٤٣ (١٥٧٢).

(٤) انظر: أحمد بن حنبل، «المسند» ٥ : ٢١٦.

(٥) انظر: البزار، «المسند» ٦ : ٢٧٥ (٢٣٠٤).

(٦) وفي «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي ٢ : ٢٢٦ : «أبو البسر» ونَسَبَه إلى البزار، فإحداهما تحريف، ويحتمل أن تكون أيضاً: «أبو البشر» كما قاله ابن أبي خيثمة فيما نقله عنه ابن حجر في «الإصابة»٤ : ٢١ أو ٧ : ٤١.

ـ ورواه عن ابن وهب أيضاً: أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح ـ عند الطبراني في «المعجم الأوسط»[١] ـ وأحمدُ بنُ عيسى المصري ـ عند البخاري في كتاب «الكنى»[٢] ـ فقالا: رآني أبو بشير الأنصاري[٣].

فتبيَّن من هذا أن المحفوظ فيه: «رآني أبو بشير الأنصاري».

وأبو بشير الأنصاري ذكروه في الصحابة[٤]، وقد اختُلِفَ في اسمه، وذكر الحافظ ابنُ حجر سعيدَ بنَ نافع في الرواة عنه، وقال خليفة بن خيَّاط: «مات بعد الحَرَّة»[٥]، وكانت الحَرَّة سنة ٦٣[٦]، وسعيد بن نافع وإن لم يذكروا سنة وفاته إلا أنه من طبقة شيوخ بُكير بن عبد الله بن الأشجّ، وغالب شيوخه من الطبقة الثالثة عند الحافظ في «التقريب»، وهي الطبقة الوسطى من التابعين ممَّن تُوُفُّوا بعد المئة بقليل، وقد مثَّل الحافظُ لها بمحمد بن سيرين[٧]، وابنُ سيرين صحَّ سماعُه من أبي هريرة المتوفى سنة ٥٧ هـ على المشهور أو سنة ٥٩ هـ على أبعد تقدير[٨]. فمن المُمكِن جداً أن يرى أبو بشير الأنصاري المُتوفَّى بعد سنة ٦٣ هـ مَن هو من الطبقة الثالثة كسعيد بن نافع.

٣٤ـ جميلة بنت أُبَيّ بن سَلول، وجميلة بنت عبد الله بن أُبَيّ بن سَلول:

ترجَمَ ابنُ منده جميلة بنت أبيّ بن سَلول وذكر أنها تزوَّجت ثابتَ بنَ قيس بن شماس، ثم

---

(١) انظر: الطبراني، «المعجم الأوسط» ٦ : ٣٢٣ (٦٥٢٤).

(٢) انظر: البخاري، «الكنى» ص١٥.

(٣) جميعُ المذكورين من الرواة عن ابن وهب وعن هارون بن معروف ثقاتٌ من رجال «التقريب».

(٤) انظر ترجمته في: «الاستيعاب» لابن عبد البر ص٧٨٣ رقم (٢٨٥٤)، و«أسد الغابة» لابن الأثير ٥ : ٣٣ ـ ٣٤، و«الإصابة» لابن حجر ٤ : ٢٠ ـ ٢١ ط السعادة، و٧ : ٤١ ط البجاوي.

(٥) انظر: خليفة بن خياط، «الطبقات» ص٩٢. وكذا قال الباجي في «التعديل والتجريح» ٣ : ١٢٥٣، إلا أن خليفة سمَّاه: أبا بشر.

(٦) انظر: الطبري، «تاريخ الأمم والملوك» ٥ : ٤٨٢، وابن كثير، «البداية والنهاية» ٨ : ٢٢١.

(٧) في مقدمة «تقريب التهذيب».

(٨) ورواية ابن سيرين عن أبي هريرة في ٨٩ موضعاً من «الصحيحين» مع المكرر.

اختَلَعَت منه، ثم تزوَّجت مالكَ بنَ الدُّخشم، ثم خُبَيبَ[١] بنَ يساف.

ثم ترجَم جميلة بنت عبد الله بن أُبيّ بن سَلول، وذكر أنها تزوَّجت حنظلةَ بنَ أبي عامر ـ وهو حنظلة الغسيل ـ وقُتِلَ عنها يوم أُحُد، ثم خَلَفَ عليها ثابتُ بنُ قيس فمات عنها، ثم خَلَفَ عليها مالكُ بنُ الدُّخشم، ثم خُبَيبُ بنُ يساف[٢].

وقال أبو نعيم عن جميلة بنت عبد الله بن أُبيّ: «أفرَدَها ـ يعني ابنَ منده ـ عن الـمُختَلِعة، وخالف الجماعةَ واهماً فيه»[٣].

وقال ابنُ الأثير: «الحقُّ مع أبي نعيم، وأعجبُ ما في وَهَم ابن منده أنه ذكر في الترجمة الأولى أنها اختَلَعَت من زوجها ثابت بن قيس، وذكر في هذه أنه تُوفِّي عنها فخَلَفَ عليها مالك، ولا شكَّ حيثُ نقل في هذه أنها كانت زوجة حنظلة ولم ينقل في تلك أنها كانت زوج حنظلة ظنَّهما اثنَتَين، أو أنه حيثُ رأى في هذه أن ثابتاً تُوفِّي عنها وفي تلك أنها اختلعت منه ظنَّهما اثنَتَين، أو أنه رأى «جميلة بنت أُبيّ» ثم رأى «جميلة بنت عبد الله بن أُبيّ» ظنَّهما اثنَتَين، وليس كذلك، فإنها قيل فيها: «جميلة بنت أُبيّ»، وقيل: «بنت عبد الله بن أُبيّ»، والأول هو الصحيح، والثاني وَهَمٌ وليس بشيء، ولو نظر فيهما لعَلِمَ أنهما واحدة»[٤].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بأن ابنَ منده نقل ترجمة جميلة بنت عبد الله بن أُبيّ عن ابن سعد، قال الحافظ ابنُ حجر: «وقولُه ـ يعني ابنَ منده ـ في ثابت بن قيس: مات عنها، وَهَمٌ منه لم يقله ابنُ سعد، فإن ثابت بن قيس استُشهد باليمامة، وخُبيب بن إساف الذي قال: إنه خَلَفَ عليها بعده، عاش إلى خلافة عمر كما تقدَّم في ترجمته، فهذا مُتدافِعٌ»، ثم نقل ملخَّصَ ما قال ابنُ سعد في ترجمتها،

(١) تحرَّف عند ابن الأثير في نقله عن ابن منده إلى «حبيب»، وكذا ذكره قبله الطبراني وابن عبد البر، قال الحافظ في ترجمة (حبيب) من «الإصابة» (١ : ٣٩٠ ط السعادة، و٢ : ٢٠١ ط البجاوي): «وهو تصحيف، وإنما هو خُبيب بالخاء المعجمة مصغَّراً»، وقد ترجمه ابن الأثير في «حبيب» (١ : ٤٥٠) وقال: «كذا أورده ـ يعني ابن شاهين أو عبدان ـ في باب الحاء يعني المهملة، وهذا إنما هو بالخاء المعجمة وضمُّها مشهور. أما يساف فالياء فيه مُبدَلَةٌ عن همزة مكسورة (إِساف) كما قاله الحافظ في ترجمة خُبيب من «الإصابة» ١ : ٤١٨ ط السعادة، و٢ : ٢٦١ ط البجاوي.

(٢) نقل ذلك عن ابن منده: ابنُ الأثير في «أسد الغابة» ٦ : ٥١ و٥٤.

(٣) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٥ : ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٥٤.

وليس فيه أن ثابتاً مات عنها.

ثم قال: «وقد أغفَلَ ـ يعني ابنَ الأثير ـ ما وقع لابن منده من الوَهَم الذي نبَّهتُ عليه، وهو واردٌ عليه، وادَّعى أنه وَهِمَ في جعلهما اثنَتَين، وليس كما ظنَّ هو وأبو نعيم، بل الصوابُ أنهما اثنتان، وأن ثابتَ بنَ قيس تزوَّج عمَّتها فاختَلَعَت منه، ثم تزوَّج هذه ففارَقَها، ولم يقل أحدٌ في الكبرى: إنها تزوَّجت حنظلة ولا مالكاً ولا خُبيباً، وقد أفرَدَ ابنُ سعد هذه والتي جَزَمَا[1] بأنها وَهَمٌ، والحقُّ معه، ولو عكس ابنُ الأثير فاستدل على أنهما واحدة، وأن مَن قال: «جميلة بنت أُبيّ» نَسَبَها إلى جدِّها لكان مُتَّجهاً»[2].

قلت: فتعقَّبه الحافظ في أمرين:

الأول: أنه تابعَ ابنَ منده في أن ثابتاً توفي عنها، وهو وَهَمٌ. وهذا تعقّبٌ صحيحٌ كما هو ظاهر.

الثاني: أنهما اثنتان كما قال ابنُ منده، وليستا واحدة كما قال أبو نعيم وتابعه ابنُ الأثير، واستدلَّ الحافظ على ذلك بأنهم لم يذكروا أن جميلة بنت أُبيّ تزوَّجت حنظلة ولا مالكاً ولا خبيباً، وقد ذكروا ذلك لجميلة بنت عبد الله بن أُبيّ، وكون كلِّ واحدةٍ منهما تزوَّجت ثابت بن قيس لا يقتضي أن تكونا واحدةً.

قلت: وكلامُ الحافظ هذا له وجهٌ قويٌّ، ويُؤيِّدُه أن ابنَ سعد ذكر في ترجمة أوس بن خولي بن عبد الله أن أمه جميلة بنت أُبيّ[3]، وذكر أيضاً في ترجمة خولة بنت خولي أن أمها جميلة بنت أُبيّ[4]، وصرَّح في ترجمة أوس أنها أخت عبد الله بن أُبيّ بن سلول[5]، فهذا يدل على أن جميلة بنت أبي تزوَّجت خولي بن عبد الله، ولم يُذكَر هذا لجميلة بنت عبد الله بن أُبيّ، فهذا يُؤيِّد التفريق بينهما، والله أعلم.

---

(١) تحرَّفت في طبعتي «الإصابة» إلى: «جزمنا»، والسياق يقتضي تصويبها إلى ما أثبتُّ.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٦٤ ط السعادة، و٧ : ٥٦٢ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٣ : ٥٤٢.

(٤) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ٣٨٤.

(٥) فلا يَرِدُ أنه ربما أراد جميلة بنت عبد الله بن أُبيّ وأنه نسبها إلى جدِّها.

٣٥ـ زينب بنت جابر الأحمسية، وزينب بنت نبيط بن جابر:

ذكرها أبو موسى الـمديني فقال: كانت في زمان النبي ^ ، وحديثُها عن أبي بكر الصِّدِّيق، روى عنها عبد الله بن جابر الأحـمسي، وهي عمَّتُه، كذا قاله ابنُ منده في «التاريخ»، وقيل: هي بنت الـمُهاجِر بن جابر، ويُشبِهُ أن تكون بنتَ نَبيط بن جابر امرأةَ أنس بن مالك، لأنها من أحـمس.

فتعقَّبه ابنُ الأثير فقال: «قد أخرجها ابنُ منده في «الـمعرفة» فقال: زينب بنت جابر الأحمسية، وروى لـها حديث محمد بن عُمـارة، عن زينب بنت نَبيط،...، فليس لاستدراكه وجهٌ»[١].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «بل له وجهٌ وجيهٌ، وذلك أن الـجزم بأن زينب بنت جابر الأحـمسية هي زينب بنت نبيط بن جابر ليس بجيِّد، والذي يظهر أنـهمـا اثنتان، أما زينب بنت جابر الأحـمسية التي روت عن أبي بكر الصِّدِّيق فهي من الـمُخَضـرَمات، وليست لـها رواية مرفوعة، وأما زينب بنت نَبيط بن جابر فهي من الـمُبايعات، وليست أحـمسية، بل أنصارية خزرجية ...، فمـا أتى الوَهَمُ إلا من وَصْف ابن منده لـها بأنـها أحـمسية، وقد نَسَبَها ابنُ سعد فقال في طبقات التابعيات اللاتي رَوَينَ عن أزواجِ النبيِّ ^ ونحوِهنَّ: زينب بنت نَبيط بن جابر بن مالك بن عدي بن زيد مناة بن ثعلبة بن عمرو بن مالك بن النَّجَّار زوج أنس بن مالك[٢]...»[٣]، ثم ذكر الحافظ ما يُرجِّح أنـها تابعية لا صُحبة لـها.

قلت: صحَّةُ هذا التعقُّب ظاهرةٌ، والنسبة إلى أحـمس لا تـجتمع مع النسبة إلى الأنصار، فالأحـمسية: نسبة إلى أحـمس بن ضُبيعة بن ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، أو إلى أحـمس بن الغوث بن أنمـار بن عمرو بن الغوث، وعمرو بن الغوث أخو الأزد[٤]. أما الأنصار فهم أولاد الأوس والخزرج، وهم من الأزد[٥].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ١٢٥.

(٢) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٨ : ٤٧٨.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٢١ ـ ٣٢٢ ط السعادة، و٧ : ٦٨٥ ط البجاوي.

(٤) انظر: السمعاني، «الأنساب» ١ : ١٤٦، وابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٢٩٢ و٣٨٨.

(٥) انظر: ابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٣١.

٣٦ـ أم سفيان بنت الضَّحَّاك، وأم سفيان بنت الضَّحَّاك السلمية:

قال ابنُ الأثير: «أم سفيان بنت[١] الضَّحَّاك: ذُكِرَت في الصحابة ولا يثبت، ذكرها الطبراني وجعفر الـمُستَغفِري فيهم»، ثم روى حديثَها في عذاب القبر، ثم قال: «أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم، وقد أخرجه أبو موسى مُستَدرِكاً على ابن منده، وقد أخرجه ابنُ منده فلا وجهَ لاستدراكه عليه»[٢].

بينما **ترجَمَ الحافظ ابنُ حجر** أمَّ سفيان بنتَ الضَّحَّاك وأورد حديثَها هذا، وهي التي ذكرها الطبراني[٣]، ثم ترجَمَ أمَّ سفيان بنت الضَّحَّاك السلمية وقال: «جدَّة منصور بن صفيَّة يعني لأمِّه، قال أبو موسى في «الذيل»: ذكرها جعفر الـمُستَغفِري، ولم يُورِد لـها شيئاً، وجزم ابنُ الأثير بأنـها التي قبلها، وفيه نَظَر، فإنه يـحتملُ التغايُر»[٤].

قلت: احتمـالُ التغاير قويٌّ، خصوصاً أنَّ أمَّ سفيان راويةَ حديث عذاب القبـر لم تُنسَب فيه، فقد أخرجه ابنُ أبي عاصم والطبراني وأبو نُعيم[٥] من طريق هُدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن موسى بن عبد الرحمن، عن أم سفيان: أن يـهوديَّةً كانت تدخلُ على عائشة فتتحدَّثُ عندها، فإذا قامت قالت: أعاذكِ اللهُ من عذاب القبر ... الحديث، ولم يقل أيٌّ منهم: «بنت الضَّحَّاك» أو «السلمية»، بينمـا التي ذكرها الـمُستَغفِري واستدركها أبو موسى قد نُسبت «أم سفيان بنت الضَّحَّاك السلمية»، فتعقُّبُ الحافظ صحيحٌ، لكن كان ينبغي عليه أن يُترجِم عليها بـ«أم سفيان غيـر منسوبة» لا «أم سفيان بنت الضَّحَّاك».

وقد ذكر ابنُ حبان أمَّ سفيان بنتَ الضَّحَّاك السلمية في «الثقات» فيمن «روى عن رسول الله ^ من النساء مَن تعرف بالكنية ولم يُعرف لـها اسم»[٦].

*　*　*

(١) وقع في الـمطبوع من «أسد الغابة»: «بن الضحاك»، وهو تـحريف.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٣٤٠.

(٣) انظر: الطبراني، «الـمعجم الكبير» ٢٥ : ١٦١ (٣٩١).

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٤٥٨ ط السعادة، و٨ : ٢٢١ ط البجاوي.

(٥) ابن أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ٦ : ١٧٤ (٣٤٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢٥ : ١٦١ (٣٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٥ : ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٦) انظر: ابن حبان، «الثقات» ٣ : ٤٦٤.

الـمبحث الثاني: تعقباته في تفريق الـمجتمع:

١ـ أسلم بن أوس بن بَجْرة، وأسلم بن بَجْرة:

ترجَمَ ابنُ الأثير أسلم بن أوس بن بَجْرة وذكر أنه شهد أحداً[(١)]، ومصدره فيه ابن الكلبي وابن ماكولا[(٢)]. ثم ترجَمَ بعده أسلم بن بَجْرة وذكر أن رسول الله ^ ولّاه أسارى قُريظة[(٣)]، ومصدرُه فيه: ابنُ عبد البر وابنُ منده وأبو نعيم[(٤)].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «فرَّقَ ابنُ الأثير بين أسلم بن بَجْرة وبين أسلم بن أوس بن بَجْرة، وهما واحد كما ترى، ويحتمل على بُعد أن يكون أحدُهما ابنَ أخي الآخر، وتَوافَقَا في الاسم»[(٥)].

قلت: لو نظر الحافظ ابنُ حجر رحمه الله تعالى في آخر ترجمة أسلم بن بجرة عند ابن الأثير لعلم أن ابنَ الأثير لم يُفرِّق بينهما، فقد قال ابنُ الأثير هناك: «ولا أعلم هل هذا ـ يعني أسلم بن بجرة ـ والذي قبله أسلم بن أوس بن بجرة واحد أو اثنان ويكون في هذه الترجمة قد نُسِبَ إلى جدِّه، وما أقربَ أن يكونا واحداً، فإنهم كثيراً ما ينسبون إلى الجد، وقد ذكرناه لئلَّا يراه مَن يظنُّه غيرَ الأول، والله أعلم»[(٦)]، فما كان للحافظ أن يتعقَّب ابنَ الأثير، لأن النتيجة عندهما واحدة، فقد قال ابن الأثير: «وما أقرب أن يكونا واحداً»، وقال ابنُ حجر: «ويحتمل على بُعد أن يكون أحدُهما ابنَ أخي الآخر»، فهما متفقان على أن الصحيح أنهما واحد، وأن التفريقَ بينهما احتمالٌ بعيدٌ.

٢ـ الأغرُّ الـجُهَني، والأغرُّ الـمُزَني:

روى أبو بُردة بن أبي موسى عن الأغرِّ الـمُزَني وكانت له صُحبة: أن رسول الله ^ قال: «إنه لَـيُغانُ على قلبي، وإني لأستَغفِرُ الله في اليوم مئةَ مرَّة»[(٧)].

---

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٩١.

(٢) انظر: «نسب معد واليمن الكبير» لابن الكلبي ١ : ٤١٢، و«الإكمال» لابن ماكولا ١ : ١٩٠.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٩١. وحديثه هذا أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» ١ : ٤٦ ـ ٤٧

(٤) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦١ رقم (٧٦)، وأبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٢٤٢.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٨ ط السعادة، و١ : ٦٠ ط البجاوي.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٩١.

(٧) أخرجه أحمد في «مسنده» ٤ : ٢١١ و٢٦٠، ومسلم في «الصحيح» (٢٧٠٢)، وأبو داود في «السنن» (١٥١٥).

وروى عبد الله بن عمر أن الأغرَّ وهو رجلٌ من مُزينة كانت له صُحبة مع رسول الله ^ ، وكانت له أوسق من تـمر على رجل من بني عمرو بن عوف، فاختلف إليه مراراً، قال: فجئتُ النبيَّ ^ ، فأرسل معي أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه ... فذكر الحديث في السلام[(١)].

وروى معاوية بن قُرَّة، عن الأغرِّ الـمزني، أن رجلاً أتى النبيَّ ^ فقال: يا نبيَّ الله، أصبحتُ ولم أُوتِـر؟ فقال: «إنمـا الوترُ بالليل ـ ثلاثَ مرَّاتٍ أو أربعاً ـ قُم فأَوتِـر»[(٢)].

ونقل ابنُ الأثير عن ابن منده أنه فرَّق بين الأغرِّ راوي حديث الاستغفار، وبين الأغرِّ راوي حديث السلام والوتر، فسمَّى الأول: «الأغرَّ بنَ يسار الجهني»، وسمَّى الثاني: «الأغرَّ الـمزني»[(٣)]، وخالفه ابنُ عبد البر وأبو نعيم فجعلا الـمزني والجهني واحداً، قال ابنُ عبد البر: «الأغرُّ الـمزني، ويقال : الجهني، وهما واحد»[(٤)]، وقال أبو نعيم: «الأغرُّ بنُ يسار الـمزني، وقيل: جهني»، وقال عن راوي حديث الوتر: «ذكره بعضُ الناس ـ يعني ابنَ منده ـ وجعله ترجمةً أخرى وهو الـمُتقدِّم»[(٥)].

وتوقَّفَ ابنُ الأثير في الجمع بينهما فقال: «وأما الآخران ـ يعني الـمزني والجهني ـ فاشتراكُهمـا في الرواية عنهمـا يُوهِمُ أنـهمـا واحد، وقد ذكر أبو أحمد العسكري ترجمة الأغرِّ الـمزني وذكر فيها : «إني لأستغفرُ اللهَ سبعين مرَّة» وحديثَ الأوسق من التمر، والله أعلم»[(٦)].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «مال ابنُ الأثير إلى التفرقة بين الـمزني والجهني[(٧)]، وليس بشيء، لأن مَـخرَجَ الحديث واحدٌ، وقد أوضَحَ البخاريُّ العلَّةَ فيه وأن مِسعَراً تفرَّد بقوله: «الجهني» فأزال الإشكال»، وكان قد ذكر أن ابنَ السَّكَن روى عن محمد بن الحسن عن البخاري قال: «كان

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب الـمفرد» ص٣٤١ (٩٨٤)، والطبراني في «الـمعجم الكبير» ١ : ٣٠٠ (٨٧٩) و(٨٨٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١ : ٣٠١ ـ ٣٠٢، وابن أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ٢ : ٣٥٧ (١١٢٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» ٦ : ٤٣٣ ـ ٤٣٤، والضياء في «الأحاديث الـمختارة» ٤ : ٣١٥ (١٤٩٥).

(٢) أخرجه الطبراني في «الـمعجم الكبير» ١ : ٣٠٢ (٨٩١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ١ : ٣٠٢، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢ : ٤٧٩، والضياء في «الأحاديث الـمختارة» ٤ : ٣١٨ (١٤٩٩).

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٢٤ و١٢٥.

(٤) ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٤ ـ ٦٥ رقم (٩٦).

(٥) أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ١ : ٣٠٢.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ١٢٦.

(٧) لو قال: «توقف في عدم التفريق بينهمـا» لكان أحسن.

مِسعَرٌ يقول في روايته: (عن الأغرِّ الجهني)، والـمزنـيُّ أصحُّ»[١].

قلت: وهو تعقُّبٌ صحيح، وقوله: «لأن مَـخرَجَ الحديث واحدٌ» يعني الحديثَ الذي وقع في تسمية صحابيِّه اختلافٌ بين «الـمزني» و«الجهني»، وهو حديث الاستغفار، ومـخرجُه: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، عن الأغر. ورواه عن أبي بردة: ثابتُ بنُ أسلم البُناني، وعمرُو بنُ مُرَّة، وأبو الجارود زيادُ بنُ الـمنذر.

أما ثابت البُناني وزياد بن الـمنذر فقالا: «عن الأغر الـمزني»[٢].

وأما عمرو بن مرة: فرواه عنه شعبةُ، ومسعرُ بنُ كدام، وأبو خالد الدالاني:

ـ واختُلف على شعبة فيه:

فرواه عنه يـحيى بن سعيد القطان، وعفان بن مسلم، وأبو داود الطيالسي، وآدم بن أبي إياس، فقالوا: «عن الأغر رجل من جهينة»[٣].

ورواه عنه وهب بن جرير بن حازم فقال: «عن الأغر الـمزني»[٤].

ورواه عنه محمد بن جعفر، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، فقالوا: «عن الأغر» لم ينسبوه مزنياً ولا جهنياً[٥].

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥٦ ط السعادة، و١ : ٩٦ ط البجاوي.

(٢) رواية ثابت أخرجها أحمد في «المسند» ٤ : ٢١١ و٢٦٠، ومسلم في «الصحيح» (٢٧٠٢) (٤١)، وأبو داود في «السنن» (١٥١٥)، وابن حبان في «الصحيح» ٣ : ٢١١ (٩٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٧ : ٥٢، وغيرهم.

ورواية زياد بن الـمنذر أخرجها الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٤ : ٢٨٩، وزياد رافضي متهم، فالعبرة برواية ثابت.

(٣) رواية يـحيى بن سعيد وعفان بن مسلم أخرجها أحـمد في «الـمسند» ٤ : ٢١١.

ورواية أبو داود الطيالسي وآدم بن أبي إياس أخرجها البيهقي في «شعب الإيمـان» ٥ : ٣٨٠ (٧٠٢٢).

(٤) روايته أخرجها أحمد في «الـمسند» ٤ : ٢٦٠.

(٥) رواية محمد بن جعفر أخرجها ابن أبي شيبة في «الـمصنف» ١٥ : ٢٣٢ (٣٠٠٥٧) و١٩ : ٣٣٢ (٣٦٢٢٠)، ومسلم في «الصحيح» (٢٧٠٢) (٤٢).

ورواية ابن مهدي أخرجها النسائي في «الكبرى» ٩ : ١٦٨ (١٠٢٠٧)، أو في «عمل اليوم والليلة» ص٣٢٧ (٤٤٦).

ورواية أبي الوليد الطيالسي أخرجها الطبراني في «الـمعجم الكبير» ١ : ٣٠١ (٨٨٢).

ـ أما مسعر فقال البخاري[١] إنه كان يقول: «الأغر الجهني»، وقد رواه الطبراني[٢] من طريقه فقال: «عن الأغر» ولم ينسبه مزنياً ولا جهنياً.

ـ وأما أبو خالد الدالاني فقال: «عن الأغر» ولم ينسبه مزنياً ولا جهنياً[٣].

فتبيَّن بهذا أن قولَ مَن قال: «الأغر الجهني» ليس بمحفوظ، وأن الصوابَ عدمُ التفرقة بين الأغر المزني والأغر الجهني. والله أعلم.

٤ـ جندب بن مَكيث، وجندب بن عبد الله بن مَكيث:

كذا سمَّاه ابنُ سعد، وروى عن ابن إسحاق، عن يعقوب بن عُتبة، عن مسلم بن عبد الله الجهني، عن جندب بن مَكيث الجهني قال: بعث رسولُ الله ^ غالبَ بنَ عبد الله الليثيَّ في سَرِيَّة ... فذكر قصَّة مطوَّلة، وذكر أنه كان في تلك السَّرِيَّة[٤].

أما العسكري فقال: هو جندب بن عبد الله بن مكيث.

فتعقَّبه ابنُ الأثير بأن العسكريَّ نفسَه قال في ترجمة رافع بن مكيث: إنه أخو جندب، ولم يذكر في نسب رافع «عبد الله»، فكيف يكون أخا جندب إن كان جندبُ هو ابنَ عبد الله بن مكيث؟! ثم قال ابنُ الأثير: «إنما هو على ما ذكره في رافع[٥]: عم جندب بن عبد الله بن مكيث»[٦].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «لكن وقع في بعض طرقه في الحديث الذي ذكره ابنُ إسحاق عند الطبراني: (عن جندب بن عبد الله الجهني)»[٧].

قلت: حديثُ ابن إسحاق أخرجه أحمد والبخاري في «التاريخ الكبير» وأبو داود والطحاوي

(١) فيما رواه عنه ابنُ السكن، كما سلف في كلام الحافظ ابن حجر.

(٢) في «المعجم الكبير» ١ : ٣٠١ (٨٨٣).

(٣) وروايته أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» ١ : ٣٠١ (٨٨٤).

(٤) انظر: ابن سعد، «الطبقات الكبرى» ٢ : ١٢٤، وانظر أيضاً ٤ : ٣٤٦.

(٥) في المطبوع من «أسد الغابة»: «جندب»، والظاهر أنها سبقُ قلم.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٣٦٢.

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٢٥١ ط السعادة، و١ : ٥١٣ ط البجاوي.

وابنُ أبي عاصم وابنُ قانع والحاكم والبيهقي[١] من طرق عن ابن إسحاق، به، فقالوا: «جندب بن مكيث».

وأخرجه الطبراني[٢] من طريقين عن ابن إسحاق، به، فقال: «جندب بن عبد الله الجهني».

وأخرجه أحمد[٣] عن يعقوب بن عتبة (شيخ ابن إسحاق فيه)، به، فقال: «جندب بن مكيث».

فالحديثُ واحدٌ، والمَخرَجُ واحدٌ، وإنما وقع الاختلاف على ابن إسحاق في تسميته، وهذا لا يعني أنهما اثنان، أما قولُ ابن الأثير: إن العسكري قال في ترجمة رافع بن مكيث: إنه أخو جندب، ثم سمَّاه: جندب بن عبد الله بن مكيث، فكيف يكون أخوه؟! فجوابُه أن العسكريَّ نفسَه قال في ترجمة جندب بن عبد الله بن مكيث: «وأهل الحديث ينسبونه إلى جدِّه»[٤]، فله أن يقول: إن رافع بن مكيث قد نُسب إلى جدِّه أيضاً.

وقد رأيتُ للعسكري في هذا سلفاً، فقد قال ابنُ أبي حاتم: «جندب بن عبد الله بن مكيث، مديني له صُحبة، روى عنه مسلم بن عبد الله بن خبيب الجهني، سمعت أبي يقول ذلك»[٥].

والخلاصةُ أن جندبَ بنَ مَكيث وجندبَ بنَ عبد الله بن مَكيث رجلٌ واحدٌ، وليس الأولُ عمَّ الثاني، أما الترجيحُ بين القولين، فالراجحُ ـ فيما أرى والله أعلم ـ أنه جندبُ بنُ مَكيث، وذلك لأمور:

الأول: أن تسميته «جندب بن عبد الله» لم تأتِ إلا في رواية ابن إسحاق، وقد جاء عنه أيضاً تسميتُه «جندب بن مكيث»، والكلامُ في ابن إسحاق من جهة حفظه معروفٌ.

الثاني: أن الإمام أحمد بن حنبل رواه عن شيخ ابن إسحاق فيه (يعقوب بن عتبة)، فسمَّاه: «جندب بن مكيث».

---

(١) أحمد في «المسند» ٣ : ٤٦٧، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢ : ٢٢١،وأبو داود في «السنن» (٢٦٧٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣ : ٢٠٨، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٥ : ٥٥ (٢٥٩١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» ١ : ١٤٥، والحاكم في «المستدرك» ٢ : ١٢٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩ : ٨٨.

(٢) في المعجم الكبير» ٢ : ١٧٨ (١٧٢٦).

(٣) في «المسند» ٣ : ٤٦٧.

(٤) نقله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٢ : ١٠١.

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٢ : ٥١١.

الثالث: أما قولُ ابن أبي حاتم فالظاهرُ أن مُستَنَدَه فيه روايةُ ابن إسحاق، وقد ترجمه قبله البخاريُّ في «التاريخ الكبير» فسمَّاه: «جندب بن مكيث»[(١)].

٥ـ حنظلة غير منسوب، وحنظلة بن حذيم:

قال ابنُ الأثير: «ذكره ابنُ قانع عن مطين قال: حدَّث حنظلة أن النبيَّ ^ كان يُعجِبُه أن يُدعى الرجلُ بأحبِّ أسمائه إليه. ذكره ابن الدَّباغ»[(٢)].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «استدركه ابنُ الدَّبَّاغ وابنُ فَتْحون وابنُ الأثير، واستندوا إلى ما أخرجه ابنُ قانع من طريق الذَّيَّال بن عبيد، عن حنظلة: أن النبيَّ ^ كان يُعجِبُه أن يُدعى الرجلُ بأحبِّ أسمائه إليه. قلت (القائل ابن حجر): ووهموا في استدراكه، فإنَّ هذا هو حنظلة بن حذيم الذي تقدَّم ذِكرُه في القسم الأول، والذيَّالُ ابنُ ابنِه، وأحاديثُه عنه معروفةٌ، وهذا منها»[(٣)].

قلت: وهو الصواب، فقد رواه ابنُ قانع والطبراني عن محمد بن عبد الله مُطيَّن، عن محمد بن أبي بكر الـمُقدَّمي، عن محمد بن عثمان، عن الذَّيَّال بن عبيد بن حنظلة، سمعت جدِّي حنظلة ...[(٤)]

ورواه البخاري في «الأدب الـمفرد» عن محمد بن أبي بكر الـمُقدَّمي، عن محمد بن عثمان، عن ذيَّال بن عبيد بن حنظلة، حدثني جدي حنظلة بن حذيم ...[(٥)]

وذيَّال بن عبيد: تَرجَمَه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم وابنُ حبان والـمزيُّ[(٦)]، ونسبوه فقالوا: «ذيَّال بن عبيد بن حنظلة بن حذيم بن حنيفة»، وذكروا أنه يروي عن جدِّه.

---

(١) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٢ : ٢٢١.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٥٤٦.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣٩٧ ط السعادة، و٢ : ٢١٧ ط البجاوي.

(٤) ابن قانع في «معجم الصحابة» ١ : ٢٠٤، والطبراني في «الـمعجم الكبير» ٤ : ١٣ (٣٤٩٩). ووقع خللٌ في إسناد ابن قانع صوَّبتُه من «معجم الطبراني» ومن «الإصابة».

(٥) البخاري، «الأدب المفرد» ص٢٨٥ رقم (٨١٩).

(٦) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٣ : ٢٦١، وابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٣ : ٤٥١، وابن حبان، «الثقات» ٤ : ٢٢٢، والـمزي، «تـهذيب الكمـال» ٨ : ٥٣٢.

٦ـ ربيعة بن رِوَاء العَنْسي، وربيعة بن روح العَنْسي:

ترجَمَ ابنُ الأثير ربيعة بن رواء العنسي وذكر أنه قدم على النبي ^ فأسلم، ثم رجع إلى بلاده فمات في الطريق، ثم ترجَمَ ربيعة بن روح العنسي فقال: «مدني، روى عنه محمد بن عمرو بن حزم. قاله أبو عمر[١]. ويغلب على ظنِّي أنه غيرُ الذي قبله، لأنه روى عنه محمد وهو مدني، والأول عاد إلى بلاده من اليمن في حياة النبي ^ ، فمات في طريقه»[٢].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «بل الذي يغلبُ على ظنِّي أنهما واحد، وأن اسمَ أبيه تصحَّف، وما احتجَّ به ابنُ الأثير فضعيفٌ، فإنه لا يمتنع على محمد أن يروي قصَّتَه وإن لم يُدرِكه كما رواها غيرُه»[٣]، أي: كما روى غيرُ محمد بن عمرو قصَّتَه ولم يُدركه أيضاً.

قلت: الذي أوهَمَ ابنَ الأثير أنه غيرُ الذي قبله أن ابنَ عبد البر قال: «روى عنه محمد بن عمرو ابن حزم»، ولم يقل: «روى قصته محمد بن عمرو» أو «له ذكر في حديث محمد بن عمرو».

ويُؤيِّد الجمعَ بينهما أن قصة ربيعة بن رواء العنسي أخرجها الطبراني ـ وعنه أبو نعيم ـ من طريق عبد العزيز[٤] بن أبي بكر بن محمد، عن أبيه: أن ربيعة ...[٥]

وأبو بكر بن محمد: قال الحافظ ابنُ حجر: «أظنُّه ابنَ عمرو بن حَزْم»، قلت: وجزم بأنه هو الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»[٦]، فيكون على هذا مَخرَجُ الترجمتين واحداً، فربيعة بن روح ذكر ابنُ عبد البر أن محمد بن عمرو بن حَزْم يروي عنه، وربيعة بن رِواء يروي قصته أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، وليس بمُستَبعَد أن يكون أبو بكر يرويه عن أبيه محمد بن عمرو بن حزم، ووَهِمَ بعضُ الرواة فأسقَطَه، فإن الإسناد إلى أبي بكر فيه مقالٌ.

---

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٢٣٤ رقم (٧٦٧).

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٦٠.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥٠٨ ط السعادة، و٢ : ٤٦٦ ط البجاوي.

(٤) تحرف في المطبوع من «المعجم الكبير» للطبراني إلى: «عبد الله»، والتصويب من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، ونقله على الصواب عن أبي نعيم: ابنُ الأثير في «أسد الغابة»، وعن الطبراني: ابنُ حجر في «الإصابة».

(٥) الطبراني في «المعجم الكبير» ٥ : ٦٦ (٤٦٠٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٢ : ٢٩٨.

(٦) انظر: الهيثمي، «مجمع الزوائد» ٩ : ٣٩٤.

٧ـ زياد النهشلي، وزياد أبو الأغرِّ النهشلي:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**وقد ذكر ابنُ الأثير زياداً النهشليَّ بترجمتين**، وتبعه الذهبيُّ فقال في الأولى: "زياد أبو الأغرِّ النَّهشلي: له حديث، روى عنه أولاده". وقال في الثانية: "زياد النَّهشليّ: روى عنه ابنُه الأغرُّ إن صحَّ"، فأوهَمَ أنهما اثنان أحدهما صحيح والآخر فيه نظر، فانظر وتعجَّب»[١].

قلت: كلامُ الحافظ هذا وارِدٌ على الذهبي، فالكلامُ المنقولُ هو كلامُه في «تجريد أسماء الصحابة»[٢]، لكن سياق كلام الحافظ يُوهِمُ أن ابنَ الأثير أيضاً يُفرِّق بينهما، وليس كذلك، فقد قال ابنُ الأثير في ترجمة «زياد أبي الأغر النهشلي»: «ونذكره في زياد النهشلي إن شاء الله تعالى»[٣]، ثم ذكره في ترجمة «زياد النهشلي» وقال فيها: «وقد تقدَّم في زياد أبي الأغر»[٤]، وإنما كرَّر ابنُ الأثير ترجمته مرتين، لأن أبا نعيم ذكره في «زياد أبي الأغر»[٥]، وابنَ منده ذكره في زياد النهشلي[٦]، فذكره فيهما ليجده مَن وقف عليه كما ذكره أبو نعيم، أو كما ذكره ابنُ منده، وأشار إلى أنهما واحد، ولا شيء عليه في ذلك[٧].

٨ـ صفوان بن عمرو الأسلمي، وصفوان بن عمرو الأسدي: وفيه تعقُّبان:

التعقُّب الأول:

قال الحافظ ابنُ حجر: «أورده أبو عمر[٨]، **فتعقَّبه ابنُ الأثير** بأن الصواب "الأسدي"، وليس

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٥٨٦ ط السعادة، و٢ : ٦٥٥ ط البجاوي.

(٢) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ١ : ١٩٣ و١٩٦.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١١٦.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٥) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٢ : ٣٧٣.

(٦) كما يُفيده كلام ابن الأثير في آخر الترجمة.

(٧) وقد بيَّنتُ في الفصل التمهيدي أن ابنَ الأثير يُكرِّر ترجمة الصحابي المختلف في اسمه حسب الأقوال فيه، وهذا وإن لم يكن اختلافاً في الاسم إلا أنه قريب منه.

(٨) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٣٤٤ رقم (١٢٠٥).

لأبي عمر فيه ذنب إلا في قوله: «الأسلمي»، فإن الصواب «الأسدي»، والذنب لابن الأثير في مغايرته بين هذا الذي ذكره أبو عمر وبين الأسدي الذي ذكره غيرُه، وقد قال أبو عمر: إنه حليف بني أسد[١]، فلا معنى للتعدُّد»[٢].

قلت: هذا خلافٌ لفظيٌّ، فإنه يعني بمغايرة ابن الأثير بينهما أنه جعلهما في ترجمتين، فقد ترجَمَ ابنُ الأثير «صفوان بن عمرو الأسدي»، وقال: «أخرجه ابن منده وأبو نعيم»، ثم ترجَمَ «صفوان بن عمرو السُّلَمي، وقيل: الأسلمي»، وقال: «أخرجه أبو عمر»، ثم قال: «قلت: هذا صفوان هو المذكور قبل هذه الترجمة، وإنما ابنُ منده وأبو نعيم جعلاه أسدياً، وجعله أبو عمر سلمياً أو أسلمياً، وقد تقدَّم في ثقف بن عمرو ما يدل على أنهما واحدٌ»[٣]، فأنت ترى أنه لم يُغايِر بينهما، بل نبَّه على أنهما واحد، وإنما جعلهما في ترجمتين لأن ظاهر الترجمة التي ذكرها ابنُ عبد البر تُغايِرُ ظاهرَ الترجمة التي ذكرها ابنُ منده وأبو نعيم. لكن الحافظ يريدُ أن يكونا في ترجمة واحدة ويُذكَرَ الخلافُ في نَسَبه فيها كما فعل هو عندما ترجَمَ صفوان بن عمرو الأسدي، والأمرُ قريبٌ.

أما **التعقب الثاني**: فقد **قال الحافظ**: «والعجبُ أنَّ **ابن الأثير خفي عليه** ما وقع لأبي عمر فيه من الوَهَم في مغايرته بين صفوان بن عمرو وصفوان بن أمية بن عمرو لِمَا بيَّنتُه»[٤].

قلت: هذا تعقُّبٌ صحيح، فقد تابع ابنُ الأثير ابنَ عبد البر في المغايرة بينهما، وهما واحد كما هو ظاهرٌ من سياق ترجمتيهما[٥].

---

(١) ذكر ذلك في ترجمة صفوان بن أمية بن عمرو من «الاستيعاب» ص٣٤٢ رقم (١١٩٩).

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٠٣ ط السعادة، و٣ : ٤٦٩ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٢ : ٤١٠.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٢٠٣ ط السعادة، و٣ : ٤٦٩ ط البجاوي.

(٥) **تنبيه**: صفوان بن عمرو له ثلاثة إخوة: ثقف ومالك ومدلاج، ولم يُحرِّر ابنُ الأثير ولا الحافظ ابنُ حجر الكلامَ في نسبهم، ففي ترجمة ثقف رجَّح ابن الأثير أنه أسدي حليف لبني عبد شمس، وفي ترجمة صفوان أحال على ترجمة ثقف، وفي ترجمة مالك جوَّز أن يكون عدوانياً، حليفاً لبني أسد، وبنو أسد حلفاء بني عبد شمس، وفي ترجمة مدلاج ذكره سُلمياً ثم مال إلى أنه عدواني حليف لبني أسد فحليف لبني عبد شمس. [انظر تراجمهم على الترتيب في «أسد الغابة» ١ : ٢٩٣ و ٢ : ٤١٠ و ٤ : ٢٦١ و٣٥٦].

أما الحافظ فنسب ثقف بن عمرو إلى بني أسد أصالةً، ثم في ترجمة صفوان رجح أنه عدواني حليفٌ لبني أسد، ثم ترجم مالك بن عمرو مرتين نسبه في الأولى أسدياً أصالةً، وقال في الثانية: «السلمي، ويقال: العدواني، حليف بني =

٩ـ عبد الله الثقفي، وعبد الله بن أبي ربيعة الثقفي:

قال ابنُ الأثير: «عبد الله الثقفي: والد سفيان بن عبد الله، مدني، من حديثه عن النبي ^ : «الـمُتشبِّعُ بما لم يُعطَ كلابِسِ ثوبَي زُور» روى عنه ابنُه سفيان»[١].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أفرَدَه ابنُ الأثيـر، وهو ابنُ أبي ربيعة الثقفي، ظنَّه ابنُ الأثير آخَرَ فأفرَدَه عنه وهماً»[٢].

قلت: وهو كذلك، فقد كان ابنُ الأثير قد ترجَمَ «عبدَ الله بنَ أبي ربيعة الثقفي»، وذكر له هذا الحديث من رواية ابنه سفيان عنه[٣]، وراويهِ عن سفيان: عروةُ بنُ الزبير، وروايةُ عروةَ بن الزبير عن سفيانَ بنِ عبد الله بن أبي ربيعة الثقفي ـ وهو صحابي ـ معروفةٌ في غير هذا الحديث، فقد أخرج مسلمٌ منها حديثَ: «قُل: آمنتُ بالله، ثم استَقِمْ»[٤].

= أسد، وكانوا حلفاء بني عبد شمس»، ثم في ترجمة مدلاج نسبه أسلمياً أو سلمياً من بني سليم من بني حجر. [انظر تراجمهم على الترتيب في «الإصابة» ١ : ٢٠٢ و ٢ : ٢٠٣ و ٣ : ٣٤٩ و٣٥٠ و٣٩٤ ط السعادة، و ١ : ٤١٠ و ٣ : ٤٦٩ و ٥ : ٧٣٦ ـ ٧٣٨ و ٦ : ٦١ ط البجاوي].

وهذا الاضطراب الذي وقع لهما في نسب هؤلاء الإخوة أدَّى بابن الأثير إلى إلى أن يكرِّر ترجمة ثقف مرتين، حيث ترجمه مرةً: «ثقف بن عمرو العدواني»، ثم ترجمه ثانيةً: «ثقف بن عمرو بن سميط الأسدي»، وأدَّى بالحافظ ابن حجر إلى هذا أيضاً، حيث ترجمه مرةً: «ثقاف بن عمرو العدواني»، ثم ترجمه ثانيةً: «ثقف بن عمرو بن سميط من بني أسد بن خزيمة»، قال: «وقال الواقدي: ثقاف».

وأدَّى بابن الأثير إلى أن يُكرِّر ترجمة مالك بن عمرو مرتين، حيث ترجمه مرةً: «مالك بن عمرو الأسدي»، ثم ترجمه ثانيةً: «مالك بن عمرو السلمي حليف بني عبد شمس»، وأدَّى بالحافظ ابن حجر أيضاً إلى أن يُكرِّر ترجمة مالك بن عمرو ثلاث مرات، حيث ترجمه أولاً: «مالك بن عمرو بن سميط أخو ثقف ومدلاج»، ثم ترجمه أخرى: «مالك بن عمرو الأسدي»، ثم ترجمه ثالثة: «مالك بن عمرو السلمي، ويقال: العدواني، حليف بني أسد، وكانوا حلفاء بني عبد شمس».

(١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٨٧.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٤٥ ط السعادة، و٥ : ٢٢٠ ط البجاوي.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ١٢٨، والحديث من هذه الطريق أخرجه ابنُ منده كما في «الإصابة» ٢ : ٣٠٤ ط السعادة، و٤ : ٧٩، وفي كونه من حديث عبد الله بن أبي ربيعة نظر، كما بيَّنه الحافظ، وليس هو موضوع بحثنا، وإنما موضوع بحثنا هل سفيان بن عبد الله الثقفي اثنان أم واحد.

(٤) انظر: مسلم بن الحجاج، «الصحيح»، كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإيمان، برقم (٣٨).

١٠ـ عبد الرحمن بن سَبْرة، وعبد الرحمن بن أبي سَبْرة:

قال ابنُ الأثير: «عبد الرحمن بن سَبرة الأسدي: عِدادُه في الكوفيين، ذكره مُطيَّن في الصحابة، روى عنه الشَّعبي، ولأبيه صُحبة»، ثم ذكر حديثَ الشَّعبي عنه: أنه سأل النبيَّ ^ ما يقرأ في الوتر ... الحديث، ثم ذكر أنَّ ابنَ منده فرَّق بينه وبين عبد الرحمن بن أبي سَبرة، وأنَّ أبا نعيم تعقَّبه بأنهما واحد[١]، ثم قال مُتعقِّباً أبا نعيم: «وفي هذا عندي نَظَرٌ، لأن هذا عبد الرحمن بن سَبرة أسديٌّ، وعبد الرحمن بن أبي سَبرة جُعفيٌّ، فكيف يكونان واحداً»[٢].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بأن مُطيَّن والباوردي وابن منده لم ينسبوا ابنَ سَبرة أسدياً[٣]، وقال: «والصوابُ أنه واحدٌ، ووَهِمَ مَن جعل كُنية أبيه اسماً أو مَن نَسَبَه أسدياً»، قال: «ومشى ابنُ الأثير على ظاهر ما نَسَبَه ابنُ عبد البر فرجَّحَ أنهما اثنان لاختلاف النِّسبة، وغَفَلَ عن علَّة الحديث الذي به تثبتُ الصُّحبة، فإنه يدلُّ على أنه واحدٌ، وبذلك جزم ابنُ أبي حاتم فذكر في ترجمته أن الرواة عنه: ابنُه خيثمة والشَّعبي، فأما رواية خيثمة عنه ففي «مسند أحمد»[٤] وغيره، وأما رواية الشَّعبي عنه فهي هذه، وقد تقدَّم شيءٌ من هذا في القسم الأول»[٥].

قلت: قولُ الحافظ عن ابن الأثير: إنه «غَفَلَ عن علَّة الحديث الذي به تثبت الصُّحبة، فإنه يدلُّ على أنه واحدٌ» وضَّحه في القسم الأول بأنَّ مُطيَّن روى عن عبيد بن يعيش، عن يونس بن بُكير، عن إسماعيل بن رَزين، عن الشَّعبي، عن عبد الرحمن بن سبرة: أن أباه سأل النبيَّ ^ : ما تقرأ في الوتر ... الحديث[٦]. قال: «وأخرجه البخاريُّ[٧] عن أبي كُريب، عن يونس بن بُكير، فقال: عبد الرحمن بن أبي سَبرة قال: كنتُ مع أبي حين أتى النبي ^ فبايَعَه، فذكر الحديثَ في الوتر»[٨].

---

(١) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٣ : ٢٧٦.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٣٤٨.

(٣) وانفرد بنسبته أسدياً ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» ص٤٥٦ رقم (١٥٨٧).

(٤) انظر: أحمد، «المسند» ٤ : ١٧٨.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٥٠ ط السعادة، و٥ : ٢٣١ ط البجاوي.

(٦) وأخرجه عن مُطيَّن: الطبراني في «المعجم الأوسط» ٦ : ٦ (٥٦٣٣).

(٧) في «التاريخ الكبير» ٥ : ٢٤١.

(٨) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ٢ : ٤٠٠ ط السعادة، و٤ : ٣٠٨ ط البجاوي.

قلت: فالـمخرجُ واحدٌ، وهو: يونس بن بُكير، عن إسماعيل بن رَزين، عن الشَّعبي، عن عبد الرحمن، ورواه عن يونس: عبيد بن يعيش وأبو كريب محمد بن العلاء، أما عبيد بن يعيش فقال: «عبد الرحمن بن سبرة»، وأما أبو كريب فقال: «عبد الرحمن بن أبي سبرة»، والقولُ قولُه، فإنه ثقةٌ حافظٌ، بخلاف عبيد بن يعيش، فإنه ـ وإن وثَّقوه ـ قال فيه ابنُ حبان: «كان يُخطِئ»[١].

فظهر بهذا أنهما واحدٌ، وهو عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي، كما قال الحافظُ رحمه الله.

١١ ـ عمير بن جودان، وعمير بن فهد:

ترجَمَ ابنُ الأثير عمير بن جودان العبدي، ورجَّح أنه لا صُحبة له وأن حديثَه مُرسَلٌ، وروى حديثَه من طريق ابن أبي عاصم، عن ابن أبي شيبة، عن محمد بن فُضَيل، عن عطاء بن السائب، عن أشعث بن عمير، عن أبيه قال: أتى النبيَّ ^ وفدُ عبد القيس ... الحديث[٢].

ثم ترجَمَ عمير بن سعد بن فهد العبدي قال: «وقيل: عمير بن فهد، أبو الأشعث»، وروى حديثه من طريق أبي يعلى، عن ابن أبي شيبة ... بإسناده الـمذكور آنفاً[٣].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «قال أبو عمر: عمير بن جودان وذكر الحديث، ثم أعاده في عمير بن فهد وقال: «وقيل: عمير بن سعد بن فهد» وذكر الحديثَ بعينه[٤]، ولم يُنبِّه على أنه واحد، وكذا صنع ابنُ الأثير، أخرج الحديثَ في الـموضع الأول من طريق ابن أبي عاصم، وفي الـموضع الثاني من طريق أبي يعلى، كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن فُضَيل، مع أن كلاً منهما لم يُسمِّ والدَ عمير، ولم يُنبِّه أيضاً على أنهما واحد، وإنما نبَّه على أن عمير بن فهد وعمير بن سعد بن فهد واحدٌ، ولعلَّ جودان أبوه فنُسِبَ إلى جدِّه، أو جودان جدٌّ له حُذِفَ من الرواية الأخرى»[٥].

قلت: وهو تعقُّبٌ صحيحٌ، ودليلُ عدم التفريق بينهما أن الحديثَ واحدٌ ومَخرَجَه واحدٌ، وبيانُه أنه يرويه عطاء بن السائب عن الأشعث بن عمير، عن أبيه، ورواه عن عطاء:

---

(١) ابن حبان، «الثقات» ٨ : ٤٣١.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٨٤ ـ ٧٨٥.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٩١.

(٤) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٤٨٩ رقم (١٧٣٤)، وص٤٨٧ رقم (١٧١٩).

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ط السعادة، و٤ : ٧١٣ ط البجاوي.

١. محمد بن فُضيل عند ابنِ أبي شيبة ـ وعنه أبو يعلى وابن أبي عاصم الطبراني وأبو نعيم[١] ـ وابنِ أبي خيثمة[٢]، وابنِ قانع[٣]، ولم يُسمِّ ابنُ فُضيل والدَ عمير في رواية ابن أبي شيبة وابنِ قانع، بينما سمَّاه ابنُ فضيل: «عمير بن فهد» في رواية ابن أبي خيثمة.

٢. وأبو حمزة ـ وهو محمد بن ميمون السُّكَّري ـ عند البخاري في «التاريخ»[٤]، وقال: «الأشعث بن عمير بن جودان».

٣. وأبو عَوَانة ـ وهو الوضَّاح بن عبد الله اليشكُري ـ عند البخاري في «التاريخ» أيضاً[٥]، وقال: «الأشعث ابن عمير بن جودان».

وعطاءُ بنُ السائب: اختلط في آخر عمره، ومحمد بن فُضَيل سمع منه بعد الاختلاط، أما أبو عَوَانة فسمع منه قبل الاختلاط وبعده[٦]، وأما أبو حمزة السُّكَّري فلم يذكروا متى سمع منه.

فهذا يدلُّ على أن ابنَ جودان وابنَ فهد رجلٌ واحدٌ، لكن ليس هناك ما يُرجِّحُ أحد القولين في اسمه، اللهم إلا أن يُقال إن محمد بن سيرين قد روى عن عمير بن جودان[٧]، فهذا يُرجِّح أنه عمير ابن جودان لا عمير بن فهد، ولعلَّه لذلك قال الحافظ ابنُ حجر في أول الترجمة: «عمير بن جودان، ويقال: ابن سعد بن فهد، والأولُ أرجحُ».

١٢ـ عمير والد أبي بكر، وعمير بن عمرو الأنصاري:

قال ابنُ الأثير: «عمير والد أبي بكر: روى عنه ابنُه أبو بكر أن النبيَّ ^ قال: «إن اللهَ عزَّ وجلَّ

---

(١) ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٢ : ١٨٧ ـ ١٨٨ (٢٤٢٦٠)، وأبو يعلى في «المسند» ١٢ : ٢٤٨ ـ ٢٤٩ (٦٨٥١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣ : ٢٧٦ (١٦٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» ١٧ : ٦٣ (١٢٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٣ : ٤٦٧ ـ ٤٦٨ .

(٢) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣ : ٣٠ ط السعادة، و٤ : ٧١٣ ط البجاوي.

(٣) انظر: ابن قانع، «معجم الصحابة» ٢ : ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٤) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ١ : ٤٢٨.

(٥) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ١ : ٤٢٨.

(٦) انظر: ابن الكيال، «الكواكب النيرات» ص٣٢٨ و٣٣١.

(٧) ذكر ذلك البخاري في «التاريخ الكبير» ٦ : ٥٣٦، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦ : ٣٧٥.

وعدني أن يُدخِلَ الجنَّةَ من أمتي ثلاثَ مئةِ ألفٍ بغير حسابٍ»، فقال عُمير: زِدْنا يا رسول الله، فقال بيَدَيهِ هكذا، فقال عُمير: يا رسولَ الله، زِدْنا، فقال عمرُ: حَسبُكَ يا عُمير، فقال: ما لنا ولك يا ابنَ الخطَّاب، وما عليك أن يُدخِلَنا الجنَّة، فقال عمر: إن اللهَ عزَّ وجلَّ إن شاء أدخَلَ الناسَ الجنَّةَ بحَفْنةٍ ـ أو: بحَثْيةٍ ـ واحدةٍ، فقال نبيُّ الله ^ : «صدقَ عمرُ»[١]. أخرجه أبو موسى»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر في ترجمة «عمير والد أبي بكر» في القسم الرابع من حرف العين: «ولم يُنبِّه ابنُ الأثير على أنه تقدَّم في عُمير بن عمرو الأنصاري منسوباً لابن عبد البر، وكأنه ظنَّ أنه آخر، وليس كذلك، بل الحديثُ واحدٌ، وراويه عن الصحابي واحدٌ، وهو ابنُه أبو بكر»[٣].

قلت: لم أر في النسخ المطبوعة من «أسد الغابة» أنه تقدَّم عند ابن الأثير «عمير بن عمرو الأنصاري» ... نعم، ذكر ابنُ عبد البر عمير بن عمرو الأنصاري وقال: «والد أبي بكر بن عمير، بصري، ولم يروِ عنه غيرُ ابنه أبي بكر بن عمير، حديثُه صحيحُ الإسناد عن النبي ^ أنه قال: «إنَّ اللهَ وعدني أن يُدخِلَ الجنَّةَ من أُمَّتي مئةَ ألفٍ[٤]» الحديث»، فهذا هو نفسُه الذي ذكره ابنُ الأثير، لكن لم أره هكذا عند ابن الأثير، بل ولا ذكر الحافظ ابنُ حجر عميرَ بنَ عمرو الأنصاريَّ هذا، مع أنه ترجم عميراً والدَ أبا بكر في القسم الرابع مُنبِّهاً على خطأ ابن الأثير في تكرار الترجمة ـ على حدِّ قوله ـ، ومقتضاه أن يكون مذكوراً عنده على الصواب في القسم الأول.

وفي تسميته «عمير بن عمرو» نَظَرٌ، فقد ترجم الحافظُ في القسم الأول من حرف العين «عميراً غير منسوب» وقال: «روى عنه ولده أبو بكر، قال البخاريُّ: له صُحبة، ولم يُسمِّ البخاريُّ أباه ولا أبو حاتم ولا ابنُ شاهين ولا الطبرانيُّ ولا مَن بعدهم، ولم أجده منسوباً عند أحد منهم، وذكره ابنُ أبي حاتم فيمَن لا يُعرَف اسمُ والده» ثم ذكر الحافظ حديثَه السالف وبيَّن الاختلافَ في إسناده[٥].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ١٧ : ٦٤ (١٢٣)، وأخرجه أيضاً البغويُّ وابنُ أبي خيثمة وابنُ السَّكَن فيما قال الحافظ في «الإصابة» ٣ : ٣٧ ط السعادة أو ٤ : ٧٢٩ ط البجاوي.

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣ : ٧٨٢.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٨٠ ط السعادة، و٥ : ٣٠٦ ط البجاوي.

(٤) كذا في «الاستيعاب»، والذي في مصادر التخريج: «ثلاث مئة ألف».

(٥) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٧ ط السعادة، و٤ : ٧٢٩ ط البجاوي.

١٣ ـ عياض الثقفي، وعياض بن عبد الله الثقفي:

قال ابنُ الأثيـر: «عياض الثقفي: والد عبد الله بن عياض، روى عنه ابنُه عبد الله: أن النبيَّ ^ أتى هوازنَ في اثني عشر ألفاً. وهو معدودٌ في أهل الطائف. أخرجه أبو عمر مختصراً[١]، وأخرجه البخاريُّ في تاريـخه[٢]»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «هو ابنُ عبد الله، غايَرَ بينهمـا ابنُ الأثيـر فوَهِمَ»[٤].

قلت: وهو تعقُّبٌ صحيحٌ، فقد ترجَمَ ابنُ الأثير عياضَ بنَ عبد الله الثقفيَّ وقال: «روى حديثَه عبدُ الله بنُ عبد الرحمن الطائفي، عن عبد الله بن عياض، عن أبيه أنه قال: شهدتُ رسولَ الله ^ وأتاه رجلٌ من فِهرٍ بعسل، فقال: أهديناه لك. فقَبِلَه النبيُّ ^ ، فقال: احمِ شعبي، فحمـاه له وكتب له كتاباً. أخرجه أبو نعيم وابنُ منده»[٥]، مع أن أبا نعيم ترجَمَ «عياض بن عبد الله أبا عبد الله الثقفي»، وروى في ترجـمته هذا الحديث، ثم روى بعده مباشـرة في الترجمة نفسها: أن النبيَّ ^ أتى هوازن ...[٦]، فلا أدري لماذا فرَّق ابنُ الأثيـر بينهمـا واسمُهمـا واحدٌ، ونِسبتُهمـا واحدةٌ، وراوي الحديث واحدٌ؟! بل الراوي عن عبد الله بن عياض والراوي عن هذا الراوي فيهمـا واحد، فحديثُ «احمِ شعبي ...» رواه أبو عاصم الضَّحَّاك بن مـخلد النبيل، عن عبد الرحمن بن عبد الله الطائفي، عن عبد الله بن عياض، عن أبيـه[٧]، وكذا حديث: «أتى هـوازن ...» رواه أبو عاصـم النَّبيل، عن عبد الرحمن بن عبد الله الطائفي، عن عبد الله بن عياض، عن أبيه[٨].

---

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٥٧٢ رقم (١٩٤٤).

(٢) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٧ : ١٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٢٢.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٨٣ ط السعادة، و٥ : ٣١٣ ط البجاوي.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٢٥.

(٦) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٢٠ ـ ٢١.

(٧) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ٣ : ٢٢٦ (١٥٨٨)، والطبراني في «الـمعجم الكبير» ١٧ : ٣٦٩ (١٠١١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٤ : ٢٠.

(٨) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبيـر» ٧ : ١٩، وابن أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ٣ : ٢٢٦ (١٥٨٨)، والطبراني في «الـمعجم الكبيـر» ١٧ : ٣٦٨ (١٠١٠)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» ٤ : ٢٠.

١٤ـ فَرْوة غير منسوب، وفَرْوة الجهني:

قال ابنُ الأثير: «فَرْوة غير منسوب: له صُحبة، روى حديثَه معاويةُ بنُ صالح، عن أبي عمرو، عن بشير. ذكره البخاريُّ في الصحابة[١]. أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم[٢]»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «أفرَدَه ابنُ الأثير فوَهِمَ، فإنه فَروةُ الجُهَنيُّ المذكورُ قبلَ هذا، كرَّره بلا فائدة»[٤].

قلت: أما الأول فلم يزد ابنُ منده ولا أبو نعيم على ما ذكره البخاري شيئاً، وأما فروة الجهني فقد ذكره ابنُ عبد البر ثم ابنُ الأثير وابنُ حجر[٥]، وذكروا أنه روى عنه بشير مولى معاوية أنه سمعه في عشرة من الصحابة يقولون إذا رأوا الهلال: اللهم اجعَل شهرَنا الماضي خيرَ شهر وخيرَ عاقبة، وأدخِل علينا شهرنا هذا بالسَّلامة واليُمن والإيمان والعافية والرزق الحسن. فهما واحدٌ، لأن الاسمَ واحدٌ، والحديثَ واحدٌ، والراوي عنهما واحدٌ. والعجيبُ أن ابن الأثير نبَّه في ترجمة فَرْوة الجهني على أنَّ ابنَ منده وأبا نعيم لم ينسباه وقالا: «فَرْوة، وله صحبة، ذكره البخاري في الصحابة». ثم كرَّره ابنُ الأثير غيرَ منسوب مُوهِماً أنهما اثنان، وليس كذلك.

تتمة للفائدة: ثم إذا ثبت أنهما واحد، وأن الحافظ مصيبٌ في تعقُّب ابن الأثير في التفريق بينهما، فأقول: قال ابنُ عبد البر في الكنى من «الاستيعاب»: إن الصواب في اسم المترجَم: حُدير أبو فروة، قال: «ووقع في كتاب البخاري في هذا الخبر: «عن بشير مولى معاوية، سمع عشرة من أصحاب النبي ^ أحدهم فروة في رؤية الهلال»، وهذا خطأ وتصحيفٌ ليس فيه إشكال، والصوابُ ما كتبناه»، وقد بيَّن ابنُ عبد البر الدليلَ على ما قال بأنَّ ابنَ وهب رواه عن معاوية بن صالح، عن أبي عمرو الأزدي، عن بشير مولى معاوية قال سمعتُ عشرةً من أصحاب النبيِّ ^ أحدهم حُدير أبو فروة ... فذكره[٦]. وتابَعَه على هذا الحافظ ابنُ حجر وأحال على ترجمة

(١) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير» ٧ : ١٢٦.

(٢) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٩٧.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٦٢.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢١٧ ط السعادة، و٥ : ٣٩٨ ط البجاوي.

(٥) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٠٠ رقم (٢٠٧٣)، وابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٦، وابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢١٧ ط السعادة، و٥ : ٣٩٨ ط البجاوي.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٤٣ رقم (٣٠٩٧).

حُدير[١]، وقد ذكر في ترجمة حُدير أن الصواب في كنيته أنه أبو فَوْزة، وضبطه بالحروف، وقال: «قال بعضُهم: أبو فروة، وهو وهم»، ثم ذكر الاختلاف في صحبته[٢]. وكلامه هناك يفيد أنه هكذا (أبو فوزة) في رواية ابن وهب[٣]،وذكر رواياتٍ أخرى من غير طريق ابن وهب فيها «أبو فوزة» أيضاً[٤]، فلهذا جزم بأنه الصواب.

١٥ـ قُضَاعي بن عمرو، وقُضَاعي بن عامر:

قال ابنُ الأثير: «كان عامِلَ رسول الله ^ على بني أسد. قاله سيفُ بنُ عمر. وذكره ابنُ الدَّبَّاغ مُستَدرِكاً على أبي عمر، والله تعالى أعلم»[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: «فرَّق ابنُ الأثير بينه وبين قضاعي بن عامر، وقال: ذكره ابنُ الدَّبَّاغ. قلت: وكذا ابنُ الأمين، وروى سيفُ بنُ عمر في كتاب «الرِّدَّة» عن سعيد بن عبيد، عن حريث بن الـمُعلَّى: أن قضاعي بن عمرو كان على بني الحارث. وعن بدر بن الخليل، عن عبد الرحمن بن زياد ابن حُدير قال: رجع النبيُّ ^ من حجَّة الوداع واستعمل على بني أسد سِنانَ بنَ أبي سنان وقضاعيَّ ابنَ عمرو. ومضى في ترجمة قضاعي بن عامر عن سيف[٦] أنه قال: كان قضاعيُّ بنُ عامر[٧] عاملَ النبيِّ ^ على بني أسد. فهذا قد يؤخذ منه أنهما واحد مع احتمال التعدُّد»[٨].

قلت: مال الحافظ إلى ترجيح أنهما واحدٌ، وأبقى احتمال التعدُّد. أما ترجيحُه أنهما واحدٌ فصوابٌ، فالاسمُ واحدٌ، والخبرُ واحدٌ ـ وهو استعمالُه على بني أسد ـ ، والمصدرُ واحدٌ ـ وهو

---

(١) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢١٧ ط السعادة، و٥ : ٣٩٨ ط البجاوي.

(٢) انظر: ابن حجر، «الإصابة» ١ : ٣١٦ ط السعادة، و٢ : ٤٢ ط البجاوي.

(٣) وهكذا علَّقه ابنُ منده في «معرفة الصحابة» ١ : ٤٣٨ (٢٤٩)، وأبو نعيم في ترجمته من «معرفة الصحابة» ٢ : ١٦١ عن ابن وهب، قالا: «أحدهم حدير أبو فوزة».

(٤) منها رواية ابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» ص٣٩١ ـ ٣٩٢ (٦٤٥) و(٦٤٦)، وابن منده في ترجمة حدير من «معرفة الصحابة» ١ : ٤٣٧ (٢٤٩)، وأبي نعيم في ترجمته من «معرفة الصحابة» ٢ : ١٦١.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٠٥.

(٦) في «الفتوح» كما في الترجمة الـمُحال إليها.

(٧) في طبعتي «الإصابة»: «بن عمرو»، وهو خطأ، والصواب يقتضي ما أثبتُّ.

(٨) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٢٣٦ ـ ٢٣٧ ط السعادة، و٥ : ٤٤٣ ط البجاوي.

سيفُ بنُ عمر ـ، وإمكانُ الوَهَمِ أو التصحيف في «عمرو» و«عامر» واردٌ.

وأما احتمالُ التعدُّد فإنما أبقاه الحافظُ لاختلاف اسم الأب، قلت: ولكنه احتمال ضعيف لا يقوى لمعارضة القرائن المذكورة التي تدل على الجمع بينهما، والله أعلم.

١٦ـ كثير الهاشمي، وكثير الأنصاري:

قال ابن الأثير في ترجمة كثير الهاشمي: «يُقال: إنه ابن العباس[١] الذي تقدَّم ذِكرُه. روى عنه ابنُه جعفر: أن النبيَّ ^ كان إذا صلَّى المكتوبة وأراد أن يُصلِّيَ بعدَها تياسَرَ فصلَّى ما بَدَا له، وأمر أصحابَه أن يتياسروا ولا يتيامنوا. أخرجه ابن منده وأبو نعيم، وقال أبو نعيم: هو كثير بن العباس المتقدَّم، والله أعلم»[٢].

وقال الحافظ ابنُ حجر: «أفرَدَه ابنُ الأثير عن الأنصاري، ولو تأمَّلَ لعرفَ من الحديث المذكور في الترجمتين أن راويهما واحدٌ، وإنما وقع الاختلافُ في نِسبته»[٣].

قلت: وكان ابنُ الأثير قد ترجَمَ كثيراً الأنصاري فقال: «سكن البصرة، روى عن النبي ^ أنه كان إذا صلَّى المكتوبةَ انصَرَفَ عن يَسارِه. وقيل: إن حديثَه مرسل، روى عنه ابنُه جعفر بن كثير»[٤]، فالاتفاقُ بين الترجمتين ظاهرٌ.

والحديثُ أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» من طريق بكر بن كُلَيب، عن جعفر بن كثير، قال بكر: أحسبُه عن أبيه: أن رسول الله ^ كان إذا صلَّى المكتوبة تياسَرَ ... فذكره[٥].

أما نسبةُ كثير هذا: فقد نَسَبَه ابنُ عبد البر أنصارياً[٦]، قال الحافظ ابنُ حجر: «أبعَدَ في الوَهَم»[٧]، ونَسَبَه ابنُ منده تَبَعاً لروايته هاشمياً[٨] وتابعه أبو نعيم، إلا أنه جزم بأنه ابن العباس بن عبد

---

(١) يعني: العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي ^ .

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٦٢.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣٢٠ ط السعادة، و٥ : ٦٥٩ ط البجاوي.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ١٥٨.

(٥) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ١٦١.

(٦) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٣٥ رقم (٢٢١٤).

(٧) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣١٩ ط السعادة، و٥ : ٦٥٨ ط البجاوي.

(٨) كما يُستفاد من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم ٤ : ١٦١، و«الإصابة» ٣ : ٣١٩ ط السعادة، و٥ : ٦٥٨ ط البجاوي.

المطلب[1]، قال الحافظ ابن حجر: «وهو وَهَمٌ منه ومن ابن منده حيثُ قال: الهاشمي، وإنما هو سهمي»[2]، ثم بيَّن الحافظ سببَ جزمه بأنه سهمي بأن ابنَ أبي حاتم قال نقلاً عن أبيه: «جعفر بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة[3]: روى عن أبيه، روى عنه بكر بن كُليب»[4]، فصرَّح أبو حاتم بأن جعفر بن كثير الذي يروي عن أبيه والذي يروي عنه بكر بن كليب هو جعفر بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، قال الحافظ: «فتبين أنه تابعيٌّ حديثُه مرسل، فإن كثير بن المطلَّب السَّهمي تابعيٌّ معروف[5]»[6].

١٧ـ مسعود بن سِنان الأسلمي، ومسعود بن سِنان السَّلَمي:

ترجَمَ ابنُ الأثير مسعودَ بنَ سنان الأسلمي، وذكر أنه كان فيمن قتل أبا رافع بنَ أبي الحُقَيق[7]، وقال: «قاله أبو نعيم[8] وابنُ منده، وقال أبو عمر: مسعود بن سنان بن الأسود حليف لبني غَنْم من بني سَلِمة من الأنصار، شهد أحداً، وقُتل يوم اليمامة شهيداً[9]»[10].

ثم ترجَمَ ابنُ الأثير مسعودَ بنَ سنان الأنصاري السَّلَمي، ونقل عن ابن إسحاق في تسميته من قُتل يوم اليمامة من الأنصار من بني سَلِمة ومن بني حَرَام: ومسعود بن سنان»[11].

بينما **ترجَمَ الحافظ ابنُ حجر** «مسعود بن سنان بن الأسود الأنصاري»، وذكر أنه نُسِبَ أسلمياً في حديث أبي رافع عند ابن منده، قال: «ونسبه غيرُه سَلَمياً»، ثم تعقَّب ابنَ الأثير فقال: «فرَّقَ ابنُ

(١) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ١٦١.
(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣١٩ ط السعادة، و٥ : ٦٥٨ ط البجاوي.
(٣) والمطلب بن أبي وداعة سهمي، وهو صحابي، وهو من رجال «التقريب» (٦٧١٢).
(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل» ٢ : ٤٨٦.
(٥) وهو من رجال «التقريب» (٥٦٣٢).
(٦) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٣١٩ ط السعادة، و٥ : ٦٥٨ ط البجاوي.
(٧) واسمه عبد الله بن أبي الحُقيق، وقيل: سلَّام بن أبي الحُقيق، وانظر خبر قتله في «صحيح البخاري»، كتاب المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ويُقال: سلَّام بن أبي الحقيق ...، برقم (٤٠٣٨ ـ ٤٠٤٠).
(٨) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٢٤٧.
(٩) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٩٠ رقم (٢٤٤٠).
(١٠) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٨٦.
(١١) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٣٨٦.

الأثير بين الأول وبين الذي قُتِلَ باليمامة، والذي يظهر أنهما واحد، فإنَّ ابنَ إسحاق ذكر فيمن استُشهِدَ باليمامة من الأنصار: مسعود بن سنان، فكأنه أسلمي حالَفَ بني سَلِمة»[١].

ثم ترجَمَ «مسعود بن سنان السَّلَمي[٢]» في القسم الرابع فقال: «فرَّقَ ابنُ الأثير بينه وبين مسعود بن سنان الأسلمي، وهو واحد كما بيَّنتُه في الأول»[٣].

قلت: الدليلُ الوحيدُ للتفرقة بينهما هو اختلافُ النَّسَب، فالذي ذُكر فيمن قَتَلَ ابنَ أبي الحُقيق نُسِبَ في حديث أبي رافع عند ابن منده أسلمياً، بينما الذي ذُكر فيمن قُتِلَ يوم اليمامة شهيداً ذكره ابنُ إسحاق في بني سَلِمة، ونصَّ ابنُ عبد البر على أنه حليف لبني سَلِمة[٤].

قلت: وهذا الاختلافُ في النَّسَب محلُّ نَظَر، فقد وجدتُ المذكورَ فيمن قتل ابنَ أبي الحقيق قد نُسِبَ سَلَمياً أيضاً، فقد قال ابنُ إسحاق: «حدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك ...، فذكر قصةَ قَتْلِ ابن أبي الحقيق، قال فيها: «فخرج إليه من الخزرج من بني سَلِمة خمسةُ نَفَر: عبد الله بن عتيك، ومسعود بن سنان، وعبد الله بن أنيس، وأبو قتادة الحارث بن ربعي، وخزاعي بن أسود حليفٌ لهم من أسلم»[٥]، فهذا يدلُّ على أن اختلاف النَّسَب ليس بمتيقَّن، بل في نسبة المترجم أسلمياً في حديث أبي رافع عند ابن منده نَظَرٌ، فقد أخرجه ـ أعني حديثَ أبي رافع ـ أبو نعيم[٦] وليس فيه نسبتُه أسلمياً، فلا يَبعُدُ أن يكون ذلك وهماً من أحد الرواة، على أنه يحتمل ـ إن كان محفوظاً ـ أن يكون أسلمياً حالَفَ بني سَلِمة كما قال الحافظ، ويؤيِّدُ هذا كلامُ ابن عبد البر، ولذلك أرى الأرجحَ الجمعَ بينهما، والله أعلم.

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤١١ ط السعادة، و٦ : ١٠٠ ط البجاوي.

(٢) وتحرَّف قوله: «السَّلمي» في طبعة السعادة إلى: «السنمي».

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٥٢٢ ط السعادة، و٦ : ٣٥٧ ط البجاوي.

(٤) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٦٩٠ رقم (٢٤٤٠).

(٥) انظر: ابن هشام، «السيرة النبوية» ٣ : ١٧١.

وأخرج الحاكم في «الإكليل» ـ كما في «فتح الباري» ٧ : ٣٤٢ ـ من حديث عبد الله بن أنيس: أن الرَّهط الذين بعثهم رسولُ الله ^ إلى عبد الله بن أبي الحُقيق ليقتلوه، وهم عبد الله بن عتيك، وعبد الله بن أنيس، وأبو قتادة، وحليفٌ لهم، ورجلٌ من الأنصار ...»، وهذا موافقٌ لرواية ابن إسحاق، فإن ابنَ عتيك وابنَ أنيس وأبا قتادة أنصاريون سَلَميُّون، وحليفُهم المبهم هنا هو خزاعيُّ بنُ أسود الأسلميُّ المذكور في رواية ابن إسحاق، فبقي الرجل من الأنصار، وهو مسعود بن سنان، فبان بهذا أنه أنصاري وليس بأسلمي. والله أعلم.

(٦) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٢٤٧.

فائدة: الأسلمي: نسبة إلى أسلم بن أفصى من أولاد مضر بن نزار بن معد بن عدنان[١]، فهم من العرب الـمُستَعرِبة (عرب الحجاز).

أما السَّلَمي: فنسبة إلى بني سَلِمة بن سعد من الخزرج[٢]، فهم من حِـمْيَر من عرب اليمن.

١٨ـ معدي كَرِب الـهَمْداني، ومعدي كَرِب غير منسوب:

ترجمَ ابنُ الأثير «معدي كرب الـهَمْداني» فقال: «ذكره أبو أحمد العسكريُّ، وروى بإسناده عن الفضل بن العلاء الكوفي، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن مَعْدان، عن معدي كَرِب، وكان من أصحاب رسول الله ^ قال: شكا رجلٌ إلى النبيِّ ^ وَحْشةً يـجدُها إذا دخل منزلَه، فأمره أن يتخذَ زَوْجاً من حمام، ففعل، فذهبت الوَحْشةُ»[٣].

ثم ترجَمَ ابنُ الأثير ـ نقلاً عن أبي موسى ـ «معدي كَرِب» فقال: «أورده العسكريُّ وجعفر الـمُستَغفِري، روى عمرُ بنُ موسى، عن خالد بن مَعْدان، عن معدي كَرِب قال: قال رسول الله ^ : «مَن أعتَقَ أو طلَّقَ ثم استثنى، فله ثُنْياه»[٤].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر فقال: «وقد فرَّق ابنُ الأثير بين رَاوِيَيْ هذين الحديثَين، وهما عندي واحدٌ، لاتحاد الراوي عنهما، وليس في قوله: «الـهَمْداني» ما يمنعُ أنه راوي الحديث، فنُسِبَ مرَّةً إلى مكانه، ومرَّةً إلى قبيلته، مع أن السَّنَدَين ضعيفَين»[٥].

قلت: اتحادُ الراوي عنهما أحدُ مرجِّحات عدم التفريق، لكن لـم يـجزم ابنُ الأثير بالتفريق بينهما، بل توقَّفَ في ذلك، فقد قال في آخر ترجمة الثاني: «لا أعلم أهو والذي قبله واحدٌ أم اثنان؟ والله أعلم»[٦].

---

(١) انظر: السمعاني، «الأنساب» ١ : ٢٤٩، وابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٤٨٠.

(٢) انظر: السمعاني، «الأنساب» ٧ : ١١٤ ـ ١١٥، وابن حزم، «جمهرة أنساب العرب» ص٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٥٢.

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٥٢.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٤٤٤ ط السعادة، و٦ : ١٧٨ ط البجاوي.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٤٥٢.

١٩ـ يزيد والد عبد الله الـخَطْمي، ويزيد بن الـحصين الـخَطْمي:

قال ابنُ الأثيـر في ترجمة يزيد والد عبد الله الخطمي: «روى: «إنمـا الرَّقوب التي لا يعيشُ لـها ولدٌ»[(١)]، وفيه نظرٌ، قال أبو عمر: أخشى أن يكون هذا الحديث من حديث بُريدة بن الـحصيب الأسلمي، وأما عبد الله بن يزيد الـخَطْمي فله صُحبة[(٢)]»[(٣)].

وذكر ذلك الحافظ ابنُ حجر دون قول ابنِ عبد البر، وقال: «كذا أورده ابنُ منده[(٤)] وابنُ الأثيـر، فوَهِمَ، لأنـهم قد ذكروه، وهو يزيد بن حصين»[(٥)].

قلت: قول الحافظ: «لأنـهم قد ذكروه، وهو يزيد بن الـحصين» غريبٌ جداً، فلم يُتـرجِم ابنُ الأثيـر «يزيد بن الـحصين الـخطمي»، حتى يُتعقَّبَ في ترجمة «يزيد والد عبد الله الـخطمي» بأنه كرَّر ترجـمته[(٦)]، بل لم يُتـرجِم الحافظُ «يزيد بن الـحصين الـخطمي»، مع أنه ترجَمَ «يزيد والد عبد الله الـخطمي» في القسم الرابع، ورجَّح أنه «يزيد بن الـحصين»، وهذا يعني أنه سلف عنده في القسم الأول على الصواب!

ثم بدا لي احتمـالُ أن تكون عبارةُ «يزيد بن الـحصين» الواردةُ في كلام الحافظ مُصحَّفةً عن «بريدة بن الحصيب»، فإن كانت كذلك فقد نبَّه ابنُ عبد البـر على أنه يـخشى أن يكون الحديثُ لبُـرَيدة بن الـحصيب، ونقل كلامَه ابنُ الأثير، فلا يَرِدُ عليهمـا أنـهمـا قد ذكراه.

على أن في هذا الاحتمـال الذي ذكره ابنُ عبد البـر نظراً، وكأنه لـمَّـا رأى حديث الرَّقوب يرويه

---

(١) كذا في «أسد الغابة»، وكذا هو في «الاستيعاب» أيضاً، ولعل الصواب: « إنمـا الرَّقوب التي يعيش لها وَلَدٌ»، وسيأتي تـخريج الحديث، وأقرب ألفاظه إلى هذا لفظ الحاكم، وفيه قصة الـمرأة التي مات ابنُها، ولم يكن لها غيـرُه، فجزعت عليه جزعاً شديداً، وقالت: يا رسول الله، إني امرأةٌ رَقوبٌ لا أَلِدُ، ولم يكن لي غيـرُه، فقال رسول الله ^ : «الرَّقوبُ الذي يبقى وَلَدُها» ثم قال: «ما من امرئ أو امرأة مسلمة يموت لها ثلاثة أولاد إلا أدخلهم الله بهم الجنة».

(٢) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٧٦٣ رقم (٢٧٥٧).

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٧٢٤.

(٤) كذا قال الحافظ، ولم يُشِـر ابنُ الأثير إلى إخراج ابن منده له، فلعله سَبقُ قلم من الحافظ رحمه الله، أراد أن يذكر ابنَ عبد البـر، فذكر ابنَ منده، والله أعلم.

(٥) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ٦٨٣ ط السعادة، و٦ : ٧٢١ ط البجاوي.

(٦) نعم، ترجم ابنُ الأثير في ٤ : ٧٠٩ يزيدَ بنَ الحصين الشامي، ورجَّح أنه تابعي، وهو غير الخطمي.

عبد الله بن بُريدة عن أبيه[(١)]، ثم رواه عبد الله بن يزيد عن أبيه، خشي أن يكون «يزيد» مصحَّفاً عن «بريدة»، لكن يُشكِلُ عليه أن بُرَيدة بن الحصيب أسلمي، أما عبد الله بن يزيد فخطمي أنصاري، ولا تنافي بين رواية بريدة الأسلمي ورواية يزيد الخطمي للحديث نفسِه، فقد رواه عن النبي ^ جماعةٌ غيرُهما أيضاً، وهم: عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، ومعاوية بن قرَّة[(٢)].

وقد أثبتَ صحبةَ يزيدَ الـخطميِّ والدِ عبد الله: الـحافظان الدارقطني وابنُ الحذَّاء[(٣)].

٢٠ـ أبو جُبَيـر الكِندي، ووالد جُبَيـر بن نُفَيـر:

قال ابنُ الأثيـر: «أبو جبيـر: الـحضرمي، قاله ابنُ منده وأبو نعيم، وقال أبو عمر: الكِندي شامي. روى حديثَه عبدُ الرحـمن بنُ جُبيـر بن نُفيـر، عن أبيه: أنَّ أبا جُبيـر قدم على النبيِّ ^ مع ابنته التي كان تزوَّجها رسولُ الله ^ ، فدعا رسولُ الله ^ بوَضوء ... الحديث[(٤)].

وروى عبدُ الرحمن بنُ جُبيـر بن نُفيـر، عن أبيه: أنه الرجل الذي أهدى إلى رسول الله ^ الكندية التي استعاذت منه، فدعا بوَضوءٍ ... وذكر الحديث. قال أبو زرعة: هذا الرجل أبو جُبيـر الكندي»[(٥)].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «فرَّق ابنُ الأثيـر بينه ـ يعني: أبا جبيـر الكندي ـ وبين والد

---

(١) أخرجه من حديثه الحاكم في «الـمستدرك» ١ : ٣٨٤، والبزار ـ كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي ٣ : ٨ ـ .

(٢) حديث ابن مسعود: أخرجه أحمد في «مسنده» ١ : ٣٨٢، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٠٨)، وغيـرهما.

وحديث أنس بن مالك: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» ٦ : ١٣٣ (٣٤٠٨).

وحديث أبي هريرة: أخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» ١٠ : ٤٢١ (٦٠٣٢) و١٠ : ٤٣٤ (٦٠٤٦).

وحديث معاوية بن قرة: أخرجه معمر في «جامعه» (١١ : ١٤٠ من «مصنف عبد الرزاق»)، وابنُ أبي عاصم في «الآحاد والـمثاني» ٢ : ٣٣٤ (١١٠٢)، إلا أن ابن أبي عاصم قال: «عن معاوية بن قُرَّة عن عمٍّ له».

(٣) أما الدارقطني فقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ص٧٦٣ رقم (٢٧٥٧): «قال الدارقطني: عبد الله بن يزيد له صُحبة، وأبوه صحابي أيضاً»، وأما ابن الحذَّاء ـ وهو أبو عبد الله محمد بن يـحيى القرطبي، الـمعروف بابن الحذَّاء، الـمتوفى سنة ٤١٦هـ ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧ : ٤٤٤ ـ فقد نقل ذلك عنه الحافظ أبو عبد الله ابنُ رُشيد في «السنن الأبين» ص١٣١.

(٤) اختصار الحديث مني، وسيأتي تـخريـجه قريباً.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ٤٦.

جبير بن نُفير[١]، وتبعه الذهبيُّ فقال: أبو جبير الكندي: له حديثٌ في الوضوء، رواه عنه جُبيرُ بنُ نُفير، وقال أيضاً: أبو جبير الحضرمي: له حديثٌ وفيه وفادته[٢]. وهما واحدٌ، فإن الحديث المذكور أخرجه الحاكم أبو أحمد في «الكنى» وابنُ حبان في «صحيحه» من طريق معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير: أن أبا جُبير قدم على النبيِّ ^ ... فذكر حديثَه، وفيه ذِكرُ الوضوء، وأنه بدأ بفيه، فقال له النبيُّ ^ : «لا تبدأ بفيك»[٣]...»[٤].

قلت: صحَّةُ التعقُّب ظاهرةٌ، والحديثُ المذكورُ ساقه الحافظُ في الردِّ على الذهبي حيثُ فرَّق بين أبي جبير راوي حديث الوضوء وأبي جبير الوافد على النبي ^ ، فإن فيه أنه وفد على النبي ^ وتوضَّأ ... الحديث.

أما ابنُ الأثير فلم يُفرِّق بين هذين، وإنما كرَّر ترجمة نُفير والد جُبير بن نُفير، فذكره في النون أولاً، ثم في الكنى، وكأنه سها أنه قد تقدَّم عنده، لكن ليس في كلامه أيُّ إشارة إلى أنه أراد التفريق بينهما وقصد ذلك، والله أعلم.

٢١ـ أبو عبد الله غير منسوب، وجابر بن عبد الله:

قال ابنُ الأثير: «أبو عبد الله: صَحِبَ النبيَّ ^ ، روى عنه أبو مُصَبِّح المُقرَئي[٥]. روى الأوزاعيُّ، عن ابن يسار، عن مُصبِّح بن أبي مُصبِّح، أن أباه أبا مُصبِّح قال لأبي عبد الله رجلٍ من أصحاب النبي ^ وهو يقودُ فرساً له: ألا تركب يا أبا عبد الله؟ قال: لا، فإني سمعتُ رسولَ الله ^ يقول: «ما اغبَرَّت قَدَما عبدٍ في سبيل الله إلا حرَّمها اللهُ على النار يومَ القيامة»، وأُصلِحُ دابتي،

(١) أي: حيثُ كان قد ترجم نفيراً أبا جبير. انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٤ : ٥٧٧.

(٢) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ٢ : ١٥٤.

(٣) انظر: ابن حبان، «الصحيح» ٣ : ٣٦٩ (١٠٨٩)، وأخرجه أيضاً من هذه الطريق نفسِها: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١ : ٣٦ ـ ٣٧، وابن قانع في «معجم الصحابة» ٣ : ١٦٤.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٣٨ط السعادة، و٧ : ٧٨ ط البجاوي.

(٥) ضبطه الحافظ ابنُ حجر في «التقريب» (٨٣٧٠) بالحروف بفتح الميم والراء، وعلَّق عليه الشيخ عبد الله بن سالم البصري في «حاشيته» عليه: بأن الفيروزآبادي في «القاموس» (قرأ) والسيوطي في «لب اللباب» ص٢٥١ ضبطاه بضم الميم، وقال ابن الأثير في «الأنساب» ٣ : ٢٤٧: بضم الميم، وقيل: بفتحها. اهـ .

وأستغني عن عشيرتي، فما رُئِيَ بأكثرَ نازلاً منه[١]. أخرجه ابنُ منده وأبو نعيم[٢]»[٣].

فتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بقوله: «وقد تقدَّم في ترجمة مالك بن عبد الله الخثعمي أنه جابر بن عبد الله الأنصاري، ولم يُنبِّه ابنُ الأثير على ذلك، ولا الذهبيُّ»[٤].

قلت: رحم اللهُ الحافظ ابنَ حجر، فقد نبَّه ابنُ الأثير على ذلك، فقد ترجمَ ابنُ الأثير تسعَ تراجم قيل فيها «أبو عبد الله»، وكان المُتَرجمُ الثامنَ منها، وقال بإثر الترجمة التاسعة معقِّباً على التراجم التسع التي ذكرها: «هذه الكنى التي هي «أبو عبد الله» لها أسماء، ولعلَّ أكثَرَها قد تقدَّم ذِكرُها عند أسمائها، ولعلها أيضاً مُتداخِلةٌ، ودليلُه أن أبا عبد الله الذي يروي حديث: «مَن اغبَرَّت قَدَماه في سبيل الله» هو جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد روى حصين بن حرملة، عن أبي مُصبِّح قال: مرَّ مالكُ بنُ عبد الله بجابر بن عبد الله ونحن بأرض الرُّوم وهو يقودُ بغلاً له، فقال له: اركَبْ أبا عبد الله ...، فذكره[٥]. ولعلَّ الجميعَ إلا القليلَ هكذا، ولكنا اتَّبعناهم فذكرنا الجميع»[٦].

فكأنَّ الحافظَ ابنَ حجر رحمه الله تعالى اقتصر على مراجعة الترجمة المذكورة، ولم يَرَ ما قاله ابنُ الأثير بعد تراجم مَن كنيتُه أبو عبد الله، فتعقَّبه.

وعليه، فتعقُّبُ الحافظ ابن حجر غيرُ واردٍ على ابن الأثير إطلاقاً، وقد صرَّح ابنُ الأثير أنه إنما كرَّره اتباعاً لمَن ذكره في الكنى ـ وهو ابن منده وأبو نعيم ـ مع تنبيهه على أنه هو جابر بن عبد الله، وفائدة تَكرار ترجمته مع التنبيه على أنهما واحد: أن لا يستدركه عليه من يظنُّهما اثنان. ويبقى تعقُّب الحافظ وارداً على الذهبي، فإنه لم يُنبِّه على ذلك[٧].

---

(١) أخرجه عبد الله بن المبارك في «الجهاد» ص٤٥ (٣٣)، والطيالسي في «مسنده» (١٧٧٢)، وأحمد في «مسنده» ٥ : ٢٢٥ ـ ٢٢٦، والطبراني في «مسند الشاميين» ١ : ٣٥١ (٦٠٩)، والبيهقي في «الشعب» ٤ : ١٨ (٤٢٣٨).

(٢) انظر: أبو نعيم، «معرفة الصحابة» ٤ : ٥٠٩.

(٣) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ١٤٨ط السعادة، و٧ : ٣٠٥ ط البجاوي.

(٥) أخرجه من طريق حصين بن حرملة ـ بالتصريح بأنه جابر بن عبد الله ـ : أبو يعلى في «مسنده» ٣ : ٢٧٨ (٢٠٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» ١٠ : ٤٦٣ ـ ٤٦٤ (٤٦٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩ : ١٦٢.

(٦) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٥ : ١٩٦.

(٧) انظر: الذهبي، «تجريد أسماء الصحابة» ٢ : ١٨٣.

٢٢ـ أُسَيرة الأنصارية، ويُسيرة الأنصارية:

قال الحافظ ابنُ حجر: «ويقال: يُسَيرة، بالياء آخر الحروف، ذكرها أبو عمر مختصراً، وأعادها في الياء[١]، **ولم يُنبِّه ابنُ الأثير على أنهما واحدٌ**، ولا الذهبيُّ»[٢].

قلت: وهو تعقُّبٌ صحيحٌ، فقد قال ابنُ الأثير في ترجمة أسيرة: «روت عنها حميضة[٣] بنت ياسر، أخرجه أبو عمر مختصراً»[٤].

ثم قال في ترجمة يسيرة: «يُسَيرة أم ياسر الأنصارية، وقيل: بل هي يُسَيرة بنت ياسر، تُكنى أم حميضة، كانت من المهاجرات المبايعات. قاله أبو عمر. وقال ابنُ منده وأبو نعيم: يسيرة من المهاجرات غير منسوبة، حديثها عند حميضة بنت ياسر» ثم ذكر حديثها[٥].

فالترجمةُ لامرأة واحدة كما هو ظاهر.

* * *

(١) انظر: ابن عبد البر، «الاستيعاب» ص٨٧٦ رقم (٣٢٢٢)، وص٩٤٣ ـ ٩٤٤ رقم (٣٤٨٢).

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٤ : ٢٣٥ ط السعادة، و٧ : ٤٩٩ ط البجاوي.

(٣) تُضبَط بفتح الهاء وبضمها، قال في «القاموس» (حمض): «حميضة: كسَفينة وجُهَينة ... وبنت ياسر».

(٤) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٠.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٦ : ٢٩٦.

تتمة:

ـ عبد الله اليشكري والد المغيرة[١]:

قال الحافظ ابنُ حجر: «**استدركه ابنُ الأثير** من «تاريخ الموصل» للمعافى بن عمران، ...، وقال: تقدَّم في عبد الله والد المغيرة، وفي عبد الله بن المنتفق، والجميعُ واحدٌ. انتهى[٢]. وهو كما قال، وما كان ينبغي له أن يُتَرجِمَ له بوالد المغيرة وباليشكري، بل يذكره في أحدهما ويُنبِّه عليه، وقد أغفَلَ أنه ذُكِرَ في عبد الله بن الأخرم وفي عبد الله بن ربيعة، ...»[٣].

قلت: بيَّنتُ سابقاً[٤] أن من منهج ابن الأثير أن يُكرِّر ترجمة الصحابي الواحد المختلف في اسمه حسب الأقوال فيه، فلا يُتعقَّبُ في ذلك، لأنه منهجه، أما إغفالُه أنه ذكره أيضاً في عبد الله بن الأخرم وفي عبد الله بن ربيعة: فأقول: نعم، قد ذكره في عبد الله بن الأخرم وذكر حديثَه ولم يُبيِّن أنه سيأتي، فقصَّر في ذلك، لكنه لم يذكره في عبد الله بن ربيعة، وإنما قال في ترجمة عبد الله بن الأخرم: «واسم الأخرم ربيعة»[٥].

* * *

---

(١) هذا التعقب ليس في جمع مفترق أو تفريق مجتمع، بل هما متفقان على الجمع، لكن التعقُّب في تكرار الترجمة بسبب توهُّم التفريق، ولـمَّا رأيتُه أقرب ما يكون إلى هذا الفصل جعلتُه في آخره.

(٢) انظر: ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣: ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) ابن حجر، «الإصابة» ٣: ١٤٥ ـ ١٤٦ ط السعادة، و٥: ٢٢١ ط البجاوي.

(٤) انظر الفصل التمهيدي ص١٨ ـ ١٩.

(٥) ابن الأثير، «أسد الغابة» ٣: ٦٧.

خاتـمة

بالنتائج والتوصيات

بعد حـمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إكمـال هذه الدراسة، وله الفضلُ في ذلك والـمنَّةُ، أقول:

١ـ بلغت تعقبات الحافظ ابن حجر في «الإصابة» على ابن الأثير (١٨٤) تعقباً، كان توزيعُها على النحو الآتي:

	الصواب	الخطأ	ما لم ينقله على وجهه	ما توقفت فيه	ما خالفتهما فيه	ما وفَّقتُ بين قوليهما فيه	الـمجموع
الفصل١	١٩	٩	٢	١	ــــــ	٢	٣٣
الفصل٢	٢١	٧	٩	١	ــــــ	٢	٤٠
الفصل٣	٩	٦	٣	ــــــ	ــــــ	ــــــ	١٨
الفصل٤	١١	٤	ــــــ	ــــــ	١	١	١٧
الفصل٥	٩	٤	١	٤	ــــــ	١	١٩
الفصل٦	٣٨	٨	٦	١	٤	ــــــ	٥٧
الـمجموع	١٠٧	٣٨	٢١	٧	٥	٦	١٨٤

فمجموع ما أصاب فيه الحافظ من تعقباته على ابن الأثير: (١٠٧) تعقبات من (١٨٤) تعقباً، أي بنسبة ٥٨%.

ومجموع ما أخطأ فيه الحافظ (٣٨) تعقباً، أي بنسبة ٢١%.

ومجموع ما نقل فيه كلام ابن الأثير على غير وجهه الذي هو في كتابه، فبنى عليه تعقباً، وهو لا يلزم ابن الأثير أيضاً، أو يكون ابن الأثير قد صـرَّح بمعنى ما تعقَّبه فيه الحافظ: (٢١) تعقباً، أي بنسبة ١٢%.

والباقي ـ وهو (١٩) تعقباً، ونسبتُه ٩% ـ يتوزع أثلاثاً: ثلث وفَّقتُ بين قول ابن الأثير وقول ابن حجر فيه، وهو (٦) تعقبات، وثلث خالفتُهـما فيه، وهو (٥) تعقبات، وثلث توقَّفت في الجزم بأحد قوليهـما فيه، وهو (٨) تعقبات.

٢ـ ويلاحظ أن الفصل الأول، وهو الفصل الذي درستُ فيه تعقبات الحافظ على ابن الأثير في إثبات الصحبة أو نفيها، بلغت التعقبات فيه (٣٣) تعقباً، أصاب الحافظ في (١٩) تعقباً منه، وأخطأ في (٩) تعقبات، وتعقبات هذا الفصل تنقسم إلى قسمين:

١ . تعقباته في إثبات صحبة نفاها ابن الأثير، وهي (١٤) تعقباً، أصاب الحافظ في (٤) تعقبات منها فقط، وأخطأ في (٧) تعقبات.

والسبب في ذلك يعود ـ فيما أرى ـ إلى أمرين:

الأول: أن الحافظ كان يتساهل في إثبات الصحبة بأدنى دليل، ولو كان له مُعارض قوي، وكان يُحاول رد اعتراض ابن الأثير على الصحبة أو نقده لها، وتكلَّف في ذلك في غير ما موضع.

والثاني: أوهام وقعت له رحمه الله تعالى بسبب العَجَلة[1] وعدم مراجعة بعض المصادر والاعتماد على حفظه.

٢ . تعقباته في نفي صحبة أثبتها ابن الأثير، وهي (١٩) تعقباً، أصاب الحافظ في (١٥) تعقباً منها، وأخطأ في تعقبين فقط.

وفي هذا القسم تميَّز الحافظ بسعة الاطلاع وتدقيق النظر ومراجعة المصادر، وكانت أبرز تعقباته في نفي الصحبة بسبب إرسال الحديث، أو وقوع سقط أو تحريف في إسناده، أو اختلاف الرواة فيه.

٣ـ وفي الفصل الثاني، وهو الفصل الذي درستُ فيه تعقبات الحافظ على ابن الأثير في الأسماء والأنساب، بلغت التعقبات فيه (٤٠) تعقباً، أصاب الحافظ في (٢٠) تعقباً منها، وأخطأ في (٧) تعقبات، وكان السبب الأبرز في أخطاء ابن الأثير في هذا الفصل وقوع تحريف في النسخ والأصول التي ينقل منها، أو متابعته لبعض مَن تقدَّمه في تحريف وقع له.

٤ـ وفي الفصل الثالث، وهو الفصل الذي درستُ فيه تعقبات الحافظ على ابن الأثير في المعلومات المتعلقة بشخص الصحابي، بلغت التعقبات فيه (١٨) تعقباً، أصاب الحافظ في (٩) تعقبات منها، وأخطأ في (٦) تعقبات، وكانت أكثر هذه التعقبات أمور اجتهادية، يرجع السبب في الاختلاف فيها إلى اختلاف الأنظار وتعدُّد الوجهات.

٥ـ وفي الفصل الرابع، وهو الفصل الذي درستُ فيه تعقبات الحافظ على ابن الأثير في الأحاديث، بلغت التعقبات فيه (١٧) تعقباً، أصاب الحافظ في (١١) تعقباً منها، وأخطأ في (٤)

---

(١) المقصود العَجَلة عند كتابة التعقب، فلا يَردُ عليه أن الحافظ مكث مدة طويلة في تأليف كتاب «الإصابة».

تعقبات، وفيها ظهرت براعة الحافظ وسعة اطلاعه واستحضاره للطرق واختلاف الروايات.

٦ـ وفي الفصل الخامس، وهو الفصل الذي درستُ فيه تعقبات الحافظ على ابن الأثير في سياق الترجمة، بلغت التعقبات فيه (١٩) تعقباً، منها (٧) تعقبات في تعقب ابن الأثير في رده على بعض مَن تقدَّمه، وقد أصاب الحافظ في (٥) تعقبات منها، وكان سبب خطأ ابن الأثير فيها وقوع تـحريفات في أصوله، أو عدم فهمه لعبارة الـمتقدِّم على وجهها.

ومنها (١٢) تعقباً في التوثيق ومصادر الترجـمة، أصاب الحافظ في (٤) تعقبات منه، وأخطأ في (٣) تعقبات، وتوقفت في (٤) تعقبات، وسبب توقفي كان عدم وقوفي على الـمصدر الذي اختلفا في النقل عنه، أو اضطراب نسخه.

٧ـ وفي الفصل السادس، وهو الفصل الذي درستُ فيه تعقبات الحافظ على ابن الأثير في جمع الـمفترق وتفريق الـمجتمع، بلغت التعقبات فيه (٥٧) تعقباً، أصاب الحافظ في (٣٨) تعقباً منها، وأخطأ في (٨) تعقبات فقط، وكان سببُ صوابه في تعقبات هذا الفصل اطِّراده في التعامل مع التراجم حسب قرائن الجمع والتفريق التي شرحتُها في بداية ذلك الفصل، أما ابنُ الأثير فلعل السببَ في كثرة خطئه في هذا الفصل عدمُ استحضاره لتكرار التراجم عنده، وتقصيرُه في جمع الطرق والنَّظَرِ في اختلاف الرواة فيها.

*** التوصيات:**

١ـ أوصي بعد هذه الدراسة بتحقيق كتاب «الإصابة» للحافظ ابن حجر تـحقيقاً علمياً متقناً بالاعتماد على نسخ خطية موثوقة.

٢ـ وأوصي أيضاً بالبحث عن الكتب التي ما زالت مفقودة والتي هي مراجع أصلية في موضوع تراجم الصحابة، ككتاب أبي موسى الـمديني.

٣ـ وأوصي بعمل موسوعة في الصحابة تعتمد على كتاب «الإصابة» أساساً لـها، مع تـحرير القول في القضايا الـمختلف فيها.

وفي الختام أسأل الله سبحانه أن يرحم الإمامين الـجليلين: العلامةَ الـمُؤرِّخَ ابنَ الأثير، والـحافظَ العَلَم ابنَ حجر العسقلاني، وأن يـجمعني وإياهما ووالداي ومشايـخي مع نبيِّه ^ وصحابته البَرَرة رضوان الله عليهم، ﴿ & ' ( ) * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 ﴾، والحمد لله رب العالـمين

ملحق بما يُتوهَّمُ
أنه من تعقبات الحافظ ابن حجر على ابن الأثيـر
بسبب تـحريف مطبعي

١ـ برذع بن زيد بن عامر:

قال الحافظ ابنُ حجر في ترجمة برذع بن زيد بن النعمـان بن زيد بن عامر: «**وذكر ابنُ الأثير** برذع بن زيد بن عامر، وهو هو، فسقط من نسبه رجلان» [١].

قلت: الذي رأيته في «أسد الغابة»[٢] هو برذع بن زيد بن النعمـان بن زيد بن عامر على الصواب، ولـم أر ابنَ الأثير قد ذكر برذع بن زيد بن عامر، كمـا قال الحافظ. فلعل في نسخة الحافظ من «أسد الغابة» سقطاً. ثم ترجَّح لي أن الحافظ لم يتعقَّب هنا ابنَ الأثير، وإنمـا تعقَّب ابنَ الأمين[٣]، فقد ترجم الحافظ برذع بن زيد بن عامر في القسم الرابع من «الإصابة» فقال: «ذكره ابنُ الأمين مستدركاً على «الاستيعاب»، وقد تقدَّم أنه هو ابن زيد بن النعمـان بن زيد بن عامر، فسقط من نسبه من زيد إلى زيد فلا يُستَدرك» [٤]، فبهذا يظهر أن الذي ذكر برذع بن زيد بن عامر هو ابن الأمين لا ابن الأثير.

٢ـ عبد الرحمن بن معقل [٥] بن مقرن الـمزني:

قال الحافظ ابن حجر: «استدركه ابنُ الأثير على «الاستيعاب»، وقال: ذكره الطبري في تفسير

---

(١) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٤٥ ط السعادة، و ١ : ٢٨٤ ط البجـاوي، وتـحرف «بـرذع» في طبعـة الـسعادة إلى «بردع»، وقد ضبطه ابن ماكولا في «الإكمـال» ١ : ٢٤٣ بالذال الـمعجمة .

(٢) ابن الأثير، «أسد الغابة» ١ : ٢٠٨.

(٣) وتـحرَّف «ابن الأمين» في النسخ الـمطبوعة من «الإصابة» إلى «ابن الأثير».

(٤) ابن حجر، «الإصابة» ١ : ١٧٩ ط السعادة، و١ : ٣٥٧ ط البجاوي، وتحرف «برذع» في ط السعادة إلى «بروع».

(٥) تحرَّف في طبعتي «الإصابة» إلى: مغفل، والتصويب من مصادر ترجمته، ومنها: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٦ : ١٧٥، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٥ : ٣٤٩، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٥ : ٢٨٤، و«الثقات» لابن حبان ٥ : ١١١، و«تهذيب الكمال» للمزي ١٧ : ٤١٧، و«تهذيبه» لابن حجر ٦ : ٢٤٦، و«التقريب » (٤٠١٢) .

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[١] قلت: وظاهر سياق الطبري يقتضي أن يكون له صحبة، فإنه أخرج من طريق البختري بن المختار، عن عبد الرحمن بن معقل بن مقرن قال: كُنَّا عشرة ولد مقرن المزني، فنزلت فينا: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ´ µ ﴾، ومن طريق مجاهد قال: نزلت في بني مقرن. انتهى. وهذا صحيح في نزولها في بني مقرن، وأما عبد الرحمن فلا صحبة له ولا رؤية، بل هو تابعي يكنى أبا عاصم، روى عن علي وابن عباس وغالب بن أبجر، روى عنه مع البختري عبد الله بن خالد العبسي وأبو الحسن السوائي، قال أبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال ابن سعد في تابعي أهل الكوفة: وتكلموا في روايته عن أبيه لأنه كان صغيراً. قلت: وأبوه تأخَّرت وفاته، يروي عنه أبو الضحى وهو من صغار التابعين، وإذا كان عبد الرحمن في حياة أبيه صغيراً دلَّ على أن أكبر شيخ له علي بن أبي طالب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له رؤية فضلا عن الصحبة» انتهى كلام الحافظ [٢].

قلت: هذا تحقيق جيد، لكن لم أجد في «أسد الغابة» ترجمة لعبد الرحمن هذا، والذي يترجح لي أن «ابن الأثير» في قوله: «استدركه ابن الأثير على الاستيعاب» محرَّف عن «ابن الأمين»، فإن ابن الأمين ـ وهو أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم بن سعيد القرطبي، المولود سنة ٤٨٩، والمتوفى سنة ٥٤٤، رحمه الله تعالى ـ له ذيل على كتاب «الاستيعاب» لابن عبد البر[٣]، ثم وجدت الحافظ ابن حجر قال في ترجمة عبد الرحمن بن معقل من«تهذيب التهذيب»: «وذكره ابن الأمين الطُّلَيطِلي في الصحابة، ووهم في ذلك، ومستندُه ما أخرجه الطبري ...»، فثبت يقيناً أن المتعقَّب هنا ابنُ الأمين لا ابن الأثير.

* * *

(١) سورة التوبة، الآية: ٩٩.

(٢) ابن حجر، «الإصابة» ٣ : ١٥٥ ط السعادة، و٥ : ٢٤٥ ط البجاوي.

(٣) ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ص٢٠٣، ولابن الأمين ترجمة في «الصلة» لابن بشكوال ١ : ٣٣، وسمَّى الأستاذ الزركلي في «الأعلام» ١ : ٧٩ ذيله هذا بـ«الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النبي عليه السلام».

الفهارس التفصيلية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام الـمُتَرجَمين

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

مرتبة حسب ورودها في الرسالة

* * *

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

مرتبة على حروف المعجم

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

المصادر والمراجع

الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، ط١، (تحقيق: صلاح فتحي هلل)، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤١٨ ـ ١٩٩٨.

ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ط١، (تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي)، المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت٦٣٠)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩.

ــ **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

ــ **التاريخ الباهر**، (تحقيق: عبد القادر طليمات)، ط مصر.

ــ **الكامل في التاريخ**، ط٢، (تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ـ ١٩٩٥.

أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤٤)، **المسند**، مصوَّرة المكتب الإسلامي في بيروت عن الميمنية.

ــ **فضائل الصحابة**، ط١، (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

ــ **الأشربة**، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٦.

الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله، **أخبار مكة**، ط٣، (تحقيق: رشدي الصالح ملحس)، دار الأندلس، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار (ت١٥١)، **السيرة النبوية**، (تحقيق: محمد حميد الله)، قونية، تركيا، ١٤٠١ ـ ١٩٨١.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل (ت٥٣٥)، **دلائل النبوة**، ط١، (تحقيق: محمد الحداد)، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت٤٧٤)، **التعديل والتجريح لـمَن خرج له البخاري في**

الجامع الصحيح، ط١، (تحقيق: د. أبو لبابة حسين)، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٢٥٦)، **الجامع الصحيح**، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

ـ **الأدب المفرد**، ط٣، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩.

ـ **التاريخ الكبير**، (تحقيق: عبد الرحمن المعلمي)، مصوَّرة المكتبة الإسلامية، تركيا.

ـ **التاريخ الأوسط**، المطبوع باسم التاريخ الصغير، ط١، (تحقيق: محمود إبراهيم زايد)، دار الوعي بحلب ودار التراث بالقاهرة، ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧.

ـ **الكنى**، مطبوع آخر «التاريخ الكبير».

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت٢٩٢)، **المسند**، ط١، (تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨.

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت٥٧٨)، **غوامض الأسماء المبهمة**، ط١، (تحقيق: د. عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧.

ابن بلبان، علاء الدين الفارسي (ت٧٣٩)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ط٣، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ ـ ١٩٩٧.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨)، **السنن الكبرى**، مصوَّرة بيروت عن الطبعة الهندية.

ـ **الزهد الكبير**، ط٢، (تحقيق: د. تقي الدين الندوي)، دار القلم، الكويت، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

ـ **دلائل النبوة**، ط١، (تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

ـ **شعب الإيمان**، ط١، (تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول)، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

ــ **فضائل الأوقات**، ط١، (تحقيق: عدنان القيسي)، مكتبة المنارة، مكة، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩)، **الجامع** المعروف بـ**سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر.

ــ **الشمائل**، ط٢، (تحقيق: عزت عبيد الدعاس)، مؤسسة الزعبي، حمص.

ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، طبعة مصوَّرة عن دار الكتب.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧)، **الجرح والتعديل**، ط١، (تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧١ ـ ١٩٥٢.

ــ **علل الحديث**، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصوَّرة دار الكتب العلمية.

الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى (ت٥٨٤)، **شروط الأئمة الخمسة**، ط٢، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط بيروت، ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥.

الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٤٠٥)، **المستدرك على الصحيحين**، مصوَّرة دار المعرفة في بيروت عن الطبعة الهندية.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤)، **الصحيح**، انظر «الإحسان» لابن بلبان.

ــ **الثقات**، مصوَّرة دار الفكر في بيروت عن طبعة دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣.

ــ **المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت٨٥٢)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، انظر «فتح الباري».

ــ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، المطبعة السلفية ـ مصر.

ــ **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ط١، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣.

ـ **النكت الظراف على الأطراف**، مطبوع مع «تحفة الأشراف» للمزي، المكتب الإسلامي.

ـــ «**الإصابة في تمييز الصحابة**»، ط١، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢ ـ ١٩٩٢.

ـــ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، (تصحيح عبد الله هاشم اليماني المدني)، دار العرفة ـ بيروت.

ـــ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، دار الجيل ـ بيروت.

ـــ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، ط١، (تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٦ ـ ١٩٩٦.

ـــ **تقريب التهذيب**، ومعه حاشيتا عبد الله بن سالم البصري ومحمد أمين ميرغني، ط١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار ابن حزم ـ بيروت، ودار الورَّاق ـ الرياض، ١٤٢٠ ـ ١٩٩٩.

ـــ **تهذيب التهذيب**، مصوَّرة بيروت عن الطبعة الهندية.

ـــ **رفع الإصر عن قضاة مصر**، ط١، (تحقيق: د. علي محمد عمر)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ ـ ١٩٩٨.

ـــ **لسان الميزان**، ط١، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط بيروت، ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦)، **جمهرة أنساب العرب**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

الدكتور حسن شميساني، **عز الدين ابن الأثير الجزري**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

ابن حمزة الحسيني، محمد بن علي (ت٧٦٥)، **الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذُكر في تهذيب الكمال**، ط١، (تحقيق: عبد المعطي قلعجي)، ١٤٠٩.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير المكي (ت٢١٩)، **المسند**، (تحقيق: حبيب الرحمن

الأعظمي)، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١)، **الصحيح**، ط١، (تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠ ـ ١٩٧٠.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣)، **تاريخ بغداد**، مصوَّرة دار الكتب العلمية في بيروت عن الطبعة المصرية.

ـــ **المتفق والمفترق**، ط١، (تحقيق: د. محمد الحامدي)، دار القادري، ١٤١٧ ـ ١٩٩٧.

ـــ **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه من بوادر التصحيف والوهم**، ط١، (تحقيق: سكينة الشهابي)، دار طلاس، دمشق، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

ابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي (ت٦٨١)، **وفيات الأعيان**، ط١، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨.

خليفة بن خياط الليثي البصري (ت٢٤٠)، **الطبقات**، ط٢، (تحقيق: د. أكرم ضياء العمري)، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢.

الدكتور خليل ملَّا خاطر، **مكانة الصحيحين**، ط١، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٤٠٢.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت٣٨٥)، **السنن**، ط١، (تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤ ـ ٢٠٠٤.

ـــ **الضعفاء والمتروكون**، ط١، (تحقيق: عبد العزيز السيروان)، ١٤٠٥، دار القلم، بيروت.

ـــ **العلل**، ط١، (تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله)، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥، ١٩٨٥.

ـــ **المؤتلف والمختلف**، ط١، (تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر)، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت٢٥٥)، **السنن**، ط١، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي)، ١٤٠٧، دار الكتاب العربي، بيروت.

أبو داود سليمـان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥)، **السنن**، (تـحقيق: محيي الدين عبد الحميد).

ــ **الـمراسيل**، ط٢، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨، ١٩٩٨.

الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد (ت٣١٠)، **الكنى والأسمـاء**، ط١، (تـحقيق: نظر الفاريابي)، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٧٤٨)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط١، (تـحقيق: محمد عوامة)، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣ ـ ١٩٩٢.

ــ **تـجريد أسمـاء الصحابة**، دار الـمعرفة ـ بيروت، بلا تاريخ.

ــ **تذكرة الحفاظ**، (تحقيق عبد الرحمن الـمعلمي اليمـاني)، مصوَّرة دار الفكر العربي.

ــ **سير أعلام النبلاء**، (أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ــ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ط١، (تـحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الـمعرفة، بيروت، ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣.

الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني، **التدوين في أخبار قزوين**، ط١، (تـحقيق: عزيز الله العطاردي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧.

ابن رُشيد، أبو عبد الله محمد بن عمر الفهري (ت٧٢١)، **السنن الأبين**»، ط١، (تـحقيق: صلاح بن سالـم الـمصراتي)، مكتبة الغرباء الأثرية، الـمدينة الـمنورة، ١٤١٧ ـ ١٩٩٧.

الروياني، أبو بكر محمد بن هارون (ت٣٠٧)، **الـمسند**، ط١، (تـحقيق: أيمن علي أبو يماني)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٤١٦ ـ ١٩٩٦.

الزبيري، مصعب بن عبد الله (ت٢٣٦)، **نسب قريش**، (تـحقيق: أ. ليفي يروفنسال)، دار الـمعارف، مصر.

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي (ت١١٢٢)، **شرح الـموطأ**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.

الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦٢)، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، (تـحقيق: الـمجمع العلمي في دائرة الـمعارف النعمـانية)، القاهرة.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت٧٧١)، **طبقات الشافعية الكبرى**، ط١، (تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي)، عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٥ ـ ١٩٦٦.

السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، **ترتيب ثقات العجلي**، ط١، (تحقيق: عبد العظيم البستوي)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٩٨٥.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، ط١، (تحقيق: إبراهم باجس عبد الحميد)، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩ ـ ١٩٩٩.

ــ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**، ط١، (تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: د. صالح العلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦.

ــ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، مصوَّرة مكتبة الحياة في بيروت عن الطبعة المصرية.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت٥٦٢)، **الأنساب**، ط٢، (تحقيق: عبد الرحمن المعلمي)، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، ١٤٠٠، ١٩٨٠.

ابن السني، أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري (ت٣٦٤)، **عمل اليوم والليلة**، ط١، دار الأرقم، بيروت، ١٤١٨ ـ ١٩٩٨.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي (ت٥٨١)، **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية**، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، دار الفكر، بيروت.

ابن سيد الناس، محمد بن محمد الأندلسي (ت٧٣٤)، **عيون الأثر**، دار الفكر، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١)، **طبقات الحفاظ**، ط١، (تحقيق: علي محمد عمر)، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣.

الشاشي، الهيثم بن كليب (ت٣٣٥)، **المسند**، (تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤)، **المسند** بترتيب محمد عابد السندي، (تحقيق: يوسف الزواوي وعزت العطار، تقديم: محمد زاهد الكوثري)، مصوَّرة دار الكتب العلمية في بيروت عن الطبعة المصرية.

ـــ **الأم**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣، ١٩٧٣.

شاكر محمود عبد المنعم، **ابن حجر العسقلاني: مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١ ـ ٢٠٠١.

أبو شامة المقدسي، **ذيل الروضتين**، مصوَّرة بيروت عن الطبعة المصرية.

شعيب الأرنؤوط وبشار عواد معروف، **تحرير تقريب التهذيب**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥)، **المصنف**، ط١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ١٤٢٧ ـ ٢٠٠٦.

الصاغاني، حسن بن محمد بن حسن (ت٦٥٠)، **نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة**، ط١، (تحقيق: سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤)، **الوافي بالوفيات**، ط١، (تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتزكي مصطفى)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠.

الضياء المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد (ت٦٤٣)، **الأحاديث المختارة**، ط١، (تحقيق: عبد الملك بن دهيش)، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠)، **المعجم الكبير**، ط٢، (تحقيق حمدي السلفي)، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤، ١٩٨٣.

ـــ **المعجم الأوسط**، ط١، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ ـ ١٩٩٥.

ـــ **المعجم الصغير**، ط١، (تحقيق محمد شكور امرير)، دار عمار ـ عمَّان، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤١٥ ـ ١٩٨٥.

ـــ **مسند الشاميين، ط٢**، (تحقيق: حمدي السلفي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧، ١٩٩٦.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥، ١٩٨٥.

ـــ **تاريخ الأمم والملوك**، (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار سويدان، بيروت.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت٣٢١)، **شرح معاني الآثار**، ط١، (تحقيق: محمد

زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق)، عالـم الكتب، بيروت، ١٤١٤ ـ ١٩٩٤.

ــ **شرح مشكل الآثار**، ط١، (تـحقيق: شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الطيالسي، أبو داود سليمـان بن داود (ت٢٠٤)، **الـمسند**، مصوَّرة دار الـمعرفة، بيروت.

ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (ت٢٨٧)، **الآحاد والـمثاني**، ط١، (تـحقيق: د. باسم الجوابرة)، دار الراية، الرياض، ١٤١١ ـ ١٩٩١.

ــ **الـجهاد**، ط١، (تـحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد)، مكتبة العلوم والحكم، الـمدينة الـمنورة، ١٤٠٩ ـ ١٩٨٩.

ــ **السنة**، ط٢، (تـحقيق: محمد ناصر الدين الألباني)، الـمكتب الإسلامي، ١٤٠٠.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي النمري (ت٤٦٣)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ط١، (صححه عادل مرشد)، دار الأعلام، عمَّـان، ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢.

ــ «**التمهيد لِـمَـا في الـموطأ من المعاني والأسانيد**»، ط الـمغرب.

عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١)، **الـمصنف**، ط٢، (تـحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، الـمكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣، ١٩٨٣.

ــ **تفسير القرآن**، ط١، (تـحقيق: د. مصطفى مسلم محمد)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠، ١٩٨٩.

عبد الفتاح بن محمد أبو غدة (ت١٤١٧)، **صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل**، ط٣، الناشر مكتب الـمطبوعات الإسلامية بحلب، ط بيـروت، ١٤١٣، ١٩٩٢.

ــ **خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والـمؤلفات**، ط١، الناشر مكتب الـمطبوعات الإسلامية بحلب، ط بيروت، ١٤٢٠، ١٩٩٩.

عبد القادر القرشي (ت٧٧٥)، **الـجواهر الـمضية في طبقات الـحنفية**، ط٢، (تـحقيق: عبد الفتاح الحلو)، دار هجر ـ مصر، مؤسسة الرسالة ـ بيـروت، ١٤١٣ ـ ١٩٩٣.

عبد الله بن الـمبارك الـمروزي (ت١٨١)، **الزهد**، (تـحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ــ **الجهاد**، ط١، (تـحقيق: نزيه حماد)، الدار التونسية، تونس، ١٩٧٢.

عبد بن حميد (ت٢٤٩)، **المنتخب من المسند**، ط١، (تحقيق صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل)، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١)، **تاريخ دمشق الكبير**، ط١، (تحقيق: أبو عبد الله علي عاشور الجنوني)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١ ـ ٢٠٠١.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت٣٢٢)، **الضعفاء**، ط١، (تحقيق: عبد المعطي قلعجي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط٢، (تحقيق: حمدي السلفي)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (ت١٠٨٩)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصوَّرة دار الكتب العلمية، بيروت.

عياض، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤)، **إكمال المُعلِم بفوائد مسلم**، ط١، (تحقيق: د. يحيى إسماعيل)، دار الوفاء، ١٤١٩ ـ ١٩٩٨.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ط١، (بعناية: صدقي جميل العطار)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨ ـ ١٩٩٨.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥)، **معجم مقاييس اللغة**، ط١، (تحقيق: عبد السلام هارون)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩.

الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس، **أخبار مكة**، ط٣، (تحقيق: د. عبد الملك دهيش)، ١٤١٩ ـ ١٩٩٨.

ابن فهد المكي، **لحظ الألحاظ ذيل تذكرة الحفاظ**، (تحقيق: محمد زاهد الكوثري)، مطبوع آخر «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع (ت٣٥١)، **معجم الصحابة**، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨.

الفيرزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧)، **القاموس المحيط**، ط١، مؤسسة الرسالة،

مجلد واحد، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر الأندلسي (ت٦٥٦)، **المفهم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ط١، (تحقيق: محيي الدين مستو وجماعة)، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق، ١٤١٧ ـ ١٩٩٦.

ابن القطان الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (ت٦٢٨)، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، ط١، (تحقيق: د. الحسين آيت سعيد)، دار طيبة، ١٤١٨.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ت٧٥١)، **حاشية مختصر السنن**، انظر: المنذري، «مختصر السنن».

الكتاني، محمد بن جعفر بن إدريس (ت١٣٤٥)، **الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة**، ط٤، (تحقيق: محمد المنتصر الكتاني)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٦.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (ت٧٧٤)، **البداية والنهاية**، مكتبة المعارف، بيروت.

ـــ **السيرة النبوية**، (تحقيق: مصطفى عبد الواحد)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الكلبي، هشام بن محمد بن السائب (ت٢٠٤)، **جمهرة النسب**، ط١، (تحقيق: د. ناجي حسن)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦.

ـــ **نسب معد واليمن الكبير**، ط١، (تحقيق: د. ناجي حسن)، عالم الكتب، ١٩٨٨.

الكوثري، محمد زاهد بن الحسن (ت١٣٧١)، **النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة**، ط١، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٦٥.

ابن الكيَّال، أبو البركات محمد بن أحمد (ت٩٣٩)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، ط١، (تحقيق: عبد القيوم بن عبد رب النبي)، دار المأمون، ١٤٠١.

اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي بن عبد الرحيم (ت١٣٠٤)، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، دار المعرفة، بيروت.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٣)، **السنن**، (تحقيق: فؤاد عبد الباقي).

ابن ماكولا، علي بن هبة الله (ت٤٧٥)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١، ١٩٩١.

ـــ **تهذيب مستمر الأوهام**، ط١، (تحقيق: سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ ـ ١٩٩٠.

مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩)، **الموطأ برواية يحيى**، (ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي)، مصوَّرة بيروت عن الطبعة المصرية.

ـــ **الموطأ برواية أبي مصعب الزهري**، ط١، (تحقيق: د. بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢ ـ ١٩٩٢.

المباركفوري، عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت١٣٥٣)، **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢ ـ ١٩٩٢.

محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠)، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

محمد بن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، (تحقيق: محمود شاكر)، دار المدني، جدة.

محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧)، **المؤتلف والمختلف** أو **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط**، ط١، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـــ **إيضاح الإشكال**، ط١، (تحقيق د. باسم الجوابرة)، مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٨.

ـــ **شروط الأئمة الستة**، ط٢، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط بيروت، ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥.

محمد بن عاصم الثقفي (ت٢٦٢)، **جزء من حديثه**، ط١، (تحقيق: مفيد خالد عيد)، دار العاصمة، الرياض، ١٩٨٨.

المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي (ت٧٤٢)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (تحقيق: د. بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١)، **الصحيح**، (ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

معمر بن راشد الأزدي (ت١٥١)، **الجامع**، مطبوع آخر «مصنف عبد الرزاق».

مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليط البكجري (ت٧٦٢)، **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق الأصبهاني (ت٣٩٥)، **معرفة الصحابة**، ط١، (تحقيق: د. عامر حسن صبري)، مطبوعات جامعة الإمارات العربية، ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥.

المنذري، زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (ت٦٥٦)، **التكملة لوفيات النقلة**، ط٢، (تحقيق: د. بشار عواد)، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١ ـ ١٩٨١.

ـــ **مختصر السنن**، (تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي)، مصوَّرة بيروت عن المصرية.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت٧١١)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن ناصر الدين الدمشقي، **توضيح المشتبه**، ط١، (تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت١٠٦١)، **الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة**، ط٢، (تحقيق: د. جبرائيل سليمان جبور)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣)، **السنن الكبرى**، ط١، (تحقيق حسن شلبي)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـــ **المجتبى** أو **السنن الصغرى**، (ترقيم وفهرسة عبد الفتاح أبو غدة)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

ـــ **عمل اليوم والليلة**، ط٢، (تحقيق: د. فاروق حمادة)، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦.

ـــ **الضعفاء والمتروكون**، ط١، (تحقيق: عبد العزيز السيروان)، دار القلم، بيروت، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن إسحاق (ت٤٣٠)، **معرفة الصحابة**، ط١، (تحقيق: محمد حسن ومسعد السعدني)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ ـ ٢٠٠٢.

ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، **تكملة الإكمال**، ط١، (تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي)، من مطبوعات جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ١٤١٠، ١٩٩٠.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت٦٧٦)، **شرح صحيح مسلم**، مصوَّرة دار إحياء التراث في بيروت عن الطبعة المصرية.

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت٢١٣)، **السيرة النبوية**، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

هناد بن السري الكوفي (٢٤٣)، **الزهد**، ط١، (تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٥.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت٨٠٧)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧.

ــ **مجمع البحرين في زوائد المعجمين**، ط٢، (تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥ ـ ١٩٩٥.

ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت.

يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧)، **المعرفة والتاريخ**، (تحقيق: د. أكرم ضياء العمري)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت٣٠٧)، **المسند**، ط١، (تحقيق: حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

AL – HAFETH IBN HAJAR̀ S COMMENTS IN (AL – ISABAH) ON IBN AL – ATHEER IN (OSD AL-GHABAH)

By
Hamzah M. Al-bakri

Supervisor
Dr. Yaser A. Al-shamali

ABSTRACT

This study addressed the tracing Al-Hafeth Ibn Hajar Al-Asqalani made in his book " Al-Esabah" in distinguishing Al-Sahaba to Al-Hafeth Ezzeddin Ibn Al-Atheer Al-Jazaris book "Osd Al-Ghaba". These tracing are varied as follows:

- Some tracing were to prove a companionship denied by Al-Atheer, or stopped proving it, or to deny a companionship proved by Al-Atheer.
- Some were made to make sure of the name of Al-Sahabai, his attribute, title or kinship.
- Some were about the Sahabi participation in the battles, being mentioned in some events, his death or his biography or conduct.
- Some were about the Sahabi saying in terms of exegesis of the saying, its predication, text, and is it narrated by him or not?
- Some were in two are they one, or in one are they two.

These tracing were, thanks to Allah, discussed by this study fairly and objectively to stand on the most accuracy. The research result was that Ibn Hajar was right in ٥٨٪ of this tracing, and wrong in ٢١٪, and transcripted ١٢٪ of Ibn Al-Atheers saying in inaccurate way, and the remaining ٩٪ are divided into three thirds : one third where I harmonized between both sayings, one third where I conflicted with them, and on third where I stopped.